الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
مخبر الدراسات القانونية البيئية

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: الحقوق و العلوم السياسية **الشعبة**:علوم سياسية

الاختصاص: سياسات دولية

من إعداد:

عبد الرحمان خرمازة

بعنوان

العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:
من التعامل الحذر إلى تصاعد المخاوف المتبادلة.

بتاريخ: 2024/05/28 **أمام لجنة المناقشة المكونة من:**

الاسم واللقب الرتبة			
السيد(ة) لفحل ليندة	أستاذ محاضر أ	بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة	رئيسا
السيد منصر جمال	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة	مشرفا
السيد قسوم سليم	أستاذ محاضر أ	بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة	ممتحنا
السيد بوستي توفيق	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة	ممتحنا
السيد بن جديد عبد الحق	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار – عنابة	ممتحنا
السيد عباسي عادل	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار – عنابة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2024/2023**

شكر و تقدير

الى قسم العلوم السياسية بجامعة قالمة من أساتذة و إداريين و بالأخص السيد المشرف

الأستاذ الدكتور منصر جمال

إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة

إلى عائلتي الكريمة .

مستخلص

في عصرنا الحالي، تتجاوز العلاقات الاقتصادية بين الدول حدودها الثنائية لتصبح شبكة مترابطة ومعقدة. تعد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أبرز العلاقات الثنائية ذات الآثار العالمية الواسعة. شهدت هذه العلاقة تطورًا وتذبذبًا ملحوظين، من التعاون والحذر إلى زيادة المخاوف والتوترات المتبادلة. تحليل تلك الديناميات وفهم ما أدى إلى هذا التغير يمثل تحديًا مهمًا، ويمكن أن يفتح الباب أمام فهم أعمق لتأثيرات هذه العلاقة على الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية.تم إجراء دراسة تحليلية باستخدام البيانات الاقتصادية والتجارية من مصادر متعددة تشمل التقارير الرسمية للحكومتين الأمريكية والصينية، وكذلك تقارير المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تم مراجعة الأدبيات العلمية التي تناولت موضوع العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين خلال العقدين الماضيين، مع التركيز على الأبعاد الاستراتيجية والتاريخية والسياسية. استخدم التحليل منهجية تحليل زمني لتتبع التغيرات والتطورات الرئيسية في العلاقة الاقتصادية بين البلدين.و قد أظهرت النتائج أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين مرت بمراحل متعددة من التعاون والنمو التجاري السريع إلى فترات من التوترات التجارية والسياسية. شهدت فترة ما بعد 2000 زيادة ملحوظة في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة، مما عزز التعاون الاقتصادي. و منذ 2018، بدأت التوترات تتصاعد بشكل ملحوظ نتيجة سياسات التجارة الحمائية وفرض التعريفات الجمركية المتبادلة، مما أثر سلبًا على الاقتصاد العالمي وأدى إلى اضطراب في الأسواق المالية.تشير النتائج إلى أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين تتأثر بشكل كبير بالتغيرات السياسية والتوجهات الاقتصادية لكلا البلدين. التوترات التجارية والسياسات الحمائية أدت إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي، مما يستدعي ضرورة البحث عن حلول مستدامة لتعزيز التعاون وتقليل التوتر

كلمات مفتاحية:

العلاقات الاقتصادية ، المنافسة ، الصين ، الولايات المتحدة ، المخاوف المتبادلة

Abstract

In our present era, economic relations between nations transcend their bilateral boundaries to become a complex and interconnected network. Among these, the economic relations between the United States and China stand out as one of the most globally impactful relationships. This relationship has witnessed significant evolution and fluctuation, from cooperation and caution to increased mutual concerns and tensions. Analyzing these dynamics and understanding the factors behind this change represents a significant challenge, opening the door to a deeper understanding of the impact of this relationship on the global economy and international policies. A comprehensive analytical study was conducted using economic and trade data from various sources, including official reports from both the American and Chinese governments, as well as reports from international organizations such as the International Monetary Fund and the World Trade Organization. Additionally, scholarly literature addressing the economic relations between the United States and China over the past two decades was reviewed, with a focus on the strategic, historical, and political dimensions. The analysis employed a chronological approach to track the major changes and developments in the economic relationship between the two countries. The results indicate that the economic relations between the United States and China have undergone multiple stages, ranging from rapid trade growth and cooperation to periods of trade and political tensions. The post-2000 period witnessed a significant increase in the volume of trade and mutual investments, reinforcing economic cooperation. However, since 2018, tensions have escalated significantly due to protectionist trade policies and mutual imposition of tariffs, negatively impacting the global economy and leading to disruptions in financial markets.

These findings underscore the significant influence of political changes and economic policies of both countries on their economic relationship. Trade tensions and protectionist policies have resulted in adverse effects on the global economy, emphasizing the need for sustainable solutions to enhance cooperation and mitigate tensions.

Keyswords **:**

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: التأطير المفاهيمي و مقاربات تناول العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية

المبحث الأول : توظيف المتغير الاقتصادي في سياسات الدول

المطلب الاول : مكانة القوة الاقتصادية في العلاقات بين الدول

الفرع الأول :تطور مفهوم القوة الإقتصادية

الفرع الثاني :القوة الاقتصادية في سياسات الدول الأمنية

المطلب الثاني : الحرب الاقتصادية : المفهوم واستراتيجيات التوظيف

الفرع الأول: الحرب الاقتصادية : التعريف و الوسائلية

الفرع الثاني: إستراتيجيات الحرب الاقتصادية

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي في سياق العولمة

الفرع الاول: العولمة الاقتصادية ومسار تطورها.

الفرع الثاني متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل العولمة

المبحث الثاني : الأطروحات الاقتصادية في المنظار الليبرالي

المطلب الاول : العمارة الليبرالية و تشكيل الهيمنة الاقتصادية

الفرع الاول: تعريف النظام الدولي

الفرع الثاني: صعود النظام الليبرالي العالمي

الفرع الثالث: مكونات النظام الدولي الليبرالي

المطلب الثاني : فرضية تعزيز السلطة او انتقالها نحو القوى الصاعدة

الفرع الأول: تصورات العلاقة بين المؤسسات الدولية و طموح القوى الصاعدة

الفرع الثاني: تعزيز المبادئ الليبرالية في التصورات غير الغربية.

الفرع الثالث :الحوكمة الإقليمية و الحوكمة العالمية.

المطلب الثالث: ادارة التنافس داخل المؤسسات الدولية

الفرع الأول: المداخل الليبرالية الثلاث لفهم التنافس

الفرع الثاني: مقاربة المؤسسات الأولية و الثانوية في فهم التنافس المؤسسي بين القوة الصاعدة و القوة المهيمنة

المبحث الثالث :المنظار الواقعي في رؤية العلاقات الصينية الأمريكية

المطلب الاول : مقاربة انتقال القوة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:

الفرع الأول: انتقال القوة و منافسة المكانة

الفرع الثاني :عناصر نظرية انتقال القوة؛

الفرع الثالث: إعتبارات القوة و خصائصها

الفرع الرابع : القوة المراجعة و توقيت مراجعة النظام الدولي – نظرية استبعاد القواعد–

المطلب الثاني : النهج نحو الهيمنة في إدراك صناع القرار:

الفرع الأول: النماذج النظرية المحددة السياسة الخارجية

الفرع الثاني: أبعاد تفكير صانع القرار الصيني لتحدي الهيمنة

الفرع الثالث: إدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لتفعيل الهيمنة و تعزيزها

المطلب الثالث: مقترب الجيواقتصاد في العلاقات الصينية الأمريكية

الفرع الأول : تعريف الجيواقتصاد– الاقتصاد الجغرافي– و علاقته بالحرب الاقتصادية، و الدبلوماسية الاقتصادية

الفرع الثاني : اجماع بكين و اجماع واشنطن: القومية الاقتصادية

المطلب الثالث : نظرية التهديد الصيني و أساليب التعامل المتاحة

الفرع الأول:الرؤية الآسياوية لنظرية التهديد

الفرع الثاني: الرؤية الغربية لنظرية التهديد و مداخلها

الفرع الثالث: أساليب التعامل المتاحة

الفصل الثاني: إستكشاف بيئة الفاعلين الاقتصادية و تشكل العلاقات الامريكية الصينية.

المبحث الاول: البيئة الاقتصادية الدولية(تشكيل النظام الاقتصادي العالمي)

المطلب الأول :نشأة النظام الاقتصادي الدولي

الفرع الاول: أسس النظام الدولي

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية: سياقات التبادل الاقتصادي و نمذجة المعايير

الفرع الثالث: موضوعات التنازع داخل منظمة التجارة الدولية

المطلب الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية : المنتديات الاقتصادية

الفرع الاول :نماذج الحوكمة العالمية

الفرع الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية

الفرع الثالث: الموقف الصيني من الانخراط في مؤسسات الحكم الاقتصادي العالمي

المبحث الثاني التأسيس للعلاقات الصينية الأمريكية

المطلب الاول : خلفية تاريخية للعلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية

الفرع الأول : التطبيع الدبلوماسي الأول خلال القرن ال19

الفرع الثاني : الاتفاقيات التجارية التاريخية

الفرع الثالث: التعامل الخارجي الصيني : اختيار نموذج التفاعل

المطلب الثاني :توصيات توافق واشنطن و تصورات بيجين في رسم السياسات الاقتصادية

الفرع الأول: مقترح جون ويليامسون لتوافق واشنطن

الفرع الثاني : مفاوضات الصين مع البنك الدولي قبل الانضمام

الفرع الثالث : التحول نحو الاقراض الدولي و معايير المساعدات الخارجية الصينية

المبحث الثالث : انماط التفاعل في العلاقات الصينية الأمريكي

المطلب الأول: نهج الانخراط و المشاركة

الفرع الأول: مواقف القيادة الصينية الأمريكية تجاه العلاقة الثنائية

الفرع الثاني: المأسسة الدولية و الانخراط الصيني

الفرع الثالث: قياس الأداء الاقتصادي للشراكة الصينية الأمريكية 1971-1990

المطلب الثاني: التحوّط و الارتقاء نحو المنافسة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:

الفرع الأول : أزمة تيانانمين و المراجعة السنوية لوضع الدولة الأولى بالرعاية:

الفرع الثاني: تعديل جاكسون فانيك Jackson–Vanik 1974

الفرع الثالث: الصين و جاكسون–فانيك : اشكالية التعميم في وضع الدولة الأولى بالرعاية

المطلب الثالث: حاضر المواجهة في العلاقات الصينية الأمريكية

الفصل الثالث: الديناميكية الجيو إقتصادية للعلاقة الصينية الأمريكية: الأدوات والاستراتيجيات والاتجاهات

المبحث الاول: الأدوات الاقتصادية في تفعيل المنافسة

المطلب الاول: التمكين الصيني عبر مبادرة الحزام و الطريق (الانتقال من الانخراط الكمي نحو الانخراط النوعي)

المطلب الثاني : الكبح الامريكي للتمكين الصيني المتصاعد (الاحتواء الاستباقي على المستوى العالمي)

المطلب الثالث : توليد المخاوف المتبادلة جراء المبادرات المتعاكسة

المبحث الثاني: إستراتيجية توظيف الأحلاف الاقتصادية المناطقية و التكتلية

المطلب الأول: توظيفات الاحلاف و التكتلات الاقتصادية: منصات التحالف مع الدول، المناطق و مؤسسات متعددة الأطراف

الفرع الاول : منطقة المحيطين الهندي و الهادئ: توظيفات التحالف الامريكية

الفرع الثاني : التحالفات الصينية الإقليمية و عبر الاقليمية :

المطلب الثاني : إدارة التنافس/الصراع الصيني الامريكي داخل المؤسسات الدولية و المنظمات الاقليمية الاقتصادية

الفرع الاول : على مستوى المؤسسات الاقتصادية ذات البعد الدولي

الفرع الثاني: انخراط تكتل الآسيان في التنافس الامريكي الصيني

الفرع الثالث: أمننة العلاقات الصينية الامريكية في بحر الصين الجنوبي عبر نظام الثلاثية

المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة الاقتصادية الصينية الأمريكية

المطلب الأول: التعاون رغم بعض العداء

الفرع الأول : دوافع التعاون

الفرع الثاني : نمط التعاون في ظل العداء

المطلب الثاني: الفصل الاقتصادي

الفرع الاول : الفصل الاقتصادي الاختياري

الفرع الثاني : التخفيف التدريجي للعلاقة

الفرع الثالث : سيناريو الفصل الاقتصادي الإجباري (الشامل).

خاتمة

مقدمة

1.مقدمة

شهد عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات مهمة في الديناميكيات العالمية، حيث عرفت هذه الفترة انحسار الأهمية البارزة للقوة العسكرية كأداة رئيسية في التفاعلات بين الدول. بدلاً من ذلك، برزت أهمية القوة الاقتصادية كعامل مؤثر وسط تطورات التكنولوجيا والتجارة العالمية.

أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة والصين محورية في هذا السياق، الصين بصفتها دولة نامية وصاحبة أسرع نمو اقتصادي، تسعى لتعزيز مكانتها العالمية والمنافسة بقوة في الساحة الدولية. بالمقابل، الولايات المتحدة، كقوة مهيمنة، تحاول الحفاظ على مكانتها ودورها الرائد على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

هذا التحول أثر على العلاقات بينهما، فالصراع الاقتصادي والسياسي بين الولايات المتحدة والصين أصبح يظهر بوضوح أكبر ويشهد تعقيدات أعمق و تنافسهما يتجلى في مجموعة متنوعة من المجالات، بدءًا من التكنولوجيا والتجارة وصولاً إلى السياسة الخارجية والنفوذ الدولي.

في البداية، عندما بدأت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين، كان هناك نوع من التعامل الحذر و الأسباب وراء هذا الحذر كانت متعددة، منها الاختلافات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين البلدين، لكن مع تطور الوقت ونمو الصين اقتصادياً وتعاظم دورها الدولي، بدأت تلك العلاقات تتحول ببطء إلى هواجس متبادلة بين الولايات المتحدة والصين. هذه المخاوف تشمل قضايا الأمن السيبراني، وسباق التكنولوجيا، وحقوق الملكية الفكرية، ومسائل التجارة غير العادلة وغيرها.

تخشى الولايات المتحدة فقدان الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية، بينما ترتفع هواجس الصين من محاولات التدخل في شؤونها الداخلية والحد من تقدمها الاقتصادي التنموي والتكنولوجي و هذا التطور يعكس تحولاً في العلاقات من تعاملات حذرة إلى وضع يتسم بالقلق والتوتر المتبادل بين الطرفين.

تتطلب العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة النظر إلى سلسلة من التطورات التاريخية التي شهدتها هذه العلاقة على مر العقود ، فالتبادل التجاري بين البلدين لم يكن يُعدّ في الأصل بوصفه علاقة اقتصادية ذات أهمية استراتيجية، بل كانت تجارة محدودة لم تلق الكثير من الاهتمام. ومع ذلك، بدأت الأمور تتغير مع تطور الظروف الدولية ونمو الإقتصادين الصيني والأمريكي

2.أهميّة الدراسة:

موضوع تحول العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية من تعاملات حذرة إلى مخاوف متبادلة ذو أهمية كبيرة في السياق الدولي الحالي و هذا التحول يبرز تأثير الديناميكيات الاقتصادية والسياسية بين أكبر القوى العالمية وكيف يمكن أن يؤثر على العلاقات الدولية.

أهمية هذا الموضوع تكمن في:

1-التأثير على الاقتصاد العالمي: الصين والولايات المتحدة هما أكبر اقتصادين في العالم، لذا أي تغير في علاقاتهما الاقتصادية يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي.

2-الأمن و الإستقرار الدولي: تزايد المخاوف والتوترات بين هاتين الدولتين الكبرى يمكن أن يؤدي إلى تداعيات أمنية على المستوى الدولي.

3-التكنولوجيا والابتكار :الصراع بين البلدين في مجال التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية يمكن أن يؤثر على مسار الابتكار العالمي وتطور التكنولوجيا.

4-السياسة الدولية: تحول هذه العلاقات يعكس تغيرًا في الديناميات السياسية العالمية وطرق التعامل بين الدول الكبرى.

3.أسباب اختيار الدراسة:

أسباب اختيار هذا الموضوع متعددة الأوجه:

من الناحية الموضوعية ضمن مجال العلاقات الدولية، يحمل هذا الموضوع أهمية نظرية وعملية فهو يتناول التحديات الفكرية والاستراتيجية المعقدة المسيطرة داخل النظام الدولي. علاوة على ذلك، يستكشف أهمية التزايد لنظم دونية فرعية والتفاعلات بين القوى الكبرى في القرن الواحد والعشرين.

من منظور أكاديمي، استكشاف هذه العلاقات ليس فقط تلبية لفضول فكري وإنما يعتبر جانبًا أساسيًا في فهم الواقع العالمي، والديناميات الإقليمية، ومساراتها المستقبلية. تظهر كل من الصين والولايات المتحدة كلاعبين رئيسيين في الساحة الدولية، لا سيما في منطقة آسيا التي تشهد تنافسا قويا.

يرتبط هذا الموضوع أيضًا بالكشف عن المسارات والاتجاهات التي تشكل تحولات النظام الدولي فهو يسلط الضوء على التناقض بين دولة نامية تسعى لإعادة صياغة المشهد الاستراتيجي بعد الحرب الباردة، وقوة فائقة تسعى للحفاظ على الوضع الحالي لضمان مصالحها والسيطرة والتفوق.

بالتالي ، وبصفتي باحثًا، اهتمامي الشخصي بالتفاعلات بين القوى العالمية الرئيسية، المتوقع لها أن تمارس تأثيرًا كبيرًا في هذا القرن، يشكل دافعًا رئيسيًا لاختيار هذا الموضوع و الحيوية والتعقيد الذي يميز علاقة الصين والولايات المتحدة، والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية المتزايدة في الساحة الدولية، تحفّز لدراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة التنافسية بغية توضيحها بإطار محدد.

أخيرا ، يعتبر الموضوع ضمن الأعمال العلمية الموجب علي الإلتزام بها من أجل ميل شهادة الدكتوراه في التخصص.

4.أهداف الموضوع:

-على الصعيد العلمي ؛

1. التحليل النظري: استكشاف وتحليل التحولات التاريخية والعوامل الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تغير العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين.

2. فهم العلاقات الدولية: فهم العوامل الجيوسياسية والسياسية والاقتصادية التي تلعب دورًا في تشكيل العلاقات الثنائية بين الدولتين.

3.تحليل الاشكاليات الراهنة: دراسة التوترات والمخاوف الراهنة والتغيرات الجديدة التي تؤثر على هذه العلاقة الحساسة.

-على الصعيد العملي؛

الدراسة تستهدف محاولة فصل البعد الاقتصادي و تحليل دوره لدى صانعي القرار والسياسات في السياق الدولي بين الصين والولايات المتحدة و من ثم تسليط الضوء على التحولات في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية و البحث في أسباب تلك التحولات

هذه الدراسة تشير أيضا إلى أن حتى تلك العلاقات الطبيعية بين الدول يمكن أن تشهد توترات مؤقتة كما يمكن أن تحتوى العلاقات غير الطبيعية أوجه تعاون في مجالات بعينها، لا سيما تلك بين الدول الكبرى ، او بين دول لها نطاق تأثير كبير في سياساتها (اقليمي، عبر اقليمي، دولي)

5.مجال الدراسة

1-المجال المعرفي:

ينضوي البحث ضمن ضمن مجال الإقتصاد السياسي الدولي ، مع التركيز على "العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة أو الديناميكية الاقتصادية والسياسية بين الصين والولايات المتحدة

2-المجال المكاني:

حدود الإطار المكاني للبحث في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية تشمل دراسة التبادل التجاري والاستثماري بين الصين والولايات المتحدة. يركز هذا البحث على مناطق الإنتاج والصناعة الرئيسية والمراكز المالية في كلا البلدين، بالإضافة إلى المسارات التجارية مثل طرق الشحن البحري والجوي بين الموانئ الرئيسية. كما يتناول تأثير الاتفاقيات التجارية الثنائية والعوامل الجيوسياسية على هذه العلاقات الاقتصادية.

3-المجال الزمني:

يركز المجال الزمني على الفترة التي نهاية الحرب العالمية الثانية، و كانت العودة لفترة تأسيس العلاقة الأولى وفقا لمقتضيات الموضوع ، لكنها تتركز اكثر على الفترة التي هيأت للتطبيع بين طرفي الدراسة و ما بعدها و تحديدا بداية من فترة السبعينات و ولاية ريتشارد نيكسون الى غاية العهدة الحالية للرئيس جوزيف بايدن و ما يقابلها من مرحلة ما بعد ماو تسي تونغ و تولي دينغ شياو بينغ لقيادة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم إلى غاية الرئيس الحالي شي جينغ بينغ.

6.إشكالية الدراسة :

في عصرنا الحالي ، تتجاوز العلاقات الاقتصادية بين الدول حدودها العلاقات الثنائية، لتصبح شبكة مترابطة ومعقدة. وتعد العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أبرز العلاقات الثنائية ذات الاثار العالمية الواسعة، حيث شهدت هذه العلاقة تطورًا وتذبذبا ملحوظين، من التعاون والحذر إلى زيادة المخاوف والتوترات المتبادلة. تحليل تلك الديناميات وفهم ما أدى إلى هذا التغير يمثل تحديًا مهمًا، ويمكن أن يفتح الباب أمام فهم أعمق لتأثيرات هذه العلاقة على الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية.

و عليه، ما هي دوافع و تجليات التغير الملحوظ في العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة من التعامل الحذر إلى تصاعد المخاوف؟

7.الفروض العلمية :

تقترح الدراسة إجابتين متعددتي المتغيرات والقابلتين للتأكيد أو الرفض، وقد صيغتا وفقًا لمتطلبات التعميم والتجريد في مجال العلاقات الدولية، مما يتيح للدراسة إمكانية التخصيص والتطبيق على مجموعة واسعة من السياقات والظروف.

1- يعتبر الأمن الاقتصادي عاملًا محفزًا أساسيًا لزيادة التنافس بين القوى الكبرى، إذ تسعى هذه الدول إلى تعزيز استقرارها الاقتصادي وضمان مواردها وأسواقها للحفاظ على مكانتها وتأثيرها العالمي.

2- تكون العلاقات الاقتصادية المستقرة والمتبادلة عاملًا حيويًا لتحقيق التعاون بين القوى الكبرى، حيث تسعى هذه الدول إلى بناء علاقات اقتصادية مثمرة تعزز الازدهار المشترك وتقلل من حدة المنافسة الضارة.

8.مناهج الدراسة :

تتطلب طبيعة الموضوع استخدام مناهج محددة، نظرًا لتعدد المتغيرات والمستويات في هذه الدراسة، التي تشمل المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ولهذا السبب، تم اعتماد منهجية تكاملية مركبة لوضع إطار شامل للتحليل. يترتب على ذلك التصدي لتحديات مستوى التحليل في دراسة الاقتصاد السياسي بين الدول الكبرى، نظرًا لتأثيره الكبير على التفسيرات المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

يحدد مستوى التحليل الوحدة التحليلية التي يتبناها الباحث في مسار بحثه، مما يثير تساؤلات حول أهميتها مقارنة بالمستويات الأخرى، وإلى أي مدى يمكن أن توفر إجابات دقيقة للمسألة المطروحة. تزداد تعقيدات هذه القضية عند دراسة ظواهر معقدة مثل العلاقات بين القوى الكبرى، حيث تتنوع الرؤى بمفهوم التهديد والمنافسة والسياسات وغيرها.

استخدمت الدراسة أدوات تحليل المضمون للنصوص و الخطابات لاستراتيجيات الأمن القومي وقوانين التجارة الدولية، كما وظفت الدراسة المنهج المقارن عند عرض وجهات النظر الأمريكية والصينية.

وفق هذا السياق، يركز الباحثون على تحليل النصوص والخطابات الدبلوماسية والإستراتيجيات السياسية للولايات المتحدة والصين. يقومون بفحص وفهم الآراء والتصريحات والمبادرات المتعلقة بالأمن القومي وسياسات التجارة الدولية. تعتمد هذه العملية التحليلية على أساليب محددة لتحليل المضمون تهدف إلى فهم السياقات والمفاهيم المستخدمة وتفسير ما يُعبر عنه في النصوص والخطابات الرسمية. يُركز الباحثون على مقارنة الأفكار والاستراتيجيات بين البلدين، مما يمكنهم من تحليل الاختلافات والتشابهات بين السياسات والرؤى الدبلوماسية لكل بلد.

في هذه الدراسة، تم اللجوء إلى المنهج الإحصائي وفقاً لمتطلبات الموضوع ففي مجال العلاقات الدولية و تحديدا مجال الاقتصاد السياسي الدولي استخدام الأرقام يُعَزِّزُ مصداقية البحث وفي بعض الأحيان، يكون للأدلة الإحصائية تأثير أقوى وأكثر إقناعًا من الأدلة ذات الطابع الكيفي والوصفي. فخلال الفترة من 1975 إلى 2000، شهدت مجالات العلاقات الدولية تحولات منهجية هامة، حيث انخفضت الدراسات ذات النهج الوصفي–التاريخي بشكل ملحوظ، بينما شهدت الأساليب الكمية والرسمية زيادة كبيرة، و هذا التغير يعكس تطورًا هامًا في طرق البحث، و انتقل الباحثون نحو الأساليب الكمية والرسمية لفهم الأحداث العالمية والعمليات السياسية. مجلات مرموقة كـ International Studies Quarterly و International Security و World Politics شهدت انخفاضًا كبيرًا في الدراسات الوصفية–التاريخية، بينما ارتفعت الدراسات الكمية والرسمية بشكل ملحوظ. هذا الاتجاه يعكس التركيز المتزايد للباحثين على البحث الكمّي والرسمي وتحليل العمليات والأحداث الدولية.

عبر تحليل البيانات الزمنية والعوامل المؤثرة في فترات معينة. يُمكن أن يُظهر التحليل الاحصائي أو ما يسمى بالإحصاء الاستدلالي الاتجاهات الاقتصادية و التبادل التجاري في مرحلة محددة من تاريخ

العلاقة الصينية الأمريكية ويوضح أثر السياسات والأحداث على العلاقة. وبناءاً على هذه المعرفة، يُمكن لصناع القرار تقييم مخاطر الفجوات الاقتصادية المحتملة، مثل فرض رسوم جمركية جديدة أو تغيير / تصعيد في السياسات الاقتصادية ضد الطرف الآخر و بالتالي ، تقدير احتمالية الاستمرار في الوضع كما هو ، إصلاحه بناءا على تفاهمات مشتركة أو سلوكات أحادية الجانب أو فك الارتباط/المواجهة أو وسيناريوهات أخرى اتخاذ القرارات استنادا على تلك التوقعات.

مدخل الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) يشكل جزءًا أساسيًا ومركزيًا في ميدان العلاقات الدولية. يركز الكثير من البحث الحالي في مجال السياسة الدولية على مسائل الاقتصاد السياسي الدوليمثل سياسات التجارة الدولية والعلاقات النقدية ،و تتنوع دراسات IPE بين صياغة السياسات الاقتصادية الخارجية، مفهوم التعاون الدولي ،و دراسة المؤسسات الدولية ، لذلك ازداد اهتمام العلماء بالاقتصاد السياسي الدولي بشكل كبير، نظرًا لتزايد أهمية التفاعلات الاقتصادية بين الدول وازدهار الاقتصاد العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

أداة الملاحظة تُعتبر وسيلة أساسية في جمع المعلومات وفهم الظواهر والسلوكيات التي يتبعها الأفراد أو الجماعات في سياق الدراسات الاجتماعية. تعتمد هذه الأداة على مشاهدة مباشرة ودقيقة للسلوكيات والمواقف المرصودة، مع التركيز على تسجيل التفاصيل الزمنية والسلوكية والعوامل المؤثرة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم أداة الملاحظة بتحليل البيانات المسجلة لفهم الأنماط والاتجاهات والعوامل الخلفية التي تؤثر على هذه السلوكيات، مما يساعد في الوصول إلى استنتاجات عميقة وشاملة. تشمل هذه الأداة أيضًا المراقبة النفسية والغيرية، حيث تُركز على المشاعر والتفاعلات الداخلية للأشخاص، مما يسهم في فهم الدوافع والعوامل النفسية وراء السلوكيات المرصودة. يجب أن يكون التوثيق والتسجيل مبنيَيْن على أسس منهجية ودقيقة لضمان شمولية ودقة المعلومات المستفادة من هذه الأداة المهمة في مجالات البحث الاجتماعي والسلوكي. أثرت التقنية على توجه البحث بشكل كبير، كون تفعيلها في رصد المواقف، السلوكات و السلوكيات المتواترة ، إضافة الى مواد البحث من قبيل الكتابات الاكاديمية و المجتمع العلمي المتخصص في العلاقات الامريكية الصينية ، تتبع الفاعلين في صنع السياسة الخارجية الامريكية و الصينية و الزخم الذي يتداعى لهما.

9.الإطار النظري للدراسة:

استندت نظرية انتقال القوة التي قدمها أورجانسكي في عام 1958 إلى ثلاثة افتراضات تم رفضها بشكل عام من قبل وجهة نظر الواقعية في السياسة الدولية؛

أولاً، في حين ترى الواقعية الشؤون الدولية على أنها في حالة من الفوضى، فإن نظرية انتقال السلطة تروج لفكرة وجود نظام دولي منظم هرميًا إلى حد كبير، يشبه النظام السياسي داخل الدول.

ثانياً، على العكس من وجهة نظر الواقعية التي تنظر إلى المنافسة الدولية بين الدول كصراع على السلطة لتعظيم مصالحهم الذاتية والأمن، تعتبر نظرية انتقال السلطة أن هدف الدول هو تعظيم الصافي من المكاسب ضمن الترتيب الهرمي الذي ينتمون إليه.

ثالثاً، في حين ترى الواقعية بعض جوانب الطبيعة البشرية مثل شهوة الإنسان للسلطة كدافع خلف قرارات الحرب أو السلام، تقترح نظرية انتقال السلطة أن عدم الرضا الكلي أو الرضا الدولي عن قواعد التسلسل الهرمي الدولي يمكن أن يكون العامل الأساسي في تحديد احتمالات الحرب أو السلام.

تتفق النظرية الواقعية ونظرية انتقال القوة في العديد من النقاط على الرغم من اختلافهما في بعض الجوانب. إليك التفاصيل:

1. التركيز على السلطة: كلا النظريتين تؤكدان دور السلطة كمحرك أساسي في العلاقات الدولية، سواء كان ذلك السعي لتحقيقها والحفاظ عليها في الواقعية، أو تحديد موقع الدول ضمن هرم السلطة في نظرية انتقال السلطة.

2. التوزيع الهرمي للقوة: توافق النظريتان على أن هناك توزيعًا هرميًا للقوة بين الدول، حيث تختلف الدول في قوتها وثروتها، وتتصدر بعضها الآخر في النظام الدولي.

3. مفهوم المكاسب : ورغم اختلاف وجهات النظر في كيفية تحقيق المكاسب، إلا أن كلتا النظريتين تؤكدان أهمية تعظيم المكاسب الدولية، سواء كان ذلك من خلال السعي للسلطة والأمان كما يراها الواقعية، أو من خلال تعظيم الصافي المكاسب ضمن الترتيب الهرمي كما يقدمه انتقال السلطة.

.4دور الدول في النظام الدولي: كلتا النظريتين تعترفان بدور الدول في تأثيرها وتأثرها بالنظام الدولي، سواء من خلال تبادل القوة والمصالح الاقتصادية والسياسية أو من خلال احتكاكاتها وتعاونها في النظام الدولي.

في سياق الدراسات الحديثة لعلاقات القوى الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، يمكن توظيف التوافقات بين النظرية الواقعية ونظرية انتقال السلطة كإطار مفهومي يساعد في فهم ديناميكية هذه العلاقات. على سبيل المثال، كما يعتبر كل من الواقعية ونظرية انتقال السلطة السلطة كمحرك أساسي للوظيفة الدولية، فإن فهم الصراع والتعاون بين الصين والولايات المتحدة يمكن أن يقدم وجهات نظر مشتركة حول سباق التفوق الاقتصادي والسياسي، وكيفية تبادل القوة والمصالح في هذا السياق. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أيضًا النظر إلى القوة النسبية ودورها في تحديد مجريات العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين،حيث تتقاتل الصين والولايات المتحدة على تأكيد سطوتهما الاقتصادية والجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر

تطورت الليبرالية الدولية عبر مراحل مختلفة تتمحور حول المنظور الليبرالي المستخدم في الدراسات، حيث يسعى هذا المنظور لاستكشاف التوجه المؤسساتي والنمط التعاوني المحتمل بين الولايات المتحدة والصين في سياق العلاقات الدولية الحديثة. يُسلط هذا المنظور الضوء أيضًا على إدارة التنافس بين البلدين وكيفية تنظيم هذا التنافس من خلال الآليات الدولية المتاحة، ويبحث في إمكانية أن يكون الاقتصاد متغيرًا مستقلاً عن السياسة الخارجية، حيث يمكن لكل طرف أن يشكل سياسته باعتماد مفهوم الميزة النسبية دون الالتفات للعقبات الصفرية التي قد تعوقه. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز هذا المنظور أهمية الاقتراب والتفاهم المتبادل كأدوات لتحويل الصراعات الداخلية، وتفادي الاحتكاكات القائمة داخل مؤسسات النظام الدولي الليبرالي، مما يعزز الاستقرار والتفاهم بين الدول المعنية.

10.أدبيات الدراسة :

1.الكتب

1.Graham T. Allison, Destined for War : Can America and China Escape Thucydides’s Trap ? (Houghton Mifflin, 2017).

في كتابه "قدر للحرب"، يقوم جراهام أليسون بتحليل فخ ثوسيديدس كنمط من التوتر الناتج عن التنافس الهيكلي الذي يظهر عندما تتحدى القوة الصاعدة سلطة سائدة. هذا النمط التاريخي يشير إلى أن

هذه الديناميكية قد أدت في الماضي إلى حروب، ويعتبر أليسون هذا الفخ عدسة مفيدة لفهم العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في القرن الحادي والعشرين.

من خلال التشابهات التاريخية والسيناريوهات المحتملة، يقترح أليسون أن هناك توجهًا نحو توتر خطير بين الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك، يؤكد أن الحرب ليست نتيجة حتمية. بدلاً من ذلك، يسلط الضوء على كيفية تجنب الكوارث الكبرى من خلال دراسة كيفية حفظ القوى المتنافسة للسلام في الماضي.لتجنب الصدامات الكارثية في الوقت الحالي، يشير أليسون إلى ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة والصين خطوات محددة تشمل تقليص طموحاتهما والتفاوض والمشاركة في حوار بناء للحفاظ على السلام وتجنب تصاعد التوترات إلى مستويات خطيرة.

2.Michael Pillsbury, The Hundred-Year Marathon : China's Secret Strategy to Replace America as the Global Superpower (St. Martin's Griffin, 2016).

يقدم الكتاب وجهة نظر تحليلية تؤكد على أن الصين تتبنى استراتيجية سرية تهدف إلى استبدال الولايات المتحدة كقوة عالمية. يركز على التاريخ والسياسة والاقتصاد الصيني ويستعرض التحديات التي تواجه الصين في سعيها للتأثير العالمي.

3.Thomas J Christensen, The China Challenge (National Geographic Books, 2016).

توماس كريستنسن، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برينستون، وعمل في إدارة بوش في الفترة من 2006 إلى 2008 كنائب مساعد وزير الخارجية لشؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من أنه لم يكن يصنع السياسة، فإنه كان حاضراً في المقعد الخلفي و ملم باللغة الصينية و مرتبط بشكل جيد بالأكاديميين الصينيين. يناقش الكتاب التحديات التي تواجه الولايات المتحدة في التعامل مع صعود الصين كقوة عالمية. يستعرض التأثير الاقتصادي والسياسي للصين ويتناول كيفية تشكيل الخيارات والاستجابات السياسية للصين في ظل تغير دورها في الساحة الدولية. في هذا يرى كريستنسن أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل على إيجاد استراتيجية "تقبل، بل وتشجع، صعود الصين إلى قدر أعظم من القوة والبروز في السياسة الدولية، ولكنها تعمل في نفس الوقت على صياغة اختيارات الصين على النحو الذي يجعل

من الأرجح أن تتخلى عن سلوكها المتنمر. . . . ويتطلب النجاح مزيجا غير عادي من القوة والصلابة من ناحية، والاستعداد لطمأنة الصينيين والاستماع إليهم من ناحية أخرى.

اذن ، الكاتب يوفر استشارات عن كيفية التعامل مع الصين بدل إظهار الصلابة ، انطلاقا من رؤيته للدبلوماسية الناجحة التي تتعلق بإدارة المشكلات و ليس حلها بشكل مباشر. في هذا الإطار قد تكون الثقة المفرطة و الاعتماد على الانحياز التأكيدي للكاتب وراء طرحه لنوع التعامل الذي يجب على واشنطن اتخاذه مع هذه القوة غير الغربية الصاعدة ، وربما يكون الاشتغال على فهم التحول الصيني من منطلق غير صيني هو المشكلة التي تعيف فهم توجهات الصين أساسا في القرن الواحد و العشرين و تاكيدها على ضرورة وجود نظام دولي عادل . الأمر الذي يمكن وسمه "باستمرار تفكير الأمريكيين "دائما في رؤية الوحدات السياسية مكملة لدورها القيادي او هكذا يجب أن تكون! او لدرجة عدم تصديقهم لفشل سياسة المشتركة الاستراتيجية التي طبعت عليها العلاقة الصينية منذ السبعينات .

4.Henry Kissinger, On China (Penguin Press HC, 2011).

يُقدّم هذا الكتاب نظرة شاملة وتحليلية لعلاقات الصين والولايات المتحدة وتأثيرها العالمي، حيث يسلط الضوء على التأثير التاريخي والثقافي للصين، وكيف أثرت هذه العلاقة على العالم. ومع ذلك، يُمكن اعتبار بعض النقاط الموجودة في الكتب التي تتناول هذه العلاقة على أنها نقائص محتملة أو نقاط قد يتم انتقادها. تتجسد هذه النقاط في التحيز الثقافي أو التركيز المفرط على وجهة النظر الواحدة، والتبسيط المفرط أو الاعتماد على عبارات عامة، وتركيز بعض الكتب على الجوانب السلبية دون التوازن مع الجوانب الإيجابية، بالإضافة إلى الاعتماد الزائد على المعلومات التاريخية مقارنةً بالسياق الراهن والبيانات الحديثة. لكنه في نفس الوقت يقدم تصورا لشخصية سياسية امريكية كان لها الوزن و التأثير الكبيرين في تنميط العلاقة خصوصا في مرحلتي التطبيع و المشاركة و دعم الانخراط الصيني داخل المجتمع الدولي الذي أسسته بلادنا و وضعت اجراءات التفاعل داخله. هذه النتيجة المتوخاة من الكتاب ستعتمدها الدراسة في الجانب المتعلق بتقييم الإدارة الامريكية لعقود من قبول المشاركة بدافع لبرنة /دمقرطة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم و الوصول الى دولة وفق المعايير الغربية.

5.Amitav Acharya, The End of American World Order (Polity, 2018)

تناول أميتاف أشاريا تدهور النظام العالمي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي اعتمد على القطبية الواضحة بين القوى الكبرى خلال الحرب الباردة و هذا التراجع على مستوى النظام العالمي الأمريكي يفوق تراجع الولايات المتحدة ذاتها. و بالرغم من الحجج المتعلقة بالضعف الاقتصادي الناتج عن خفض الضرائب الأمريكية والعجز الميزاني واحتمال فقدان الدولار لدوره كعملة احتياطية، يستشهد أشاريا بتحليل يظهر أن الولايات المتحدة لا تزال تحتفظ بحصتها النسبية من الناتج المحلي العالمي منذ السبعينيات.، مستدركا أيضا أن الولايات المتحدة ما زالت لديها ثروتها وقوتها الاقتصادية والعسكرية مقارنة بالدول الصاعدة الأخرى.

أشاريا يشير في كتابه، إلى جملة التحديات للرؤية الليبرالية نتيجة الصراعات الإقليمية في القرن الحادي والعشرين، التي تتنافى مع فكرة عالم أحادي القطبية أكثر أمانًا. ورغم تبني النظام العالمي المتعدد الأقطاب، يشير أشاريا إلى انعدام الأمان نتيجة عدم توافق مصالح القوى الكبرى.

الدراسة أشارت الى التعاون الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية الذي اتسم بالمحدودية و الانتقائية بوجود الولايات المتحدة، يفترض أن عالم ما بعد الليبرالية يجب أن يعتمد على نظام متعدد الأقطاب يتيح التوازن بين القوى الناشئة والراسخة ويركز على المصالح الإقليمية. ليخلص في الأخير إلى أن العالم ما بعد الولايات المتحدة يحتاج إلى تلك البنية متعدد الأطراف المستندة على التعاون الدولي لتحقيق الاستقرار في وسط تعددية السلطة.

بصفة عامة ، أشاريا يعبر في كتابه عن رؤية غير غربية في تصور السياسة الدولية ، و ايمانه تعددية العلاقات الدولية واضح جدا في توصيفاته، و هذا ما قدر يعبر عنه بالإضافات الاسيوية داخل حقل ظل كثيرا يراود من نزعة غربية بحتة . كما ساعد المؤلف في توجيه البحث من منظور غير غربي تضمن التوازن و عدم الاكل في تحليل سياسات طرفي الدراسة.

2 .**المقالات:**

1.Xiaodi Ye,“To Engage or Not to Engage ? Explaining the Logic of the US’s China Strategy in the Post-Cold War Era,” Journal of Chinese Political Science 26, no. 3 (February 2’, 2021) : 449–84, https://doi.org/10.1007/s11366-021-09726-7.

شاودي يي، دكتور في الفلسفة السياسة الدولية و أستاذ (مساعد) في جامعة قوانغدونغ للدراسات الأجنبية الصينية. في هذه المقالة ، ذات الصلة بالموضوع و التي يمكن اعتبارها موجها له نوعا ما يطرح شياودي مسألة الانخراط الصيني بعد الحرب الباردة، حيث تتبنى الدراسات الحالية أربع مدارس لتفسير هذه التغيرات، وهي المنافسة على المكانة، والمنافسة المؤسسية، وفشل المشاركة، والعوامل المحلية. تُقدم كل مدرسة رؤى نظرية مفيدة، لكن الدراسات تعاني من صعوبات في تقديم تفسير فردي واضح، وبالتالي لا تنجح في تطوير منهجية سببية تفسر التغيير الطويل الأمد في استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الصين. يقوم هذا المقال بإعادة تصوير الرؤية الأمريكية للصين كتحول إصلاحي وثوري، يمتد إلى ما بعد الانقسام الحالي، مما يؤدي إلى إنشاء نموذج تفسيري يوضح تحول سياسة الولايات المتحدة تجاه الصين بعد الحرب الباردة، محاولًا شرح المنطق النظري الكامن وراء هذه التغيرات. المقال يؤكد أن التغيرات في تصور الولايات المتحدة للصين وتصرفاتها الخارجية تُعتبرا العوامل الرئيسية في تغيير استراتيجية الولايات المتحدة. يعتبر سلوك الصين في الساحة الدولية عاملاً مؤثرًا يشكل أو يُضعف نظرة الحكومة الأمريكية للصين، مما يحدد خياراتها الاستراتيجية المتاحة، مثل سياسة الاحتواء أو المنافسة أو الاحتياط أو التحالف أو المشاركة أو التسوية. وتُقدم أربع دراسات حالة لتوضيح تطبيق النموذج التفسيري في هذا المقال.

ساعدت دراسة شاودي يي، في التقرب قليلا من تتبع العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية من وجهة نظر صينية ، هذه الركيزة التي تستند عليها كل المواضيع الموضوعية و المتوازنة و لهذا كانت الحاجة إليها في هذه المسألة إضافة على ضرورة استكشاف السرديات من كل الاطراف و ليس الاقتصار على وجهة واحدة. وظفت الدراسة في تعقب تطور العلاقات الامريكية الصينية من بداية المشتركة الاستراتيجية الى بداية نشوء التوتر .

11.صعوبات الدراسة:

كانت التحديات كبيرة في هذا الموضوع، خاصة عند محاولة فصل المتغير الاقتصادي في المعادلة الصينية الأمريكية، وكذلك صعوبة الاعتماد على مراجع باللغة الصينية التي تتطلب ترجمة علمية. ورغم وجود مراجع صينية أكاديمية لمراجعة هذا النقص، إلا أن الاعتماد كان فقط على السرد الرسمي .أما فيما يتعلق بالجانب المعرفي الأمريكي والغربي، حاولت تنويع مصادر الببليوغرافيا من أوروبا وآسيا، بهدف

تجنب تحيز الثقافة الأنجلوسكسونية والسعي نحو الحصول على سرد يتمتع بأقصى درجات الحياد والموضوعية والتوازن.

12.تفصيل الدراسة :

يستهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل الأثر العميق للعوامل الاقتصادية في تشكيل سياسات الدول والتأثير على علاقاتها الدولية. تقدم الخطة استعراضاً شاملاً لتوظيف المتغيرات الاقتصادية في السياسات الدولية، مع التركيز على فهم العوامل التي تحدد السلوك الدولي وتأثيراته على النظام العالمي الحالي.

تنقسم الخطة إلى ثلاثة فصول، تستند إلى تحليل لعلاقة الاقتصاد بالسياسة الخارجية للدول. تبدأ بدراسة مكانة القوة الاقتصادية في العلاقات بين الدول، والتركيز على كيفية تطور مجال الاقتصاد السياسي وتأثيراته على السياسات الأمنية للدول. كما تتناول الخطة تحليل الحروب الاقتصادية واستراتيجياتها، وكيف يمكن أن تؤثر على العلاقات الدولية والنظام العالمي.

الفصل الثاني يستكشف بيئة فواعل الدراسة و تطور العلاقات الصينية الأمريكية من منظور تاريخي ، بداية بحقبة ما قبل الحرب العالمية الثانية و الدروس المستقاة من نمط العلاقات غير المتكافئة ، ثم حقبة التطبيع للعلاقات منذ السبعينات مع رحيل ماو تسي تونغ و قيادة دينغ شياو بينغ للإصلاح الاقتصادي، لتليها فترة الانخراط الصيني في النظام الاقتصادي الدولي الامريكي المحددة لقواعده و نظمه الولايات المتحدة و كيف كانت وتيرة العلاقات الثنائية خصوصا الاقتصادية او المرتبطة بها.

الجانب التطبيقي في الفصل الثالث للبحث. يقدم هذا الفصل نقطة رؤية واقعية لتفاعلات السياسات والعوامل الاقتصادية بين هاتين القوتين الكبيرتين، وكيفية تأثيرها على السياسات الدولية والنظام العالمي الراهن ، عبر التعرض للتحالفات و توظيفاتها الجيواقتصادية للمنافسة ، و أخيرا ، مسارات استشرافية لاحتمالات العلاقة.

الفصل الأول

التأطير المفاهيمي و مقاربات تناول العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية

يُقدّم هذا الفصل إطارًا مفهوميًا و تنظيريا ، يستعرض بعض المصطلحات الأساسية في دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية و بالتحديد تلك التي تتوافق مع الموضوع ، بالإضافة إلى استكشاف مقاربتين أساسيتين، الليبرالية والواقعية، في تحليل سلوك الولايات المتحدة والصين. سيتم تفحص هذه المقاربات لفهم أعمق للسياسات والتفاعلات بين الدولتين وكيفية تفسير تصرفاتهما في الساحة الدولية.

المبحث الأول: توظيف المتغير الاقتصادي في سياسات الدول

يستعرض هذا المبحث دور القوة الاقتصادية في تشكيل علاقات الدول وتوظيف المتغير الاقتصادي في سياستها. يبدأ بفحص تطور مجال الاقتصاد السياسي الذي أصبح محورا أساسيا في التفاعلات الدولية. وفي سياق السياسات الأمنية، تأخذ القوة الاقتصادية دورا حيويا في تحديد استراتيجيات الدول وسبل تحقيق أهدافها الأمنية.

ثم ينتقل المبحث لاستكشاف مفهوم الحرب الاقتصادية واستراتيجيات توظيفها، حيث يُسلط الضوء على تعريف هذا المفهوم وأدواته التي تُستخدم بشكل شامل لتحقيق أهداف سياسية. بالإضافة إلى ذلك، يتناول المبحث مفهوم الأمن الاقتصادي وضرورة فهمه مع تفاقم ظاهرة العولمة وتأثيراتها الاقتصادية على فاعلية الدولة، وكذلك تفسير النقيض بين العولمة والحمائية وكيف تتداخلان في السياق الاقتصادي."

المطلب الاول : مكانة القوة الاقتصادية في العلاقات بين الدول

الفرع الأول :تطور مفهوم القوة الإقتصادية

نمت دراسات الاقتصاد السياسي في سبعينات القرن العشرين على الرغم من الارتباط الوثيق – خصوصا من الناحية العلمية– بمجال العلاقات الدولية قبل هذه الفترة ،فأنه تم التعامل معهما كمجالين منفصلين و مستقلين عن بعضهما فيما بعد و كان لكل منهما وجهة نظره الخاصة في الشؤون الدولية فبحسب جيفري فريدن فالاقتصاد يختص بدراسة نظام الإنتاج للثروة و توزيعها و استخداماتها اما المجال السياسي فهو يفحص مجموعة المؤسسات و القواعد التي تحكم التفاعلات الاجتماعية و الاقتصادية ، و اما مجال الاقتصاد السياسي فله معاني متعددة ، انه يشار اليه بدراسة الأساس السياسي للإجراءات الاقتصادية و الطرق التي تؤثر بها السياسات الحكومية على عمليات السوق ، اما المدلول الثاني فيهتم برؤية الاقتصاد السياسي يركز على أن المشاغل الرئيسة هي الأساس الاقتصادي للعمل السياسي و طرق صياغة مختلف القوى الاقتصادية لسياسات الحكومات ، لذلك فالبعد يعتبران مكملين لبعضهما برغم الانطلاقة المختلفة[1]

[1]Jeffry.A, Frieden, and Lake David.A. *International Political Economy:Perspectives on Global Power and Wealth*. London: Routledge, 1999.p3.

مع زيادة الاهتمام العلمي يتطور هذا المجال ، يُعتقد أن إنكار أدوار القوى الاقتصادية و أهمية السوق كانت بسبب تركيز موضوعات العلاقات الدولية على الحرب الباردة و سياسات الأمن و الدفاع و الاستراتيجيا، لهذا برز مطلب التشكيك في فرضية استقلالية السياسة عن الاقتصاد ،كما ادرج مجال الاقتصاد السياسي الدولي IPE كرد فعل – بشكل جزئي– ضد الرؤية الواقعية الجديدة التي أتى بها كينيث والتز ، فمنذ آدم سميث،جون ستيوارت ما و كارل ماركس ، كان الاقتصاد سياسيا بامتياز و اعتبار السياسة مرتبطة بالظواهر الاقتصادية كذلك لكن العلاقات الدولية لم تدمج العوامل و الفاعلين الاقتصاديين ضمن الأجندة البحثية حتى سقوط نظام بريتونوودز و انخفاض قيمة الدولار ، و ساهمت ازمة النفط آنذاك في زيادة التشكيك في سياسات و قواعد النظام الاقتصادي ذو المنشأ الغربي وهذا القلق الدائم على إثر المناقشات فسح المجال من اجل الالتقاء بين العلاقات الدولية و الاقتصاد السياسي الدولي

بعد سنوات السبعينات، تقلصت الفجوة في المنظور التقليدي و النماذج النظرية المجردة التي تفصل الاقتصاد و السياسة ، كما ساهمت الازمات الاقتصادية المتعاقبة على تسييس الاقتصاد عندما ازدادت اهتمامات الانظمة السياسية بالفاعلين الاقتصاديين و الاسواق ، و حتى فترة الثمانينيات ، كان الاقتصاد السياسي يميز مجال العلاقات الدولية من خلال دراسات التكامل الإقليمي بالتوازي مع العملية الأوروبية [1]

الفرع الثاني :القوة الاقتصادية في سياسات الدول الأمنية

يعتبر العامل الاقتصادي بعد نهاية نظام الثنائية القطبية ، من بين المحددات الأساسية لطبيعة العلاقات الدولية ، وهو ما يتجلى بالأساس من خلال الجدلية " عولمة / إقليمية " ، أين أصبحت العلاقات الدولية يطبعها التعاون والتنافس ، وبينما توجد تجارب واقعية نهتم بدراسة ديناميات التكامل الاقتصادي ، هناك دراسات اخرى حول تأثير التنافس الجيواقتصادي والحروب التجارية بين القوى الفاعلة في الاقتصاد العالمي

تجدر الإشارة إلى الأهمية المتزايدة التي تكتسبها " الدبلوماسية الاقتصادية " كأداة هامة لإدارة العلاقات الدولية للقوى الكبرى ذات القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي . كما يلاحظ أن البعد

[1]Melisa, Deciancio. "La Economía Política Internacional en el campo de las Relaciones Internacionales argentinas ." *Desafíos30*, no. 2 (2018): 15-42. https://doi.org/10.12804/revistas.urosario.edu.co/desafios/a.6106.

الاقتصادي اضحى يعد من المحاور الأساسية التي تساهم بشكل كبير في توجيه دفة السياسات الخارجية للدول الكبرى في أعقاب الحرب الباردة ، وفي هذا السياق فإنه الرهانات الاقتصادية للتنافس الصينو– أمريكي : دراسة من منظور جيواقتصادي أن حوالي 40 بالمائة من المهام الحديدة التي تضطلع بها وكالة الاستخبارات الأمريكية « CIA » تتناول قضايا ذات الصلة بشؤون الاقتصاد العالمي . ولقد شهد عهد " إدارة كلينتون " بروز تحول مفصلي يتمثل في انتقال الاهتمام من جهاز الأمن القومي " إلى " وزارة المال ومجلس الأمن الاقتصادي " ، الأمر الذي يؤكد على فكرة أساسية مفادها أن عالم ما بعد الحرب الباردة شهد تدني منفعة القوة العسكرية أمام تصاعد أهمية القوة الاقتصادية ،في هذا يرى " الدكتور وليد عبد الحي " : " أن معدلات النمو الاقتصادي تلعب دورا هاما في تحديد حركة الصعود والهبوط في سلم القوى الدولي . " الإطار ذاته يذهب " البروفيسور لستر ترو " إلى اعتبار: " أن الحروب مستقبلا لن تكون عسكرية بل اقتصادية ، وعليه فالرهان الأساسي للتنافس الدولي سيكون اقتصاديا .

وهو ما أكده " ريشاردروزگرانس Richard Rosecrans من خلال إقرار فكرة أن التجارة والاقتصاد سيشكلان مفتاح القوة العالمية في العقود القادمة . وعلى ضوء هذه الرهانات فالعلاقات الدولية أصبحت تتميز بما يمكن تسميته " بالحرب الاقتصادية الباردة "[1] ، خاصة في ظل بروز مفهوم إدوارد ليتواك حول صعود مفهوم الجغرافيا الاقتصادية ليحل محل الجغرافيا الاستراتيجية و الجغرافيا السياسية في تفسير العلاقات الدولية سواءا من حيث الأدوات او التمظهرات .[2]

وعليه ، إذا كانت الرقعة العسكرية للنظام العالمي أحادية القطبية نظرا للتفوق الأمريكي الكاسح في هذا المجال ، فإن الرقعة الاقتصادية لهذا النظام هي متعددة الأقطاب بحكم بروز قوى فاعلة ومؤثرة بمقدورها أن تنافس الولايات المتحدة على قيادة الاقتصاد العالمي على غرار الصين أوروبا ... الخ .الأمر الذي يساهم في تحفيز وتنشيط التنافس الاقتصادي والتجاري على الساحة الدولية ، وذلك من أجل كسب الرهانات الطاقوي والأسواق الاستهلاكية في المناطق الحيوية.

تبرز أيضا مفاهيم ذات صلة ،تلك التي تعطي ادوارا الاقتصاد في سياسات الدول الخارجية

---

[1]سمير حمياز ،(الرهانات الاقتصادية للتنافس الاورو امريكي في منطقة المغرب العربي –دراسة من منظور جيواقتصادي ،مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة بومرداس،الجزائر ،العدد الرابع،ص257.)

[2]Edward,Luttwak. The Rise of China vs. The Logic of Strategy . U.S : Pelknap Press & Cambridge Pub Press , 2012.p73.

فحسب روبرت بلاكويل و جينيفر هاريسRobert D. Blackwill and Jennifer. Harris.تلجأ الدول العظمى الى استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز الدفاع عن المصالح الوطنية، وتحقيق نتائج جيوسياسية مفيدة. وتتضمن السياسات الجيو–اقتصادية: السياسة التجارية، الاستثمار، العقوبات الاقتصادية، المساعدات، السياسة النقدية، سياسات الطاقة.

في كتابهما حول الحرب بوسائل اخرى :مستقبل الأداة "الجيو–اقتصادية" في السياسة الخارجية الامريكية " فالأدوار التي تحتلها الأدوات الاقتصادية في السياسة الخارجية يجب ان تنبع من إدماج مؤسسي لها ضمن الهيكل العام لممارسة التاثير الدولي ،و ينبغي عليهم تكريس وقت لصياغة تفاهم مشترك حول الدور المناسب للقوة الاقتصادية في الاستراتيجية الكبرى، وسيحتاج القادة إلى التلويح بالإكراه والعقاب الجيو–اقتصادي [1].

يؤكد هنري كيسينجر Henry Kissingerعلى ان روبرت بلاكويل وجنيفر هاريس Robert Blackwell and Jennifer Harris يقدمان لصانعي السياسات خدمة من خلال تذكيرهم بأهمية الأدوات الجيو–اقتصادية في عالم يتأثر بشكل متزايد بالقوة الاقتصادية ، فإن تحليلهم يستحق دراسة متأنية [2]

عند استدعاء بعض العبارات التاريخية عرفنا أن "المال هو عصب الحرب" وفق شيشرون، هذه العبارة في صميم التوظيف للاقتصاد في السياسة الدولية. كما ترى سوزان سترينج Susan Strange استحالة دراسة الاقتصاد السياسي وخاصة الاقتصاد السياسي الدولي دون إيلاء اهتمام وثيق لدور القوة في الحياة الاقتصادية." على الرغم من أن القوة يمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة ، إلا أن القوة العسكرية هي مركزية في السياسة الدولية. هذا هو السبب في أن الارتباط بين الاقتصاد والأمن هو فكرة مشتركة في الأعمال الرئيسية لنظرية العلاقات الدولية و لاحظ والتز انه "لا يمكن فصل القدرات الاقتصادية عن القدرات الأخرى للدول فالأخيرة تستخدم الوسائل الاقتصادية لأغراض عسكرية وسياسية ؛ والوسائل العسكرية والسياسية لتحقيق المصالح الاقتصادية ".و يؤكد ميرشايمر على أن "حجم سكان الدولة وثروتها هما أهم مكونين لتوليد القوة العسكرية". حتى بول بواست في بحثه عن الصلة بين الاقتصاد والأمن يقول ، "إن

[1] Robert D. Blackwill and Jennifer M. Harris,"War by Other Means,Geoeconomics and Statecraft",Harvard University Press,Feb 2016,p384.
[2] Ibid .

القوات المسلحة للدول من خلال توفير الأمن ضد الهجمات الخارجية والاضطرابات الداخلية ، تهيئ الظروف التي يمكن بموجبها إجراء التحسينات الاقتصادية داخل حدودها."[1]

المطلب الثاني : الحرب الاقتصادية : المفهوم واستراتيجيات التوظيف

الفرع الأول: الحرب الاقتصادية : التعريف و الوسائلية

لا يوجد تعريف موحد لماهية الحرب الاقتصادية، استنادًا إلى عمل Tor EgilFørland ، يمكن تعريف الحرب الاقتصادية على أنها نشاط اقتصادي قسري ضد اقتصاد كيان أو دولة معادية لتقليل إمكاناتها العسكرية ، هناك فئتان تقعان في مجال الحرب الاقتصادية: القيود المالية والتجارية ، على الرغم من أن استخدام هذه القيود – اعتمادًا على طبيعة الهدف – لا يشكل دائمًا حربًا اقتصادية.

الحرب الاقتصادية هي مفهوم قديم النشأة، فقد ارتبطت ممارسته بالعهد الماركنتيلي، أين كانت قوة الدولة تُقاس بجمع الثروة عبر انتهاج التصدير من اجل زيادة المكاسب و تخفيض عملية الاستيراد التي تعبر عن اللاعقلانية ، في اطار عملية تبادلية مضبوطة ، و مثل الفكر الماركنتيلي أحد الأسباب الهامة في الحروب في العالم القديم و أول أشكال تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد، فكان التوسع التجاري يحتاج الى توظيف القوة العسكرية وكانت زيادة هذه الأخيرة تعتمد على تنشيط التجارة.

تواصل الحمائية الجديدة في الدمج بين الفكر الواقعي والماركنتيلي الذي يرى المنافسة حتمية دولية، لاسيما حين تغيب القوة المهيمنة،هي الوضعية التي يعرفها العالم حالياً حيث تغيب قوة اقتصادية دولية مهيمنة وتتعدد الأقطاب الاقتصادية، وتتضارب الأهداف والمقاربات لا سيما مع صعود قوى اقتصادية ناشئة تسعى للتوسع و النفوذ الدوليين

انتقل العالم من المنافسة على الأراضي الى المنافسة على تقوية وتطوير الصناعة وتصريف المنتجات، ومن الحديث عن غزو الأراضي الى الحديث عن غزو الأسواق، ووضع اليد على الموارد الأولية وحماية طرق الامدادات تأميناً للتسويق وخفضاً لتكاليفه و جعلت هذه المقاربة دول العالم في وضع المنافسة المحتدمة والمتصاعدة، الى حد وصفها بالحرب بين الدول والتكتلات الاقتصادية، فأصبحت الحروب الاقتصادية ممارسة ثابتة ومستمرة.

[1]Paul, Poast. "Beyond the “Sinew of War”: The Political Economy of Security as a Subfield ." *Annual Review of Political Science22,* (2019): 223-239. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-050317-070912

يمكن أن تفهم أيضا الحرب الاقتصادية على المستوى الوسائلي، أي إستخدام الأدوات الاقتصادية من طرف دولة أو مجموعة دول ضد دولة أخرى أو مجموعة دول، أو تستخدم من طرف فواعل أخرى بصفة قانونية أو غير قانونية مباشرة أو غير مباشرة لإجبار الخصم على تغيير سياساته أو سلوكه أو للحيلولة دون سلوكه علاقات عادية مع الدول الغير.

وقد تعتبر الحرب الاقتصادية جزء من الحرب بمفهومها التقليدي، فترمز لجملة التكتيكات التي تتخذها الدول خلال حروبها العسكرية، أو تعني جملة الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدول للتأثير في الدول الأخرى لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية[1]

الفرع الثاني: إستراتيجيات الحرب الاقتصادية

أ- أحيانا لا ينظر الى الاقتصاد كونه البحث عن الرفاهية بقدر ما يكون أداة للهيمنة ، وتسعى الدول المنخرطة في توظيف الإقتصاد كسلاح في مواجهة الفاعلين المهددين لمصالحها او مجال نفوذها الى ثمانةإستراتيجيات تتدرج من نطاق المنافسة الى التطويق الكامل و هي على الشكل التالي:

1-الرقابة على المبادلات التجارية:

تستهدف هذه الاستراتيجية تجنب زيادة تقوية المنافس/ العدو المحتمل عبر رقابة مختلف السلع و الخدمات و التقنيات، و اذا ان الآلية مستقبلية الهدف فهي تتعامل وفق مبدأ " التوفيق بين مصالح متعارضة " أي انها ستنشأ تأثيرات سلبية في المدى القصير و ربما المتوسط لكنها على مستوى طويل المدى تتوقع عوائد إستراتيجية اما الأمر الثاني فيتعلق بعدم تسليم المنافس سلاح قد يستغله لصالحه [2]

2-الإفقار عبر زيادة مجهود الصراع /التنافس:

تتقاطع هذه الاستراتيجية مع معضلة السجين المعروفة في نظرية اللعبة ، فكل بلد على حدى لديه حافز لاتباع مثل هذه السياسة ، مما يجعل الجميع (بما في ذلك أنفسهم) أسوأ حالًا.

---

[1] شذى خليل، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ: 04 /2019/02، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/75567

[2] جاك فونتال،تر: محمود براهم،"العولمة الاقتصادية و الامن القومي مدخل الى الجيو اقتصاد(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2009)،ص43.

تحرص الأطراف الفاعلة على وضع القيود التجارية التي تمكن من ممارسة القوة الاحتكارية على الصعيد العالمي كتقييد وصول بعض المعادن النادرة او اغلاق الاسواق المحلية امام المستثمرين الاجانب من اجل الحصول على ميزة تنافسية في نطاق واسع للسوق العالمية، و التحكم في العملة المحلية للإخلال بالنظام الاقتصادي للمنافس او المنافسين و الهدف من هذه العملية الاخيرة تحقيق فوائض تجارية [1]

3-إستراتيجية القطيعة و خلق المشاكل :

نظرا لصعوبة أو عدم موائمة اسخدام الاستراتيجية المباشر (العسكرية) يتطلب الامر استدعاء الأدوات الاقتصادية من أجل دعم مطلب او هدف ، وتبقى هذه الاستراتيجية القطيعة مثلا لا تعني بالضرورة ان الاهداف اقتصادية بحتة، و لكن الهدف منها خلق المشاكل السياسية و الاجتماعية لتعديل السلوك ، و تتزايد صعوبة نفاذ هذه الاستراتيجية عندما تكون للدولة المستهدفة مصادر تجارية بديلة او تحالفاتها الخاصة، و هذا لا يعني ايضا ان مجتمع تلك الدولة لا يتضرر من واقع تطبيقها .

4-التطويق (التضييق) الاقتصادي :

تشترط هذه الاستراتيجية توافر قدر من التضامن ،التوافق و الثقة ، لانها تنبع من أطراف متعددة عكس سابقتها (القطيعة) التي هي أميل نحو القرار الاحادي، كما يمكن البحث عن تحالفات جديدة تتجاوز او تنضم للتحالفات التقليدية عبر الشركاء

5-إستراتيجية العنف الاقتصادي

يمكن استفهام هذه الاستراتيجية عندما يعرّف الاقتصاد أنه أداة للعنف السياسي من خلال تقديم المساعدة لبلد ما عبر المعارضة الموجودة هناك، و يتعلق الامر في هذه الظروف بمحاولة زعزعة داخلية تشمل القوى الاقتصادية و السياسية[2].

[1]Dani, Rodrick. "How to Get Past the US-China Trade War ." Project Syndicate , Published November 7, 2019. https://www.project-syndicate.org/commentary/framework-for-resolving-us-china-trade-war-by-dani-rodrik-2019-11?barrier=accesspaylog.

[2]جاك فونتال،تر: محمود براهم،"العولمة الاقتصادية"ص67.

6-العقوبات الدولية : تطمح الى تقليص الفوائد التي يكتسبها البلد المستهدف من التجارة ، وسحب الاستثمارات الاجنبية منه و اضعاف الانتاجية لديه عن طريق رفع التكاليف ،ففي حال وجود مقاومة لهذه العقوبات قد تلجأ الدولة أو مجموعة الدول المنخرطة الى تخفيض تكلفة المواد الأولية الواردة من هذا البلد

7-إستراتيجية الهيمنة و القوة الاقتصادية:

تعتبر هذه الاستراتيجية الاكثر استخداما من الربحيين ،فبفضل الهيمنة التي يحوزونها يسمح لهم باحتكار التزويد بالسلع و الخدمات الحيوية كاستخدام السلاح الغذائي او خلق تبعية ،كما تسعى الدولة المنخرطة في هذا الإجراء لضمان أسعار متدنية لتموينها من المواد الأولية ،وتفضل الاستقرار في العجز المسجل على صعيد هذه المواد الاستراتيجية من اجل تشجيع صادرتها ،كما يزداد دور الشركات متعددة الجنسيات و الدول المهيمنة لغرض التطبيق المحكم ،على سبيل المثال تجميد الأرصدة المالية و ضبط حركية رؤوس المال، و عليه من بين التداعيات البارزة هنا هو استهداف سمعة البلد الضحية و تجميع الادانة الدولية حولها[1].

8-إستراتيجية الاستقلال الاقتصادي-الاستراتيجي

شهد العالم منذ الحرب الباردة تحولا في ثنائية المصالح العسكرية-الاستراتيجية نحو ثنائية المصالح الاقتصادية-الاستراتيجية، و وفق هذا الإنتقال النوعي اصبحت أولويات الدول تعتمد على حفظ قدرات البحث و التطوير العسكري و زيادة التنسيق و التعاون من اجل تخفيض المجهود المالي المعتبر و التوسع نحو مجال تطبيقات التسلح في إطار منطق اقتصادي ، بهذا اصبحت الصناعات الدفاعية "امرا اقتصاديا عاديا".

ب- تقييم الإستراتيجيات (الانعكاسات غير المفضلة)

هذه الإستراتيجيات قد ينظر إليها ببعد آخر في نطاق التقييم ، فيمكن لمتبنيها ان تنعكس عليه تداعيات سلبية من قبيل ؛

-تقديم مزايا خاصة للمنافسين الاجانب في السوق أو الدول الاخرى

[1] '' options.cit''.

-الارتياب بخصوص توفر المنتجات و الخدمات التقنية للدولة المنخرطة

-فقدان الثقة في شركات الدولة المنضوية في الحرب الاقتصادية

-احتمالية ردود فعل انتقامية من طرف الحكومات و الشركاء التجاريين

المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي و إرهاصات العولمة

الفرع الاول: تطور العولمة الاقتصادية (التعريف،النشأة ،التيارات و الركائز)

أ – تعريف العولمة الاقتصادية

في مناقشات الاقتصاد السياسي ، تُستخدم العولمة للإشارة إلى عملية التكامل والاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في ظل اقتصاد عالمي واحد. يُنظر إلى العولمة أيضًا على أنها مشروع سياسي للولايات المتحدة لتوسيع السوق الحرة والديمقراطية الليبرالية وتدويل السياسات النيوليبرالية.

تباينت تعريفات العولمة و المواقف تجاهها حسب مدارس العلاقات الدولية خصوصا، من حيث ان لها مدافعين عن سيرورتها و آخرين يجدون بديل الأقلمة كتوجه معاصر، لكن هي على العموم، عملية تتعلق بنمو الترابط الاجتماعي عبر الحدود الجغرافية و السياسية القائمة تقوم على ثلاثية اساسية : اللا مركزية ،الترابط، و التسارع الاجتماعي عبر المجالات السياسية و الإقتصادية و الثقافية[1]

ب- خلفية تاريخية حول نشأة العولمة الاقتصادية

قبل عام 1990 لم يكن هذا المصطلح شائع الاستخدام كثيرا، بالموازاة مع الأجندة الدولية التي بدأ العمل بها بانتصار المنظومة الرأسمالية، أصبح الاقتصاد محورا أساسيا النقاش. لكن هناك من يعتبر الظاهرة العولمية قديمة الممارسة و ان لم تتشكل ثناياها نظريا، و يرجعون اخضاع العالم عن طريق العولمة التي انطلقت من الرأسمالية ، ومرت بمراحل ثلاث وهي :

المرحلة الاولى : بداية هذه المرحلة كانت نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، التي ارتبطت بالمرحلة الاستعمارية ، وقد تميزت باستنزاف ثروات و موارد هذا البقية بشريا وماديا والتبشير

[1]William , Scheuerman. "Globalization ." Stanford Encyclopedia of Philosophy. Published November 5, 2018. https://plato.stanford.edu/archives/win2018/entries/globalization/.

وبنشر افكاره و قيمه و نظمه خاصة التعليمية بالترغيب و الاكراه، و انعكس ذلك من خلال تركز الملكية في شريحة داخل المجتمع ، ومن تغييب الاهتمام بإعادة توزيع الدخل ، و جعل علم الاقتصاد يدور محوريا حول التوازن

المرحلة الثانية : بدأت منذ قيام الثورة الشيوعية إلى سقوطها (1917 – 1990) و هنا حاولت الرأسمالية الغربية ان تنتهج طريقا آخر لمواجهة المد الشيوعي الذي تبناه المعسكر الشرقي، وقد أولت اهتماماتها و عنايتها لمشاكل العالم خاصة منها قضايا الفقر و التحرر من الحاجة

المرحلة الثالثة : عودة الرأسمالية ما بعد التسعينيات و سيطرتها على المستوى العالمي و هذا الشكل المتطرف – حسب وصف المناهضين للامبريالية– أتى من خلال منظومة فكرية و مؤسسات دولية و هنا غاب البعد الاجتماعي بصورة أبشع ، و تسويقا للفكرة صدرت عدة كتب في الغرب ككتاب " نهاية التاريخ " لفوكوياما الذي حاول ان يوصل للعالم ان الانسان في كل تجاربه التي مر بها من حيث النظم التي ابتدعها و اخضع نفسه لها قد انتهى الى نظام واحد هو النظام الليبرالي سياسيا ، الرأسمالي اقتصاديا

بالتوقف عند أبعاد الظاهرة، يبرز البعد الاقتصادي كرافد أساسي لها ، فالعولمة الاقتصادية هي عملية النمو والتكامل بين الأسواق المحلية والأجنبية معا [1] ،وتم تعزيز هذه العملية من خلال التقسيم الدولي المتزايد للعمل ، والذي يتم التعبير عنه في ما يلي:

–العلاقات التجارية عبر الحدود ،

–الاستثمارات الأجنبية في جميع أنحاء العالم ،

–تدفقات رأس المال الدولية

–نقل المعرفة الدولي.

ج– العولمة بين العالمية و الأقلمة

[1] أحمد عبد العزيز وآخرون،"العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"،مجلة الإدارة و الاقتصاد 86(2011): ص66.
https://bit.ly/3OYuWi9

منذ تسعينات القرن العشرين ،اخذ التكامل و الاعتماد المتبادل بالنمو بين المناطق و اخذ مؤشرات العدالة في التوزيع العالمي للثروة و معدلات الفقر غير المتكافئة بين جغرافيات العوالم الثلاث ،نشأت التشكيلات الاقتصادية و التجارية الاقليمية. و هذا الاتجاه نحو التجزئة للنشاط يتعارض مع النظام متعدد الاطراف الذي تنشده العولمة و عملت من اجله او كما يريد مناصروها ذلك .

المتفائلين حول مسألة الاقليمية و التكتلات الاقتصادية يرونها تتوافق مع مسار العولمة فالنزعة الاقليمية تعالج مشكلة استيعاب المصالح المتباينة بين الدول القومية ، المشكلة التي عجزت العولمة على تبني حلول جادة و مرضية لها لكن في اتجاه معاكس – التشاؤوميين– ينظرون الى الأقلمة كشكل من أشكال الحمائية التي قد تقوض – أو تقوض فعلاً– نظام التجارة تعددي الأطراف و تنزع نحو التمركز بدلا من اللامركزية التي تعتبر الاخيرة ركيزة أساسية لثالوث العولمة المقدم في التعريف وفقا لهيرست و طومسون و بالتالي ، أصبحت الأقلمة سمة بارزة في الإقتصاد الدولي و بدل من اللجوء نحو التوزيع الجغرافي فهي تميل الى التمركز ، و حسب دراسة أجريت بين عامي 1980و 2001 كانت التدفقات التجارية متواجدة في ثلاثة مناطق فقط هي أمريكا الشمالية ،أوروبا (الغربية) و شرق آسيا و عن دراسة سابقة في ذات الشأن أجريت بين عامي 1860 و 1875 كانت التدفقات ميسّرة عن الفترة الاولى

بين الرأيين المتعارضين ، يعزو البعض الى أن المسار المنحدر للعولمة هي أنها نتكيف مع الوضع المعاصر ان لم تكن الأقلمة السمة البارزة في استعادة السياسات الحمائية تبعا لعودة أدوار الدول القومية في تسيير الشؤون الدولية او على الأقل انها الطرف الابرز على غرار الفواعل الاخرى[1]

إن نمو التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية الهائلة وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات تعمل على ربط الاقتصادات الوطنية ببعضها البعض بشكل أكثر إحكامًا ، مما يجعل العولمة سمة مهمة ومثيرة للجدل للغاية للاقتصاد العالمي، على الرغم من أن بعض الاقتصاديين البارزين يعتقدون أن التمويل الدولي غير المنظم يشكل تهديدًا خطيرًا للاقتصاد العالمي ، فإن جميع الاقتصاديين تقريبًا وغيرهم من مؤيدي الأسواق الحرة يعتقدون أن العولمة تعد بعالم يزداد فيه الرخاء والتعاون الدولي، وأنه لا ينبغي السماح بأي عقبات لمنع التدفق الحر للسلع والخدمات ورأس المال.

[1]Angelica, Loureiro. "The Limits of Economic Globalization ." *E-international Relations* . 27 Mar. 2011. www.e-ir.info/pdf/7818 . Accessed 19 May 2022.

من ناحية أخرى ، يتوقع نقاد العولمة عالما مختلفا للغاية. إنهم يخشون أن تؤدي زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي والتدفقات المالية إلى عواقب سلبية وخيمة على مجتمعاتهم. يتصور الكثير انتصار نظام رأسمالي لا يرحم يتسم بالاستغلال والسيطرة وتزايد عدم المساواة داخل المجتمعات الوطنية وفيما بينها كما تصور الكتب المقلقة عالمًا كئيبًا من التجانس الثقافي ،تجارية المتفشية ، وحتى تدمير الحضارة الغربية [1]

د- ركائز العولمة الاقتصادية؛ إعتمدت العولمة الاقتصادية على مجموعة تحولات أعطتها زخما و مؤسسات شاهدت في تثبيتها:

1- التحولات على مستوى الأنظمة

كان التحول الأول على مستوى النظام النقدي ، بعد انهيار نظام بريتون وودز 1973 و الأزمة النفطية و أزمة الذهب التي أثرت على الاقتصاد الاول بالعالم -العولمة تعني الامركة في بعض التعاريف- ألقى هذا بظلاله على التداول النقدي و اصبح العمل على اساس أسعار الصرف العائمة بدل الثابتة ، و أدى الإعتماد على الدولار لتقلبات في أسعار الصرف و ادى هذا بضرورة مراجعة اصلاحية بين الدول الكبرى بشكل توافقي من اجل ضبط الصدمات الإقتصادية ،كما ظهرت المشروطية الدولية من طرف المؤسسات النقدية الدولية[2]

أما التحول الثاني فشمل النظام المالي بفعل ازمة المكسيك و بعد هذا التاريخ ازدادت أهمية أنماط التمويل و حركة الاستثمارات الاجنبية المباشرة و غير المباشرة ، و إعتمدت اقتصاديات المشاركة الدولية على ما نسبته 75% في الفترة ما بين 1986-1990 من هذه التدفقات ، برغم أنه كان هناك مؤشر سلبي عن انخفاض نسبة المديونية في الإقتصادات النامية ، إضافة الى أداة المشروطية التي تفرض اصلاحات هيكلية عميقة للدول التي تدين الاقتراض

أخيرا ، النظام التجاري الدولي ،اتصف بالتحرير لحركة السلع و الخدمات على مستوى القطاعات كلها تقريبا و توج بعد جولة أوروغواي 1994 بانشاء منظمة عالمية تضبط التجارة من جهة و تستعمل في حركية التبادل 1995.

[1]Gilpin, Robert. "CHAPTER TEN.Globalization and Its Discontents". *The Challenge of Global Capitalism: The World Economy in the 21st Century*, Princeton: Princeton University Press, 2000, pp. 293. https://doi.org/10.1515/9780691186474-015

[2] José Antonio, Ocampo. Resetting the International Monetary (Non)System. Oxford : Oxford University Press, 2017.p2.

2- مؤسسات العولمة:

هناك أربع مؤسسات أساسية لتكريس العولمة[1] و هي ؛

-صندوق النقد الدولي: الذي يهدف الى الحفاظ على قيمة العملات و استقرار أسعار الصرف و اقامة نظام المدفوعات متعدد الاطراف و تصحيح الاحتلالات في موازين المدفوعات و منح التسهيلات الائتمانية

-مجموعة البنك الدولي: تضم مؤسسات متخصصة و هي ، البنك الدولي للإنشاء و التعمير IBRD، المؤسسة الدولية للتنميةIDA،مؤسسة التمويل الدوليةIFC، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار MIGA و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID

-المنظمة العالمية للتجارة 1995

-الشركات متعددة الجنسيات (كفواعل منظمة ضمن موجة العولمة)

الفرع الثاني متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل العولمة

أ- الاتجاهات المختلفة في تفسير الأمن الاقتصادي

يشير باري بوزان الى ان مفهوم الأمن الاقتصادي مثير للجدل بالنظر الى المدارس المختلفة التي أعطت تصوراتها حوله ، فالإطار الثلاثي يزيد من صعوبة ضبطه (الدوله السوق المجتمع)[2] .فحسب الاتجاه القومي التقليدي ينظر الى ان الأمن الاقتصادي هو وجود ميزان تجاري إيجابي ميزان مدفوعات ايجابي مع إستقرار مالي للدولة او الوحدات الاخرى الإمبراطوريات ودول المدن ولذلك فهذا التوجه يرفع من أهمية إستقرار الدولة وقوتها

إن ظهور مصلحة الدولة الوطنية وتطورها يحدد مسبقًا تشكيل مفهوم "الأمن الاقتصادي"، لذلك أدرج الاقتصاد ضمن قضايا الأمن القومي و و تناول الإتجاه الثاني ويتصدر يتصدره الاشتراكيون وفق مستوى المجتمع في تحقيق الامن الاقتصادي يشترط توافر العدالة والمساواة داخل المجتمعات والعالم مع

[1] خالد عيجولي،"العولمة الاقتصادية ومؤشرات قياسها"،مجلة البديل الاقتصادي 5(2016)134-142.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-862927

[2] David.A Baldwin, "The Concept of Security." Review of International Studies 23, no. 1 (1997) : 5–26.
https://doi.org/10.1017/S0260210597000053

إعطاء أولوية للنمو و رفاه الناس على النمو الاقتصادي الاجمالي فحسبهم يمكن ان يكون الاخير بيد اقليه محتكرة [1]

أما الاتجاه الثالث فهو لا يعطي تلك الأهمية لأدوار الدولة كما يرحب بدور الفاعلين الاقتصاديين وضرورة تقديم ضمانات لهم وحمايتهم لان هذه القوى (قوى السوق) كفيلة بتحقيق المنفعة الجماعية في إطار قبول مبدأ عدم المسافة أي هرمية في المدى القصير مع التوقع بأن حرية حركة السلع وعوامل الإنتاج ستؤدي إلى تقارب مستويات الرفاهية في النهاية لجميع مناطق العالم هذه الإختلافات الفكرية ألقت بظلالها على تعريفات الأمن الإقتصادي فحسب ميزوزينجي[2]الذي يرى أن إعتبارات الامن الاقتصادي تتعلق بالمخاوف و حسبه دائما فالدول تزداد هواجسها الإقتصادية من الدول الاخرى عندما تدرك أنهم يسعون لتقييد إمكاناتها في التنمية الإقتصادية و حتى في حال الإنخراط لهذه الدول وهو يذكر الصين اذا ما كانت في منافسة اقتصادية مفتوحة[3] و قد كانت هناك محاولات جاده لتوسيع مفهوم الأمن الإقتصادي وإخراجه عن الرؤية المتضمنة لقضايا إقتصادية بحتة فحسب فهو يرى انعدام الأمن الاقتصادي يترتب عن ضعف الدولي والمجتمعات والجماعات والافراد امام الأحداث الإقتصادية و الأزمات التي تعطل الرفاه المادي من حيث تأمين الفرد ضد الدخل المفاجئ وخسائر الاستهلاك وتوفيره الضمان الاجتماعي لكنهم لم يتأثروا ربما بأولائك الذين يعملون في تخصصات ترفع من المناقشات في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية حول ما اذا كان يجب ان يبتعد الأمن عن الانشغالات الدولية [4]

ب- إدراكات الأمن الاقتصادي : يخضع تصور الامن الاقتصادي الى ثلاث اعتبارات أساسية: [5]

1- التمييز بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي: قد تشكل حالات انعدام الامن الاقتصادي للأسر و الافراد ومصادرها في منظور جزئي، تلك المنبثقة عن التهديدات في دراسات المستوى الكلي للاستقرار الاقتصادي .ففي حين ان الأحداثالمعزولة قد تقوض بشكل مباشر سبل العيش الافراد فهي مصدر تهديد

[1] Elena Efimova, Tatyana Lukashenok, and Dina Prostova, "Economic Security as the Basis for Sustainable Development of the Territories of Different Levels," ed. E. Popov, N. Chevtaeva, and W. Strielkovski, SHS Web of Conferences 128 (2021): 04011, https://doi.org/10.1051/shsconf/202112804011.

[2]Daojiong Zha, "Chinese Considerations of 'Economic Security,'" Journal of Chinese Political Science 5, no. 1 (March 1, 1999) : 69–87, https://doi.org/10.1007/bf02876853.

[3] Ibid .

[4] Ibid .

[5] Péter Marton, « Economic Security ,»In The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies,Ed.Scott Romaniuk and Péter Marton(Switzerland :Palgrave Macmillan Cham 2104),1-6 . https://doi.org/10.1007/978-3-319-74336-3

ايضا بشكل واقعي من خلال الاحداث الكبرى الكوارث الطبيعية و ارتفاع معدلات الوفيات والحروب الطويله والضربات النووية

2- ربط الامن الاقتصادي بالتهديد الوجودي: بالمعنى الدقيق فقضايا البطالة او إعادة الهيكلة الاقتصادية والتحولات في الأسس الاقتصادية لميزان القوى في العلاقات الدوليه لا تقتل بالمعنى البيولوجي. بالتالي فمجال الامن الاقتصادي مخصص في مجالات الامنية، بل حتى اسباب واثار الاحداث الاقتصاديه تندرج في سياقات غير إقتصادية التطورات العسكرية و الإجتماعية و البيئية.

3- طريقة تطبيق المجمعات الأمنية في سياق تحليل الامن الاقتصادي :هذا الاعتبار لا ينظر للأمن الاقتصادي من خلال الحيز الإفتراضي الإقليمي ولكن عبر إتخاذه شكل الديناميكية فقد يشمل السياق المكاني وغير المكاني ايضا للتفاعلات بين الجهات الفاعلة كمثال على ذلك المراجعات المفاهيمية للغاز الطبيعي كوسيلة للتأثير والضغط او بمعنى اخر دراسة آليات الترابط الاقتصادي[1]

[1] Ibid.

المبحث الثاني : المنظور الليبرالي

في هذا المبحث الثاني ، سنجد أن التيار الليبرالي يقدم رؤية شاملة للعلاقات الدولية بشكل يرتبط بالعلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية والتجارية. كما يطرح هذا التيار فكرة أن المنافسة يمكن أن تكون سلمية بين الدول الديمقراطية والمترابطة اقتصاديًا و يؤكد التيار على أهمية توسع الديمقراطية والرأسمالية في تحقيق مصالح مواطني الدول والتركيز على الرفاهية بدل الصراع على السلطة والنفوذ.

في المطلب الأول، سنتناول "العمارة الليبرالية وتشكيل الهيمنة الاقتصادية". سنبدأ بتعريف النظام الدولي وصعود النظام الليبرالي العالمي، ثم سنستعرض مكونات النظام الدولي الليبرالي كالأنظمة الأمنية والاقتصادية وحقوق الإنسان.

أما المطلب الثاني، سيتناول "فرضية تعزيز السلطة وانتقالها من الولايات المتحدة إلى الصين". سنركز على الترابط الاقتصادي بين البلدين وتصورات العلاقة بين المؤسسات الدولية وطموح القوى الصاعدة وتعزيز المبادئ الليبرالية في التصورات غير الغربية. وسنلقي الضوء على الحوكمة الإقليمية والعالمية.

وأخيرًا، في المطلب الثالث، سنتناول "إدارة التنافس داخل المؤسسات". سنستعرض المداخل الليبرالية الثلاث لفهم التنافس ومقاربة المؤسسات الأولية والثانوية في فهم التنافس المؤسسي بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة.

المطلب الاول : العمارة الليبرالية و تشكيل الهيمنة الاقتصادية

الفرع الاول: تعريف النظام الدولي

ان الطريق لفهم تفاعل النظام الدولي يبدأ بفهم جوهر هذا النظام ،أي تبسيطه الى معنى أبعد عن التعقيد الذي يمكن أن يكتنفه ، و أمام جملة التحديات النظرية او التطبيقية لهذا المفهوم تبرز ابعاد دراسته المتعددة نظريا فالواقعيون اكثر حساسية ان لم يكن تهميش لمصطلح النظام الدولي باعتبارهم يميلون الى الشكل غير المنتظم –الحالة الفوضوية و غياب سلطة– او كما يصف "بول بيرمان " المبدأ الاساسي الواقعية أنه ضباب فكري يدعي الوضوح الفكري، في عمله The Anarchical Society ، كتب هيدلي بول ، "أن نقول عن عدد من الأشياء التي تعرض معًا الترتيب هو أبسط المعاني وأكثرها عمومية للمصطلح

، أما أن نقول أنهم مرتبطون ببعضهم البعض وفقًا لنمط ما أو "مبدأ يمكن تمييزه" فهذا هو السبب كما يلاحظ ، "صف من الكتب على الرف يعرض الترتيب بينما كومة من الكتب على الأرض لا ترينا شيئا"

لم يعد الجدل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد مهتمين بمسائل الأخلاق والطبيعة البشرية ، ولكن بمدى تأثر سلوك الدولة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي بدلاً من المؤسسات ، في كتابه الصادر عام 1989 عن المؤسسات الدولية وسلطة الدولة، يقبل روبرت كيوهان تأكيد والتز على نظرية مستوى النظام وافتراضه العام بأن الدول هي جهات فاعلة ذات مصلحة ذاتية تسعى بعقلانية إلى تحقيق أهدافها. ومع ذلك ، من خلال استخدام نظرية الألعاب ، فإنه يوضح أن الدول يمكن أن توسع مفهوم مصلحتها الذاتية من خلال التعاون الاقتصادي والمشاركة في المؤسسات الدولية. وبالتالي يمكن أن تؤثر أنماط الترابط على السياسة العالمية ، و يقترح التحول الى نظريات منهجية قادرة على التعامل بشكل أفضل مع العوامل التي تؤثر على تفاعل الدولة ومع التغيير [1]

كما يرى إيكينبري هذا الامر جعل من النظام يعرف انه ترتيبات تحكم بين مجموعة من الدول بما في ذلك قواعدها الاساسية و مبادئها و مؤسساتها، كما ميز بين ثلاثة إصدارات متباينة لليبرالية الدولية كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: ثلاثة إصدارات للنظام الليبرالي الدولي

الليبرالية الدولية 1.0	. العضوية الشاملة ، غير مرتبطة بموقع النظام أو بشخصيته •السيادة الوستفالية ، المُحددة من منظور نظام قانوني دولي يؤكد استقلال الدولة وعدم التدخل • التسلسل الهرمي السياسي المسطح • القواعد والأعراف تعمل كقانون دولي ، يتم فرضها من خلال • الإقناع الأخلاقي والرأي العام العالمي • ضيق مجال السياسة ، يقتصر على التجارة المفتوحة ونظام الأمن الجماعي

[1] Julian Korab-Karpowicz, « Political Realism in International Relations »,In Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive,June21,2010,March 4,2022.https://plato.stanford.edu/archives/fall2010/entries/realism-intl-relations/

الليبرالية الدولية 2.0	نظام الأمن والاقتصاد الموجه نحو الغرب السيادة الوستفالية المعدلة ، حيث تتنازل الدول •عن الاستقلال القانوني من أجل اكتساب قدرة أكبر للدولة نظام هرمي ، مع توفير الهيمنة الأمريكية •للسلع العامة ، والعلاقات القائمة على القواعد والعلاقات بين العميل والزبائن ، وفرص التعبير العلاقات الحكومية المكثفة ، وتطبيق القواعد •والمؤسسات من خلال المعاملة بالمثل والمساومة توسيع مجالات السياسة ، بما في ذلك التنظيم •الاقتصادي وحقوق الإنسان وما إلى ذلك.
الليبرالية الدولية 3.0	•النطاق العالمي ، توسيع العضوية في المؤسسات الحاكمة الأساسية إلى الدول غير الغربية الناشئة • سيادة ما بعد ويستفاليا ، مع أنظمة اقتصادية وأمنية متداخلة ومترابطة بشكل متزايد • التسلسل الهرمي لما بعد الهيمنة الذي تحتل فيه مجموعات مختلفة من الدول القيادية مؤسسات الحكم • نظام موسع قائم على القواعد ، مقترنًا بعوالم جديدة من التعاون القائم على الشبكة • مزيد من التوسع في مجالات السياسة

Source :John.GIkenberry,"LiberalInternationalism3.0:
".AmericaandtheDilemmasofLiberalWorldOrderPersp'ctivesonPolitics 7, no 1 (2009 , .87–71
https://doi.org/10.1017/S1537592709090112

أما مؤسسة راند الأمريكية RAND[1]فتبرزه من قبيل أنه نمط منظم للعلاقات بين الدول التي تتضمن مزيجا من الأجزاء بما في ذلك المعايير الناشئة و مؤسسات وضع القواعد و المنظمات و الانشطة السياسية الدولية "،كما يعرّف ألاستير لين جونستون Alastair Iain Johnston النظام بأنه مجموعة من المؤسسات و القواعد و المعايير التي تحكم بشكل أو بآخر مصالح الدولة المهيمنة" و ما يلاحظ عن هذه التعريفات أنها تولي اهمية كبيرة لأدوار الدول

[1]مايكل مازال و اخرون،فهم النظام الدولي الحالي(كاليفورنيا: مؤسسة راند،2016)،ص7. https://bit.ly/3P137WA

وفق هذه التعريفات نخلص إلى أن النظام الدولي هو مجموعة السلوكات و المواقف و الانظمة الفرعية و المؤسسات الأولية و الثانوية التي تنشأ بتعاقدات وفق معايير محددة و الالتزامات ، تخضع لايديولوجية مسيطرة او ايديولوجيات متوازنة ، و تمثل الدول و الفواعل الاخرى تشكيلا له و ضامنا لديمومته او اصلاحه في حال اختلت معاييره

الفرع الثاني: صعود النظام الليبرالي العالمي

عزز توافق واشنطن شكلاً من أشكال التوسع النيوليبرالي حيث أصبحت الأيديولوجية الليبرالية نظامًا مهيمنًا واحدًا و تم تعزيز تبرير النظام مع ظهور العولمة كما يتضح في الكتابات الأساسية المختلفة ؛[1]

–طرح لويس هارتز Louis Hartz"التقليد الليبرالي في أمريكا"

– كتابات أمارتياكومار سين Amartya Kumar Sen"الديمقراطية قيمة عالمية"

– كتابات كارلا نورلوف و روبرت كيوهان Carla Norrlof and Robert Keohane "الهيمنة الأمريكية" و "الميزة العالمية لأمريكا"

– كتابات روبرت كاجان Robert Kagan "العالم صنع في أمريكا"

النظام الدولي الحالي هو في الواقع نوع من اندماج مشروعين متميزين لبناء النظام: أولاً نظام الدولة الحديث ، وهو مشروع يعود تاريخه إلى صلح وستفاليا عام 1648 ؛ وثانيًا النظام الليبرالي ، الذي قادته المملكة المتحدة والولايات المتحدة على مدى القرنين الماضيين والذي كان مدعومًا في القرن العشرين بـ "الهيمنة الليبرالية" – أي صعود الدول الديمقراطية الليبرالية.

أ–الوفاق الوستفالي :يمكن التفكير في النظام الدولي الليبرالي من منظور استعارة جيولوجية عن "الطبقات": النظام الويستفالي هو نوع من "حجر الأساس" الذي تطورت على رأسه أشكال مختلفة من النظام والتي أصبحت تدريجيًا أكثر ليبرالية بمرور الوقت

استند النظام الوستفالي إلى مفهوم سيادة الدول.

[1] Luke, Amadi. "Globalization and the changing liberal international order :A review of the literature." Research in Globalization, 2, (2020): 2. https://doi.org/10.1016/j.resglo.2020.100015.

ب –ميثاق الاطلسي 1941وتأسيس المبادئ تضمنت "الرؤية الليبرالية" للديمقراطيات الغربية "الأسواق المفتوحة ، والمؤسسات الدولية ، والمجتمع الديمقراطي للأمن التعاوني ، والتغيير التدريجي ، وحل المشكلات بطريقة جماعية ، والسيادة المشتركة و سيادة القانون".[1]

في حين يذهب البعض من المحللين الغربيين الى إعتبار الميثاق الأطلسي – و هو إعلان مشترك بين الرئيس فرانكلين دي روزفلت ورئيس الوزراء ونستون تشرشل Franklin D. Roosevelt and Winston Churchill الموقع في أغسطس 1941 – باعتباره الوثيقة التأسيسية للنظام الدولي الليبرالي.[2]

تضمنت المبادئ المنصوص عليها في الميثاق السلام والأمن (بما في ذلك الحق في الدفاع عن النفس والحفاظ على الوضع الإقليمي الراهن) ، والحكم الذاتي (الحكم الذاتي ، والمجتمعات المفتوحة ، وسيادة القانون) ، والاقتصاد و الازدهار (النهوض الاقتصادي ، وتحسين معايير العمل ، والرعاية الاجتماعية) ، والتجارة الحرة والحفاظ على المشاعات العالمية، كما يؤسس نفس الميثاق على ما يعرف ب"الحريات الأربع" – حرية التعبير ، وحرية العبادة ، والتحرر من الفاقة ، والتحرر من الخوف – التي حددها روزفلت في خطابه عن حالة الاتحاد في وقت سابق في عام 1941 و التي تعززت في لقاء الميثاق الأطلسي الجديد سنة 2021 من 8 مبادئ عامة تواجهه التي تساير التهديدات المستجدة [3]

ب–تبني النهج العالمي للمبادئ الليبرالية: أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ليبرالية إلى حد ما بعد عام 1945 من خلال الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) و حلت مؤسسات بريتون وودز البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، و تعززت بهيكلة المؤسسة الدولية المعروفة بهيئة الأمم المتحدة في جوان 1945، كما ترافق هذا بعديد الاتفاقات الخاصة بحقوق الانسان العالمية كأرضية مشتركة لجميع الدول (التي سيفصل فيها في عناصر النظام الدولي الليبرالي لاحقا)

بعد نهاية الحرب الباردة ، تطور النظام الدولي الليبرالي بشكل أكبر ففي بعض النواحي ، كانت الديمقراطيات الغربية – و ليست تلك السلطوية أو غير الغربية أو القوى الصاعدة المعرّفة حاليا– هي القوى "المراجعة" خلال هذه الفترة على وجه الخصوص ،حيث قادوا الى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (على

[1] Hans Kundnani, "what is the liberal international order",the German Marshall fund of the United states,Last modified May3,2017. https://www.gmfus.org/download/article/19251#_ftn6
[2] Milestones in the History of U.S. Foreign Relations,The Atlantic Conference & Charter 1941(
[3] هبة القدسي،"ميثاق الأطلسي الجديد ينص على 8 مجالات لتعزيز الأمن والتجارة"،جريدة الشرق الأوسط،2021/06/10.
https://bit.ly/3W3gHuT

الرغم من أن الولايات المتحدة لم تنضم إليها) وطوّروا أفكار "مسؤولية الحماية" (R2P) ، التي اعتمدتها الأمم المتحدة في عام 2005 ، و "التدخل الإنساني"

لقد حددت هذه الابتكارات سيادة الدول بطريقة أثارت النقاش فيما إذا كانت سيادة الدولة عنصرًا أساسيًا في النظام الدولي الليبرالي (وقد يجادل البعض بأنه جوهره) ، فإن القوى السيادية مثل الصين وروسيا لديها اعتراض عندما تقدم نفسها على أنها هي التي تدافع عن المبادئ وليس القوى الغربية للنظام الليبرالي الدولي.

الفرع الثالث: مكونات النظام الدولي الليبرالي:

يمكن اعتبار التتبع التاريخي لتطور النظام الدولي الليبرالي طريقة للوصول نحو فهمه، لكن هناك طريق آخر ، التي تنهج تجزئة هذه القواعد المشكلة له حسب الموضوع او المجال ، فالاعتبارات الأمنية، الإقتصادية و الحقوقية هي أنظمة تشغيل لأسس النظام و هي على الشكل التالي:

أ- النظام الأمني :يحدد ايكنبري سؤالا كيف ننظر الى النظام الدولي الليبرالي ؟ ففي حال نظرنا إليه كبنية في شكل كتل فهذا يؤدي الى تعزيز المناطقية و ازدياد التنافس الدولي أما اذا نظرنا إليه بعين المأسسة و القواعد فهذا يترك انطباعا حول الاستناد الى قواعد القانون الدولي المنظمة ، بهذا الشكل لن تستطيع الدول الوستفالية او كما يسميها البعض الإستفالية Eastphalie، فعل ما تريد و عدم فعل مالا تريد ، لربما هو شكل من المركزية او الغربية لكن في وقت مضى كانت الاتفاقيات هي من تحدد سلوك الفاعلين الدوليين و المراحل الثلاثة خير مثال على ذلك ، بدءا من اتفاق يالطا 1945 الويستفالي ، الى اتفاق هلنسكي حول حماية الحدود وصولا لميثاق باريس 1990 حول الالهام الديمقراطي كأساس وحيد لتسيير الحكم العالمي

ب-النظام الإقتصادي :ينظر الى النظام الاقتصادي على أنه نظام دولي ليبرالي "مفتوح" ، و هذا الانفتاح يتجلى عندما تتاجر الدول و تتبادل على اساس المنافع المشتركة، و طالما ارتبطت هذه العملية بالعولمة ، هذه الاخيرة حسب جوزيف ستينجليتز Joseph Stiglitz" تحطيم الحواجز المصطنعة أمام تدفق السلع و الخدمات و الرساميل والمعرفة (بدرجة أقل) و الأشخاص عبر الحدود"[1]

[1] Joseph E. Stiglitz,Globalization and its Discontents(NY :W. W. Norton,2002),8. https://bit.ly/3iDpXYg

ج- نظام حقوق الانسان: يعود نظام حقوق الانسان الذي "أعاد التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وكرامة الإنسان وقيمته" وألزم جميع الدول الأعضاء بتعزيز "الاحترام العالمي والمراعاة لحقوق الإنسان وحقوق الإنسان الأساسية". الحريات للجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين "[1]والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، ولكن هذا العنصر من النظام" ترسخ أكثر ببطء "من الآخرين[2] على حد تعبير إيكينبيري ، وخلال الحرب الباردة ظل الأمر واضحًا إلى حد كبير. ومع ذلك ، في فترة ما بعد الحرب الباردة ، سعت القوى الغربية إلى توسيع نظام حقوق الإنسان بطرق مثيرة للجدل حددت سيادة الدولة.[3]

أمام هذه الأنظمة العامة، يعتبر كريستان ايه هيرتز Christian A. Herter أن الولايات المتحدة كحكومة عالمية تقدم للعالم خدمات الأمن المادي ,التنظيم التجاري ، الاستقرار المالي والملاذ القانوني الذي تقدمه عادة الحكومات الوطنية لمواطنيها كما تم تصميم هذا النظام الدولي ، وهو نسخة محسّنة وديمقراطية من النموذج البريطاني غير السوي الذي أوصلنا إلى موجة العولمة في القرن التاسع عشر[4]

المطلب الثاني : فرضية تعزيز السلطة او انتقالها نحو القوى الصاعدة

يتناول هذا المطلب المقاربة الخاصة بالمؤسسات الدولية على صعيدين اثنين، الاول كيف تنظر القوى الصاعدة لهذه المؤسسات الدولية -أولية كانت أم ثانوية - و شكل العلاقة ثم تحليل مقاربة انتقال السلطة الدولية وفق طرح ليبرالي مؤسسي

الفرع الأول: تصورات العلاقة بين المؤسسات الدولية و طموح القوى الصاعدة

تباينت الرؤية حول طبيعة العلاقة بين طموحات القوى الصاعدة و تصوراتها لمؤسسات النظام الدولي القائمة، و بين الراديكالية و الاصلاحية و القبول بمنافع النادي الليبرالي تسعى النقاشات الى فهم سلوك الدول التي تطمح منافسة القوة القائدة - اي الولايات المتحدة الامريكية- .

تبرز ثلاث تصورات حول علائقية القوى الصاعدة في ممارسة دبلوماسيتها الاقتصادية - خصوصا- على صعيد المؤسسات الدولية، فالأول ينظر الى زيادة النفوذ و القوة ،في مسعى تأمين الصعود

---

[1] الأمم المتحدة ،الاعلان العالمي

[2] John Ikenberry, "The Future of the Liberal World Order." Foreign Affairs, May/June (2011),p. 61.

[3] « op.cit »

[4] Martin Walker,American World Order,the New-York Times,march5,2006. https://nyti.ms/3B8X64t

النسبي تتزايد أهمية انشاء التعددية داخل المؤسسات، و هذه المحاولة للتوازن اللّين عبر الأدوات و المبادرات الاقتصادية و التوازن المؤسسي تعمل القوى الصاعدة على فرضه ، كما يمكن للدولة المهيمنة كذلك استخدامه في سبيل تعزيز سلطتها او كبح جماح المنافسين المحتملين لتأمين الأحادية مقابل التعددية القطبية و التوازن اللين– الناعم– ينبني من فرضية ان المؤسسات الدولية يزداد عددها و تنمو قدرتها للضغط على الدول لكي تتعاون مع بعضها ،وتتغلغل داخل البيئة الدولية و كذلك من أجل تغيير المؤسسات القائمة باخرى جديدة (العودة لرؤية الذرائعية المؤسسية) للتتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة او لتنميته، و ما مجال المؤسسات الدولية الا لاستعراض علاقات القوة و لتقليل الفوضوية لنظام دولي معولم.[1]

أما التصور الثاني ، فهو يقوم على اعتبار المؤسسات الدولية في تراجع مستمر امام بزوغ القوى الصاعدة، فأداء القوى المنافسة ستعطل عمل المؤسسات الدولية ، و هي امتداد نظري لمقاربتي الاستقرار بالهيمنة و تحول القوة ،فوفق هذا المدخل هناك علاقة بين سيادة الهيمنة على النظام الدولي و توفير السلع العامة بالتالي تحقيق الاستقرار يتطلب ان يبقى الاقتصاد الليبرالي مسيطرا بما لديه من قدرة الانفتاح و توفير القدرة على النهوض ،ولأن القوى الصاعدة تستفيد من سلع هذا النادي بالمجان تعتبر كذلك مصدر تهديد الاستقرار ذاته اذا ما حاولت تغييره خاصة في حال لم تمتلك إستراتيجية واضحة لتحقيق الاستقرار[2]

التصور الثالث، فيفترض ان طموح اعادة توزيع القوى من طرف القوى الصاعدة معناه تغيير لبعض هياكل المؤسسات الدولية لكن دون المساس بالمبادئ الليبرالية –و هو التصور الأكثر تفاؤلا – بالتالي لا يوجد تناقض بين السلطة السياسية للمؤسسات و الصعود لتلك القوى الجديدة ، و يستند على المقاربة الوظيفية من جهة ، و تأريخ العولمة التي فرضت حركيتها على اعتناق هذه القوى المبادئ الليبرالية ما سيساعد على التعاون ، فالمؤسسات الدولية وفق هذا التصور تستقطب بشكل سلمي حوافز القوى الناشئة[3]

الفرع الثاني: تعزيز المبادئ الليبرالية في التصورات غير الغربية:

هناك نقاش حاد حول الدفاع عن النظام الدولي الليبرالي أو الدعوة الى اصلاحه و لكن ليس لحد تقويضه كليا، و هذه وجهة النظر تتبانى عديد التوجهات الفكرية الغربية و غير الغربية ، فانتقادات داني

---

[1] سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس،"بريكس و التوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الامريكية في النظام الدولي،",مجلة حمورابي،العدد7(خريف2019)،31-32.

[2] فاطمة امحمدي،"الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس انموذجا"،مجلة السياسة الدولية،العدد212(2018) ،ص42.

[3] Stephen D., Matthew. "Rising Regional Powers and International Institutions: The Foreign Policy Orientations of India, Brazil and South Africa." Global Society 26, no. 3 (2012): 289-309. https://doi.org/10.1080/13600826.2012.682277.

رودريك تجنح نحو ضرورة تحقيق التوازن بين السياسات المحلية و العولمة الاقتصادية من اجل تلافي صعود الشعبوية و القومية اللتان تهددان معايير اللبرنة و رودريك يطرح ما سماه تجنب العولمة المفرطة ، أما جون ايكنبري فيدعو الى نظام ما بعد ليبرالي جديد يقوم على زيادة الانفتاح ، أما فوينغ رئيسة لجنة الشؤون الخارجية الصينية امام مؤتمر الأمن –ندوة ميونخ 2016– أن النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يقوم على ثلاثة عناصر هي ؛ نظام القيم الأمريكية؛ نظام الاصطفاف الامني الامريكي ؛ و نظام المؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة ،حيث تتبنى الصين العنصر الثالث أي نظام يقوم على القواعد و ليس على القيم الغربية . فحتى النظم غير الغربية الأخرى الممثلة في البرازيل و الهند – إضافة الى روسيا– توصف بانها "دول مأرجحة" و مهمة لمستقبل النظام الدولي الليبرالي[1]

و قد تنظر بنفس النظرة ، لذلك لا يجب النمر إلى مأزق النظام الدولي الليبرالي في معاييره بل في إجراءاته أو الطريقة التي يعمل بها استيراد لمقولة ستينجليتز السابقة حول العولمة ، و بأن النظام يتعزز على مستوى قواعده.

جادل العديد من المحللين وصناع السياسات الغربيين بأن اتفاقيات التجارة "الإقليمية الضخمة" مثل شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي (TTIP) والشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) كانت ضرورية للحفاظ على النظام الدولي الليبرالي. وهذا يوضح نزعة للتخلي عن أوروبا والولايات المتحدة

الفرع الثالث :الحوكمة الإقليمية و الحوكمة العالمية:

قد تبدو الأقلمة المؤسسية في اتجاه مضاد لعولمة التعاون و لكن أشاريا يشير الى أن تعزيز التعاون الإقليمي أو العالم المتعدد الذي تتزايد احتمالية حصوله ينطلق من مسؤوليات القوى العظمى في ادارة النظام الدولي ، و أدوار الفاعلين الاقليميين و ترتيباتهم تسير في صالح تعزيز الحوكمة العالمية متعددة النماذج فحسبه " النظام السياسي لعالم متنوع ثقافيا يعتمد على الترابط السياسي والاقتصادي ، فضلت عن الترتيبات المؤسسية و التي لا تعتمد على قوة جهة لاعبة واحدة و آلية واحدة، بل تشمل كل الأطراف و الجهات"

يشير أشاريا الى ما قاله جون كينغ فيربانك John King Fairbank، حول ما سماه النظام العالمي الصيني CWO فقد كانت هيمنة حميدة(أو كما يراها البعض) الى أن تم تدميرها من طرف القوى

[1] Hans, Kundnani. "What is the Liberal International Order? ." German Marshall fund. Published May 3, 2017.acsses June 4,2022 https://www.gmfus.org/news/what-liberal-international-order.

الغربية، بني هذا الشعور بالتفوق و التسلسل الهرمي بدون مفاهيم السيادة ،الدول القومية، الحدود الاقليمية أو توازن القوى ، و أمام هذا الجدل الحاصل حول نهاية النظام العالمي الامريكي AWO فإن ضجيج البقية – كما وصفت الدول الناشئة –لها القدرة على تولي زمام الحوكمة العالمية ، و عند التطرق الى عبارة "عدم القدرة " فمعناه هل لديها البديل المكتمل لخلافة النموذج الانجلوسكسوني، ثم ماهية عواقب انهار النظام الحالي ،هل هي الاقليمية التي يتوجس منها الملبرنون ، في هذا الصدد يجب الاشارة الى سمات الاقليمية:

أ– أنها شكل بديل غير أوروبي –غربي

ب– الانفتاحية و تعدد الابعاد

ج– مواجهة القضايا عبر الوطنية ، و التحديات الجديدة

هذه الصفات الايجابية قابلتها تشكيكات حول أهلية الاقليمية في النفاذ الى العالمية، فجوزيف ناي يصف البنية الحالية للسياسة العالمية أنها لعبة شطرنج ثلاثية الأبعاد تتكون هذه الرقعة من ثلاث طبقات:

أ–الطبقة العليا العسكرية : التي هي إلى حد كبير أحادية القطب و ممكن أن تستمر بهذا النمط أيضا

ب–الطبقة الوسطى الاقتصادية: التي تتصف بالتعددية القطبية بين لاعبين متقاربين

ج– الطبقة السفلى: تتكون من المعاملات عبر الوطنية او عابرة الحدود ، كما تتشارك الأطراف غير الحكومية في تشكيلها

بالمقابل أشاريا يستغرب الطريقة التي ستواجه بها رقعة الشطرنج هذه بادوات القوة الناعمة التي طرحها ناي، و يؤشر نحو مقاربة بديلة لدراسة ما وراء القطبية / الهيمنة، ف "المجمّعمتعددالإرسال" النموذج النظري الذي قدمه في مقاله[1]يضم عديد العديد من دور السينما و قد يكون هناك عرض لفيلم واحد عبر شاشات متعددة في مسارح التجمع في نفس الوقت، و لكن غالبا ما نوجد أفلام أخرى في تلك المسارح في التجمع ذاته، و لن يكون بمقدور أي منتج/مخرج فيلم الأثر البالغ في توجيه المشاهدين على الاستمتاع بمنتجه مادامت هناك أفلام أخرى كورية ، يابانية، صينية..الخ و انماط افلام من الأكشن و الدراما و

[1] Amitav Acharya, « the End of American order »In The End of American order Ed.Amitav Acharya(Washington UK :polity and Cambridge,2020),7. https://www.researchgate.net/publication/342345330

الرومانسية ، و لدى الجمهور الحق فيما بعد الاختيار و المقارنة ، فقصة الليبرالية كما يريد أعلامها و مناصريها الترويج لها هي فيلم واحد (قد يتم عمل نسخ عن ذلك الفيلم او المنتج السينمائي) ، و لهذا يشير أشاريا الى أن تعدد مراكز الإرسال مع مشاركة قوى متعددة الرؤى للقوى القائمة و الناشئة و و الهيئات الاقليمية و العالمية و الدول و الجهات الفاعلة الإقليمية .

رغم هذا الميل نحو الاقليمية في أدوار الحوكمة فهذا لا يجعلها البديل المحتوم، فالكل يجب ان يتشارك ، بينما يتيح النموذج السينمائي مزيد من الخيارات و المزيد من التحكم فيما يرغبون بمشاهدته .

الجدول رقم02: أبعاد العالم متعدد الإرسال في تصور السلطة

الطو ل		توزيع القوة الصلبة، و الصراعات القطبية –بقاء السياسات الصلبة للقوة التقليدية –التحولات في توزيع القوة ، بما في ذلك الانحدار النسبي للولايات المتحدة –وصعود الدول الآسيوية مثل الصين ، والهند ، والبرازيل – إعادة تشكيل إدارة النظام العالمي – ستكون هذه القوى الصاعدة قوية بما يكفي لإحباط العودة إلى القطبية الأحادية في ظل الولايات المتحدة ، لكنها لن تكون قوية بما يكفي للسيطرة على العالم بشروطها الخاصة.
العر ض	النطاق الجغرافي	–تعدد الإرسال نحو نطاق عالمي –تعدد الاقاليم –الاعتماد المتبادل و العمل المأسسي داخل المناطق و ما بينها
العم ق	جودة النظام و شرعيته	–تعتمد الجودة والمتانة على شروط مثل الاعتماد المتبادل ، والمؤسسات متعددة الأطراف ، والمعايير ، والقوة الناعمة ، والشرعية الديمقراطية. –تتطلب الشرعية مجموعة أوسع وشاملة من أصحاب المصلحة: الدول ، والمجتمع المدني عبر الوطني ، والشركات ، وما إلى ذلك – تتجاوز القيادة القوة المادية وتعتمد على الموارد الريادية والفكرية ، بما في ذلك الأفكار والابتكار. تفسح التعددية التقليدية ، المدين بالفضل للقوة الأمريكية ، والقيادة الغربية ، والحكومات المشتركة ، والمستوى العالمي للتفاعل ، الطريق لشكل أكثر شمولاً مدفوعًا بمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ، ومجالات القضايا ، ومستويات التفاعل.

الزم ن (البعد الرابع)	زوال القواعد و أنظمة الاوامر	-دراسة كرونولوجيا نشأة و نهاية القواعد -عدم امكانية تكرار القواعد المنشئة سابقا -ابتكار آلة الزمن الجيوسياسي و زيادة النقاش حول النظام الدولي بعد الحرب الباردة (دراسات التأريخ الاوروبي) -الصعود المتزامن لعدد من الدول مترامية الجغرافيا -الابتعاد عن الهيمنة الامريكية و الذهاب حيث لم يذهب أحد من قبل

Source : Amitav, Acharya. The end of American world order. (UK : Polity& Cambridge , 2018),31-32.

وفق السردية السينمائية هذه التي تحل محل رقعة ناي يمكن استخراج المحاكاة التي ينبغي ان تبنى عليها رؤية مستقبل القيادة ، ففي المقام الاول، توجد عديدة القوى العظمى في النظام، و توزيع القدرات المادية بينها لا تحدد بالضرورة جودة العلاقة هل هي مضطربة، مستقطبة، جيدة ، و هذا متروك للنقاشات المختلفة ، لكن مسألة درجة الترابط هي الأساس في هذا ، اما المقام الثاني، فعالم "متعدد الإرسال" هو أعلى من تعدد الأقطاب نفسه، فمع وجود مجال للنهج المحلية و الاقليمية فهو يحد من امكانية الهيمنة الجماعية التي يمكن أن تظهر بين تكاتف القوى الفاعلة في نظام متعدد الاقطاب ، و تتأتى الرؤية ثلاثية الأبعاد (الطول- العرض- العمق) مطابقة (القوة- النطاق- القيادة). إضافة الى البعد الرابع الذي تتحدد به السلطة الدولية الجديدة .

المطلب الثالث: ادارة التنافس داخل المؤسسات

التنافس المؤسسي العالمي يتأثر بالتصارع الداخلي في المؤسسات الأولية والثانوية، مما يؤدي إلى تحديد حدود الشرعية والتعدد في الوصول. فهيكل القوة الدولي يربط بين القوة الصاعدة والمهيمنة، حيث يرى إيكنبري النظام الليبرالي وأسسه المعيارية باعتبارها محوراً مهماً حتى في ضعف التنظيم، بينما يرى راندال إل شويلر أن صعود الصين داخل إطار نظامي مهيمن يقود إلى استراتيجيات براغماتية ومقاومة مشروعة للصين. ومن ناحية أخرى، التغيرات

في السياسات الداخلية – كنموذج التنمية الصيني – تؤثر على السياسات الخارجية والتنافس الدولي في المؤسسات، مما يفضي إلى صراع متوقع بين الفاعلين على معايير الحوكمة الاقتصادية العالمية.[1]

الفرع الأول: المداخل الليبرالية الثلاث لفهم التنافس

يركز **الاتجاه الأول** على ان فهم المنطق الاعمق لهذا التسابق المؤسسي هو أن هيكل القوة الدولي المحدد للفوائد و المسؤوليات بين الدول و المؤسسات الدولية الى أن وضع القوة الصاعدة و القوة المهيمنة متقاربين

الاتجاه الثاني و يقوده إيكنبري مفاده أن النظام الليبرالي مجموعة من الأفكار و المبادئ و الأجندة السياسية ، و حتى بضعف التنظيم المهيمن للنظام الليبرالي فأساسه المعياري لا يزال مثبتاً ، أما راندال إل شويلر فيعتقد ان صعود الصين قد حدث في إطار النظام المهيمن عليه من طرف الولايات المتحدة الامريكية ، بالتالي فان الاعتماد المتبادل بين البلدين دفع الى إستراتيجية براغماتية و مقاومة مشروعة للصين تجاه الولايات المتحدة ، في حين أن موريس و كيوهان يعتبران تغيير هيكل السلطة بين البلدين سيحفز الدول في التنافس على قوة التصويت و المعايير المتعلقة بالمؤسسات الدولية

اما **الاتجاه الثالث** فيعتقد أن متغير السياسة الداخلية له دور رئيسي ، فالنموذج التنموي الصيني في الداخل أثر على السياسة الاقتصادية في الخارج ، و أيضا على التنافس الامريكي الصيني في المؤسسات الدولية، و الإختلافات في نموذج التنمية ستؤدي الى صراع حتمي بين الفاعلين على معايير الحوكمة الاقتصادية العالمية.

الفرع الثاني: مقاربة المؤسسات الأولية و الثانوية في فهم التنافس المؤسسي بين القوة الصاعدة و القوة المهيمنة

1–تعريف المؤسسات الأولية و الثانوية:

[1] « Ibid ».

تقوم المؤسسات الأولية على الممارسة الدولية، تتميز أن لها هوية مشاركة ، أو انها تلك الممارسات الاجتماعية الناتجة عن التطور بدل التصميم العقلاني و هذا النوع بشكل شرعية للأفعال.

أما المؤسسات الثانوية ، فتنشأ عبر المعاهدات و الاتفاقيات ،و هي انعكاس للمؤسسات الأولية و تتاثر بعملها باعتبارها الهيكل المعياري ، أما على صعيد أنشطتها تتحدد وفق تأثير الفاعل و المصمم للأداء و الوظائف[1]

2-المنافسة على صعيد المؤسسات الأولية و الثانوية :تركز القوة الصاعدة في المنافسة المؤسسية على

-ضرورة الاستفادة من السلع المقدمة في النادي ؛

-التنافس على السلطة المؤسسية ؛

-على القيم المعيارية للنظام العالمي ،

وفق المدرسة الإنجليزية فان هذه الدوافع يترتب عنها ثلاث انواع من الخلافات تتمثل في الوصول، التعددية و الشرعية كما هو موضح أدناه.

[1] Samuel M., Makinda. « Hedley Bull and global governance : A note on IR theory. » Australian Journal of International Affairs 56, no. 03 (2002) : 361-371. https://doi.org/10.1080/1035771022000019697.

الجدول رقم 03: أشكال التنازع المؤسسي وفق المدرسة الإنجليزية بين القوى المهيمنة و القوى الصاعدة

شكل التنازع	مضمون التنازع
تنازع السلعة (الوصول)	خفض تكلفة التعاون زيادة التفاعل المعلوماتي قدرة الأعضاء على المشاركة في التعاون متعدد الاطراف تسهيل الاصلاحات المحلية ارسال إشارات للمجتمع الدولي رفع المكانة في الحوكمة العالمية زيادة مركز التاثير في صنع القواعد الدولية
تنازع التعددية	التأثير على عملية صنع القرار تحويل التفضيلات نحو اتفاقات متعددة الأطراف و بالتالي توليد فوائد مادية فعلية قد يحدث هذا التنازع بين قوة صاعدة و قوة مهيمنة، او بين قوى صاعدة فيما بينها
التنازع حول السلطة الدولية	في حال تحدي القوة الصاعدة للقوة المهيمنة من اجل السلطة المؤسسية تهدف الى : –اصلاحات داخلية توزيع سلطة القرار –تحدي القوة المهيمنة بجلب الاتباع –تأسيس منظمة جديدة يمكن لها التنافس مع النظام المهيمن، و هذا يتطلب من المؤسسات الناشئة مستوى من القيادة للقوى الصاعدة.

Source : Qinyi Xu and Chuanjing Guan, "Escalated Policy SpaceConflict :TracingInstitutional Contestations between China and the Unite States,"ChinesePolitical Science Review 6, no. 1 (August 6, 2020) : 143–65, https://doi.org/10.1007/s41111-020-00157-y.

هذا الجدول يقدم فهمًا مفصلاً لأنواع التنازعات التي يمكن أن تحدث في سياق العلاقات بين القوى الصاعدة والمؤسسات الدولية. يُظهر أن هذه التنازعات قد تنشأ لعدة أسباب مختلفة وتحمل تأثيرات مُتنوعة:

تنازع السلعة (الوصول) يرتبط بمسألة الوصول إلى الموارد أو الفرص ويمكن أن يحدث عندما يُعتَبَر التعاون باهظ الثمن أو عندما يريد الفريق الصاعد زيادة تفاعله المعلوماتي مما يمكن أن يعزز مكانته في الحوكمة العالمية.

تنازع التعددية: يظهر تأثير التنوع والتفضيلات المتعددة على صنع القرار، ويمكن أن يؤدي إلى اتفاقيات متعددة الأطراف توليد فوائد مادية.

التنازع حول السلطة الدولية: يركز على الصراع بين القوى الصاعدة والقوى المهيمنة في استحداث سلطة جديدة أو توزيع السلطة الحالية. يسعى القوى الصاعدة إما لإحداث إصلاحات داخلية أو جلب الدعم لتحدي الهيمنة أو حتى إنشاء منظمات جديدة.

هذه التنازعات توضح الديناميات المعقدة التي قد تحدث عندما تتداخل القوى الصاعدة مع هياكل السلطة الدولية الموجودة.

الشكل رقم 01 :مسارات القوى الصاعدة في تنازع التعددية عبر الاليات الداخلية و الخارجية

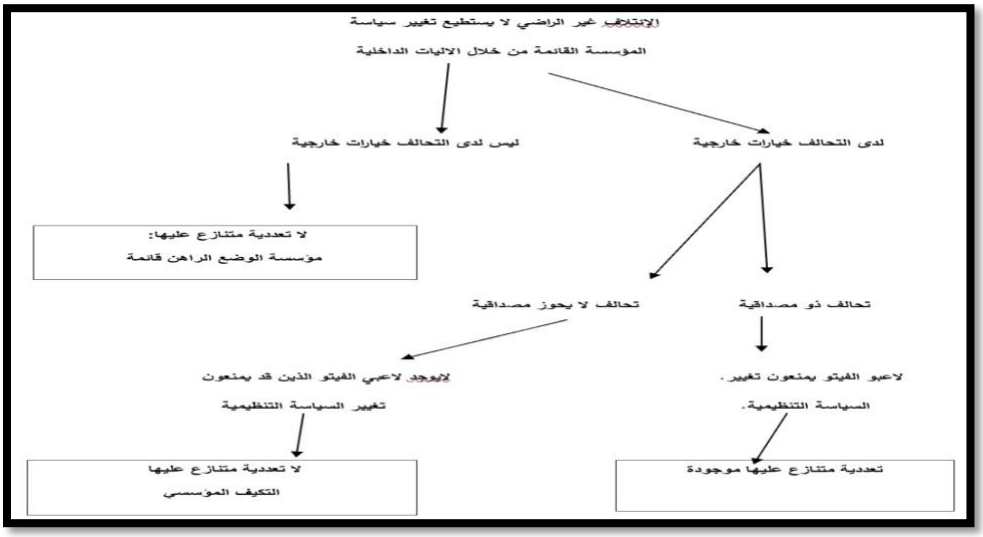

[1]Julia.C, Morse, and KeohaneRobert.O. « Contestedmultilateralism . » The Review of International Organizations 9, (2014),391. https://doi.org/10.1007/s11558-014-9188-2 .

يؤكد كيوهان و موريس ، ان إئتلاف القوى الصاعدة في حال عدم قدرته التغيير داخل المؤسسات فيلجأ الى النطاق الخارجي و في هذه الحال سينشأ تكيفا مؤسسيا أو امكانية لتنازع التعددية ،وفق المسار الذي قد ينتهج من طرف هذه القوى غير الراضية هو:[1]

في حال كان للتحالف خيار خارجي عن المؤسسات الدولية فيكون امام امرين ، اولهما ان يكون التحالف ذو مصداقية و ثانيها ان يكون التحالف ليست له المصداقية الكافية

بتعبير آخر ، المخطط يشير إلى سيناريو يتضمن قوى صاعدة تواجه صعوبة في تحقيق التغيير داخل هياكل المؤسسات. لذا، يتوجب عليها اللجوء إلى البحث عن حلول خارج نطاق هذه المؤسسات. عندما يحدث هذا، هناك احتمالان:

الأول هو أن يتكيف هذا التحالف مع الظروف الجديدة بشكل مؤسسي، أي يُحدث تغييراً داخلياً لتأقلمه مع المتغيرات الخارجية.

أما الاحتمال الثاني، فهو أن يحدث صراع داخلي ينشأ عن التنازع في الرؤى والأهداف بين أعضاء هذا التحالف الذين قد يكونون غير راضين عن الوضع الحالي.

وعندما يختار هذا التحالف البحث عن حلول خارج المؤسسات الدولية، فإن هناك احتمالين لهم:

الأول، أن يكونوا ذوي مصداقية في أفعالهم واستراتيجياتهم ويحظون بثقة المجتمع الدولي.

أما الثاني، فإنهم قد لا يحظون بمستوى كافٍ من المصداقية مما يمكن أن يقلل من تأثير ونجاح مبادراتهم وجهودهم الخارجية.[2]

[1] Julia.C, Morse, and KeohaneRobert.O. « Contestedmultilateralism . » The Review of International Organizations 9, (2014),391. https://doi.org/10.1007/s11558-014-9188-2 .
[2] « options.cit ».

المبحث الثالث :المنظور الواقعي في رؤية العلاقات الصينية الأمريكية

في هذا المبحث سنتعمق في مطالب ونقاط فرعية مهمة تتعلق بالعلاقات الصينية الأمريكية. سنبدأ بالمطلب الأول الذي يركز على "مقاربة انتقال القوة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية". سنناقش أولاً مفهوم انتقال القوة ومنافسة المكانة بين البلدين، ثم سنستعرض عناصر نظرية انتقال القوة والتأثير الناتج عن القوى التعديلية والتحريفية.

بالنسبة للمطلب الثاني، سنركز على "النهج نحو الهيمنة في إدراك صناع القرار". سنبحث في النماذج النظرية المحددة للسياسة الخارجية وسنلقي الضوء على أبعاد تفكير صانع القرار الصيني وإدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي المطلب الثالث، سنتحدث عن "مقترب الجيو إقتصاد في العلاقات الصينية الأمريكية". سنلقي الضوء على أهمية الجيو إقتصاد وسنقدم تعريفاً له بالإضافة إلى ارتباطه بالحرب الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية. سنستعرض أيضًا الجماع بين بكين وواشنطن فيما يتعلق بالقومية الاقتصادية والنيوليبرالية العالمية.

أخيرًا، في المطلب الرابع، سنستكشف "نظرية التهديد الصيني وأساليب التعامل المتاحة". سنقدم رؤية آسيوية ورؤية غربية لهذه النظرية، وسنتطرق إلى المداخل المعالجة لها، بالإضافة إلى استعراض أساليب التعامل الممكنة للتعامل مع هذا التحدي المعقد.

المطلب الاول : مقاربة انتقال القوة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية :

يتناول هذا المطلب دور المنافسة على المكانة من مقترب انتقال القوة بالتركيز على اهمية الناتج المحلي و القدرات الاقتصادية الذاتية في تفعيل المنافسة على المكانة الدولية بين القوتين الصينية و الأمريكية ، مع الخيارات الممكن نفاذها في اطار الانتقال ، و في الاخير سمات القوة الصاعدة في حال كانت قوة تعديلية .

الفرع الأول: انتقال القوة و منافسة المكانة

تعد منافسة المكانة امتداد نظري للواقعية البنيوية، والتي تستهدف فهم المنافسة الاستراتيجية في سياسات القوى العظمى، فالمكانة هي"تلك التفاعلات بين القوى في نظام أحادي القطب التي نهتم بوضعها في النظام الدولي" ، فحسب وليام وولفورث قد يكون لدى الصين و الولايات المتحدة الامريكية مخاوف من استمرار الوضع الراهن كما هو ،فالصين غير راضية به و الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن لها الاستمرار في رؤية الصين تتصاعد قواها إلى حد تحدي الهيمنة التي عملت بوضعها ، فوفقاً لتعريف كينيث والتز فبناء النظام الدولي يتألف من 3 عناصر أساسية:

-مبادئ التنظيم

-خصائص الوحدات

-توزيع القدرات ، الذي يعتبر المتغير غير الثابت لان القدرات النسبية قوية كانت أم ضعيفة هي من تحدد الموقع المرتفع او المنخفض على التوالي في النظام الدولي. و يحسب الفرضية ؛ اكتساب موقع قوة أعلى يترتب عليه ضغط أمني أقل و العكس صحيح ، فالتغيير في هذه المواقع سيردي إلى منافسة من أجل التحصيل سمتها أن تكون صفرية على الرغم من هذه الشروط الموضوعة لتفسير سلوك الدول فيما يخص اكتساب القوة او الأمن أو كليهما.

ترى نظرية انتقال السلطة أن النمو الداخلي للدولة يحدد قوتها، نظرًا لاختلاف معدلات النمو عبر البلدان فإن القوة النسبية تتغير باستمرار. في بعض الأحيان ، تنمو دولة واحدة بشكل كبير بحيث تحقق تكافؤ القوة (المساواة التقريبية) مع الدولة المهيمنة في النظام الدولي.

إذا كانت الدولة الصاعدة حديثًا (المعروفة أيضًا باسم الدولة المتحدية) غير راضية عن الوضع الدولي الراهن ، فسوف تطالب بتغييرات من المرجح أن تقاومها الدولة المهيمنة. إن الجمع بين تكافؤ القوة بين الدولة المتحدي والمهيمنة جنبًا إلى جنب مع التقييم السلبي للمنافس للوضع الراهن يوفر الشرط الضروري للحرب (وفقًا لنظرية انتقال السلطة) [1]. يتم خوض هذه الحرب من أجل السيطرة على "قواعد

[1]سليم قسوم ، نظريات انتقال القوة و التغير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا؟، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العددالثالث عشر(13)، جويلية 2018، ص 148.

اللعبة" أو الوضع الراهن للنظام الدولي ، مع توقع أن يتبع انتصار المنافس إعادة هيكلة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية الدولية [1]

يذهب اتجاه معارض الى نقد التنميط المادي للتحليل، حيث يجادل أن طبيعة القوة تغيرت فلم تعد تقتصر على البنى المادية فحسب ، بل تشّكل القوى غير المادية منفذا للتفسير ،ففي نظرية انتقال القوة TP أو السلطة TA تعتمد القوة المهيمنة على تاسيس قواعد اللعبة و توفير المنافع العامة و التي عادة ما تكون أنظمة أمنية، إقتصادية للجهات الفاعلة الأخرى من اجل الحصول على الاعتراف و تعزيز السلطة و الشرعية التي سيشار لها بشكل مستفيض في المقاربة المنافسة المؤسسية

الفرع الثاني :عناصر نظرية انتقال القوة

كذلك، يمكن النظر إلى طرح انتقال القوة على شكل بناء هرمي –أحادي القطب– يتكون من [2]:

1)الدولة القائدة

2)الدول العظمى

3)الدول المتوسطة

4) الدول الصغيرة

5)المستعمرات

حسب هذا التقسيم الذي طرحه أورغانسكي[3]، فالدولة القائدة لها تصميم قواعد للدول وتوصيفها لهم فمسؤولية خلق النظام من الفوضى القائمة تقع على عاتق الدولة الأولى ، و في غالب الأحيان تكون رؤية الدولة المهيمنة لها وفير الرضا عن الوضع الراهن، فالهرمية كذلك تبين وضع المستعمرات فهم ضحية هذا النظام ببساطة و بالضرورة ستكون نسبة الاستياء كبيرة لكن بمقدار محدد بالنظر الى ارادة القدرة على

[1] Douglas,Lemke "The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War." Journal of Peace Research 34, no. 1 (1997): 23–36. http://www.jstor.org/stable/424828.
[2] David,Lai ''THE FUTURE OF U.S.-CHINA POWER TRANSITION." THE UNITED STATES AND CHINA IN POWER TRANSITION. Strategic Studies Institute, US Army War College, 2011. http://www.jstor.org/stable/resrep12113.9.
[3]Abramo F.k, Organski. *World Politics* . U.S: Alfred A. Knopf, Year, 1968.369. https://bit.ly/3FaUF2s

التعبير عن عدم الرضا. بالعودة الى للقوى العظمى التي يحتمل او من الممكن أن تنافس القوة الأولى فان امكانية امتلاكها الحافز غير مؤكدة و حيث تكون هناك قوى مستفيدة تتشكل ما يسمى الحلفاء او الأصدقاء في إشارة واضحة للقبول بالوضع الراهن

الجدول رقم 04 يوضح مدى القبول عن الوضع الدولي و السيناريوهات المحتملة لانتقال القوة

وضع السلطة/ طبيعة الرضا	الرضا عن الوضع الراهن	عدم الرضا عن الوضع الراهن
رجحان السلطة للقائد	سلام (سيناريو 1)	صراع منخفض ان وجد(سيناريو3)
تكافؤ الفرص	صراع منخفض(سيناريو 2)	حرب (سيناريو 4)

Source : Abramo F.k, Organski. World Politics . U.S : Alfred A. Knopf, Year, 1968.369. https://bit.ly/3FaUF2s

الاستنتاجات الرئيسة لنظرية انتقال القوة الموضحة في الشكل 2 ، تظهر أربعة سيناريوهات محتملة

المنطق الأكثر سلاما هو عند ضعف المنافس المحتمل و الرضا عن الوضع بالنسبة للمتحدي لا توجد مصلحة أو قدرة على المواجهة (سيناريو1)

فمن المؤكد أن وجود استقرار عند هيمنة الدولة القطبية على جميع الدول من ناحية القوة ،فيما يكون عدم الرضا منعدما أو ضئيلا و حتى في حال وجود شرط عدم الرضا فان توازنات القوة تميل الدولة القائدة و هنا احتمالية المواجهة تقل حسب (سيناريو 2)

في حال توازن القوة و غياب شرط عدم الرضا نظرا للاستفادة من النظام القائم أو تحسبا للخسائر التي يمكن أن تنجر فالمنطق العقلاني لا يدعو الدولة المتحدّية الى المواجهة بالنظر لحسابات التكاليف (سيناريو3)[1]

[1] Abramo F.k, Organski. World Politics . U.S : Alfred A. Knopf, Year, 1968.369. https://bit.ly/3FaUF2s

الطريق الاكثر خطورة هو عندما تتكافئ القوة و استيفاء شرط عدم الرضا حينها يكون الوضع محتدما و قد ينشأ عنه تنازل او مقاومة لتثبيت الوضع و كذلك يمكن تضمين التوقع من تكفاؤ القوة الذي قد تدخله بالحسبان الدولة الأولى المسيطرة

هذه الوضعيات الأربع هي التأسيس الأولي فقط ، طالما أن طرح انتقال القوة مرن ويقبل الجدليات من قبيل أسئِلة حول احتمالية استياء القوة القائدة كذلك من الوضع الراهن فالاستمرار بنفس النهج قد يقوّض استمرارها على الزعامة الدولية ، أو في حال أن المنافس المحتمل قد يستهدف النظام لا السلطة ، و أيضا في مرونة ثالثة خيارات التواجه السلمي مقابل التواجه المحتدم أو على المستوى الأداتي في استخدام وسائل غير تقليدية /غير مادية في تصور التغيير

عادة ما ينظر لإنتقال القوة على أنها إسهام واقعي بتركيزها على القوة ،برغم ان المقاربة تتطور لغرض تبسيط القضايا الدولية خاصة تلك التي تخص القوى العظمى ، فحتى حجج جوزيف ناي حول القوة الناعمة أو روبرت غيلبين حول الهيمنة أو روبرت كيوهان حول تراجعها ، و مؤخرا غراهام أليسون لحتمية الصدام ساهمت في إعطاء شكل هيكلي و دينامي لطرح انتقال القوة ، فالأول انتهج التقسيم الهرمي للدول بدرجات متفاوتة من من التعاون و التنافس و تحديد الأدوار النسبية للدول داخل هذا التسلسل الهرمي و نظام القواعد و تحديد إدارة الدول القوية للسياسة الدولية

أما بالنسبة للشكل الدينامي فانتقال القوة يركز على معدلات النمو المتفاوتة بين الدول و العلاقات الجديدة و كيفيات تزويد القوة للتكافئ أو عدمه

الفرع الثالث: إعتبارات القوة و خصائصها

وفق أورغانسكي و كوغلر الذين أسهما في اعتبار أهمية القدرات الاقتصادية و الديمغرافية و السياسية للوحدات، إضافة الى أدوار الانتاجية في توليد القدرة على ممارسة التاثير ، حيث ان الثروة الوطنية تعطي إمكانات القوة القادرة للإستبدال فيمكن لصانع القرار اختيار تخصيصات جزئية من الناتج المحلي للأمن ، النمو، التعليم ، الصحة و البنية التحتية اعتماداً على مستوى التهديد الذي يمكن تصوّره.[1]

[1] Ibid 370-371.

الشكل رقم 02: تموضع القوى الدولية وفق الرضا/ عدم الرضا

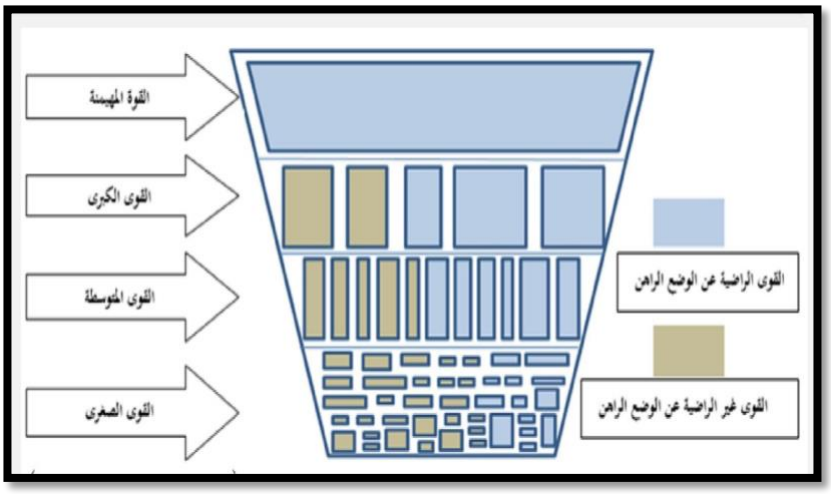

المصدر: إعداد الباحث

تحليل القدرات يستخدم مؤشر CINC (Composite Indicator of National Capabilities) الذي يدمج عدة مؤشرات لقياس القدرات الوطنية. هذه المؤشرات تشمل[1]:

- النفقات العسكرية: تمثل حجم الإنفاق على الجيش والدفاع.
- عدد أفراد القوات المسلحة: يقيس عدد الأفراد النشطين في القوات المسلحة.
- استهلاك الطاقة: يعكس الاستخدام الوطني للطاقة والقدرة على تلبية الاحتياجات.
- إنتاج الحديد والصلب: يشير إلى قدرة البلد على الإنتاج الصناعي والبنية التحتية.
- سكان المناطق الحضرية: يدل على النمو الحضري وقدرة البنية التحتية في المدن.
- العدد الإجمالي للسكان: يساهم في تقدير القوة الاقتصادية والموارد البشرية للبلد.

هذه المؤشرات تعتبر أحد الأسس الهامة في تحليل القدرات الوطنية وتقييم القدرات الشاملة للدول في مختلف المجالات، و ربط العلاقة بين هذا المؤشر مع الناتج المحلي الاجمالي يكون في الدول المتقدمة مرتفعا على عكس الدول النامية ، أما جدوى استخدام هذا المقياس تكن في تقسيمه الى مستويات إقليمية

[1] Pomeroy, Caleb, and Michael Beckley. 2019. "Correspondence : Measuring Power in International Relations." International Security 44 (1) : 197–200. https://doi.org/10.1162/isec_c_00355.

محلية و حتى فردية مما يؤثر على تحليل العلاقات بين الدول، عبرها و داخلها كذلك، و في حين أن المؤشر –أي الناتج الاجمالي المحلي– هو تقريبي للقوة إلا أنه يظل وسيلة للتنبؤ من 30–50 سنة .

الفرع الرابع : القوة المراجعة و توقيت مراجعة النظام الدولي – نظرية استبعاد القواعد–

عند التطرق الى مسألة انتقال القوة يبرز نمط قد يعتبر متطرّف ،فيما يخص القوى التعديلية التي هي تبسيط آخر لمعرفة ماذا يحدث؟ و هل أن الجهات الفاعلة راضية ام غير راضية على الوضع ؟ ما قد يترتب عنه إتجاه متطرف آخر ينادي بضرورة الدفاع عن الوضع الراهن [1]و تثبيته ، فحسب شويلرف"التفسير النموذجي للإنقسام أحادي البعد فالتوجهات التعديلية من جهة و توجه الوضع الراهن من جهة ثانية مدفوعة بسبب أن استعداد الدولة لتغيير الوضع الراهن او الدفاع عنه و"قياس الرغبة و النوايا" في الواقع ، فان الانتقاليين يرون أن عدم الرضا هو المتغير الاساسي، و التي عبر عنها بمؤشرات قياس عدم الرضا" و هي :

1)الانفاق العسكري في العلاقات الثنائية

2)المشاركة في المنظمات الدولية الحكومية

3)طبيعة التحالفات و إمكانية تشابهها

4)توزيع السلطة و الأداء في النزاعات الاقليمية

5) التأثيرات على معتقدات و إدراكات القادة/صناع القرار

يبقى التساؤل المطروح عن كيفية ربط العلاقة بين الدولة المهيمنة و سلوك الدولة التعديلية ؟ او مسببات الاستياء في ظل تحدي دولة صاعدة للدولة المؤسِّسة ، قد يجيب روبرت جيرفس عن عن هذا مؤقتا بقوله أن التوسع المستمر لتجنب فقدان الفوائد أو عدم الاستطاعة لمقاومة إغراءات القوة غير المتوازنة

[1]تعريف الوضع الراهن : هو القواعد التي تحدد الطريقة التي يتم توزيع المنافع و السلع في النظام الدولي ،و هو بمثابة تقنين تصرفات الدول الاخرى من طرف الدولة القائدة ،و على أثر هذه الترتيبات تظهر سلوكيات الدول ، و وسم الوضع الراهن يتعلق بافرازات ما بعد الحرب العالمية الثانية التي ارتكز على انشاء مؤسسات دولية كمنظمة الأمم المتحدة و الأسس الديمقراطية و الاتجاه نحو اقتصاد السوق للمؤسسات المالية الدولية و الحلف العسكري الغربي –الناتو–

. و أمام هذه الأحادية في تقسيم النموذج ينشأ تيار آخر يريد تجنب عيوب التيّار الأحادي المركز على العناصر المادية بمزج التفكير التعديلي مع سياسات الهوية أي ادخال الجوانب القيمية ، حيث أن مشكلة عدم الرضا قد تتضمن جوانب :

-رفض توزيع المنافع و الموارد و النفوذ الاقتصادي

-عدم الرضا عن التحكم في قواعد المؤسسات الدولية

في قياس العلائقية بين التكافؤ الثنائي والحرب ، أو بين التأمل الثنائي والسلام ، من قبل مجموعة واسعة من العلماء (بريمر ، 1992 ؛ بوينو دي ميسكيتا ، 1990 ؛ جارنهام ، 1976 أ ، ب ؛ جيلر ، 1993 ؛ Gochman، 1990؛ Maoz، 1993، p.37؛ Weede، 1976). بدأ العلماء في توثيق علاقة بين استياء المتحدي من الوضع الراهن والحرب:

أولا: يقيس كيم (1991) عدم الرضا من خلال مراقبة درجة تحالف تاو-بي (Bueno de Mesquita ، 1975) للدولة المهيمنة ، بحجة أنه عندما يكون لدى المتحالف والدولة المهيمنة محافظ تحالف مختلفة بشكل حاد ، فإن هذه الاختلافات هي أعراض لوجهات نظر مختلفة عن الوضع الراهن، تشير النتائج إلى أن النتيجة السلبية لتحالف tau-b بين الدولة المتحدي والمهيمنة هي مؤشر قوي على الحرب اللاحقة التي تشمل ذلك المتحدي. [1]

ثانيا، يقيس Werner & Kugler (1995) استياء المتحدي من خلال ملاحظة التعزيزات العسكرية غير العادية من قبل المنافس مع اقتراب التكافؤ مع الدولة المهيمنة ، فمقياس الاستياء العسكري الذي يتراكم لديهم هو مؤشر قوي على الحرب اللاحقة بين الدولة المتحدي والمهيمنة[2]

ثالثا ، أظهرت الامتدادات الأخيرة وجود علاقة بين التكافؤ وعدم الرضا عن الحرب منذ زمن بعيد مثل عام 1648[3]، بالإضافة إلى حروب القوة الصغيرة في أمريكا الجنوبية (ليمكي ، 1993). باختصار

[1] Bruce Bueno de,Mesquita "Measuring Systemic Polarity." The Journal of Conflict Resolution 19, no. 2 (1975): 187–216. http://www.jstor.org/stable/173415.
[2] Douglas Lemke, Suzanne Werner, Power Parity, Commitment to Change, and War, International Studies Quarterly, Volume 40, Issue 2(June 1996) :235-336, https://doi.org/10.2307/2600958
[3]Woosang,Kim "Power Transitions and Great Power War from Westphalia to Waterloo." World Politics 45, no. 1 (1992): 153–72. https://doi.org/10.2307/2010522.

، هذه دلايل واقعية تدعم مزاعم نظرية انتقال القوة بأن التكافؤ وعدم رضاء المنافس يرتبطان بقوة بالحرب [1]

يرى كيل لاسكريت **Kiel Laskrit** أن الحجج الواقعية بنظرياتها الكلاسيكية و الجديدة من غير الممكن ان تنظر بجدية الى تفسير طبيعة النظام الدولي ،فالأولى بالرغم من تفاعلها و تضمينها لدور الفواعل الدولاتيين في نهجهم نحو تحصيل المصالح فإنها لا تزال غير قادرة على التعبير عن كينونة هذه المصالح، أما الثانية–الواقعيين الجدد– فحججهم لا نهتم بالوضع الدولي و قواعده خاصة في حالة التشكيك المستمر بوجود الأخيرة اساسا ، يتسائل **كيل** عن التوقيت الذي ستراجع فيه القوى العظمى او الجهاز المهمينة النظام الدولي و مثله في في الشكل رقم 03

الشكل رقم 03 يوضح متى ستراجع القوى المهيمنة النظام الدولي؟

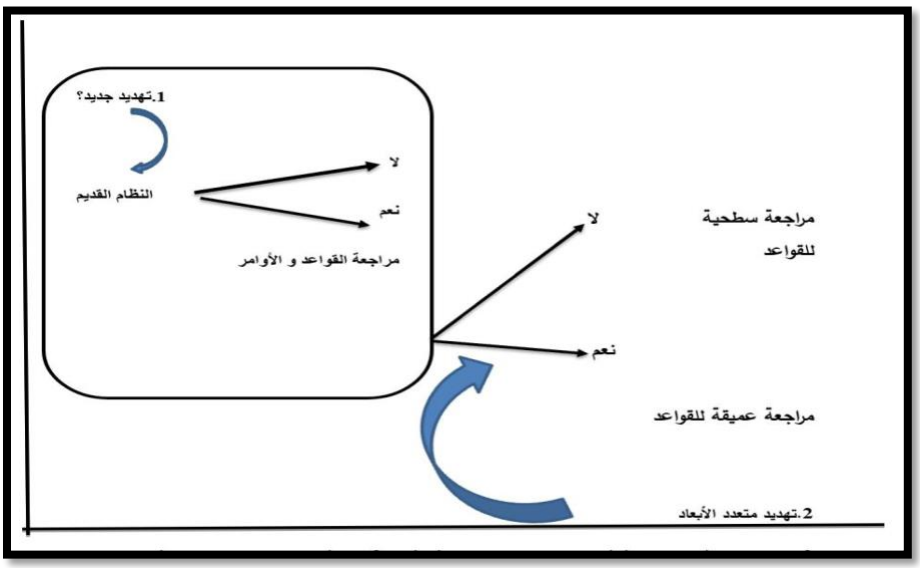

Source :Kyle M. Lascurettes,Orders of Exclusion: Great Powers and the Strategic Sources of FoundationalRules in International Relations(UK : Oxford University Press,2020),10.

في إطار مراجعة النظام الدولي يكون الفعل معرّفا إما بقبول الوضع الراهن و هذا يؤدي الى الحفاظ على النظام القديم أو بقبول المراجعة القواعد و الأوامر ،و في هذه الحالة ينتج مسارين، الأول يكتفي لمراجعة

[1]Douglas,Lemke"The Continuation of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War." Journal of Peace Research 34, no. 1 (1997): 23–36. http://www.jstor.org/stable/424828.

سطحية[1] غير معقدة و أسهل بالنسبة للمسار الثاني الذي يتأتى عبر إدراك متعدد الأبعاد للتهديد، وهذا الشكل من المراجعة يكون عميقاً[2] ،صعبا و معقداً.

المطلب الثاني : النهج نحو الهيمنة في إدراك صناع القرار:

هذا المطلب سيتناول النماذج النظرية الممكنة لصانع القرار ثم توصيف أبعاد الادراك لصناع القرار للولايات المتحدة الامريكية و الصين و من ثم استخدامات الجيواقتصاد في نهج تطبيق الهيمنة و التفاعل المتبادل بين الولايات المتحدة الامريكية و الصين من نظرة مجردة

الفرع الأول: النماذج النظرية المحددة السياسة الخارجية

تقوم السياسة الخارجية لاي دولة على مجموعة نماذج نظرية ،يتم في سياقها صنع القرار ، و قد تختلف اولوية استخدام نموذج عن غيره تبعا لأشكال الانظمة في الدول او الممارسات المعهودة السابقة أو بسبب المتفاعل الاخر(المنافس المحتمل هنا) و هي تتلخص في :

النموذج العقلاني: حيث يميل صانع القرار الى تعظيم المنفعة بعد التحليل، و تقييم سلبيات و إيجابيات كل بديل متاح

النظرية_السيبرانية: تتضمن أن الأفراد يختارون على الأرجح البديل المقبول في إطار صنع القرار

نظرية الاحتمالات: يبتعد صانع القرار عن المخاطرة من حيث المكاسب ، و يقبلون المخاطرة من حيث الخسائر بالتالي يتم اتخاذ القرار للبديل الذي ينحرف بدرجة أقل عن نرجعهم

نظرية حسابات التفاضل و **التكامل من مرحلتين** ، و رفض الاختيارات غير المقبولة و الاختيار من المتبقي منها[3]

النموذج_البيروقراطي: حيث يتم ادخال المتغيرات الداخلية، بامتداد السياسة الداخلية في التفاعل الدولي

---

[1]يشير مصطلح السطحية Shallow حسب المعاني المتعددة له باللغة الانجليزية الى القليل من العمق من أعلى الى أسفل ،اي المسافة بين السطح نحو الأسفل ليست بالبعيدة

[2]يشير مصطلح العمق Deep الى العمق و التعقيد و الصعوبة .

[3] Mintz, Alex. "How Do Leaders Make Decisions?: A Poliheuristic Perspective." The Journal of Conflict Resolution 48, no. 1 (2004): 3–13. http://www.jstor.org/stable/3176265.

هذه النماذج النظرية المتاحة لصناع القرار نستخدم بشكل متفاوت بين وكلاء البنية الدولية .[1]

الفرع الثاني: أبعاد تفكير صانع القرار الصيني

من الممكن ان التقرب نحو فهم السياسة الخارجية لأي دولة يكون عبر ايلاء اهتمام اكبر لكتابات الدائرة الأكاديمية المحيطة بها ،و ان كان مجال تصنيف الاخيرة كقوى غير رسمية و أحيانا رسمية فإن ذلك يرتبط عضويا بشكل النظام السياسي السائد و البيانات المنشورة المتاحة ومع ذلك فمن المحتمل ان تكون المصادر العلمية شحيحة او مضللة او شاملة . لم تكن النخب الصينية أيام الثورة الثقافية تحبذ نشر الاحصائيات و ما إلى ذلك اعتقادا منها بأنه تقليد بورجوازي [2]

كانت الافكار الرئيسة من الفترة 1978–2012 التي اتخذتها الحكومة الصينية هي : السلام،التنمية،التعاون،الابتعاد عن الأنظار،الاولوية الاقتصادية ، المصلحة الوطنية، التعددية القطبية و العولمة. جرت نقاشات خمسة خمسة حيال التعديلات للتعامل الدولي وفق الأولوية المرحلية

جدلية السلام و التنمية ؟

إرتباط المصلحة الوطنية بالطبقات الاجتماعية من عدمه؟

كينونة النظام الدولي بعد الحرب الباردة؟

التمسك بالنهوض او التنمية السلمية؟

التمسك بمبدأ دبلوماسية عدم لفت الأنظار ام السعي لتحقيق الانجاز ؟

قد تصنف هذه الجدليات الخمس في إطار ثنائي موجود لدى النخبة الصينية الحاكمة ليس في الفترة الحالية فقط و لكن منذ الثلث الاخير للحقبة الماوية بين الراديكاليين (القوميين و الماركسيين) من جهة، و الاصلاحيين المعتدلين الأقرب الى الانفتاح و الانخراط الدولي من جهة ثانية ، بصورة اخرى قد

[1] Ibid .
[2] John K., Galbraith . A Passage China .(Boston : Houghton Mifflin Company, 1973),119.

تندرج في ثنائية قومية اصلاحية التي هي تعبير أدق عن التجاذب السياسي في دول الشرق نظرا بطبيعة الأنظمة السياسية هناك[1] .

مع ذلك ، فقد حاول ديفيد شامبو استخراج الإطار المعرفي للنخب الصينية عبر مسار مرحلي ليس في إطار قرارات السياسة العامة او قرارات الازمات و لكن من خلال تناول السياسات الرئيسة ،بمعنى التحولات الكبرى التي جرت في السياسة الخارجية و قدم نموذجه حيال الطيف التفكيري الذي انعكس على الاكاديميين من طرف صناع القرار الصينيين في الحكم.

حسب نموذج التيارات السبع داخل الطيف التفكيري لنخب الأكاديمية الصينية يمكن أن تختلف التيارات فيما بينها في تبني النهج السياسي الأقرب الى العقلانية وفق منظورها لكنها تأتي في سياق تحدده الحكومة لا يجب الخروج عنه ،حيث ان النقاشات الدائرة التي تسبق التعامل التنفيذي للسياسات يكون مؤطرا وان كانت تفكير الأقلية –اذا جاز استخدام المعنى– بالتوجه غير المرغوب خلال هذه الفترة يبقى مسألة أساسية في النقد السائد الذي لا مناص منه [2]

فيما يخص أبعاد تفكير صناعة القرار للدولة الصاعدة –الصين– فيمكن ادراج 3 مناهج او مستويات تحدد التفاعل الدولي و نظرا لخصوصية النظام السياسي المحلي و الذي أثر بشكل مباشر على النظام الاقتصادي برغم انغماسه في الرأسمالية ، فباري بوزان و لاوسن يميزان بين الرأسمالية التنافسية السلطوية التي تسير على السوق و تقيد الحوكمة الديمقراطية و بين الرأسمالية البيروقراطية حيث الرفض الصريح للديمقراطية ففي حالة الصين من منظور الاقتصاد السياسي المعولم فهي اوتوقراطية مجتمعية تقوم على شراكة القطاع الخاص و جهاز الدولة حسب كابتشانKupchan .

في البعد الاول يرتبط بالقيادة ثم مراعاة القيود الهيكلية التي يفرضها النظام الدولي وصولا إلى الجانب التاريخي "قرن الإذلال" .في تفكيك مستوى صنع القرار على هذا المستوى –القيادة– هناك تصورين اثنين ، فالأول يعتمد على دور القوى التقليدية فالزعيم هو قائد الحزب و الحزب هو من يقود الجيش،الحكومة و المجتمع معاً، يصفها البعض بالنزعة الذكورية المركزية خصوصا بعد بداية الألفية الجديدة ، و رغم

[1]Xu,Jin “Debates in IR Academia and China’s Policy Adjustments.” The Chinese Journal of International Politics 9, no. 4 (2 016) : 461. https://www.jstor.org/stable/48615961 .

[2] Shambaugh, David. « Coping with a conflicted China. » The Washington Quarterly 34.1 (2011) : 10. https://doi.org/10.1080/0163660X.2011.537974

الجدل الاكاديمي و المجتمعي عبر المراحل التاريخية لفترة قبل الثورة و من ثم بناء الدولة في إطار التحديث لا يزال القائد يمتلك الرئاسات الثلاث (الجيش،الحزب و الجمهورية) ، أما التصور الثاني فهو يدمج القيادات المستجدة بفعل التغيرات الداخلية و الخارجية نذكر منها

1)- المجموعة القيادية المصغرة لشؤون الخارجية تحت اشراف رئاسة الوزراء

2)- المجموعة القيادية المصغرة لإدارة الازمات الطارئة

3)- اللجان الفرعية المؤقتة ، التي تعنى بالتطورات اللاحقة أو المستجدة كاللجان الخاصة بالاقتصاد و المال،البيئة و التغيرات المناخية، التنمية و الاصلاح ، بالرغم ان هذه اللجان و المجموعات لا تصنع القرار لكنها تشارك وتساهم في صناعته

مكانة القائد : من الضروري مراعاة مكانة القائد في التعريفات الرئيسة السياسة الخارجية الصينية و السلطة التي تتركز لديه و أدواره المنوطة لذلك ، فالعلماء يركزون على رأسية النظام السياسي في الفترات المختلفة و العمل التكافلي لروح المجموعة داخل الحزب [1]

القيود الهيكلية في النظام الدولي : حيث ان توزيع القوة يضع صانع القرار الصيني في نطاق قد يحد من خياراته ، يحسب كينيث والتز فان توزيع القدرات يقيد مساحة المناورة و يساعد الموقف الذي تضع فيه الدولة على توضيح سلوكها ، بغض النظر عن خصائص السياسة الداخلية ,

يمثل البعد الخارجي جزء اساسي في تعريف السياسة الخارجية الصينية فمثلا هي تنتظم وفق مبادئ توجيهية "الميل الى جانب واحد،القتال بقبضتين،جهة موحدة واحدة، مستقلة و سلمية تبني صورة جديدة ،تعدد الأقطاب في العالم " بالمقابل فالمتغيرات التنظيمية (جيش،اقتصاد،اقليم،ديمغرافيا)قد قللت من تأثير الهيكل الدولي مما يسمح لها بالنشاط اكثر و التأثير على النظام .

استدعاء العامل التاريخي : منذ سنة 1839 وحتى الثورة الشيوعية 1949 ، عانت الدولة الصينية من سلسلة أعمال مقيّدة و مهيمنة كالعقوبات و الحصار و تجزئة بعض أقاليمها او الوصاية القضائية

[1] Maris G Martinsons, »Decision Styles of American,Japanese and Chinese Business leaders « , (Hong Kong :Kowloon,2006),p 8.

لبعض القوى على مناطق ذات اهمية كبرى إستراتيجية و ثقافيا ، ما شكّل حافزا السياسة الخارجية الصينية .[1]

كان استخدام الذل في فن الحكم سلاحًا[2] يستخدمه الدبلوماسيون الذين يمثلون أقوى الدول في ذلك الوقت. ومع ذلك ، فإن هذه الاستراتيجية لم تنته بعد ، حيث تستمر المنظمات الدولية في فرض تسلسل هرمي للقوى في عالم يُفترض ، على الأقل في الخطاب ، أن يكون أفقيًا. إن استبعاد الدول من "الأندية" – مثل مجموعة الدول السبع ، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وحلف شمال الأطلسي ، على سبيل المثال – يعمل على إبعادها إلى مرتبة ثانوية. وبالتالي ، فإن نظام الأمم المتحدة الخاص بالدول ذات السيادة يتعرض للتقويض من خلال هيكل صنع القرار الخاص به ، والوصم المستمر للدول على أنها "مارقة" أو "غير أخلاقية" وبواسطة معاهدات عدم الانتشار التي تسمح لبعض الدول بأن تصبح قوى نووية بينما تحظر الآخرين من الوصول إلى حالة متساوية

يؤكد "يانغ جيميان" في تحليله لتشكلات البنية الدبلوماسية الصينية على اهمية الخصائص الصينية و حسبه فالتعامل الذي يقوده الحزب الشيوعي الصيني في تفاعلاته الخارجية قد مر بثلاث مراحل أساسية أفرزت الشكل الذي ينهجه القائد شيشينغبينغ ، و هذه المراحل تتلخص في

1)- المرحلة الاولى 1921-1949: دبلوماسية التحرير السلمي

2)- المرحلة الثانية: 1949- 1979: تميزت بما يسمى التعايش السلمي

3)- المرحلة الثالثة : 1979 الى الحاضر: و انتهجت طريق التنمية السلمية

و حسب نفس المؤلف فالسلمية كانت و لا تزال النمط العام للتوجه الصيني على صعيديه الاقليمي و الدولي [3]

الفرع الثالث: إدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية

[1] Federico, Verly. « How Do States Behave ? A Comparative Analysis between China and Argentina . » E-IR. E-international relations, Published December 9, 2020. https://www.e-ir.info/2020/06/09/how-do-states-behave-a-comparative-analysis-between-china-and-argentina/.

[2] Bertrand Badie, Humiliation in International Relations: A Pathology of Contemporary International Systems (Bloomsbury Academic, 2017),47-59.

[3]الصادق الفقيه،مقدمة الدبلوماسية الصينية -بين النظرية و الطبيق،للكاتب يلمع جيميان(الدوحة: مركز الجزيرة للدارسات،2014)،4.

على النقيض من النموذج الصيني ، فالولايات المتحدة الامريكية تعتمد على عدة مستويات في شرح أبعاد علبة صنع القرار فهي تجمع بين، المستوى الهيكلي (بنية النظام الدولي و بنية التحالفات) و لهذا يؤكد ميرشايمر بأن" القوة الدافعة وراء التنافس بين القوى العظمى [بين الولايات المتحدة والصين] هيكلية "، أي تتحدد وفق الطبيعة الدولية التي تتسم بالافتراضات الاساسية للواقعية الجديدة[1]. و الوطني و البيروقراطي (بالنظر للنظام السياسي المنفتح و الديناميكي على مستوى علبة القرار كالكونجرس و الحكومات الفدرالية، الشركات الاقتصادية و تجمعات المصالح) ، فالكونغرس له سلطة داخلية فعالة في القضايا الداخلية و لكنها تضيق خارجيا بسبب الأدوار المحددة له دستورية و كذا بسبب عوامل عملية كضعف الولاء الحزبي و تشتته ،الشكل البيروقراطي الذي يستلزم القرار صياغته، و التداخل بين القضايا الداخلية و الخارجية و الخضوع لجماعات الضغط او كما تسمى جماعات المصالح[2] ، تلك الأوليغارشية الاقتصادية التي تملك المصانع و الاستثمارات في الخارج و المؤسسات البنكية و الترسانة الاعلامية و التقنية،أما البعد الفردي (الخاص بإدراكات صانع القرار النفسية و التنشئة الحزبية)، فشخصية الرئيس و طاقمه و توجهاتهم تنعكس بصورة مؤثرة على سياسات الإدارة ، كما ان امتياز الولوج للمعلومة و حصريتها أحيانا من صلاحيات البيت الابيض ، و هذا يعطي للرئيس قدرة اتخاذ القرار كما من شأنه التأثير على مؤسسة الكونغرس في الموافقة على سياساته خاصة ما إذا كانت الأغلبية لحزبه (الديمقراطي أو الجمهوري)

ما يجب الاشارة إليه في خصوصية صنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية هو أنها تأخذ بالاعتبارات الأمنية و الإستراتيجية ضمن سياسة الأمن القومي الكليانية، حيث وصف فرانك تاجر وفرانك سيمور Frank Tucker and Frank Simon سياسة الأمن القومي بأنها "ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي يهدف إلى إيجاد الظروف السياسية القومية والدولية الملائمة لحماية القيم والمصالح القومية الحيوية وتعزيزها في مواجهة الخصوم الحاليين والمحتملين"، فالبعد الدولي حاضر بقوة و هو يتوزع على نوع أول خاص بدولة معينة، أي التأثير على العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأخرى بشكل انفرادي.اما النوع الثاني فهو نظامي، ويؤثر على مجتمع الدول بأكمله.أما بعدالقيم و المصالحالقومية فيتشكل عبر :

---

[1] داني رودريك ،"صعود المقاومة الصراع للصيني الامريكي"،نوفمبر 2021.
https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-conflict-is-not-inevitable-by-dani-rodrik-2021-11

[2] عصام عبد الشافي،"كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية؟" المعهد المصري للدراسات،(2018)،30.

أ- المصالح القومية ليست مهمة في حد ذاتها، ولكنها تكون مهمة فقط إذا ساهمت في تحقيق القيم القومية. من هذا المنطلق، فقد تنظر الولايات المتحدة الى تجنب التركيز على المصالح على أنها أهداف نهائية في حد ذاتها بدلاً من اعتبارها أهدافاً وسيطة، حتى لا يتسبب ذلك في صياغة سياسات لا تساهم في تحقيق القيم الوطنية، وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

ب- المصالح مثل القيم يمكن أن تتصارع مع بعضها البعض ويجب أن يتم التوفيق بينها من خلال تحديد الأولويات والقيام بتسويات مقبولة.

ج- غالباً ما يتم تبرير السياسة على أنها حماية للمصالح الحيوية، وهي تلك المصالح المرتبطة بالقيم الأكثر أهمية.

ناهيك عن بعد البيئة المحلية التي غالبا ما تؤثر بطريقة مباشرة على سياسات الدول الاخرى بشكل متبادل مع الولايات المتحدة او بشكل متعدد التأثيرات ضمن القالب المعولم و المترابط الأمن القومي، و هذه العوامل المحلية تؤثر على خيارات سياسة الأمن القومي فمن أجل فهم أسباب تبني سياسة ما، من المهم فهم الطريقة التي ترى بها دولة ما العالم، والظروف الاقتصادية التي تفرض قيوداً على النفقات الدفاعية، والقيود السياسية التي تشكل المصالح وتؤثر على السياسة . كذلك تتفاعل البيئة المحلية مع قيم المجتمع وتشكل المصالح القومية عند أعلى الهرم المخطط للسياسات.

يمكن أن يُنظر إلى البيئة المحلية من خلال أبعاد ثلاثة واسعة: اجتماعية واقتصادية وسياسية. وداخل هذه الأبعاد توجد متغيرات محلية تؤثر على تشكيل سياسة الأمن القومي. وهذه المتغيرات تؤثر بصفة أساسية على توزيع الموارد (الموارد البشرية، الأموال، المواد الخام، ودرجة التأييد العام للسياسات الأمنية)[1].

بهذه التركيبة المؤسسية و العملية المتكاملة تدرَك مكانة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة أولى في التوزيع العالمي للقوة وبين تراجع مستوى تحكمها في النظام الدولي، في ذلك يحدد " روبرت غلبين " استراتجيتين أساسيتين للقوة المهيمنة من أجل التعامل مع هذا المأزق :

أ_ زيادة الموارد المخصصة للحفاظ على التزاماتها كقوة مهيمنة

[1]"عملية صنع القرار الأمريكي " شوهد يوم 16 أوت 2022، على الموقع : https://shorturl.at/qCNR5

ب_ خفض الالتزامات القائمة والتكاليف المرتبطة بها

عمليا يظهر أن الولايات المتحدة قد اختارت الاستراتيجية الثانية حيث يحدد "روبرت غلبين " مجموعة من الآليات العملية التي تنفذ بها هذه الاستراتيجية[1]:

1/ اضعاف القوى الصاعدة عن طريق حرب وقائية أو وسائل أخرى غير عسكرية الحرب التجارية مع الصين والعقوبات الاقتصادية

2/ الانتشار في محيط دفاعي أكثر أمنا (التشديد على أهمية الانتشار العسكري)

3/ خفض الالتزامات الدولية

4/ خفض التكاليف المرتبطة بالالتزامات الدولية

المطلب الثالث: مقترب الجيواقتصاد في العلاقات الصينية الأمريكية

تعد الادوات الاقتصادية نظيرة للأدوات السياسية و العسكرية التي من شأن صانعو السياسات الدولية استعمالها ، بذلك تتزايد أهمية الأسلحة الاقتصادية في تثبيت الهيمنة أو امداد القوى الصاعدة بقدرات الصعود نحو الهيمنة

أولا :أهمية الجيو إقتصاد:

كتب محبوباني في هذا أن أقوى سلاح يمكن أن تستخدمه أمريكا لجعل حلفائها وخصومها يتماشون مع رغباتها ليس الجيش الأمريكي بل الدولار الأمريكي. أصبح الدولار الأمريكي عمليا لا غنى عنه للتجارة العالمية والمعاملات المالية"

من خلال إستعمال هذا المضمون الاقتصادي ، يتساءل إدوارد ليتواك عن الجهات الفاعلة التي تستأثر بادارة الموارد الدولية و طرق التمويل و التحكم التقني ، انطلاقا من رؤيته أن التدابير العسكرية قد حل محلها السياسات الاقتصادية حسب الجدول

[1]Gilpin, Robert. "The Theory of Hegemonic War." *The Journal of Interdisciplinary History* 18, no. 4 (1988): 591–613. https://doi.org/10.2307/204816.

الجدول رقم 05: التحول في الشؤون من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية

النشاطات العسكرية	النشاطات الاقتصادية البديلة
القوة النارية	رأسمال المستثمر
التقدم في مجال التسلح	الاعانات لتطوير المنتجات
القواعد العسكرية و الحاميات المنتشرة في الخارج/النفوذ الدبلوماسي	اختراق الاسواق بمساعدة الدولة

المصدر: إعداد الباحث.

على الغالب ينظر الى الانشطة الموضحة اعلاه انها من صميم نشاط الشركات التجارية الخاصة، لكن عند تدخل الدولة في المساعدة و التشجيع و التوجيه فحينها اننا بصدد الحديث عن الجيواقتصاد، لكن ايلي كوهين ينتقد هذا الربط كون الشركات قد تتطابق رؤاها الاستراتيجية مع توجهات الدولة ضمنيا ،

و يزداد التشكيك في قدرة الدولة في صياغة او اضفاء الطابع حبو اقتصادي عل عمل الشركات الاقتصادية و التجارية

الفرع الأول : تعريف الجيو اقتصاد– الاقتصاد الجغرافي– و علاقته بالحرب الاقتصادية، و الدبلوماسية الاقتصادية

ينظر الى جيو اقتصاد على أنه تحليل الاستراتيجيات الاقتصادية–بما في ذلك التجارية– التي تقررها الدول في إطار سياسات تستهدف حماية الاقتصاد الوطني او أجزاء منه ، مما يساعد المؤسسات الوطنية على اكتساب الاتقان و التحكم التقني او غزو قطاعات معينة من السوق العالمية فيما يتعلق بالإنتاج أو التسويق لمنتج حساس او منتجات ، تكسب من خلالها الدولة او حامية هذه السياسات عنصرا من عناصر القوة و النفوذ الدوليين مع الاسهام في تعزيز امكاناتها الاقتصادية و الاجتماعية

وفق التعريف السابق، هناك صلة وثيقة بين الجيو إقتصاد و الحرب التجارية ، قد ينظر البعض للإقتصاد الجغرافي بديلا مبسطا او تحسين معنى الحرب الاقتصادية ، و لكن هذا يدعو الى ضرورة التمييز بينهما من خلال الادوات و الفاعلين و بيئة التأييد:

على نطاق الفاعلين، حيث ان الشركات و جماعات المصالح غير الحكومية المنظمة في تشكيلات(رابطات المستهلكين ،المنظمات البيئية، جماعات الضغط) يمكن لها ممارسة سياساتها الخاصة على النطاقين الوطني و الدولي، بيد أن الممارسات الجيواقتصادية نتبعها الدول وحدها، في اشكال الاتصال مع الشركات التي تصنفها الدولة شركات إستراتيجية ، سيتم التطرق لاحقا الى ممارسات كل من فاعلي الدراسة في استخداماتهما للشركات الاستراتيجية من اجل التنافس او الحرب التجارية و زيادة النفوذ الدولي

على صعيد الأدوات و الوسائل، تستلهم الممارسات جيو الاقتصادية أدوات الاستخدام التمييزي للحصص المادية او التعريفات الجمركية او الحواجز غير التعريفية ، و تحافظ الدولة على المشتريات العامة للشركات و بعض انشطة الاحتكار للموارد و التقنيات ، ناهيك عن وسائل التجسس الصناعي و المقاطعة المنظمة

على مستوى التأييد الجماهيري، هناك ما يسمى" الشركات البطلة" التي يتم الترويج لها كمساهمة في حماية المصالح الوطنية، و يتوجب على الدولة جمع التأييد لها و تسهيل انتشارها او الدفاع عنها في حالة التأزم او انقاذها في حال تعرضها لمخاطر مالية.

الفرع الثاني : اجماع بكين و اجماع واشنطن: القومية الاقتصادية

في إطار حروب الهيمنة –كما يفترض روبرت غيلبين Robert Gilpin فشرط التقارب بين الدول في المكانة و الفرص من بين الاسباب التي تتيح للدول التوسع ، و بتضييق فجوة الحيز الذي كان فراغا ذات يوم تبدأ الموارد بالنضوب و تتراجع نسب النمو الاقتصادي ما يدخل هذه الجهاز الفاعلة محصلة صفرية ما يجنيه طرف يعتبر خسارة في الطرف الآخر، و في هذه النقطة يشترك الماركسيون و الواقعيون في ، وينسب "إدوارد هار كار Edward H. Carr ان سبب اندلاع الحربين العالميتين ان السمة السائدة في القرن 19 كان أن الحيز يضيق أكثر فأكثر و لم يكبح الاعتماد المتبادل حينها ، أو توافق المصالح من النتائج الكارثية بعدها. أما الشرط الثاني فيعزوه الى الدوافع النفسية/الزمنية التي تشعر القادة بأن الوقت يعمل ضدهم و عليه تسوية الوضع في اقرب فرصة أي بتبني الاستباقية لتجنب الوضع غير المفضل او

السيء[1]. الشرط الثالث فيتمثل في الوقائع و الأحداث الموضوعة التي قد تتجاوز تفكير حسابات القادة او من يدعون ان لهم جانب تغيير الأحداث نحو الهدف المرغوب

كان "اجماع بكين" الذي تقدم به "جوشوا كوبر رامو Joshua Cooper Ramo و هو المحسوب على مدرسة كيسينجر وقعا شديد في معارضة اجماع واشنطن "النيوليبرالي" الذي قدمه سنة 1989 جون ويليامسون John Williamsonعلى الرغم من أن المحللين الصينيين لم يتحمسوا للطرح كونه يأتي من بيئة امريكية غربية و ليس وليد الإنتاج الفكري الصيني لكنهم يستخدمونه في المناقشات بحذر، في هذا المبحث سيتم شرح اجماع بكين و سماته على ان يتم فحص اجماع واشنطن –النموذج الامريكي – لاحقا في بنية العمارة الليبرالية للنظام الدولي الذي تبنته الانظمة السياسية خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة

يوضح جوشوا ملامح و سمات توافق بكين حيث :

1)– استبدال الثقة في السوق الحر للنمو الاقتصادي بيد الدولة الأكثر قوة

2)– غياب التحرر السياسي

3)– الدور القيادي الحزب الشيوعي الصيني CCP

4)– التحكم بديموغرافيا السكان

هذه التوصيف من الكاتب الامريكي استدعى تصحيحا من طرف زانغويويZhang weiwei ، فحسبه اجماع بكين يمثل ذلك

1)– الاهتمام الواقعي بخدمة الشعب

2)– ان خيار الاصلاح التدريجي بدل العلاج بالصدمة الاقتصادية أنسب فحسبه هذا الامر يثير حليمة الدول النامية كثيرا

3)–الدولة القوية هي من تؤيد التنمية عكس التي تستهدف الرفاه ثم النمو ثم التنمية

[1] روبرت غيلبين، الحرب و التغيير في السياسة العالمية،تر.عمر سعيد الأيوبي(بيروت:دار الكتاب العربي ،2009)،ص-ص243-244.

4)- انتقاء الافتراض الثقافي بشكل حذر عن الافكار الاجنبية و اولوية المعايير الصينية في تشكيل التوجه الإقتصادي على حساب نظيراتها

5)-نمط البدء بالاصلاح السهل ثم الاصلاح الصعب و ليس العكس

6)- التجربة المستمرة و تجربة الخطأ

يختم جوشوا بنموذج ارشادي من 3 توجهات يجب اتباعها، فالأول يتعلق بالالتزام بالابتكار و التجريب المستمر ، و ان يكون نصيب الفرد من الدخل (الناتج المحلي الاجمالي/نصيب الفرد) لا ينبغي ان يكون المقياس الوحيد للحكم على التقدم بل استدامة النظام الاقتصادي و التوزيع العادل للثروة الى جانب الناتج المحلي الاجمالي من اجل اعتبارها مؤشرات للتحديث و اخيرا، تقرير المصير المالي حيث نستخدم الدول الأقل نموا نفوذها لابقاء القوى الأكبر منها تحت السيطرة و ضمان سيادتها المالية، و يؤكد هنا أنه لا يجب الاكتفاء بتقرير المصير المالي فقط بل أن يشتمل على التحول الى الاستراتيجية العسكرية الاكثر فاعلية و هو ما جعل اجماع واشنطن يتجاهل الجغرافيا السياسية

المطلب الرابع: نظرية التهديد الصيني و أساليب التعامل المتاحة

تعتبر السمات الخاصة بالنظام الدولي أو العلاقات الدولية بارزة في التحليل ، بداية من الشعور بالخوف بدرجاته المتفاوتة بين وحداته المشكِّلة إلى الاعتماد الذاتي لهذه الوحدات و النهج نحو تقويتها ان استطاعت ذلك حسب إفتراض جون ميرشايمر John Mearsheimer ، و هذا الأمر يستدعي حالة من التأهب و الاستعداد من طرف القوة المهيمنة لأجل الحفاظ على سطوتها و عدم السماح للمنافسين لاستخدام "فعل القدرة الهيمنة"[1]وفق برنامج المقارنات الدولية التابع لهيئة البنك الدولي فان بيانات الناتج المحلي الاجمالي الصينية قد تتجاوز نظيرتها الامريكية، وهذا مؤشر يبعث مخاوف مركزية من هيمنة صينية قادمة قد تحل مكان الولايات المتحدة الامريكية ، و تعامل مايكل بيترز Michael Peters على أن الخطاب المتضمن للتهديد الصيني يأتي في سياقات تاريخية سببها مظالم الهيمنة الغربية ، و يردف رؤيته أن تأثير خطاب التهديد الصيني على العلاقات الدولية و توجهات السياسة العامة في الغرب عكس ظهور هذه

[1]جلال خشيب، "الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد"، المعهد المصري للدراسات،(2019)،ص،ص 14،4.

الهواجس وجب على الغرب تغيير النظرة عبر دراسة تأصيلية لتجارب آسيا و فهم مضامينها من أجل تجنب سوء الادراك ، و لربما هو تحيز نظري منشأه التصور البنائي في تصوير التهديد[1]

يتطرق المطلب الى نظرية التهديد الصيني عبر قرائتين الاولى صينية و الثانية امريكية من اجل اضفاء التناسب في الطرح ، نظرا لأن حساسية ابراز موقف دون الاخر قد يسقط الطرح في اتجاه غير موضوعي

الفرع الأول : الرؤية الاسياوية لنظرية التهديد

يتعامل الاكاديميون الصينيون و من أبرزهم وانغ جون شنغ Wang Jian Sheng مدير المركز الصيني للدراسات الاستراتيجية التابع الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية CCSS/CASS ، أن مفهوم التهديد الصيني يتم تداوله ليس فقط من طرف النخب السياسية الامريكية بل حتى من طرف السكان الأمريكيين ،و يتم ربطه أيضا بالتهديد الروسي و هو مسار للبحث عن عدو جديد في حقبة ما بعد الحرب الباردة ، و وفقا ل " يوان ساينانYuan Sainen هناك قلق عميق من توفير نموذج بديل للنموذج الغربي للتنمية تكون فيه الدولة طرفا أساسيا فيه ، الذي قد يؤسس لتبني إستراتيجية احتواء مضادة ، و يتوافق وانغ كونغوي Wang Congweiالباحث[2] في معهد الدراسات الامريكية التابع ل CASS فيما يخص الإجراءات المجانية التي يعمل على تنشيطها صناع الرأي و القرار الامريكيين بداية من إطلاق العدو المشترك ، تحديد التهديد من اجل اصلاح الانقسامات الداخلية ،جعل الصين كبش فداء للمشاكل الاجتماعية و الاضطراب السياسي المنتشر في اوساط الدول الغربية

تعزيز التطور السلمي الصين عبر الإختراق و تغيير النظام السياسي و هي أقرب لما يسمى " الثورات الملونة"، و تضاف الى هذه الإجراءات البحث عن ذرائع لعسكرة المناطق المحاذية عبر سياسة التحالفات مع القوى المحيطة

الفرع الثاني: الرؤية الغربية لنظرية التهديد و مداخلها

[1] Michael A. Peters et al., "The China-Threat Discourse, Trade, and the Future of Asia. A Symposium," Educational Philosophy and Theory 54, no. 10 (March 24, 2021): 1531–49, https://doi.org/10.1080/00131857.2021.1897573.

[2]Antoine Bondaz, "« Faire Entendre La Voix de La Chine » : Les Recommandations Des Experts Chinois Pour Atténuer La Perception d'une Menace Chinoise," *La Revue Internationale Et StratéGique* N° 115, no. 3 (October 2, 2019): 97–106, https://doi.org/10.3917/ris.115.0097.

اكتسب الطرح زخمه خصوصا بعد سنة 2008 – الأزمة المالية العالمية– و من خلال تتبع موقف الولايات المتحدة الذي يعتبر سياسة الصين تقوض الاقتصاد العالمي ككل ولا يقتصر على تقويض النظام الاقتصادي الامريكي فقط ، كما ان تعبير " فرض الارادة في المنطقة" وصف تتعامل معه القوة المهيمنة أنه تحدي واضح ما استدعى الى تغيير الأولوية من مكافحة الارهاب الى التصدي " للقوة الحادة" القادمة أما بالنسبة لجملة المداخل التي تطرقت الى نظرية التهديد الصيني فقد اختلفت و يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

–**النظرية الامبريالية الجديدة:** وفقا لان سلوك الصين يتجه نحو الهيمنة الاقليمية

– **نظرية الأسس:** تهدف بموجبها القوة الصاعدة تغيير أسس النظام الدولي من أجل انشاء نظام اكثر موائمة لمصالحها

–**القوة الحادة:** طبيعة النظام السياسي الصيني تشكل تحديا خطيرا لمنظومة القيم الغربية

– **نظرية السلوك غير السوقي:** حيث أن اجراءات الحماية للسيادة و التدخل الحكومي في نشاط الاسواق و توجيهه مع استغلال الشركات ذات الطابع الخاص شكليا لتقويض العولمة و النمو[1]

فعلى الرغم من صعوبة الفصل بين المتغيرات الاقتصادية و السياقات الجيوسياسية التي نحتاجها الصين من اجل النفوذ و التمدد تعتبر النخب السياسية الامريكية تحول ميزان القوة الاقتصادي تهديدا حقيقية للقيادة و لجات الى أسلوب المزج في التعامل ، كما يصعب الفصل بين الآثار المحتمل وقوعها نتيجة الصعود الاقتصادي الصيني على الولايات المتحدة من جهة و النظام الدولي الذي ساهمت في هندسته الأخيرة، و لهذا فالتفاعل الصيني نرتب عنه هواجس بالضرورة لصانع القرار الامريكي [2]

الفرع الثالث: أساليب التعامل المتاحة

[1] Ibid.

[2]محمد غازي الجمل، "الصراع الامريكي الصيني و أثره على النظام الدولي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، (2020)،ص 4.

من منطلق أحادي الجانب تبنى الاستراتيجيات للتعامل الامريكي مع القوة الصينية المتنامية و هي تتلخص في أربعة تصورات مع متغيرين أولهما الفجوة الكبيرة بين القوتين و الذي تنشأ عنه أساليب تعامل تختلف عن تلك التي تتشكل وفق المتغير الثاني الذي يعنى بتقلص الفجوة

التوجه الاصلاحي : يجمع الرغبة لي تغيير النظام و الرضا عن توزيع السلطة الحالية

التوجه الوضعي: يقبل توجيه النظام الدولي الحالي، لكن يحاول تغيير توزيع القوة (مراجِع للسلطة)

التوجه الثوري: يهدف لتعديل ميزان القوة و النظام الدولي على السواء

توجه الوضع الراهن: الرضا عن توزيع السلطة و النظام الدولي

هذا التصنيف المكون من أربع تصورات أحادية للولايات المتحدة الامريكية ينتج عنه مصفوفة محددة لأساليب التعامل ، حيث يتم تصور الولايات المتحدة في موقع أعلى (مهمين) و الصين القوة المنافسة المحتملة في موقع أدنى (الانطلاق من القاعدة نحو الهرم)، و بادخال متغيري القوة النسبية و القدرات للفجوة بين الصين و الولايات المتحدة تتشكل لنا (4×2) ، أي ثماني تصورات جاهزة ، و باعتبار ان الولايات المتحدة لن وتنظر إلى الصين أنها قوة ضعيفة تسعة لتبني النهج الاصلاحي (مراجعة النظام أو تعديله) سيسحب هذا الخيار إضافة الى أن العقلانية تقتضي من الصين الانخراط و الإندماج في النظام الدولي لخدمة التنمية الاقتصادية لديها، إذن فالجمع بين الفجوة الكبيرة و التوجه الاصلاحي هو تضاري إستراتيجي .أما الخيار الثاني المحذوف من المصفوفة هو تواجد الفجوة الكبيرة و النهج الموضعي، حيث من العقلانية عدم معارضة الدولة الصاعدة شكل توزيع القوة قبل جمع الموارد الكافية، كما أن وضع القوة بهذا الحال (أي فارق قوة معتبر) قد لا يقلق الدولة الأولى بالأسبقية (المهيمنة)، بالتالي تبقى ستة خيارات متاحة .

الجدول رقم 06: تصور الولايات المتحدة الامريكية الأحادي الجانب للصين

المتغير/ا لتصورات	إصلاحي	ثوري	وضع راهن	وضعي
فجوة كبيرة	× تناقض	الحذر و	الالتزام و	× تناقض

	إستراتيجي	الاحتياط	المشاركة	إستراتيجي
فجوة ضعيفة	المنافسة	الإحتواء	الانسجام و التراضي	الإشتباك

Source: XiaodiYe "To Engage or Not Engage ? Explaning the Logic of US's China Strategy in Post-Cold War , Journal of ChinesePolitical sciences/ACPS,2021,p 459.

يمكن استنتاج تصورات الولايات المتحدة الامريكية نحو الصين حسب الخيارات؛ يعرف الإحتواء على أنه جملة الإجراءات نحو المواجهة عسكرية كانت أو اقتصادية او إيديولوجية ،مثلما حدث في مرحلة الحرب الباردة تجاه الاتحاد السوفياتي وفق ما طرحه جورج كينان[1]

تعد المنافسة إجراء لفرض القيود من خلال تربية نظام التحالف الإقليمي المنافس المحتمل، و تحدث المنافسة عندما يدرك القوة القائدة ان القوة الصاعدة تنتقل من الوضع الراهن الى وضع القوة التعديلية/المراجعة

الإنسجام و التراضي يقصد به رؤية الولايات المتحدة الامريكية لبكين ان لديها طموح طويل الأمد محدود، و لكن توزيع القوة سوف ينصب نحو الأخيرة ما يدفع الولايات المتحدة ان تفعّل الالتزامات الدولية بشكل مكثف

الإشتباك هو مزيج بين الاحتواء و المنافسة ، يشمل مبادئ تتضمن تعزيز القوة الاقتصادية و العسكرية الشاملة للولايات المتحدة ، و السعي لاستراتيجية توازن القوى في آسيا ،مع توسيع العلاقات السياسية و الثقافية و العسكرية مع بكين و زيادة التعاون الإقليمي

المشاركة تكون عندما تعتبر الولايات المتحدة الامريكية الصين فاعل حميد من خلال بناء شراكة متبادلة المنافع و إدماج الصين في النظام الدولي ،و أما الحذر يعبر عن تبني احتياطات من أجل تجنب الأسوأ

[1] إلهام ناصر،"سياسة الإحتواء،"الموسوعة السياسية،9ماي2021، 15جانفي 2022.
https://bit.ly/3iQINuR

الفصل الثاني

استكشاف بيئة الفاعلين الاقتصادية و تشكل العلاقات الامريكية الصينية.

بيئة وفواعل الدراسة في هذا الفصل يتناول العلاقات الصينية الأمريكية في ضوء البيئة الاقتصادية العالمية وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي. يستكشف الفصل التأسيس لهذه العلاقات ويحلل أنماط التفاعل المتعددة التي تميز تلك العلاقات المعقدة بين الصين والولايات المتحدة.

البيئة الاقتصادية الدولية تلعب دوراً حاسماً في تشكيل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. فمثلاً، النظام الاقتصادي العالمي يؤثر على أنماط التجارة والاستثمار بين البلدين. وتطور النزاعات الاقتصادية أو الاختلافات في السياسات الاقتصادية يمكن أن يؤثر بشكل مباشر على العلاقات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تأسيس العلاقات الصينية الأمريكية يعكس تاريخاً طويلاً من التفاعل والتبادل، وهو ما يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية الدولية. وهذه العلاقات تشكل تحولات وتطورات تاريخية تعكس تفاعلات السياسة والاقتصاد والثقافة بين البلدين.

وأخيرًا، أنماط التفاعل في العلاقات الصينية الأمريكية تتأثر بتقلبات الأوضاع الدولية والاقتصادية، فالتبادلات الاقتصادية، والخلافات التجارية، والسياسات الخارجية تلعب دوراً في تشكيل هذه الأنماط، مما يبرز التحديات والفرص التي تواجه كل جانب وتأثيرها على العالم بأسره.

المبحث الاول :البيئة الاقتصادية الدولية (تشكيل النظام الاقتصادي العالمي)

هذا المبحث، يتناول البيئة الاقتصادية الدولية ، في المطلب الأول يستعرض أسس ونشأة هذا النظام، بالإضافة إلى دراسة دور منظمة التجارة العالمية وكيفية تأثيرها على سياقات التبادل الاقتصادي وتحديد المعايير. كما يسلط الضوء على الفواعل غير الرسمية في الحوكمة الاقتصادية العالمية، مع توضيح الموقف الصيني منها وتفاعله مع مؤسسات الحكم الاقتصادي على المستوى العالمي.

المطلب الأول :نشأة النظام الاقتصادي الدولي

يشهد القلق تزايدًا بين النخب الغربية وصانعي السياسات حيال مستقبل النظام الليبرالي، الذي يتدرج في تقلصه تدريجيًا نتيجة تأثير القوى الصاعدة غير الغربية، وخاصة الصين وروسيا.

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، بدأ النقاش حول مستقبل النظام الليبرالي الدولي، حيث أشار مؤيدو هذا النظام إلى قوة مؤسساته دون النظر إلى احتياجات المجتمعات الاجتماعية. بينما استند مؤيدو فكرة "انحدار القوة الأمريكية" إلى تعاون مع القوى الناشئة لمراجعة أو إصلاح النظام الدولي. هذا النقاش يتطلب فهم نشأة ومحددات وأهداف النظام الدولي، خاصة مع مشاركة أكبر قوتين طموحتين في القوى الناشئة ضمن المجموعة العشرين الرائدة عالمياً.

الفرع الاول: أسس النظام الدولي :

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، نشأ النظام الدولي المعياري المثلث على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة الحرة. تبوأت الولايات المتحدة دور الداعم الرئيسي لهذا النظام، حيث عُقد مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي في جوان 1944 في بريتون وودز. كان مندوبو 44 دولة يسعون إلى إنشاء نظام نقدي دولي جديد للتعامل مع الكساد الكبير وتحفيز النمو الاقتصادي. الأهداف كانت واضحة، ولكن التحدي كان في آليات التنفيذ التي لم تتضح بعد. استطاع جون مايناردكينز وهاري ديكستر وايت تبني تصورهما بعد تعديلات من قِبَل المندوبين الذين كانوا 730 من مختلف الدول. المبادئ الرئيسية تتلخص في إنشاء هياكل دولية لضمان استقرار أسعار الصرف، منع التلاعب بقيمة العملات وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد تم دعم هذه الجهود بالتشاور مع وزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

اتفق المؤسسون على استحداث مؤسسة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير ، الأول يعنى بعملية الصرف و إقراض العملات للدول التي تعاني من ميزان المدفوعات أما الثاني فيقدم المساعدة لإعادة الاعمار بعد الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات البلدان الأقل نمواً.[1]

وفق واقعية أكثر ، منشأ هذا النظام العالمي يتأصل من منظور اقتصادي سياسي نحو الهيمنة مع إقرار التنافس كعملية طبيعية فيه. مع تطور طبيعته رصدت دول وأنظمة تنهض مع قوى جديدة تتحدى القديمة بينما يستمر بعض الخاسرين في التخلف عن الركب لهذا التفاعل بين الاقتصاد والقوة والأمن لتظهر صور التداخل بين النظام الوستفالي ومبادئ النظام المعولم وآلياته عبر التحول من سوق الدولة الى اقتصاد السوق الى مجتمع السوق المعبر عنه في النيوليبرالية ،من جهه أخرى أوجدت الولايات المتحدة هذا النادي مقابل منافع وسلع وميكاميزمات تعامل مع السماح للدول الثانوية بالركوب المجاني والإستفادة منه أيضا .المنصب الامريكي هذا استطاعت عبره أن تكون المزود الأساسي للأمن وكمثبت جيو سياسي من أجل الحفاظ على إقتصاد دولي مفتوح مع ضمانها لمنع التدخل السياسي[2] و أولت له ثلاثة مرتكزات[3]:

-نظام دولي الليبرالي يعكس المبادئ والمصالح الأمريكية مع الحفاظ عليه عبر توفير المنافع العامة كالاستقرار الدولي(جانب أمني)

-العملة الدولية المتمركزة حول الدولار (مالي نقدي)

-السماح للدول الأخرى الثانوية التي لا تشارك تكاليف الحفاظ على الاستقرار الذي توفره الرعاية الأمريكية

إن التوجه المؤسسي آنذاك تعزز بهياكل متعددة الأطراف بداية من منظمة الأمم المتحدة في 24 اكتوبر 1945 بسان فرانسيسكو و إتفاقية الغات من نفس الشهر في عام 1947 ، على رغم أن الاولى كانت مضمون سياسي إلاأن دورها في الحوكمة الإقتصادية بدأ بالتزايد مع انشاء الوكالات المتخصصة اللاحقة و برنامج الألفية للتنمية ،أماالإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة فنمّت آليات التبادل

[1]Sandra Kollen, Ghizoni . « Creation of the Bretton Woods System July 1944 . » Federal Reserve History, Published November 24, 2013 ; last modified December 2, 2022. https://www.federalreservehistory.org/essays/bretton-woods-created

[2]Min-hyung, Kim. "A real driver of US–China trade conflict The Sino–US competition for global hegemony and its implications for the future." *International Trade, Economic and Development 3*, no. 1 (2019): 31. http://dx.doi.org/10.1108/ITPD-02-2019-003

[3]Snidal, Duncan . « The limits of hegemonic stability theory . » International Organisation . 39, no. 4 (1985) : 579-80.http//DX.doi :10.1017/S002081830002703X.

التجاري بداية بجولة جنيف1 سنة 1948 الى غاية جولة مراكش 1994[1]و من ثم التأسيس لمنظمة التجارة العالمية التي يرمز لها بWTO

الجدول أدناه، يوضح خلال الفترة المبينة الانخراط الدولي لها و المواضيع التي اثيرت خلال الجولات ،حيث يلاحظ العدد المتزايد للمنخرطين من الدول لغاية تأسيس منظمة التجارة العالمية. و كما تراقق مع ذلك القبول الشكلي و الضمني للقواعد التي على أساسها يتم التعامل (حل المنازعات) التجاري .

الجدول رقم 07:جولات الغات من 1947 إلى 1994.

السنة	مكان المفاوضات	موضوع النقاشات	البلدان المنضوية
1947	جنيف	التعريفات	23
1949	آنسي	التعريفات	13
1951	توركواي	التعريفات	38
1956	جنيف	التعريفات	26
1960-1961	جولة جنيف ديلون	التعريفات	26
1964-1967	جولة جنيف كينيدي	التعريفات و اجراءات مكافحة الإغراق	62
1973-1979	جولة طوكيو في جنيف	التعريفات ،الاجراءات غير الجمركية ،الاتفاقيات الإطارية	102
1986-1994	جولة اوروغواي في جنيف	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية ، القواعد، الخدمات، الملكية الفكرية ، تسوية المنازعات ، المنسوجات الزراعة ...إلخ.	123

Source : "WTO | Understanding the WTO – The GATT Years : From Havana to Marrakesh," n.d. https://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact4_e.htm

[1]Legal Affairs Division, World Trade Organization. "Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization (WTO Agreement)." Chapter. In *WTO Analytical Index: Guide to WTO Law and Practice*, 3rd ed., 6–96. WTO Internal Only. Cambridge: Cambridge University Press, 2012. doi:10.1017/CBO9781139177955.003.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية: سياقات التبادل الاقتصادي و نمذجة المعايير

كإمتداد للإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية ،أتاح نموذج السوق المفتوح تصاعد وتيرة الارتباطات غير الحدودية لسياسات الدول الاقتصادية و من أجل التماشي الفعّال مع أهداف الأمم المتحدة الفضاء الشامل للفواعل و الأمم عبر العالم جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية ،بالموازاة مع فكرة السوق الليبرالية . فهناك إدراك أوسع لقيمة الأسواق في زيادة رفاهية سكان العالم . لكن العديد من الاقتصاديين الحائزين على جائزة نوبل – جوزيف إي. ستيجليتز (2001) ، دوغلاس سي نورث (1993) ورونالد كوز (1991) أكدوا جميعهم ان ذلك لن يعمل ما لم يكن هناك إطار مؤسسي يدعمه. يعني الهيكل المؤسسي وجود قواعد يجب الالتزام بها ، وهذا بدوره يعني وجود نظام لتسوية المنازعات يستند الى معايير محددة باستطاعة هذا الأخير توفير القدرة على التنبؤ والاستقرار الضروريين للسوق لكي يعمل بشكل صحيح.[1]

جاءت منظمة التجارة العالمية في ذات السياق ،لتتحول الى قاعدة للقانون الإقتصادي التي على مستواها يتم تفريغ المنازعات التجارية التي يمكن أن تحدث بين الدول الأعضاء ،قبل هذا فقد اتاح تأسيس المنظمة بنقاشات حول الاهداف التوسعية بقدر ما يمكن وصفها مزيد من التحرير الاقتصادي للسلع و الخدمات نحو الجنوب العالمي حين كانت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية تقتصر على الاستثناءات المقدمة فيما بين الدول المتقدمة اساسا ، اي ان المستحدث من تأسيس المنظمة العالمية إضافة الى الهدف الاول هو الطابع التشاركي للدول في المنظومة الاقتصادية العالمية [2]

يمكن تتبع مهام التشكيل الاقتصادي الجديد الذي ستبنى عليه السياسات التجارية بين الدول الوطنية و الفاعلين غير الحكوميين عبر:

1- تسهيل التنفيذ و الإدارة و التشغيل و كذا الاهداف من هذا الاتفاق و الاتفاقيات متعددة الأطراف؛

2-توفير ذلك الفضاء من اجل التفاوض بين أعضائها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف؛

3- ادارة التفاهم بشأن القواعد و الإجراءات التي تعنى بتسوية المنازعات مع إلزامية تنفيذ قراراتها؛

4-مراجعة السياسات التجارية؛

[1]Amelia,Porges and John H. Jackson. "The WTO and the New Dispute Settlement." *Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law)* 88 (1994): 131–39. http://www.jstor.org/stable/25658801.

[2]Jane,Ford "A Social Theory of Trade Regime Change: GATT to WTO." *International Studies Review* 4, no. 3 (2002): 115–38. http://www.jstor.org/stable/3186466.

5- التنسيق مع هيئات النقد الدولي و البنك الدولي و الوكالات التابعة لها .[1]

الفرع الثالث: موضوعات التنازع داخل منظمة التجارة الدولية

خلال دراسة لمحاولة القياس لتبرير شرعية الحروب الاقتصادية من زاويتي القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الانسان ظهرت مشكلة التطبيق الفعلي على ممارسات الاطراف النشطة في هذا الامر ،بمعنى لم يكن بالمقدور الإتكال على السلطة العامة السيادية للدول في فهم تبرير الحرب الاقتصادية/التجارية ، لكن بالاستطاعة الرؤية عبر قواعد منظمة للأنشطة و المنازعات خلال الاستعانة بما يعرف قواعد منظمة التجارة العالمية و منظمة الغات سابقا، في حين أن منظمة التجارة العالمية تضم 164 دولة من 193 دولة منضوية في الأمم المتحدة ،على غرار ان إجمالي نشاط الدول الأعضاء يمثل 98% من التجارة الدولية و تشتمل على موضوعات من الملكية الفكرية الى الخدمات تتعلق بلا شك و بجزء كبير بالنشاط الإقتصادي ، إضافة الى احقية المنظمة عبر قوانينها الداخلية ان تمتد الى العلاقات التجارية التي نربط عضوا او اعضاء فيها باطراف غير منضوية داخل التنظيم الاقتصادي و الحديث عن قواعد منظمة التجارة العالمية قد يفهم منه إضفاء شرعية /تقييد على الحروب الاقتصادية من قبيل التعريفات الجمركية ،الحصص و الإغراق .

من بين المواضيع التي ركز عليها المؤسسون سنة 1947 لمنظمة الغات هي التعريفات الجمركية (الحصص ، الإعانات ، تجارة الدول ،الاجراءات الجمركية) التي كانت أقل ضررا و اكثر شفافية وفق ما تنص عليه المادة 11(1) من اتفاقية الغات ، و إمتد الأمر لإعتبار التعريفات الجمركية مقننة وفق التفاوض لتخفيضها في منظمة التجارة العالمية ،و التزم الأعضاء بالنظام المنظم للجمارك العالمية مع عدم الخوض في اجراءات أحادية لأي دولة من أجل إزالة الامتيازات الموجودة تجنبا لنقض معاملة الدولة الأولى بالرعاية التي تنص عليها المادة الاولى مع بعض الاستثناءات [2]

و كما كان الحال ، تستقبل المنظمة النزاعات القانونية التجارية على مستواه و على رأسها الممارسات غير العادلة -أو هكذا يصفها المتضررون- مثل سياسة الإغراق[3]و التلاعب بالعملة و درجة التدخل الحكومية المؤثر على المنافسة الطبيعية للأسواق و مستوى الشفافية داخل الدول .

---

[1] Abuseridze, Paliani-dittrich I, and Grasis G. "Economic Diplomacy and International Trade ." *Economic Diplomacy and International Trade4*, no. 6 (2022): 11-22. https://dergipark.org.tr/en/pub/usbed/issue/69168/1056974. Accessed October 13, 2022.

[2]T,M, Hagemeyer-Witzleb. *Trade War. In: The International Law of Economic Warfare. European Yearbook of International Economic Law*. Switzerland : Springer, Cham, 2021.116.

[3]*فيقانونالتجارةالدولية، "الإغراق" هوالمصطلحالتقنيلعمليةتصديرالبضائعبسعرأقلمن "القيمةالعادية" لهذاالمنتج "فيالسوقالمحليةأوأسواقالبلدانالثالثة" ،أوأقلمن "الإنتاج". قانونمنظمةالتجارةالعالمية (WTO) يدينالإغراقعندمايكلفذلك. "أسبابأوتهددالضررالماديلصناعةثابتةأويؤخرماديًاإنشاءصناعةمحلية." إذاثبتذلك،بعدالتحقيقالذيأجرتهالسلطاتالمحليةفيالدولةالمستوردة،أنمنتجًايتمإلقاؤهويتسببفيإصابةمادية،يسمحقانونمنظمةالتجارةالعالميةللبلدالمستوردبفرضف رضرسومكافحةالإغراقعلىالمنتجالمغرقة،والتيقدلاتتجاوزقيمة. ،تسمىالإصابةالناتجةDumping،وحسابهامشالإغراقبالتحقيقالمضادللإغراق.

الجدول رقم 08 : المعايير الاوروبية و الامريكية لتقييم اقتصاد الصين (سوقي– غير سوقي)

المعايير	وزارة التجارة الامريكية	الاتحاد الاوروبي
العملة	قابلية التحويل إلى عملات دول أخرى	درجة التمييز في نظام التجارة والعملات
الأجور و الرواتب	معدلات الأجور التي تحددها المساومة الحرة	نفوذ حكومي محدود
الاستثمار الأجنبي المباشر السيطرة على الموارد ضوابط الأسعار	إذن المشاريع المشتركة أو الاستثمارات الأخرى مدى ملكية الحكومة أو سيطرتها على وسائل الإنتاج مدى سيطرة الحكومة على تخصيص الموارد	تأثير الحكومة المحدود على تخصيص الموارد وقرارات الأعمال ((ولاية محدودة السيطرة ، لا توجد أسعار ثابتة من الدولة)
حوكمة الشركات	–	قانون الشركات الشفاف وغير التمييزي
إطار قانوني فعال لتسيير الأعمال	–	مجموعة كاملة من قوانين الإفلاس والملكية والملكية الفكرية
المالية	–	وجود قطاع مالي متطور يعمل بشكل مستقل عن الدولة ، ويخضع للإشراف الكافي وتوفير رأس المال
عوامل أخرى	تعتبر عوامل إضافية مناسبة	غياب تدخلات الدولة في المؤسسات المخصخصة

Source :Boyka M Stefanova and Paskal Zhelev, "Revisiting China's Market Economy Status : State Capitalism within the Liberal Trading System," Australian and New Zealand Journal of European Studies 14, no. 2 (September 1, 2022) : 94–111, https://doi.org/10.30722/anzjes.vol14.iss2.15862.

المطلب الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية : المنتديات الاقتصادية

يناقش هذا المجال ،مسألة من يجب أن يحكم؟ مشيرا إلى الهيئات المسؤولة عن وضع قواعد الحوكمة الإقتصادية العالمية مع ايلاء قدر من الأهمية لتصنيف الفئات الثلاث المشكلة للفعل الحوكمي

الاقتصادي تزامنا مع رغبة أطراف الدراسة (الولايات المتحدة و الصين) في تعزيز أو السعي نحو بديللحكم على التوالي.

الفرع الاول :نماذج الحوكمة العالمية:

تنقسم فواعل روافد الحوكمة العالمية إلى ثلاث فئات متمايزة و هي :

1)الدول القومية

2،)المنظمات الرسمية و غير الرسمية الحكومية

3،) الشركات و قوى المجتمع العالمي.

في الأولى ، يتحدد دور الدول في الإقتصاد العالمي عبر مقاربة الجغرافيا الاقتصادية للسلطة من منطلق واستفالي، و على رغم وجود تلك المبادئ في أنظمة بديلة لنظام الدول كانت الحاج لنوع من الاصلاح الداخلي لشغل السلطة الدولية عبر نماذج رئيسية :

1- نموذج كيسنجر :الأمركة Americana

تستلهم البروقراطية الأمريكية نهجها في التعامل الدولي بناء على إرث الآباء المؤسسين الذين نظّروا للفلسفة العامة الحكم، انطلاقا من أمرين ، أولهما ، الإلتزام المثالية الأخلاقية في المذهب الأمريكي ، ثانيا، أهمية المسيحية الليبرالية كقيم إنسانية لها سلطة تقدير المصلحة الأمريكية ،و في هذا الإطار الاقتناع الأمريكي لنموذج حكم يتجاوز نظام الدول دون إلغائها[1]

النموذج الأول الذي يعرف بنموذج كيسنجر، و هو عراب الإمبراطورية الأمريكية الى درجة أن جهوده لأكثر من 50 سنة عمل فيها في الخارجية و الأمن القومي في عهدتي نيكسون و فورد قد مكنتش بلادهم من رسم ملامح القوة الأولى التي تجمع مقدرات القوة الشاملة ، ناهيك عن إقراره مبدأ الواقعية السياسية البراغماتية[2]، ففي خضم الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي كانت فرص الإلتقاء ممكنة و اكتفت الصين بمحدودية وقتها انطلاقا من تصورها الذاتي أو كما ترى نفسها ، لم

[1]Greg Russell, "The Ethics of American StatecraftForeign Policy in the Early Republic : The Law of Nations and the Balance of Power.Daniel G. LangRealist Thought from Weber to Kissinger.Michael Joseph SmithBureaucracy and Statesmanship : Henry Kissinger and the Making of American Foreign Policy.Robert J. StrongAmerican Approaches to World Affairs.Inis L. ClaudeThe American Approach to Foreign Policy : A Pragmatic Perspective.Cecil V. Crabb, Jr.," The Journal of Politics 50, no. 2 (May 1988) : 503–17, https://doi.org/10.2307/2131806.

[2]صراع المدفع والإرادة: مخاض عالم جديد مع وضاح خنفر," ديوان الشرق شوهد في 1202023/06 على الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=AM0cZlhXl3Y.

تنظر الولايات المتحدة الى هذا الدور بنفس المستوى، لأن إدارة رهانات العلاقات الدولية يستوجب تفعيل التعاون الثلاثي الامريكي السوفياتي الصيني، بينما يكون تصور هذا التعاون أبعد من كونه مشاركة الحكمأو تجاوز للأسبقية الامريكية ،لتبقى مسائل السلام بين القوى العظمى لا سلام الهيكل الدولي أمرا لا مفر من التوافق بينهم ، موازاة مع هذا فأهداف العدالة الاقتصادية الدولية عبر تدابير المساعدات الانمائية الدولية تدخل في إطار السلطة الحالية الأمريكية ، هذا النموذج لإدارة الحكم العالمي بحث عن دور للفاعل الياباني و المجتمع الأوروبي بإعتبار الأخير تجمع مصالح دولاتية ضمن مؤسسة حكومية [1]

2- نموذج المركز العالمي: الخلاص الراديكالي

هذا النموذج للحكم العالمي المشكل من دول ،لا يشمل مصالح القوى العظمى بل يتجاوزها إلى حد التناقض ، فكرته الأساسية التي صدّرها ريتشارد فولك، تتخطى الأهداف التقليدية للحد الأدنى من إقرار النظام نحو السعي للحد من العنف المحلي و الدولي للمجتمعات، و هنا يتم التعارف بأدوار الأفراد و المجتمعات الى جانب الدول كما يتسم بالإنفتاح أمام عمل المنظمات غير الحكومية في التشاركية العالمية [2]

3-نموذج الأقلمة : نسخة العالم الثالث

في نهج إصلاح نظام الدول لا رفضه بالمطلق، يأتي هذا النموذج لإيلاء دور المنظمات الإقليمية التي تتوسط أدوار الدول من ناحية و المنظمات الدولية من ناحية أخرى ، و يتزعم هذا الإتجاه الفاعل الصيني بقبولها بتلك الإتفاقيات و القواعد المتجانسة مع توجهها للتعامل الدولي (الجدول 07)و المصالح العالم-ثالثية التي لا تزال ترى نفسها من خلاله ،على سبيل المثال انخراطها المؤسسي في البنك الدوليو النقد الدولي و منظمة الأمم المتحدة و عودة شغلها منصب في مجلس الأمن الدولي 1979 بعد سحابه من الصين الوطنيةو المفاوضات لولوج التجارة العالمية الحرة سنة 1999 ،كما عملت على إنشاء او المشاركة في إنشاء و الانخراط داخل منتديات موازية بداية من سنة 1953 عند إعلان مبادئ التعايش السلمي الحمية ثم حركية عدم الانحياز NAM 1955

بعد حقبة ماو القومية، اصبحت الصين ذات حركية دائمة للإنخراط دتخلالمنتديات الأسياوية الإقليمية

[1]Hedley Bull, Andrew Hurrell, and Stanley Hoffman, The Anarchical Society, 3rd ed. (Columbia University Press, 2002).p-p286-287.
[2]Ibid.,p288.

1.منتدى آسيان ASEAN:الذي تعتبره اولوية في دبلوماسية الجوار والتعاون الإقليميبالشكل الذي يتوافق مع مصالحها و اهتماماتها وفق مبادئ التعايش السلمي.

2.منتدى آسيان زائد ثلاثة(ASEANplusthree(APT، في هذا المنتدى الذي تأسس 1997 تهتم الصين مع اليابان و كوريا الجنوبية بالتعاون في قضايا الأمن السياسي و التجارة و الاستثمار، مجالات التمويل و الطاقة، السياحة،الزراعة و الغابات و البيئة ،الصحة و التعليم و الثقافة و الفنون.

3. قمة شرق آسيا EAS

4. المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ARF

5. إجتماع وزراء دفاع آسيان ADMM−Plus

6. تعاون لانسانغ ميكونغ LMC

7. منظمة شنغهاي للتعاون SCO

8.مؤتمر التفاعل و تدابير بناء الثقة CICA

4− الثورة : النموذج الماركسي

الحاجة إلى تغيير النظام الدولي لا يجب فهمتها بالمعنى الشائع الثورة الراديكالية عليه ،بل هي تجديد لقيم نظام غير عادل نحو نظام إجتماعي و اقتصادي عادل بقيم جديدة ، وهنا بالإمكان الحفاظ على شكل النظام دون تجاوزه(تجاوز الطبقة المضطهدة للطبقة البورجوازية التي تحكم الدول) ،فقد كانت النزعة اللينينية للثورة داخل الإتحاد السوفياتي و جمهورية الصين مختلفة إلى درجة التناقض، كيف ذلك ؟ و هي الدولتان الكبيرتان المحتضنتان للقيم الاشتراكية .

إن الدور التنقيحي للقوتين ضد ما هو سائد من إمبريالية دولية و مؤسسية ، لم يجعل منهما يتبنيان سياسات منسجمة أو على الأقل هكذا تم فهم سلوك بعضهما، لم يكن المراجعين السوفيات بدراية تامة حيال تناقضات النظام السائد،أو لم يسعوا للتوفيق بين هذه التناقضات حتى ، فحسب الصينيين فقد كانوا يستخدمون الرأسمالية بطريقة توحي أنهم يتبنون "إنهاء الإمبريالية" و في الواقع كان هناك تجديد المظاهر الاستعمار بشكله الحديث*، و تعدى الأمر الى حد إخفائهم تلك التناقضات حتى ما لا يخدم أهداف الثورة بالأساس.إضافة إلى هذا، فمسألة التعايش بين أنظمة اجتماعية متناقضة من غير الممكن تجسيدها واقعياً ، فالمضطهَد و المضطهِد في صراع دائم .

كانت النظرة الصينية –انطلاقا من اضطهاد العالم الثالث– يجب ان تلبي حاجات الإصلاح المنشود عبر[1]:

- الحاجة إلى تغيير جذري في البنية السياسية للعديد من البلدان من أجل تحقيق العدالة الإنسانية في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.
- الحاجة إلى تغيير جذري في الهيكل السياسي للعلاقات بين الدول من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية و الاقتصادية الدوليتين، بمعنى ان يتم تشاركية في الحكم لإقرار السياسات الدولية ذات الطابعين الاقتصادي و الاجتماعي (سيتم التفصيل في النموذج الصيني للتنمية الدولية لاحقافي هذا الفصل).

أما الثانية و تتضمن المنظمات الرسمية و غير الرسمية الحكومية ، و هي شكل هجين مقارنة بالصنف الأول و الثالث ، فحيث أنها تتشكل من دول و حكومات إلا ان درجة الاستقلالية على مستوى القرار السيادي تتضاءل بحكم التفكير مع المجموعة يختلف عن نظيره لدى الدول فرادى ، كما تستلهم بعض خصائص الفواعل العابرة للحدود من حيث مدى تأثيرها و الترابط المؤسسات الذي ينشأ التزامات بعد مرحلة التفاوض على صياغة القرار

بخصوص الفئة الثالثة ، فهي تضم مؤسسات المجتمع المدني العابرة للحدود ، باستقلالية التمويل و الأهداف و الهيكل الوظيفي مع عدم تجاوز التنسيق مع الفئات الثلاثة كالشركات و الدول و المنتديات الرسمية/غير الرسمية بداية من الاعتماد القانوني الى الترخيص للعمل ، اما الشركات فهي بدورها تنقسم الى شركات مستقلة و اخرى وطنية و ثالثة متعددة جنسيات ، مع الاشارة الى الزخم الذي ولدته العولمة في نضوج عمل الاخيرة و التوسع الجغرافي، و قد يعتبرها البعض من المتخصصين فاعلا مستقبل بحد ذاته كونها تمثل ثلث التجارة العالمية و قوة فاعلة من حيث التنظيم أو التأثير [2] اتكون فئة رابعة عملية في الحوكمة العالمية. وقد تزاحم الحكومات داخل الدول في تصرفاتها انطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل ايضا [3]،خصوصا إذا ما تم تقييم دور الشركات كمتعامل إقتصادي مهم ،الامر الذي يتقاطع مع اهداف السياسات العامة للدول .

---

[1]Ibid.,p299.

*يتناسب الإدعاء الصيني مع المثل المحلي القائل "لقد خرج الذئب من الباب الأمامي لكن النمر دخل عبر الباب الخلفي".

[2]Christopher May, *Global Corporations in Global Governance* (Abingdon, Royaume-Uni: Routledge, 2015).p28-30.

[3]John Stopford, Susan Strange, and John Henley, *Rival States, Rival Firms: Competition for World Market Shares (Cambridge Studies in International Relations, Series Number 18)*, Paperback edition (Cambridge University Press, 1991).p94.

*سياق استخدام الجمهورية العالمية يترادف مع معنىالحكم العالمي أو الحوكمة العالمية.

الجدول رقم 09: فواعل الحوكمة العالمية .

	حكومية	خاصة	غير ربحية
فوق وطنية	المنظمات الحكومية الدولية	الشركات عابرة للحدود	المنظمات غير الربحة
وطنية	المركزية	الشركات الوطنية المحلية	المنظمات غير الربحية الوطنية
دون وطنية	المنظمات المحلية	الشركات المحلية	المنظمات غير الربحية المحلية.

Source : Robert Keohane, *Power and Governance in a Partially Globalized World* (Routledge, 2002).p202.

إن الدور المنوط بالشركات الإقتصادية و فرضية المشاركة الإقتصادية كحافز مساعدلقيام الجمهورية العالمية*و توطيدهاللسّلم العالمي الذي دافع عنه كانط تم تناولها أواخر القرن الثامن عشر و بدايات التاسع عشر ، غير أن ألكسندر هاميلتون 1787 لا يوافق النظرة المتفائلة لمغزى الجدلية ، فهو يعتبر المصالح و المواقع الاقتصادية محل تنافس دائم أدت في كثير الأحيان إلى صدام حتمي، و يذهب فريديريك ليست إلى افتراض أن تعزيز الحمائية ضد المشاركة الإقتصادية أَنجع وسيلة لضمان أمن الدولة ، و عزاَ جون هوبسون توسع الإمبريالية الى الأنشطة التي تقوم بها الشركات[1]

في هذا الإطار ، من ربط النشاط التجاري الشركات من جهة ، و النشاط الاقتصادي من جهة ثانية، و اعتبارات الأمن القومي من جهة ثالثة ، تتزايد حالة التوجس في الانتشار و الاستحواذ على السلع و الخدمات فينشأ التنافس الخطي سواءا تم النظر لدور الشركات كفواعل مستقلة أو تابعة لدولة معينة ، على سبيل المثال فيما يسمى " تقنيات الاستخدام المزدوج" تتداخل الأنشطة التجارية و العسكرية الى الحد الذي لا يمكن التفرقة بينهما على صعيد استغلال الأمر نحو أهداف جيوسياسية فالشكل أدناه يوضح ذلك التعقيد فيما يخص التقاطع بين الجانبين

[1]Stephen Brooks, Producing Security : Multinational Corporations, Globalization, and the Changing Calculus of Conflict (Amsterdam, Pays-Bas : Amsterdam University Press, 2007).p1-2.

الشكل رقم 04: أهمية تكنولوجيات الإستخدام المزدوج

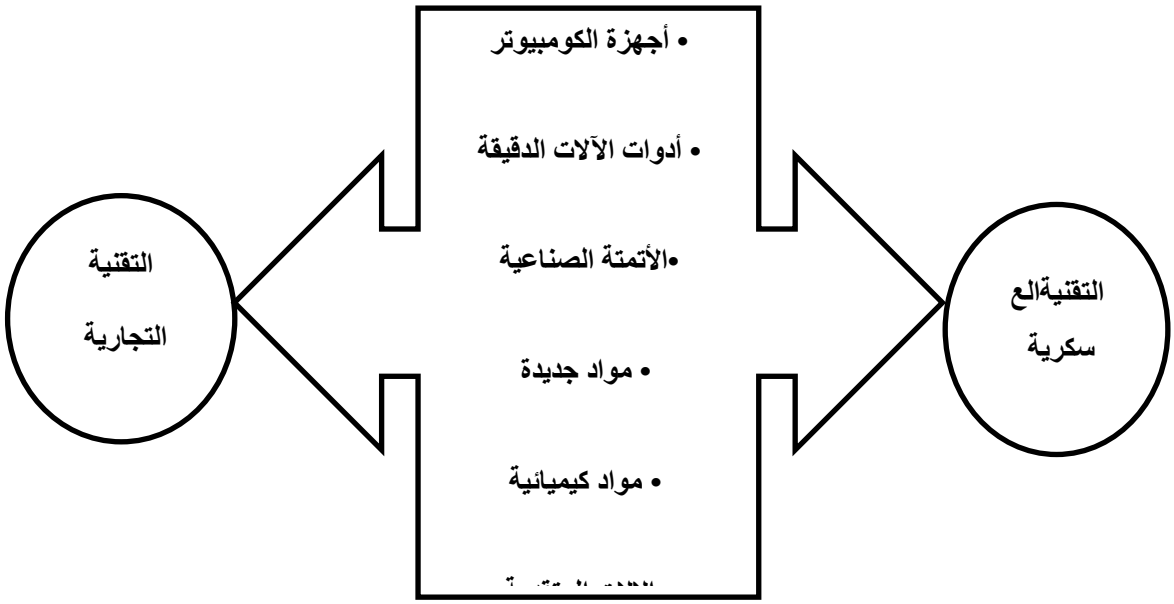

Source : Stephen Brooks, Producing Security : Multinational Corporations, Globalization, and the Changing Calculus of Conflict (Amsterdam, Pays-Bas : Amsterdam University Press, 2007).p 84.

الفرع الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية :

في نوفمبر 1975،أراد كل من الرئيس الفرنسي جيسكان ديستان Justus Duestan و المستشار الالماني هوملت شميت Helmut Schmidt ابتكار آلية تتجاوز الإجتماعات الدولية البيروقراطية، و بشكل حصري لصانعي سياسات محددين فأسسا ما يسمى مجموعة السبع ، في البداية كانت الموضوعات داخل التنظيم صعبة التناول عندما كانت الحكومات مثقلة بنتائج التفاوض نظرا لصعوبات التوفيق بين ضغوط السياسات الداخلية و الخارجية، إلا أن انتقال الروافع الاقتصادية من الحكومة الى القطاع الخاص قد خفف لحد ما الثقل على كاهل صناع السياسات ،على رغم استمرار الموضوعات

كانت القائمة الأصلية التي تضمنت سياسات الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية والتجارة الدولية والديون والتنمية طويلة بما فيه الكفاية ، ليتم توسيع هذا ليشمل البيئة والمخدرات ومساعدة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. تمت إضافة مناقشات السياسة الخارجية غير الاقتصادية أيضا ، والتي تعقدت بسبب مطلب استيعاب وجود الروس[1]

[1]Nicholas,Bayne."The G7 Summit and the Reform of Global Institutions." *Government and Opposition 30*, no. 4 (1995): 492-509. http://doi:10.1111/j.1477-7053.1995.tb00140.x.

بانضمام الاتحاد الروسي تشكلت مجموعة 7+1 أو ما تعرف لمجموعة الثمانية **G8**. و قاد رئيس الوزراء الكندي بول مارتن حملة تجديد للنادي ، فقد وضع أمامه خيارين ،إما المضي قدماً في غربنة المجموعة و الإكتفاء بالدول المشار إليها في يسار الانفوغرافيك رقم 01 و هذا قد يعترض مع مسألة إضفاء الشرعية[1]أو السعي إلى تعزيز التواصل شمال–جنوب من خلال قبول عضوية دول غير غربية حسب الجهة اليمنى للإنفوغرافيك. على الرغم من الجدول الحاصل حول "ادارة الديمقراطية" في روسيا

أيضاً، قد ينظر الى تأسيس مثل هذا المنتدى – لا على سبيل الحصر– أنه تيار مضاد للعولمة Anti–Globalizationعندما يؤسس لتجميع مصالح مجموعة دول عن البقية مثلما يصفها و لكنه لا يزال في سياق إدارة الحكم من جهة و العولمية Globalism من جهة ثانية. كما قد تختلف عن مؤسسات بريتون وودز من حيث افتقارها الى نظام أساسي أو ميثاق [2]التصنيف الذي سينعكس على بقية المنتديات الأخرى كمجموعة العشرين أو بريكس .. إلخ.

عندما تأسست مجموعة العشرين بعَيْد الأزمة الاقتصادية الاسياوية 1999 ، ، والتي تتألف من 20 من الاقتصاديات الصناعية والناشئة الرائدة في العالم. ويمثل هؤلاء الأعضاء العشرون معًا 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في عام 2020 ، بلغ عدد سكان دول مجموعة العشرين مجتمعة ما يقرب من 5.1 مليار شخص ، وهو ما يمثل 66.2٪ من سكان العالم [3](انظر الإنفوغرافيك رقم 01)

الشكل رقم 05: دول مجموعة G20/G8/G7

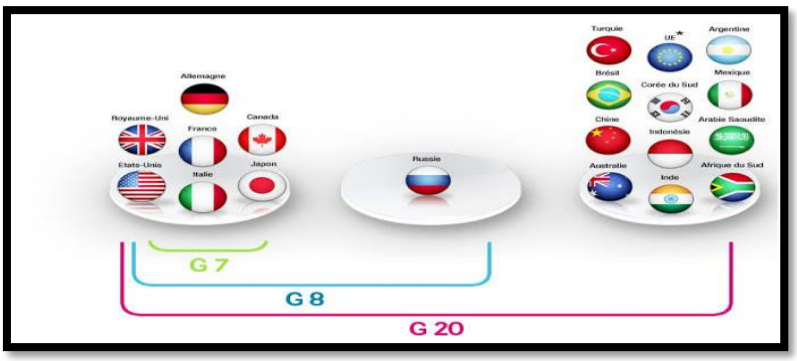

Source :"The G7 and G20 in the Global Governance Landscape | Heinrich Böll Stiftung," Heinrich-Böll-Stiftung, November 30, 2016, https://www.boell.de/en/2016/11/30/g7-and-g20-global-governance-landscape.

[1]Andrew Cooper and Agata Antkiewicz, Emerging Powers in Global Governance: Lessons from the Heiligendamm Process (Studies in International Governance) (Wilfrid Laurier University Press, 2010),p 2-3
[2]Chiara Oldani and Jan Wouters, The G7, Anti-Globalism and the Governance of Globalization (Global Governance), 1st ed. (UK :Routledge, 2021),p 2.
[3]Vie-publique.fr, "G7, G20… Les sommets économiques mondiaux," Video, vie-publique.fr, June 17, 2021, https://www.vie-publique.fr/video/280362-video-g7-g20-les-sommets-economiques-mondiaux.

داخل مجموعة العشرين ، أخذت الدول متوسطة المستوى زمام المبادرة في الدعوة الى اصلاحات كتوازن التمثيل ،والعمل على تفعيل التشاور مع الدول في القمة العالمية ، اي السير وفق مسار توسيع مفهوم الملكية Ownershipمن جهة ، و اطلاق منصة ما بعد "مجموعة العشرين" –G20Plus.كمثال واقعي كانت البلدان حديقة الخروج من مديونية كالبرازيل سنة 2003 التي جدولت تسديد قروضها قبل الاجال (2006) لتوفير إئتمان داخلي بديل عن الحل البيض الذي المؤسسات الرسمية (النقد الدولي و البنك الدولي)[1]

الفرع الثالث: الموقف الصيني من الانخراط في مؤسسات الحكم الاقتصادي العالم

كان الانضمام الصيني الى المؤسسات الدولية خصوصا غير الرسمية منها تعرض لنقاشات داخلية ،بين مدارس متصارعة على توجهات الحزب و رؤية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الداخل الصيني ، و عبر رؤيتين مختلفتين (و متناقضتين لحد ما) فمن جهة، حاولت تحقيق التوازن بين أجندة عمل مجموعة العشرين باولويات المؤسسات الدولية الرسمية لا سيّما منظمتي الأمم المتحدة و التجارة العالمية ،و من جهة ثانية حاولت توسيع نطاق استخدم المؤسسات غير الرسمية خارج مجموعة العشرين (بريكس،شنغهاي) لتكون مبادرات "موازية"[2]

قد يعزى الامر الى وجود تلك النية لدى الصينيين في استخدام هذه المؤسسات الموازية كاداة إستراتيجية لتعزيز مشاركتها في الحوكمة الاقتصادية العالمية ،او انطلاقا من ان حجم القوة يتزايد لديها و عبر هذه المنتديات يتم التوظيف الأنجع[3].

بقدر ما يَعتبِرُ التيار الليبرالي داخل القيادة الصينية (و يتمثل اساسا في التكنوقراط و الاصلاحيين) قبيل فترة الانضمام الفعلي لمنظمة التجارة العالمية حدثا مهما في تاريخ البلاد و اعتباره أهم تغيير سلمي في الإقتصاد السياسي العالمي فقد كان الطرف الآخر المعارض و يتمثلون في القوميين (الاشتراكيين المحافظين) متخوفين من الضرر المحتمل الذي يمكن أن يطال الاقتصاد المحلي اذ اعتبروا وضعية الصين كمفاوض" أخير " الانضمام الى المنظمة التجارية الدولية وهو ما قد يترتب عنه إكراهات كبرى ، كذلك رؤوا الدخول الاستثماري للأجانب (الشركات اساسا) سيقوض العلامات الوطنية برغم التزام الأولى بالضرائب

[1]Gregory Chin ,"THE EMERGING COUNTRIES AND CHINA IN THE G20: RESHAPING GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE." Studia Diplomatica 63, no. 2 (2010): 109-11. http://www.jstor.org/stable/44838598.

[2]James, Paradise. "The Role of "Parallel Institutions" in China's Growing Participation in Global Economic Governance." *Journal of Chinese Political Science 21*, (2016): 149-175. https://doi.org/10.1007/s11366-016-9401-7.

[3]رفيق عادل، ''استراتيجية الأمن القومي الأمريكي''(تركيا:المعهد المصري للدراسات ،2022)،ص-ص 1-10, https://bit.ly/3uWjKtm

نحو الحكومة و توظيف العمالة الصينية ، بينما كانت الحجة الاصلاحية على هذا التحوط الشرعي ان السبيل لتنمية القدرات و العلامات الوطنية سيكون عبر الاستفادة من الخيرات الوافدة لا بمنعها[1]

بالنسبة للّيبيراليين الصينيين، كان حدث الانضمام قضية سياسية و قانونية بالأساس ،فمنه سيستوجب على الصين اتباع قواعد المجتمع الدولي بدلا من القواعد الخاصة للصين ،و عندما يحدث التناقض الداخلي ستسمح العملية بالتغيير حتماً.هذا الافتراض المتفائل يكون متطابقا لحد كبير مع طرح صناع القرار الأمريكيين حيال حتمية الانخراط الصيني في الديمقراطية الغربية عبر الوسائل الاقتصادية لتصبح دولة ذات مصلحة مسؤولة او كمواطن جيد[2]

عبّر يانغ جيميان رئيس معهد شنغهاي للدراسات الدولية SIIS أن شرعية المجموعة مخصصة ولا تمثل دول الجنوب [3]و تفضّل الصين المشاركة في المؤسسات الرسمية بدلها او المنتديات واسعة العضوية كمجموعة ال155التي اطلقتها دول خارج مجموعة العشرين .[4]

قد يعزو البعض هذا التوجس الصيني نحو الانخراط المندفع الى مراحل تاريخية حكمت على الصين بالتبعية و قبول للإمبريالية الغربية في القرن التاسع عشر، و حينها فرض على المملكة الوسطى الإذعان و للتنازل السيادي عن موانئها و مواردها لصالح الغربيين .

الفرع الثالث : أدوات الموقف الصيني من انخراط تعددي الأطراف

أ–الطعن غير الرسمي

يدعم تحليل الإمتثال للقانون التجاري للصين كشكل من أشكال الإمتثال الحرفي (الورقي) ذلك التوقع النظري للطعن غير الرسمي في قواعد منظمة التجارة العالمية ، فالالتزام الحرفي لا يعني الإلتزام العملي بالضرورة بروح القانون من خلال تنفيذ سياسات– بصفة مستمرة – تتعارض و النظام الأساسي التجاري الدولي كالحفاظ على أنظمة الدعم الكبيرة الحكومية الصينية لشركاتها،و الافتقار العام للشفافية ،

[1]Andrew,F, Cooper, and Zhang Yanbing. "Chinese Leadership in the Evolution of “Hub” and “Parallel” Globally Oriented Institutions." *Chinese Political Sciences Reveiew 03*, (2017): 28-47. https://doi.org/10.1007/s41111-017-0081-z.
[2]Nana, de Graaff, Brink Tobias Ten, and Parmar Inderjeet. "China’s rise in a liberal world order in transition – introduction to the FORUM." *Review of International Political Economy27*, no. 2 (2020): 198-201.http://dx.doi.org/10.1080/09692290.2019.1709880
[3]Gregory. “THE EMERGING COUNTRIES AND CHINA IN THE G20”,119.
[4]Ibid.

الحواجز الجمركية للوصول إلى الأسواق و القيود المفروضة على الصادرات (المعادن النادرة كمثال) و حواجز السوق المحلية تجاه الكيانات الأجنبية [1].

إلى جانب مقاربة تحليل الإمتثال للقانون، يضطلع دور الإكراه الاقتصادي تحت المفهوم العام لفن الحكم الاقتصادي و الذي يتم تصوره كاستخدام للوسائل الاقتصادية للسلطة من طرف الحكومات و الدول لتحقيق أهداف إستراتيجية ، في عام 2011 ألقت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون خطابًا في النادي الاقتصادي في نيويورك. وشددت على أهمية الاقتصاد للسياسة الخارجية، مشيرة إلى أن "الاقتصاد استراتيجي والاستراتيجي اقتصادي ومضت لتشرح أن "العلاقات الخارجية والاقتصادية [للولايات المتحدة] تظل غير قابلة للتجزئة ... في وقت تُمارس فيه السلطة في كثير من الأحيان . من الناحية الاقتصادية" [2]

يخدم الاقتصاد الوطني القوي، كما اقترحت كلينتون، كأساس للقوة في الساحة الدولية ، حيث يوفر "النفوذ الذي نحتاجه لممارسة التأثير وتعزيز مصالحنا". بعبارة أخرى، يتألف ما وصفه كلينتون بـ فن" الحكم الاقتصادي" من عنصرين: "أولاً ، كيف نسخر القوى ونستخدم أدوات الاقتصاد العالمي لتعزيز دبلوماسيتنا ووجودنا في الخارج. وثانيًا ، كيف نضع تلك الدبلوماسية والوجود في العمل لتقوية اقتصادنا في الداخل . بالمثل سيكون على بيجين ان ترى تنمية اقتصادها الوطني كأساس لتوسيع نفوذها الخارجي ، في البداية عبر نطاق إقليمي ليتعزز بعد ذلك في أبعاده ما بعد الإقليمية ، لينعكس بالضرورة هذا النفوذ في الخارج على الداخل الصيني .

ب – الطعن الرسمي :

مع نمو الثقل الاقتصادي النسبي للصين بشكل مطرد ، أصبحت بكين مستعدة بشكل متزايد للانخراط في "الطعن الاختياري" الرسمي لقواعد النظام الليبرالي ، لا سيما تلك التي لها عواقب خارج الحدود. الهدف من قواعد التجارة الخارجية هو ضمان تكافؤ الفرص بين الشركات الأجنبية والمحلية. تشير الدراسات الحديثة إلى أنه في المواقف التي تتعارض فيها قواعد ومعايير النظام الليبرالي بشكل مباشر مع تفضيلات الحكم المحلي للحزب الشيوعي الصيني (CCP) ، فمن المرجح أن ينخرط الحزب في إجراءات تعديلية تتعارض مع المؤسسات والمعايير الدولية القائمة على سبيل المثال ، اعترضت الصين رسميًا على التطبيق المستمر لوضع الاقتصاد غير السوقي (NME) من قبل شركائها التجاريين عند تطبيق

[1]Naoise McDonagh, "Systemic Rivalry, Trade Policy and China's Socialist Market Economy : Re-Conceptualizing the Engagement Strategy," SSRN Electronic Journal, 2021,p-p 11.https://doi.org/10.2139/ssrn.3966854.

[2]Sören Scholvin and Mikael Wigell, "Power Politics by Economic Means : Geoeconomics as an Analytical Approach and Foreign Policy Practice," Comparative Strategy 37, no. 1 (January 2018) : 73–84, https://doi.org/10.1080/01495933.2018.1419729.

قواعد مكافحة الإغراق ، مما يضغط على الدول لتطبيع وضع الصين كاقتصاد سوق على الرغم من المخاوف المتبقية من أنها في الواقع غير سوقية[1]

من الناحية القانونية ، تنص المادة 15 من اتفاقية WTO-Plus الصينية ، التي سمحت في الأصل لأعضاء منظمة التجارة العالمية بمعاملة الصين على أنها NME ، على تاريخ انتهاء مدته 15 عامًا بعد انضمامها عام 2001. تحدت الصين الاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية بسبب رفضه التخلي عن تصنيف NME الخاص به[2](كما هو موضح في الجدول رقم 07)

بدأت الصين أيضًا في تحدي المفاهيم الأساسية لنظام التجارة الحرة فيما يتعلق بالحياد التنافسي رسميًا. في سياسة المنافسة ، يعترف "الحياد التنافسي" بأن الشركات المملوكة للدولة يجب أن تخضع لتدابير قانونية خاصة لضمان عدم حصولها على مزايا غير عادلة من خلال وضع ملكيتها. يعد هذا ضروريًا نظرًا لأن الشركات المملوكة للدولة مملوكة للحكومة ، وهي الجهة التي تضع القواعد والمنفذة للقواعد في الأنظمة التنظيمية الاقتصادية ، وعادة ما تكون أيضًا أكبر منفق منفرد في الاقتصاد الوطني من خلال عقود المشتريات الحكومية. تحتاج الشركات الخاصة إلى قوانين الحياد التنافسي لضمان قدرتها على التنافس بشكل عادل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ، كما تم الاعتراف به منذ اتفاقية الجات الأصلية لعام 1947 بموجب المادة السابعة عشرة بشأن المؤسسات التجارية الحكومية. ومع ذلك فيطرح المسؤولين التجاريين الصينييننشكوكهم بانتظام من أن القواعد الحالية تميز بشكل غير عادل ضد الشركات الصينية المملوكة للدولة ويدعون إلى تكييف نظام التجارة الحرة لمنظمة التجارة العالمية من أجل قبول اعتماد قوي على الشركات المملوكة للدولة(SOEs (State-Own Enterprises

والأهم من ذلك ، في عام 2018 ، دعا نائب سكرتير لجنة مراقبة وإدارة الأصول المملوكة للدولة التابعة لمجلس الدولة الصينية هي لجنة خاصة لجمهورية الصين الشعبيةSASAC في ذلك الوقت بينغ هواغانغإلى مفهوم "حيادية الملكية" ليحل محل "الحياد التنافسي" الذي طرحته أستراليا لأول مرة كمفهوم متداول و معتمد لدى مؤسسة البنك الدولي[3]، مشيرًا إلى ما يلي: "نحن ندعو أيضًا إلى" حيادية الملكية "، ونعارض وضع مفهوم مختلف عن القواعد الخاصة بالمؤسسات التي تخضع لأنظمة ملكية مختلفة وتتعارض

[1]McDonagh, "Systemic Rivalry..",p 12.
[2]Weihuan Zhou and Delei Peng, "EU Price Comparison Methodologies (DS516) : Challenging the Non-Market Economy Methodology in Light of the Negotiating History of Article 15 of China's WTO Accession Protocol," SSRN Electronic Journal, 2018, https://doi.org/10.2139/ssrn.3115861.
[3]Yixuan Duan and Yu Kang, "Research on Competitive Neutrality of SOEs with Special Functions in China," Sustainability 14, no. 13 (June 27, 2022) : 2, https://doi.org/10.3390/su14137810.

مع المعاملة التمييزية للشركات المملوكة للدولة في تشكيل القواعد الدولية ". وبهذه الطريقة ، تسعى الصين إلى إعادة توظيف القواعد والقواعد المؤسسية لتكون أكثر ملاءمة لتفضيلات اقتصاد السوق الاجتماعي[1] .

إن دفع الصين للحدود المفاهيمية يحمل تداعيات كبيرة، و الفرق بين الحياد التنافسي وحيادية الملكية ليس اختلافًا في الدرجة ، حيث يمكن التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق التفاوضبل هو اختلاف في النوع ، ترجع آثاره إلى أسس التنظيم الاجتماعي نفسه ، والاختلافات الجوهرية في الفلسفات السياسية المتعلقة بالمكان المناسب لسلطة الحكومة في الاقتصاد.

المبحث الثاني: التأسيس للعلاقات الصينية الأمريكية

بمقاربة تاريخية ، يتناول المبحث عملية تطور العلاقات الأمريكية الصينية و العلاقات الاقتصادية بشكل خاص ، فالمطلب الأول سيطرح الخلفية التاريخية لمكانة '' المنطقة الوسطى'' و كيف كانت تنظر الى العالم و كيف نظر إليها العالم – الامبريالي– عبر تلك الاتفاقيات التاريخية غير المتكافئة و التي تعرف ب'قرن الإذلال' الى غاية انتصار الحزب الشيوعي و تسلمه مقاليد الحكم في البر الرئيسي ،في هذه الفترة من 1949 الى نهاية الحرب الباردة نراقب سمات التعامل الخارجي الصين فيما يخص الاستراتيجيات العامة المتبعة ، لينتقل المطلب الثاني –بشكل اكثر تخصيص–نحو الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها القادة الشيوعية ذات المبادئ الاشتراكية الماوية في حقبة معينة و التحول في العلاقة ابان عهد دينغ شياو بينغ مع تقديم السياسات الغربية التي حاولت لبرنة الصين ، و هذا الاخير سيترك الى المبحث الموالي . الحاجة إلى استدعاء السياق التاريخي هو مساعدته لفهم بعض سلوكات و سياسات الحاضر التي يتخذها الطرفان، انطلاقا من كون الصين و الولايات المتحدة الامريكية تستندان عليها في تبرير سياسات معينة

المطلب الاول : خلفية تاريخية العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية

بعيدا عن محاولات تصوير أن الأمة الصينية برزت بعد تيار التحديث و على غرار أنها فرضية غربية موجهة نوعا ما فهي تتعارض مع افتراض أن التواصل الحضاري للصين مع العالم كان إبان الحملة الامبريالية البريطانية British Imprialism و كما تسمى في الأدبيات الغربية الحرب الأنجلوصينية الأولى 1840[2]

[1]Clara Weinhardt and Tobias Ten Brink, "Varieties of Contestation : China's Rise and the Liberal Trade Order," Review of International Political Economy 27, no. 2 (December 10, 2019) : 258–80, https://doi.org/10.1080/09692290.2019.1699145.
[2]Xu, Hong. *The Earliest China*. Translated by Sang LI. Singapore : Springer Singapore , 2022.1-8.

خلال السنوية المائة لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني سنة 2021 ،استرجع القائد العام شي جينيغ بينغ الأصول التاريخية للامتداد الصيني الى نحو 5000 الاف سنة والتي –حسبه– ساهمت بشكل فعال في الحضارة الانسانية .

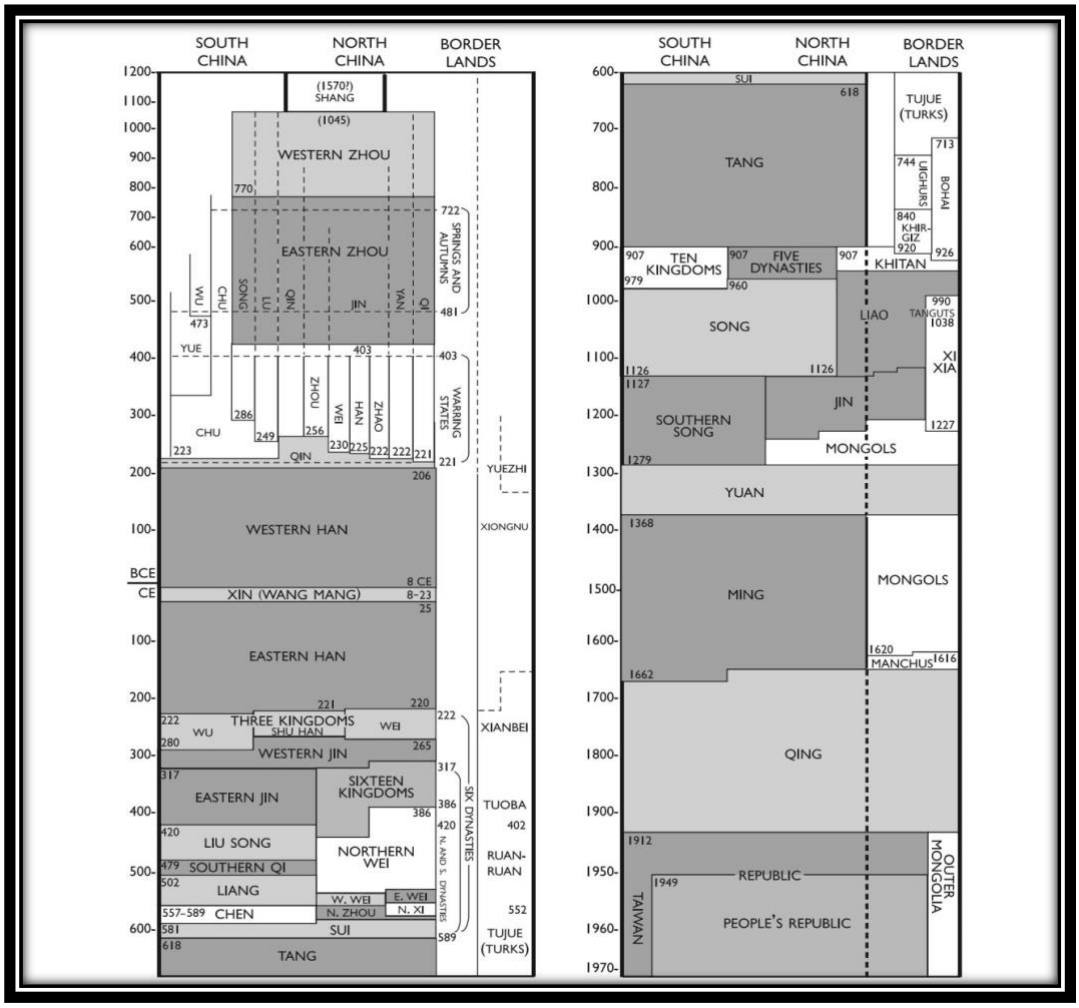

الشكل رقم 06: تاريخ الصين من 1200ق.م الى تأسيس الدولة الشيوعية 1970م

Source : Harold M.Tranner,China :A History Vol 2(Indiapolis :Hackett Publishing Company,2010),p2.

الصين مركز العالم و بحسب التسمية في اللغة الصينية القديمة فقد كانت "مركز العالم" او المنطقة الوسطى ،و بتعبير آخر كانت الصين باللغة المحلية كان معنى كلمة "Guo" هو "المدينة" أو "الدولة". يمكن أن نرى من الصورة الرمزية أن الدولة تأخذ العاصمة كمركز وتندمج مع المناطق الريفية المحيطة

بها. كانت "Zhongguo" "مدينة مركزية" أو "دولة مركزية". بعد ظهور كلمة "Zhongguo" ، اشتقت مجموعة متنوعة من المعاني في الصين القديمة وحدها ، مثل" عاصمة المملكة" والمنطقة المجاورة لها ، "منطقة السهل المركزي" ، "البلد الداخلي "،"سكان دول Xia المختلفة ، و حتى دولة هوا شيا." أما اسمي " عاصمة المملكة ومنطقة العاصمة " واحد من المعنى الأصلي لكلمة "الصين" ، التي كانت مركز القوة في الدولة الملكية. وبهذا المعنى ، كان ظهور "الصين" متزامنًا مع تشكيل أقدم دولة ملكية (أو سلالة) في الشرق الآسياوي .

هذا الترويج السائد في الصين له ما يبرره في تبني رواية واحدة عن الحزب الحاكم الوحيد هناك، غير أن المناقشات التاريخية حوله لا ترقى الى المستوى العلمي او النقدي .

إن النظام السياسي للصين بإعتماد نظام الأسرة الإمبراطورية بدءا بحكم أسرة "تشيا XIA" بداية من حكم 1205 قبل الميلاد ثم من خلال أن توج "تشين هونغاي" نفسه كأول إمبراطور للصين الموحدة في السنة ال221 قبل الميلاد الى غاية انهيار تلك الأسرة في عام 1911[1]

الفرع الأول : التطبيع الدبلوماسي الأول في القرن ال19

على صعيد العلاقات الخارجية و بالأخص العلاقة الثنائية الصينية الامريكية كانت الاتفاقية عام 1844 اول وثيقة رسمية بين من يسمون ب"البرابرة الامريكيين" و الإمبراطور "كاليب كوشينغ Caleb Cushing" و تمحورت حول حق رعايا الطرفين في إقامة مدارس و التبادل التعليمي و إمتيازات التمدرس و التملك العقاري في إقليمي الدولتين

في مجال الخدمة الدبلوماسية Diplomatic Service فقد جاءت متأخرة عن التطبيع التجاري بينهما ،أرادت الصين فقط التجارة و التجارة المحدودة للغاية مع الدول الغربية و لا شيء أكثر من ذلك ،بالمقابل سعت الولايات المتحدة إلى توسعة العلاقة التجارية نحو القضايا الأخرى ،و في هذا اعتبرت الصين التمثيل الدبلوماسي للأجانب يدخل في إطار "حاملي الجزية" و من الملاحظ في المعاهدة الأولى 1844 أن موادها ال34 كانت 18 منها تتحدث عن إجراءات التمثيل الدبلوماسي إما بشكل كامل او بشكل جزئي (يمكن الاطلاع على بعض المواد الحصل عليها في الملحق رقم 02)

ما تميز به التمثيل القنصلي الأمريكي أنه يحوز على صلاحيات إقتصادية و دبلوماسية و قضائية (طبيعة السيادة و اشكالية التدخل وفق منظور الدولة الحديثة) و لذلك يطرح التساؤل حول دعوى هذا الثقل الدبلوماسي غير العادي حيال تجاوز طبيعة عمل التمثيليات الدبلوماسية في الأقاليم الأجنبية و

[1]Abdul Razak , Baginda. *The Global Rise of China and Asia*. Switzerland : Palgrave Macmillan Cham, 2021.p34.

تحديدا الصين. تبعت المعاهدة الأولى اتفاقين آخرين ،ففي عام 1858 عقدت اتفاقية تيانشينج و تعرف ايضا بتيانتسين TientSin، و بعدها اتفاقية بيكين 1860 فكانت ظروف الإنزال الدبلوماسي الخدمي الامريكي مساعدة على فتح الموانئ التجارية و إعطاء إمتياز للسلطات الامريكية مقارنة بنظيرتها الفرنسية و البريطانية بعد حرب الأفيون الثانية (1856–1860) أو كما تعرف بالكتابات الغربية "حرب السهم ArrowWar " [1]

الخريطة رقم 01: طرق تجارة الأفيون في الصين (ق 19)

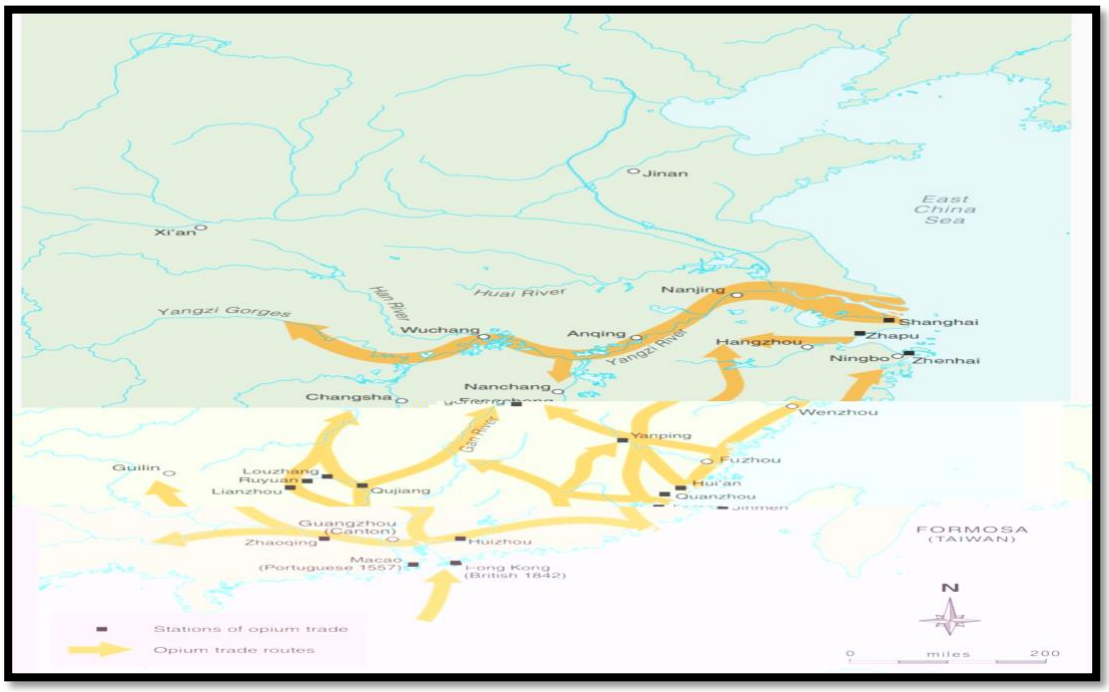

Source :Jeffrey N.Wasserstrom , « Modern China »,(UK : Oxford University Press,2016),51.

المبررات لإحداث حالة الحرب تم التنازع عليها كذلك، مثل نقاشات التسمية الموسومة*، خاصة أن سببها المعلن الذي مثل في حادثة ضد سفينة بحرية بريطانية في الظاهر و لكنها كانت تحت رعاية قبطان ايرلندي يسمى "توماس كينيدي" من مدينة بلفاست و ذات صنع صيني و مملوكة لمواطن صيني و يشتغل فيها صينيون كذلك في المياه البحرية الصينية فقط كان قائد السفينة يطالب بالحماية الحماية[2]

[1]Wong, J. Y. "The 'Arrow' Incident: A Reappraisal." *Modern Asian Studies* 8, no. 3 (1974): 373. http://doi:10.1017/S0026749X00014682.

*هناك إختلاف في التسمية حول الحرب الواقعية في فترة 1856-1860 بين للمؤرخين ، ففي حين يتبنى التاريخيون الصينيون تسمية حرب الأفيون الثانية يعتمد نظرائهم البريطانيين استخدام مصطلح الحرب الأنجلوصينية الثانية،أو الحرب الأجنبية الثانية و التسمية الأخيرة تتجاهل في طياتها الإسهام الفرنسي كونها مشاركة هي ايضا في الحرب و الامتيازات من بعد عقد اتفاق بيكين1860.

[2]Ibid.,375.

قبل هذا ،في فترة حكم أسرة مينغ 1368–1644 كان الاقتصاد الصيني لا يزال الاكثر تطورا و إنتاجية و مستوى معيشة الصينيين أعلى مقارنة بالشعوب الأخرى ،و في الفترة التي تليها من 1644 الى غاية 1912 التي حكمتها أسرة تشينغ و أسسها المانشو الغزاة أطلقت على القرن باللامثيل له في التاريخ عندما كانت الموارد وفيرة و الإزدهار الثقافي لكن في القرن التاسع عشر بدأ التفاعل القسري مع الأجانب بمحاولات شركة الهند الشرقية البريطانية إدخال الصين في الاقتصاد العالمي المتشكل حديثاًمع قناعة الصينيين حينها بعدم جدوى الارتباط بالتجارة الخارجية مع هذه الدول الامبريالية ،و نظرا لمورد الفضّة الكامن و الموجود فقد بدأت ملامح إغراق الصين بمادة الأفيون مع المعضلة الديمغرافية ،حيث يبلغ عدد السكان الصينيين في ظل حكم تشينغ 100 مليون و ازداد ب50 مليونا في عام 1650 ثم إلى 300 مليون نسمة بحلول القرن التاسع عشر و 450 مليون في أواخره مثلما يوضح الجدول في الأسفل[1]، و لم تصل الولايات المتحدة إلى 200 مليون إلا في ثمانينات القرن العشرين ، بيد أن النمو من بين المتغيرات الداخلية فقد استخدم العامل السكاني ضمن اسباب الانهيار الاقتصادي بدل الحملة التوسعية ضدها من طرف القوى الكبرى الاستعمارية كاليابان و بريطانيا و ألمانيا و البرتغال الى جانب الولايات المتحدة.

الجدول رقم 10: تقديرات سكان الصين التاريخية من القرن 2 ق.م إلى 1953.

التاريخ	الأسرة الحاكمة	عدد السكان	عدد الأشخاص داخل الأسرة	الإحصاء الحالي لجمهورية الصين
2	هان–Han	59,,594,978	4.9	–
88	هان–Han	43,356,367	5.8	–
105	هان–Han	53,256,229	5.8	–
125	هان–Han	49,690,789	5,2	–
140	هان–Han	49,150,220	5.1	–
144	هان–Han	49,730,550	5.0	–
145	هان–Han	49,524,183	5.0	–
146	هان–Han	47,566,772	5.1	–

[1]Judith,Banister. A Brief History of China’s Population. In : Poston, D.L., Yaukey, D. (eds) The Population of Modern China. The Plenum Series on Demographic Methods and Population Analysis.51-57. Springer, Boston, MA.1992.

156	هان–Han	56,486,856	5.3	–
606	سوي–Sui	46,019,956	5.2	–
705	تانغ–Tang	37,140,000	6.0	–
726	تانغ–Tang	41,419,712	5.9	–
732	تانغ–Tang	45,431,265	5.8	–
734	تانغTang	46,286,161	5.8	–
740	تانغ–Tang	48,143,609	5.7	–
742	تانغ–Tang	48,909,800	5.7	–
754	تانغ–Tang	52,880,488	5.8	–
755	تانغ–Tang	52,919,309	5.9	–
1290	يوان(المنغول)Yuan	58,834,711	4.5	–
1291	يوان–Yuan	59,848,964	4.5	–
1381	مينغ–Ming	59,873,305	5.6	–
1393	مينغ–Ming	60,545,813	5.7	–
1749	كينغ–Qing	177,495,000	–	176.5
1776	كينغ–Qing	268,238,000	–	267.0
1791	كينغ–Qing	304,354,000	–	303.0
1811	كينغ–Qing	358,610,000	–	357.0
1821	كينغ–Qing	355,540,000	–	353.7
1831	كينغ–Qing	395,821,000	–	393.8
1841	كينغ–Qing	413,457,000	–	411.3
1851	كينغ–Qing	431,896,000	–	429.5

1953	الحزب الشيوعي الصيني PRC	582,603,417	-	582.6

Source : Judith,Banister. A Brief History of China's Population. In : Poston, D.L., Yaukey, D. (eds) The Population of Modern China. The Plenum Series on Demographic Methods and Population Analysis.51-57. Springer, Boston, MA.1992.p52.

الفرع الثاني : الاتفاقيات التجارية التاريخية

بالنسبة لتأريخ الاتفاقيات التاريخية الأمريكية الصينية في الفترة الاولى من التفاعل فقد كانت في إطار ما يصطلح عليه الإتفاقيات غير المتكافئة (غير المتوازن) و هذا بالنظر للنمط الإمبريالي الذي وسمو سياق إقرارها علاوة على مضامينها غير المتساوية . بداية كانت أول إتفاقية وقعت سنة 1844 و المعروفة بمعاهدة وانغيا أو وانغشيا (Wangya/ Wangxia)و تعرف كذلك ب معاهدة (ويلسون-جويلارد) فتحت خمس موانئ صينية للتجارة مع الولايات المتحدة ومنحت الأمريكيين حق الإقامة والتجارة في خمس مدن صينية. المعاهدة الثانية سميت ب اتفاقية تينسين 1858، والتي فتحت عدة موانئ إضافية للتجارة مع الأمريكيين وأدرجت بنود تتعلق بالعلاقات الدبلوماسية. بالنسبة لمعاهدة بروسيا-أمريكا الصينية 1901 وُقّعت بعد تمرد الصناديق، وأدت إلى دفع تعويضات ضخمة للأمريكيين المتضررين.و أمامعاهدة شانغهاي 1903 فقدتضمنت شؤون الاستقرار والأمان في الصين، وحقوق الرعاية الأجانب والمباني الدبلوماسية. و قبيل الثورة الصينية كانت آخر اتفاقية و وهي معاهدة روت 1908و استهدفت إلى تحقيق المساواة بين الأجانب والصينيين في التنظيم العدلي.

بشكل تفصيلي، أتت معاهدة "وانغال Wanghal" في الثالث من جويلية 1844 التي عبّر عنها بمعاهدة السلام و الصداقة و التجارة و قد عنيت بتنظيم معدلات التعريفات الجمركية ،في سنة 1858 تم تعزيزها باتفاقية تيانشينج و عقد اجتماع تكميلي بين البلدين بشأن تفصيل لوائح التجارة منها ان مواطني الولايات المتحدة لا تترتب عليهم التزامات ضريبية جديدة أعلى من تلك التي تدفعها الدولة ذات الأولى بالرعاية مع تعديل الاتفاقية الجديدة للمادة الخاصة بإعادة التعرفة الجمركية الرسوم الصادرات و الواردات بانتهاج عشر قواعد منظمة للعملية .

الشكل رقم 07: غلاف و صفحة أول معاهدة صينية امريكية(وانغيا/وانغشيا 1844م)

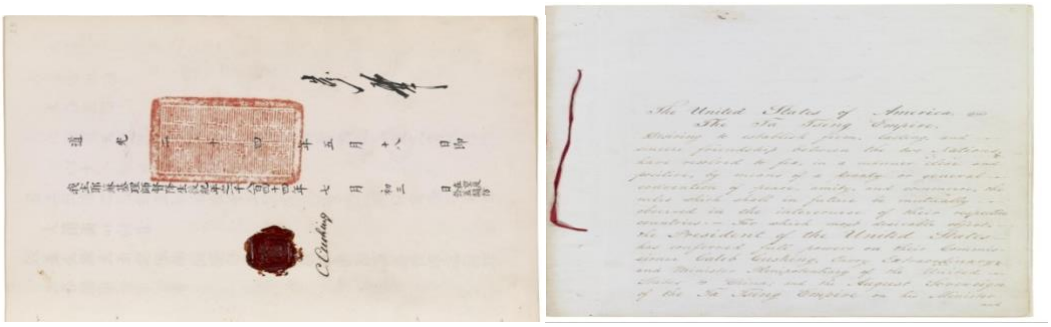

Source : "Treaty of Wangxia (Treaty of Peace, Amity, and Commerce between the United States and China), July 3, 1844 | U.S. Capitol – Visitor Center," n.d., https://www.visitthecapitol.gov/artifact/treaty-wangxia-treaty-peace-amity-and-commerce-between-united-states-and-china-july-3-1844.

عند فحص بنود اتفاقية تيانجين Tien–tsin فقد نصت المادة الخامسة منها على عدم اشتغال المسؤولين الامريكيين بالميدان التجاري و السماح بالتجارة البحرية و حمايتها و تقديم التسهيلات اللازمة حسب المادة التاسعة و حق التملك المواطنين الأمريكيين حول محيط الموانئ البحرية الصينية بأسعار في المتناول بالتنسيق مع السلطات المحلية حسب المادة التي تليها ،كما يستوجب على الإدارة الصينية تحمل تبعات أي ظرف استثنائي يقع للأسطول البحري في المياه الإقليمية و ضرورة تقديم المساعدة ضد القراصنة و الحوادث كما يسمح للمواطنين الامريكيين بالتواجد في الموانئ و المدن الصينية مع عدم جواز الترخيص السفن البحرية السّرية او الإحتيالية . في أمر ذات صلة يقع على عاتق الأمريكيين المقيمين دفع الرسوم بموجب اتفاقية وانغاليا 1844 باستثناء التعديل الموجود في الاتفاقيات الأخرى مع الدول ذات الرعاية حسب المادتين 15،14 و هذا قد نصت المواد المتبقية على الحماية القانونية للمواطنين الأمريكيين في تبادلاتهم التجارية و حرية التبشير المسيحي.

الفرع الثالث: التعامل الخارجي الصيني : اختيار نموذج التفاعل

كانت إستراتيجيات التعامل بعد سنة 1949 متباينة بين قيادتي ماو تسي تونغ و دينغ شياو بينغ، فمكمن التصورات لكل نموذج تختلف حسب شكل النظام السياسي الذي كان سائدا ، فمعروف عن ماو أنه استقلالي مضاد للإمبريالية على النقيض ،فدينغ متعلق لحد ما بالجانب الاصلاحي[1]

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، شهدت الصين تباينًا في النهج السياسي والاقتصادي تحت قيادة ماو تسي تونغ ودينغ شياو بينغ.

[1]Gordon White, *Riding the Tiger The Politics of Economic Reform in Post-Mao China* (Stanford University Press, c.1995, 1995),p151.

–ماو تسي تونغ: كان يؤمن بالتوجه الاستقلالي ومقاومة الهيمنة الإمبريالية. اتخذ موقفًا شديد الصرامة تجاه العالم الخارجي، محاولًا تعزيز الاستقلال الوطني وإقامة نموذج اشتراكي للتنمية الصينية.

–دينغ شياو بينغ: كان يرى أهمية فتح الصين للعالم الخارجي والتبادل التجاري مع دول أخرى. و يمكن اعتبار هذا النهج انحيازا نحو إجراءات اقتصادية أكثر تحررًا ويدعم الإصلاحات الاقتصادية.تلك الاختلافات في النهج السياسي أثرت على سياسات الخارجية للصين. ففي فترة ماو، كان التركيز على دعم الحركات التحررية الوطنية في العالم والتصدي للهيمنة الإمبريالية. أما في فترة دينغ، فركزت السياسة الخارجية أكثر على التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع دول العالم وفتح الأسواق الصينية للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني :توصيات توافق واشنطن و تصورات بيجين في رسم السياسات الاقتصادية:

لا شك أن الصورة الأمريكية دوليا تندرج في إطار نظامها الاقتصادي و بالتحديد نموذج السوق المفتوح و لهذا فقد كان الأخير قاعدة أساسية ليس للعلاقة مع القوى الكبرى فقط بل لرسم صورة النظام الاقتصادي العالمي برمته لكل الدول ،صيغت مضاميمها على اساس توافق consensus مقترح ليتم تعميمه لاحقا في سياسات الاصلاح الاقتصادي و ما لبثت الانتقادات الموجهة ان تجعل التشكيك ضرورة لما بعد توافق واشنطن أو خارج الإطار كليا عندما ارتأى جوشوا رامو بديلا محتملا يسمى توافق بيجين.

الفرع الأول: مقترح جون ويليامسون لتوافق واشنطن

طرح جون ويليامسون سنة 1990 مقترحه غير النهائي لما يسميه التوافق داخل واشنطن و خارجها لشكل النظام الاقتصادي و النقدي و التنموي لدول أمريكا اللاتينية بعد أزمتها الاقتصادية في عشر نقاط و لم يعتبرها نقاط جامدة بل يمكن إدخال تعديلات عليها ،كما كان الشكل الليبرالي الجديد الذي سيعزز الأحادية الامريكية فيما بعد و هي تتضمن السياسات الآتية[1]

1 . عجز الميزانية ... يجب أن يكون صغيرًا بما يكفي ليتم تمويله دون اللجوء إلى ضريبة التضخم؛

2. يجب إعادة توجيه الإنفاق العام من المناطق الحساسة سياسياً التي تتلقى موارد أكثر مما يمكن أن يبرره عائدها الاقتصادي ... نحو المجالات المهملة ذات العوائد الاقتصادية المرتفعة وإمكانية تحسين توزيع الدخل ، مثل التعليم الأساسي والبنية التحتية؛

[1]John, Williamson . "The Strange History of the Washington Consensus ." Journal of Post Keynesian Economics 27, no. 02 (2004): 195-206. https://www.jstor.org/stable/4538920.

3. الإصلاح الضريبي ... لتوسيع القاعدة الضريبية وخفض معدلات الضرائب الهامشية؛

4. التحرير المالي ، الذي يتضمن هدفًا نهائيًا يتمثل في تحديد أسعار الفائدة من قبل مارك كيت؛

5 . سعر صرف موحد عند مستوى تنافسي بدرجة كافية لتحقيق نمو سريع في الصادرات غير التقليدية؛

6. القيود التجارية الكمية التي سيتم استبدالها بسرعة بالتعريفات ، والتي سيتم تخفيضها تدريجياً حتى يتم تحقيق معدل منخفض موحد في حدود 10 إلى 20 في المائة؛

7. إلغاء الحواجز التي تحول دون دخول الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر)؛

8. خصخصة مؤسسات الدولة؛

9. إلغاء الأنظمة التي تعيق دخول الشركات الجديدة أو تقيد المنافسة؛

10. تأمين حقوق الملكية وخاصة للقطاع غير الرسمي.

و بطبيعة الحال فقد تعرضت الورقة الى انتقادات خاصة من العالم الاقتصادي ستيجليتز Stiglitz سنة 1998 ،فحسبه دول شرق آسيا لم تمتثل لسياسة الإئتمان السوقي الذي يجب ان يكون في التحرير الاقتصادي ،بل اتبعت سياسة الإئتمان نحو الصناعات الخاصة و قبلها انتقد سياسة تحديد سعر الفائدة الى حين قرب نهاية التحرير المالي بدل اشتراطه مع التحرير و هي حجة رئيسية ثانية راجعها ويليامسون، أما بالنسبة للخصخصة التي أثارت نقاشات غير مسيسة لحد كبير كون أن الاستقطاب السياسي بين التيارين اليساري و اليميني لم يكن تحديدا في الولايات المتحدة مع اعتراض حكومة تاتشر اليمينية على هذه السياسة و أما بالنسبة للاستثمار الاجنبي المباشر فقد كان متاحا لدول آسيا الشرقية في غالبيتها كونها لم تكن معارضة للانفتاح آنذاك[1]باستثناء جمهورية كوريا الشمالية التي عارضته إضافة الى القيود التي فرضها شكل النظام المعيق للنمو و الحوكمة الاقتصاديين على السواء[2]

الفرع الثاني : مفاوضات الصين مع البنك الدولي قبل الانضمام

تم التطرق سابقا الى وظائف البنك الدولي بصفته مؤسسة منبثقة عن النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي الذي تأسس في 1945 و الخاص بمناقشة التحديات الاقتصادية للدول النامية ،في الثمانينات و إلى ذلك الحين كانت الصين لا تزال تعتبر دولة نامية لها مشاكلها الاقتصادية و تحدياتها –

[1]John, Williamson . "What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?." The World Bank Research Observer 15, no. 02 (2000): 251-264. https://www.jstor.org/stable/3986418.
[2]Joachim, Ahrens. "North Korea: From Failing towards Reforming State?." North Korean Review 03, no. 02 (2007): 65-88. https://www.jstor.org/stable/43908764.

أو هكذا عرّفت نفسها و لا تزال في الفترة اللاحقة –، و أمام رغبة الانفتاح التي ركز عليها دينغ شياو في محاربة الفقر و عدم الرجوع لفترة 1959–1961 التي أصابت الصينيين بالمجاعة آستُهل التفاوض مع البنك الدولي بعقد الاجتماع بين الرئيس الصيني و روبرت ماكنمارا رئيس البنك الدولي آنذاك ،حيث أشار دينغ أن مسار التحديث سيكون مع البنك أو بدونه ،أعقب هذا اللقاء التاريخي مجموعة من الجولات و التقارير بداية سنة 1985 في تقرير البنك الدولي حول الصين و مؤتمر ياشان من نفس السنة و كانت يتحوران حول تعديل الشركات الممنوحة الدولة ،ثم الدراسات اللاحقة للتمويل و الاستثمار 1987 ،التجارة الدولية و أسواق المال 1987 كذلك ثم إدارة الاقتصاد الكلي في عام 1989 و جولة تحرير الأسعار التي إتخذتها الصين من 1987 الى 1989

يمكن وصف عملية التفاوض بين مؤسسة دولية كالبنك الدولي انطلاقا من مسؤولياتها أمام العالم النامي و الصين كاستثناء من هذا الأخير جعلت التفاعل بين سياسات البنك الإصلاحية و الطموح الصيني لإعادة الهيكلة الاقتصادية أمر لا مفر منه مع جملة عمليات التفاوض

تعرف الصين نفسها أنها عضو في المجتمع العالمي وصديق جيد للدول النامية الأخرى ، كانت الصين تتبنى المثل الأعلى لتحقيق الرخاء العالمي من خلال تعميق التعاون بين بلدان الجنوب. لذلك ، بذلت الصين دائمًا قصارى جهدها لتزويد البلدان النامية الأخرى بجميع أنواع المساعدة.

الفرع الثالث : التحول نحو الاقراض الدولي و معايير المساعدات الخارجية الصينية

بدأت المساعدات الخارجية الصينية في عام 1950 ، عندما قدمت مساعدات مادية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفيتنام ، وهما دولتان متجاورتان تربطهما علاقات ودية مع الصين. وفي وقت لاحق ، صاغت الصين الدليل الإرشادي لبرامج المساعدات الخارجية الخاصة بها والذي أطلق عليه "المبادئ الثمانية".

تم الإعلان عن المبدأ التوجيهي من قبل رئيس مجلس الدولة "تشو إن لاي" عندما كان في زيارة لإفريقيا من ديسمبر 1963 إلى فبراير 1964. و أعلن عن "المبادئ الثمانية" في المساعدات الصينية الخارجية و هي:

1/ المنفعة المتبادلة؛

2/ لا شروط مرفقة لن تؤدي القروض بدون فوائد أو منخفضة الفائدة إلى عبء ديون على البلد المتلقي
3/ مساعدة الدولة المتلقية على تنمية اقتصادها

4/تجنب خلق اعتمادها على الصين ؛

5/لمساعدة البلد المستفيد في مشروع يحتاج إلى رأس مال أقل وعائدات سريعة ؛

6/يجب أن تكون المساعدة العينية عالية الجودة بسعر السوق العالمي ؛

7/ للتأكد من أن التكنولوجيا يمكن تعلمها وإتقانها من قبل السكان المحليين ؛

8/يتم التعامل مع الخبراء والفنيين الصينيين العاملين في الدولة المتلقية للمساعدات على قدم المساواة مع المواطنين المحليين دون أي مزايا إضافية لهم.

هذه المبادئ الثمانية كانت تأتي في سياق التناغم مع المبادئ الخمسة (البانشا شيلا) التي سعت الصين الى تعميمها في تعاملها الدولي و الاقليمي خاصة باعتمادها كأرضية التعايش السلمي وابرام العلاقات التجارية الثنائية وهي:[1]

1.الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي ؛

2.عدم الاعتداء المتبادل ؛

3.عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخر؛

4.المساواة والمنفعة المتبادلة ؛

5.التعايش السلمي.

لا تزال "المبادئ الثمانية" سارية المفعول حتى اليوم. لكن البعض منهم يتعرض لانتقادات لما يسمى سياسة" اللامشروطية" و هذا ما يتسبب –حسب المنتقدين الغربيين اساسا و مسؤولي البنك و النقد الدوليين خصيصا – في تقويض جهود البلدان المتلقية لتحسين الحوكمة والجهود الدولية لإصلاح الاقتصاد الكلي من قبل مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[2]

رغم اعتبار أن الخصائص الصينية للاقراض لا تمنع من صورتها كمانح رئيسي داخل المؤسسات الدولية من حيث ارتفاع حصتها النسبية من 2.77 الى 4.42 بالمائة و لترتفع حصة البلدان الناشئة/النامية

[1]Ministry Of External Affaires Gouvernent Of India. "Panchsheel." MeaGov.in, Published December 3, 2004; last modified June 1, 2004. https://bit.ly/3uilzAy.
[2]Yahya, Gülseven. "Aid with Chinese characteristics': competitive and/or complementary?." The Pacific Review 34, no. 06 (2021): 901. https://doi.org/10.1080/09512748.2020.1772353.

لما نسبته 4.7% بعدما كانت 3.31% بمبلغ 160 مليار دولار[1] ،أو بصفتها كمانح خارجي عبر مؤسسات بنكية تابعة بشكل مباشر الحكومة الصينية أو بشكل غير مباشر و من أهمها ؛

-البنك الاسياوي للاستثمار ABD و مقره في مانيلا

البنك الأسياوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB و مقره في بيجين

بنك دبي الوطني NBDB و مقره في شنغهاي

الجدول رقم 11 :منظمات التنمية متعددة الأطراف مقابل المبادرات الصينية .

	صندوق النقد الدولي IMF	البنك الدولي WB	البنك الأسياوي للاستثمار ABD	البنك الأسياوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB	بنك دبي الوطني NBDB
المقر	واشنطن	واشنطن	مانيلا-الفلبين	بيجين	شنغهاي
القيادة	الاتحاد الاوروبي	أمريكية	يابانية	آسياوي	البريكس
أكبر المساهمين في رأس المال	الولايات المتحدة الامريكية 17,69%	الولايات المتحدة الامريكية 16,88%	اليابان 15,67%	الصين 29,78%	الصين 41%
أكبر حائز على نسبة التصويت	الولايات المتحدة الامريكية 16,74%	الولايات المتحدة الامريكية 15,97	اليابان 12,84%	الصين26,06%	موزعة بين الأعضاء بالتساوي
حق النقض	نعم	نعم	نعم	لا	لا
عدد الأعضاء	188	188	67	57	5

[1]Gregory, Chin. "Two-Way Socialization: China, the World Bank, and Hegemonic Weakening." The Brown Journal of World Affairs 19, no. 01 (2012): 211-230. https://www.jstor.org/stable/24590939.

رأس المال المصرّح به	286مليار دولار	212مليار دولار	100مليار دولار	100مليار دولار	100 مليار دولار

Source : Mustafa Yağci, "A Beijing Consensus in the Making : The Rise of Chinese Initiatives in the International Political Economy and Implications for Developing Countries," PERCEPTIONS : Journal of International Affairs 21, no. 2 (July 1, 2016),p 46.

الفرع الرابع: توافق بيجين كنموذج بديل

برز ما يعرف توافق بيجين في سنة 2004 مع طرح جوشوا كوبر رامو ،و حسبه هو فيزياء جديدة للقوة و التنمية غير السوداء على غرار محاولات تصويرها باختراقها لمعايير المنافسة و الايكولوجيا ،يتسم بالمرونة ذات القدر الكافي أن يصطلح عليه "عقيدة" ،فالنموذج يتعلق بالتغيير الاجتماعي مثلما يرتبط بالتغيير الاقتصادي ،و الاجماع هو ثلاثة نظريات ،الأول يخص استخدام الإبتكارات التي تقدم أفضل النتائج و الصفقات ،الثاني يروّج للعمل من خلال إدارة الفوضى و الثالث يتضمن نظرية تقرير المصير [1]

أ- مبادئ إجماع بيجين :

كما يذكر جوشوا رامو في النظريات الثلاث الأسس التي تجعل النموذج الصيني لرؤية التنمية و الاقتصاد السياسي يضيف جون ويليامسون 5 مبادئ تتعلق ب:

1-الاصلاح التدريجي

2- الإبتكار و التجريب

3-النمو الذي تقوده الصادرات

4- رأسمالية الدولة ،ففي الوقت الذي يتم الحصول على الموارد الشاملة الاساسية بأسعار السوق و عبر الشركات ،يكون أغلبها مملوك للحكومة الصينية مثلها مثل البنوك المقرضة

5- النظام السياسي الاوتوقراطي ، القائم على ممارسات استبدادية و تجاوز نظام حقوق الانسان بالمنظور الغربي ، و باي حال لم تكن بيجين تروج لقيم الحرية و الديمقراطية في أي من مواقفها الدولية و سياساتها الخارجية مع اعتبار أن دولا بالمنطقة تتشارك معها في هذه النقطة.

[1]John, Williamson . "Is the "Beijing Consensus" Now Dominant." Asia Policy, no. 13 (2012): 1-16. https://www.jstor.org/stable/24905162.

و يطرح لي و زميليه 10 مبادئ تفصيلية له و هي[1]:

1- إضفاء الطابع المحلي على الممارسات؛

2- الجمع بين التخطيط و السوق ؛

3-المرونة و الاصلاح التدريجي؛

4- حقوق وضع السياسات؛

5-الاستقرار السياسي داخليا و خارجيا؛

6-الاعتماد على الذات

7- الارتقاء المستمر بالزراعة

8-الابتكار المحلي

9-التحرير المالي الرشيد

10- النمو الاقتصادي من أجل تحقيق الإنسجام الإجتماعي

فيما يخص النقطتين الثالثة و الرابعة التي طرحها ويليامسون ،فالسياسات الاقتصادية الصينية التحديثية في الانخراط داخل الإقتصاد العالمي و التي كانت مع الانضمام الى منظمة التجارة الحرة بعد تقديمها تنازلات فيما يخص اعادة هيكلة اقتصادية محلية تسمح بقطاعها الخاص الناشئ بالولوج مباشرة قد تعرض لتشكيك خارجي متواصل مقابل تشكيك داخلي محلي فيما يخص استمرار بكيت بالاعتماد على الصادرات خصوصا مع تداعيات الأزمات الاقتصادية التي لم تشارك الصين سببا فيها بطريقة مباشرة، و النقطة الأساسية موضع الخلاف هو استقلالية تلك الشركات فعليا، فقد ينظر الى رأسمالية الدولة كحل سياسي لمشاكل رأسمالية السوق من خلال دمج مصالح الدولة و المجتمع إلا أن التوغل الحورية داخل تلك الشركات أو في إقرار نهجها يتعارض مع عفوية السوق و قواعده التنظيمية، بل أنه يقمع التنافس الطبيعي لقوى السوق. [2]

[1]Xin, Li, Brødsgaard Kjeld Erik , and Jacobsen Michael. "Redefining Beijing Consensus: ten economic principles." China Economic Journal 02, no. 03 (2010): 297-310. https://doi.org/10.1080/17538960903529535.
[2]Margaret Pearson, Meg Rithmire, and Kellee S. Tsai, "Party-State Capitalism in China," Current History 120, no. 827 (September 1, 2021) : 207–13, https://doi.org/10.1525/curh.2021.120.827.207.

المبحث الثالث: أنماط التفاعل في العلاقات الصينية الأمريكية

إن كيفية التعامل بين الولايات المتحدة الامريكية و جمهورية الصين الشعبية مع بعضهما هي قضية محورية لأجندة السياسة الخارجية المعاصرة للدولتين ،فقد بني التفاعل البيني القائم على ثلاثة ركائز (الأمن ،الاقتصاد، العلاقات الثقافية–التعليمية)من طرف كبار القادة و الإتجاهات السياسية في كلا المجتمعين. تزايدت حجج الحاجة إلى"المشاركة الشاملة"في فترة زمنية وصفت ب"التطبيع غير المحتمل" مع محاولات تقويضه بعد إدراك خطأ المشاركة إلى نهج المنافسة و تصاعد المخاوف

المطلب الأول: نهج الانخراط و المشاركة

أكثر من أربعة عقود من المشاركة المتزايدة(بداية من السبعينات) جلبت بالفعل فوائد للولايات المتحدة و الصين معاً و تعرضت هذه السياسة الى الاجماع و القبول الى حد ما من طرف معتنقي الفكر الليبرالي

الفرع الأول: مواقف القيادة الصينية الأمريكية تجاه العلاقة الثنائية

في فترة السبعينات امتازت السياسة الخارجية للدولتين بالحرص على أعلى مستوى من اجل تطبيع العلاقة و إعطاء فرصة لإعادة التنظيم فقام كل منهما بتهيئة البناء المحلي الضروري لخلق فترة طويلة من السلام و الإستقرار و الإزدهار المتنامي ،حافظت إدارات نيكسون،فورد،كارتر ،ريغان،بوش الاب كلينتون ،بوش الإبن و أوباما على استمرار السياسة الأساسية ،بينما في الطرف الآخر أخذت القيادات الصينية المتعاقبة على عاتقها إطالة فترة السلام في العلاقات الثنائية بداية من ماو تسي تونغ و دينغ شياو بينغ ثم جيانغ زين و أخيرا هو جينتاو .ببساطة كان التفكير ان فكرة التعاون أكثر فائدة من الخلاف و هو خيار ليبرالي كلاسيكي ،من شأن أطروحة النزاع مكلف أكثر و التعاون يجلب السلام ،فمن الناحية الاقتصادية استطاعت الصين تحصيل الرساميل و التكنولوجيا و الأسواق و تمكنت الولايات المتحدة من الوصول التدريجي إلى السوق الصينية سريعة النمو .

قد تكون الأمثلة البسيطة ذات معنى اكثر ، ففي سنة 1985 فقدان الصين بين 10%الى 20% من قدراتها الانتاجية الخضر و الفواكه فكان التنسيق بين الأكاديمية الوطنية الامريكية للعلوم و الأكاديمية الوطنية للهندسة بالتعاون مع جامعات الصناعة و الأراضي الامريكية مع الأكاديمية الصينية للعلوم و الصناعة الصينية من اجل اجل تحسين سلاسل التوريد الغذائية بدءا من المعالجات العضوية البيولوجية الى طرق الإمداد اللوجيستي للأغذية ما أكسب الصين تقنيات جديدة وطّنتها على أراضيها و

تحصلت بهذا على نظام غذائي أكثر تنوعا بالقدر الكافي الذي أشعر الصينيين بفائدة الترابط الموجودة و تخلى ماو حينها عن أمننة هذا النظام الحيوي الذي أدرك سابقا ضمن قضايا الأمن القومي الصيني

بالعودة الى المنظور الأمني للعلاقة الثنائية، أدرك كل من المؤثرين في دوائر صنع القرار و صانعي السياسات في واشنطن و بيجين أمثال نيكسون، ماو، كارتر، دينغ، بريجينسكي،كيسنجر و هواجونينغ إلى أن تأسيس علاقة محسّنة من شأنه إتاحة الفرصة للتعامل الجدي مع القضايا المحلية و الاقليمية–الدولية،بالنسبة الى ماو (1949–1976) فسيناريو تلاشي الوضع غير المفضل في تواجد عدوّين عظميين و الإكتفاء بردع السوفيات ، أما دينغ فقد ركز خلال ولايته (1978–1992) على المتغيرات الاقتصادية العلاقة و هي نفس فترة الانفتاح التي جرت ابان فترته مع الولايات المتحدة و العالم الغربي ،كما حرص على انتقال سلمي لسلطاته بعد وفاة ماو و تحسين صورة الحزب الشيوعي

بالمقابل كان ريتشارد نيكسون ذو الانتماء الجمهوري (1969–1974) ينظر الى العلاقة القائمة التي سعى لبنائها مع الصين برؤية إستراتيجية –عسكرية تستهدف تشتيت القوى السوفياتية على جبهة غربية هي أوروبا و جبهة شرقية استحدثها التطبيع مع الصين (الشرق الأقصى الآسياوي) ،مع محاولة الخروج المشرف و السلس من حرب فيتنام ،بينما تبنى جيمي كارتر ففضل خيار اتباع الاصلاح الاقتصادي حول انفتاح أكبر الصين تجاه الاقتصاد العالمي [1]

الفرع الثاني: المأسسة الدولية و الانخراط الصيني

مع التطور العميق العولمة الاقتصادية و تسارع وتيرة إضفاء الطابع المؤسسي على المجتمع الدولي تلعب المؤسسات الدولية دوراً بارزاً في إستراتيجية البلدان ،فمؤشر انفتاح دولة من عدمه مرهون بدرجة مشاركتها في خضم هذه المنظمات و مثلما يؤكد الانفتاح مدى الانخراط فالتخلي عن الركب هو حال التغريب الذي تنتهجه بعض البلدان .الصين تدين الى تنامي اقتصادها بشكل أساسي –إضافة الى اسباب داخلية كالحاجة– لهذه المؤسسات الدولية ثم عبرها و بحساب درجة التأثير فيها تنعكس علاقتها بالدول المنخرطة

ينسب الباحث الصيني هونغوا مين Hongua Men ان التفاعل التاريخي بين الصين و المؤسسات الدولية تم بثلاث رؤى هي الضغط و و الإدراك و الصورة الدولية ،فالبيئة الداخلية للصين أثرت على صياغة القرار للقادة الصينيين و كذلك التعامل الدولي المفروض من السياسة الدولية عبر الحاجة إلى الاعتراف و هو ما حدث في 1979 عندما تم منح الصين مقعدا لها في مجلس الأمن بعد إسقاط

[1]David M,Lampton. “Reconsidering U.S.-China Relations : From Improbable Normalization to Precipitous Deterioration.” Asia Policy 14, no. 2 (2019) : 46-47. https://www.jstor.org/stable/26642287.

عضوية الصين الوطنية تابييه إضافة الى الضغط الاقتصادي عليها في نفس تلك الفترة .اما إدراك هذه الضغوط حسب Baijia Zhang استطاعت ان تؤثر على العالم من خلال تغيير نفسها بالموازاة مع استكشافها القواعد الدولية .أما الصورة الدولية فعملت الصين و لا تزال على تضمين الصورة الدولية عنها ءفي رسم الاستراتيجيات الكبرى في خضم الإندماج للمجتمع الدولي[1].أمام هذا المسعى نحو الانخراط متعدد الأطراف ،كانت النخب الصينية و حتى الغربية تطرح مزيجا من الأفكار الجديدة حول "التطور المشترك","Chimerica""الإندماج الصيني الامريكي ","الطمأنينة الاستراتيجية","2G" و مختلف البيانات المشتركة الأربعة التي تم الاتفاق عليها في اللقاءات الدبلوماسية [2]

على المستوى الداخلي ،كان ماو تسي تونغ يتمتع بسلطات يتمتع بسلطات كبيرة داخل الحزب الشيوعي الصيني CCP بالموازاة مع السيطرة على مؤسسة الجيش و تعيينات النخب في السياسة الخارجية أواخر الستينات ،لذلك المشاركة و خيار التحول في العلاقة مع الولايات المتحدة من "خصم إيديولوجي" الى "شريك محتمل" لم تكن بالصعوبة حتى في ظل اليسار الراديكالي داخل الصين الذي لم يستسغ العلاقة[3]،ليؤكد دينغ شياو بعده التحول و الانفتاح حيث يقول " عندما ننظر إلى الوراء ، نجد أن جميع تلك البلدان التي كانت مع الولايات المتحدة كانت غنية ، في حين أن جميع تلك التي كانت ضد الولايات المتحدة ظلت فقيرة. سنكون مع الولايات المتحدة"[4]

خريطة رقم 02: النشاط الصناعي في الصين سنتي 1971-1983

[1]Honghua, Men. China’s Participation in International Institutions . Singapore : Springer, Singapore, 2020.
[2]Office of the Press Secretary. "U.S.-China Joint Statement ." Obamawithehouse.Archives. Withehouse, Published November 17, 2009. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/us-china-joint-statement#.
[3]Yafeng, Xia. "China’s Elite Politics and Sino-American Rapprochement, January 1969–February 1972." *Journal of Cold War Studies08*, no. 04 (2006): 3-28. https://www.jstor.org/stable/26925949.p6.
[4]Chen, Jian. "From Mao to Deng: China’s Changing Relations with the United States ." *Rivista italiana di storia internazionale2*, (2019): 209-234. doi: 10.30461/96501.

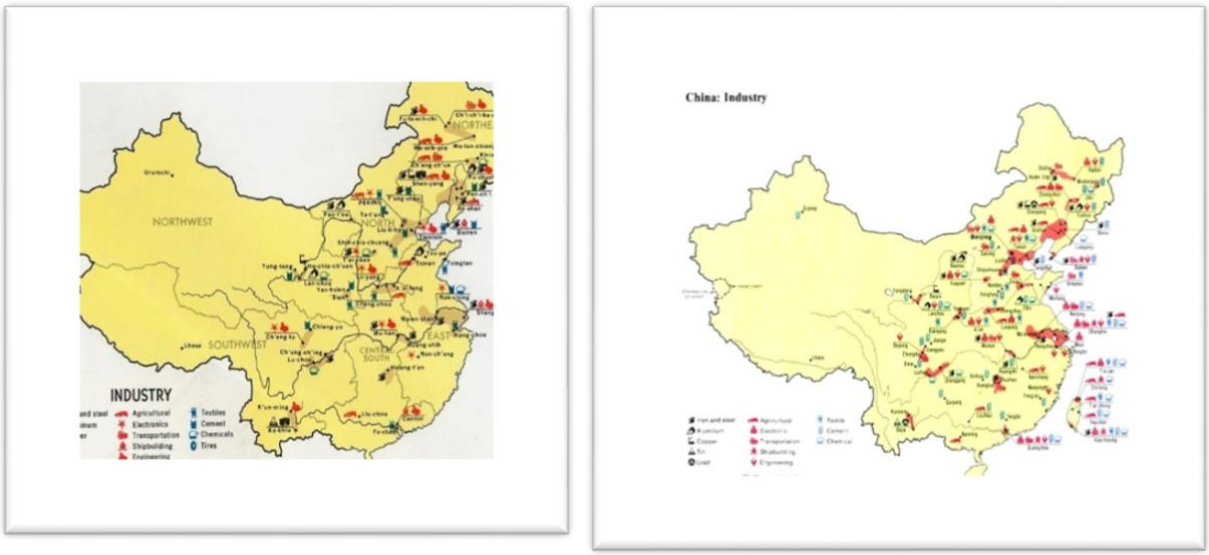

Source :China– Indrustry 1971, Library Texsas, https://maps.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/china_ind_1971.jpg.

كانت الصين من بين الموقعين على طلب الانضمام الى منظمة الغات و بطريقة آلية تم تجميد عضوية تايوان –تابييه غير المعترف بها أمميا ،قبل تاريخ 1971 كانت القيادة في الصين تنظر الى الاتفاقية كنادي للدول الغنية و يتألف أساسا من الدول المتقدمة ،اما في عام 1986 فقد وقعت طلب الانضمام الرسمي و بعدها تم تعليق محادثات الانخراط بعد توتر العلاقة مع الولايات المتحدة و السبب قضية تيانانمين لكن لم تمنع الحاجة الدولية و الامريكية بالخصوص لإعادة التفاوض من جديد في إطار ان العلاقة بين الولايات المتحدة و الصين في طور بناء التحالف الضمني حسب ما شدد عليه كيسينجر[1]

الفرع الثالث: قياس الأداء الاقتصادي للشراكة الصينية الأمريكية1971–1990

إن التطرق الى مستويات العلاقة الاقتصادية و التجارية التي بنيت عليها العلاقة الثنائية بين الصين و الولايات المتحدة يجب ان يأخذ بالاعتبار السياقات الامنية ،السياسية،و قضايا حقوق الانسان التي على إثرها تم إعادة توجيه او مراجعة للسياسات المنتهجة –على الأقل من طرف الولايات المتحدة – كونها المبادرة على الانفتاح طيلة العقدين الثانيين من الحرب الباردة لغاية بداية التسعينات إضافة الى البناء الداخلي السياسة الامريكية الذي أنتج حالة من النقاش حول طريقة التعامل مع الصين حسب الحزبين

[1]Evelyn, Goh. "Nixon, Kissinger, and the "Soviet Card" in the U.S. Opening to China, 1971–1974." *Diplomatic History29*, no. 03 (2005): 475-502. https://www.jstor.org/stable/24915131.

الرئيسيين الديمقراطي و الجمهوري و دور الكونغرس الامريكي الذي لا تعتبر الاتفاقيات الخارجية نافذة بقوة القانون الا بعد موافقته او على الأقل عدم تجاوزه خصوصا في تلك الفترة الحساسة من الاستقطاب الدولي.

الفترة الأولى، الممتدة من 1971 إلى 1979، شهدت بناء المؤسسات وإزالة بعض الحواجز أمام تدفق السلع والتكنولوجيا والأشخاص بين الصين والولايات المتحدة. هذه التغييرات أثرت على العلاقات التجارية بين البلدين ومكانة الصين في الاقتصاد العالمي.

في يونيو 1971، ألغى نيكسون رسميًا الحظر التجاري الأمريكي على الصين، وأزاح الحواجز القانونية التي عوقت التفاعل الاقتصادي الكبير بين البلدين منذ عام 1950. مع تخفيف القيود، سمح لشركات أمريكية بتصدير بعض السلع غير الاستراتيجية مباشرة إلى الصين، ونقلت البضائع الصينية بين الموانئ غير الصينية. كما ألغى نيكسون شرط مراقبة الأصول الأجنبية الذي كان يفرض على الشركات التابعة للشركات الأمريكية في بلدان CoCom الحصول على ترخيص من وزارة الخزانة، إضافة إلى ترخيص البلد المضيف، لتصدير السلع والتكنولوجيا الاستراتيجية إلى البر الرئيسي للصين.

في عام 1973، قرر نيكسون تصدير ثمانية أنظمة ملاحية بالقصور الذاتي (INS) لطائرات بوينج 707 للصين، إضافة إلى نظام INS المطلوب لطائرات كونكورد الأنجلو–الفرنسية.

مع نهاية العقد، تم تذليل العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية أمام العلاقات التجارية. في 24 يناير 1980، أقر الكونجرس اتفاقية تجارية تمنح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية، مع إعفاء صادرات الصين إلى الولايات المتحدة من معدلات الرسوم الجمركية المرتفعة المنصوص عليها في قانون سموت–هاولي الصادر في يونيو/حزيران 1930.[1]

في العقد الثاني الممتد من 1980 الى 1990 ، عرف بفترة الإصلاح و النمو استنادا الى ما توضحه البيانات أدناه و سيبقى هذا الحال لتعزيز الشراكة الواعدة من مسؤولي البلدين .

الشكل رقم 08: الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية (مليار دولار)1981–1990

[1]Asia Pacific Journal, "U.S.-China Trade, 1971–2012 : Insights into the U.S.-China Relationship," The Asia-Pacific Journal : Japan Focus, November 24, 2013, https://apjjf.org/2013/11/24/Dong-Wang/3958/article.html.

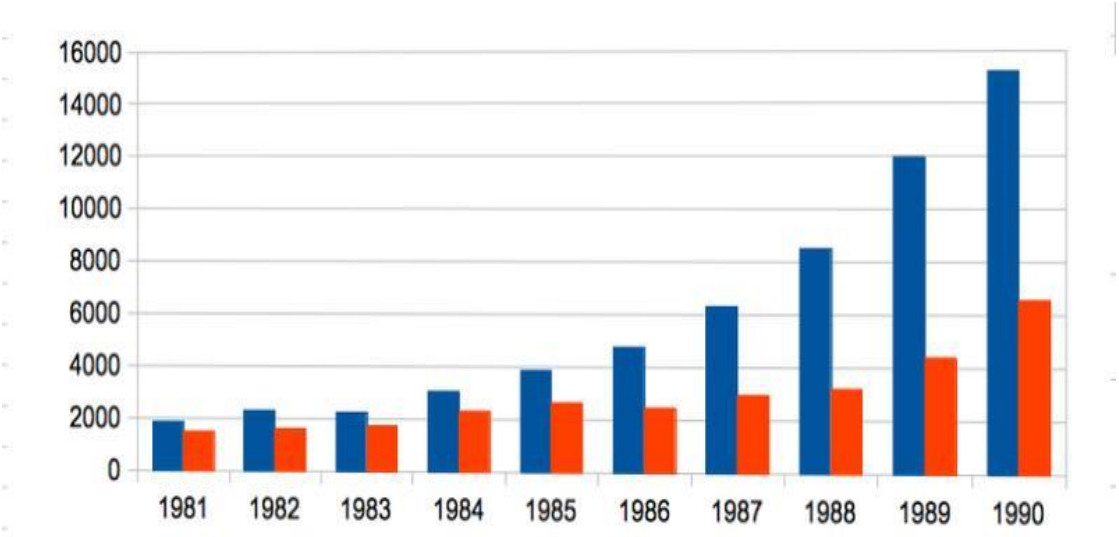

إحصاء أمريكي إحصاء صيني

Source : Asia Pacific Journal, "U.S.-China Trade, 1971–2012: Insights into the U.S.-China Relationship," The Asia-Pacific Journal: Japan Focus, November 24, 2013, https://apjjf.org/2013/11/24/Dong-Wang/3958/article.html.

بعد عقد من التطبيع الرسمي و بالضبط 1989، كانت المبادلات التجارية تؤشر على ان حجم التجارة الامريكية الخارجية لم يتجاوز 1% من التجارة العالمية الولايات المتحدة و مع ذلك اصبحت الاخيرة الشريك الثالث للصين تجاريا في 1984 بعد كل من اليابان و هوما كونغ (المقاطعة البريطانية آنذاك)، من ناحية ثانية الصين بصفتها الشريك الرابع عشر الولايات المتحدة استحوذت على 1.7% سنة 1987 و 2.3% عام 1989 بزيادة سنوية قاربت 44% وفق بيانات مخطط الأعمدة أعلاه.

المطلب الثاني: التحوّط و الارتقاء نحو المنافسة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:

خلال ما تم عرضه في الطرح السابق ،فان خاصية المشاركة قد تعرضت الى محاولات التقويض بشكل غير مباشر و لكن المفارقة هي انه بينما تتزايد عملية الاعتماد المتبادل بين الصين و الولايات المتحدة تدخل متغيرات غير اقتصادية لتصبح العلاقة أكثر تعقيدا ،فبالموازاة مع بداية التحضير لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية و تغير بيئة النظام الدولي لصالح الولايات المتحدة و نموذجها الاقتصادي الليبرالي المفتوح و كذا ظهور تحديات ضمن أطروحتي الصراع الحضاري (خصوصا في فترة بوش الأب والابن) كانت فترة كلينتون الأكثر ليونة نتيجة لحسابات عقلانية أقرتها إدارته و من بين المشكلات الثنائية

التي بدأت تبرز بعد نحو عقد من التطبيع هي احداث التغيير داخل الصين و تداعيات قمعها مع تخوف صيني و انزعاج من تبني إستراتيجية التحوط عبر إقرار مراجعة سنوية بدل طويلة المدى لوضع الدولة الأولى بالرعاية الذي إعتمد في الأول.

الفرع الأول : أزمة تيانانمين و المراجعة السنوية لوضع الدولة الأولى بالرعاية:

أ- خلفية شرط الدولة الأولى بالرعاية :

مثّل عام 1860 ذروة شرط الدولة الأولى بالرعاية ، حيث أصبح في ذلك التاريخ "القانون التجاري العام للدول الأوروبية الكبرى". ومع ذلك ، يمكن أن يختلف نطاق تطبيق الدولة الأولى بالرعاية اختلافًا كبيرًا ، من الحدود الضيقة للتعريفات وحدها لتطبيق أوسع لأنواع أخرى من الحواجز. على الرغم من الدولة الأولى بالرعاية ، كان هناك العديد من القيود والتمييز التجاريين. كانت سياسة الدولة الأولى بالرعاية في الولايات المتحدة حتى عام 1922 "شرطية" ، أي أن الامتيازات التي تم التفاوض عليها مع "أ" لن تُطبق على "ب" إلا إذا منح "ب" امتيازات تعويضية. حثت إحدى نقاط ويلسون الأربعة عشر في عام 1918 على "إرساء المساواة في شروط التجارة بين جميع الدول التي توافق على السلام" ، والتي تم شرحها على أنها تعني "أي تعريفة قد تراها أي دولة ضرورية لخدمتها الاقتصادية ، سواء كانت تلك التعريفة عالية أو منخفضة ، يجب أن تنطبق بالتساوي على جميع الدول الأجنبية ". وبالمثل ، أشار ميثاق عصبة الأمم إلى هدف" المعاملة المنصفة للتجارة لجميع الأعضاء "، واحتوت معاهدات السلام لعام 1919 على بنود الدولة الأولى بالرعاية ،و عليه استمرت الممارسة العملية للمبدأ في التعامل مع التجارة الدولية و خاصة في نطاق تعامل الادارات الامريكية مع الدول الاخرى[1]

كان موقف جورج بوش الأب (1989-1993) ناعما تجاه قضية الانتهاكات الحقوقية في تيانانمين فقد انتهج سبيل فرضية أن الدمقرطة السياسية ستحدث في الصين مع تحسّن الوضع الاقتصادي لديها ،لكن بيل كلينتون الذي جاء من بعده (1993-2001) أراد الاهتمام بوضع الشركات الأمريكية حين أثنت الأخيرة على قراره حول فصل قضايا حقوق الانسان عن وضع الدولة الأولى بالرعاية ،فالفكرة التي كان رجال الأعمال الأمريكيين يتشاركونها مع الإدارة الليبرالية هي إستراتيجية "التسلل لا التدخل" بمعنى المزج بين "الانخراط و الاحتواء" لكن ليس بصورة التدخل الفج الذي سيضيع عوائد السلام ،في الحقيقة بيل كلينتون في حملته الانتخابية انتقد بشدة سياسة السكوت تجاه مجازر تيانانمين من طرف ادارة المحافظين بقيادة بوش لكن بعد توليه الرئاسة تراجعت وعوده و لكن على الأقل قام بخطوة مزعجة للصينيين هي تثبيت المراجعة السنوية لوضع الصين في الدولة الأولى بالرعاية بالتنسيق مع قانون جاكسون -فانيك .مع أن

[1]John, Jackson. *World Trade and the Law of GATT",,* . Charlottesville: Michie publishing Company, 1969.249-250.

تعديل جاكسون –فانيك قد بدأ في سياق الصراع مع الاتحاد السوفياتي ،و هو القانون التجاري الذي يربط بين الغرب و الشرق،حين قام السيناتور الجمهوري جاكسون م هينري باقتراح التعديل الذي من شأنه تحديد التعامل مع الدول غير السوقية و التي تحد من الهجرة او تفرض قيودا عليها مثلما أقدم عليه المجلس التنفيذي السوفياتي ضد حملة الشهادات 1972(من الاقليات اليهودية خصوصا) حيث فرض ضرائب باهضة عرفت ب"ضريبة التعليم" لقاء سحب الشهادات التعليمية و بموجب التعديل تمنح لنحو 100 دولة ميزة الدولة الأولى بالرعاية [1]

في خضم هذه الفترة التي أقر فيها التشريع من الكونغرس كانت الصين ضمن الدول المقصاة و لكن التحول في العلاقة بعد جهود نيكسون و كيسينجر قد أعطي لها التماس من الإدارة ،فيما بعد و بالنسبة لفترتي بوش الأب و كلينتون تم تثبيت الالتماس للكونغرس من اجل الحفاظ على المصالح التجارية الثنائية ،فالقانون الذي يمتد الى قانون سموت –هارلي 1930 كان معيار التعامل مع الشركاء التجاريين ثم عدِّل في جولات الغات GATT ليصبح المبدأ الجديد يسير في إطار الجدولين الأول و الثاني ،فبالنسبة للدول الشيوعية يتم تطبيق تعريفات الجدول الثاني أما الدول ذات وضع الرعاية التمييزية الاولى فتطبق عليها تدابير الجدول الأول ،على سبيل المثال كان متوسط معدل رسوم الدولة الأولى بالرعاية (MFN) المرجح للتجارة لجميع واردات الولايات المتحدة من الصين حوالي 6% و بموجب معدلات الجدول الثاني (الدول غير المعنية بوضع الدولة ذات الرعاية الأولى) سترتفع معدلات التعريفة الى 44% ،و فيما يخص التجارة المتصاعدة الى 11 ضعف لتصل الى 45 مليار دولار ،تم تطبيق معدلات الرسوم على 10 دول فقط هي أفغانستان ،كوبا،لاوس،الجبل الاسود تساو،ويستلر،كوريا الشمالية ،صربيا و فيتنام الجنوبية و بهذا التصنيف تصبح الصين خامس شريك تجاري بعد كل من كندا، الاتحاد الاوروبي،اليابان والمكسيك عام 1995 [2] (الملحق رقم 03).

الفرع الثاني: تعديل جاكسون فانيك 1974.

كان تمرير تعديل السيناتور هنري مارتن جاكسون بمثابة مسار عمل للنائب الديمقراطي الأعلى نفوذا في الكونغرس بدءا بحماية الاقليات و الجالية اليهودية في الاتحاد السوفياتي الى تسهيل فرص الهجرة النخبوية الى الخارج اعتباره بأحد منظّري الحرب الباردة فقد ربط شرط الدولة الأولى بالرعاية بايديولوجية الأنظمة السياسية كذلك ، لم يكن الشرط بداية أمريكية بل برز في عند عقد الاتفاقية البريطانية السويدية

[1]William D, Korey. "The Struggle Over Jackson-Mills-Vanik." *The American Jewish Year Book75*, (1974): 204. https://www.jstor.org/stable/23604247.
[2]Hugh, Hugh M., and Christopher T. Taylor. "The Effects of Changing U.S. MFN Status for China." *Weltwirtschaftliches Archiv133*, no. 04 (1997): 575. https://www.jstor.org/stable/40440616.

1654 و مع هذا فقد إستمر العمل به خصوصا في الاتفاقيات متعددة الأطراف بعد الحرب العالمية الثانية لتعزيز الانفتاح الاقتصادي الدولي[1]

قدم هنري جاكسون و 72 من داعمي مقترحه المشاركين تعديلاً في مجلس الشيوخ في 4 أكتوبر 1972 ، و من أجل تجنب التشكيك حول الدفاع عن اقلية دينية دون سواها أرادوا ان يصبح المبدأ عالميا بخصوص حماية المهاجرين في كل الدول والذي قال "لن يكون أي اقتصاد غير سوقي مؤهلاً لتلقي معاملة الدولة الأكثر رعاية أو المشاركة في أي برنامج حكومة الولايات المتحدة التي تقدم ائتمانات أو ضمانات ائتمانية أو ضمانات استثمار ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، خلال الفترة التي تبدأ من التاريخ الذي يقرر فيه الرئيس أن هذه الدولة:

–حرمان مواطنيها من حق و فرصة الهجرة؛

– فرض اكثر من ضريبة رمزية على الهجرة او التأشيرات أو المستندات الاخرى المطلوبة للهجرة لأي غرض كان ؛

–فرض ضريبة رمزية او جباية او غرامة او رسم نتيجة لرغبة اي مواطن الهجرة للبلد الذي يختاره

من خلال هذه المحظورات يجب على الدول الراغبة في وضع الدولة الأولى بالرعاية MFN الالتزام بالشروط المنصوص عنها ،بعد تقرير الرئيس نصف السنوي للكونغرس حول تقييمه للدول .

فيطرح هذا التعديل و إقراره رسميا بعد مناقشته في 1975 من طرف الكونغرس و بالتالي اكتسابه للصفة التنفيذية لم تكن الصين ضمن نطاق التقييد أو العزل من وضع الدولة الأولى بالرعاية بل استفادت منه لكن كان الاعتماد عليه يخضع لشروط جديدة وضعت لنفاذه

1 / كما تنص الفقرة الأولى ، فإن أي دولة غير مؤهلة للحصول على معاملة الدولة الأولى بالرعاية في تاريخ سن هذا القانون لن تحصل عليها باستثناء ما ينص عليه الباب الرابع.

2/ قبل أن تتلقى أي دولة معاملة الدولة الأولى بالرعاية ، يجب على الرئيس أولاً التفاوض على اتفاقية تجارية مع ذلك البلد ، وستخضع هذه الاتفاقية لموافقة الكونجرس.

[1]Probert, Thomas J. W. "The Innovation of the Jackson–Vanik Amendment." Chapter. Dans *Humanitarian Intervention: A History*. Sous la direction de Brendan Simms and D. J. B. Trim. (Cambridge: Cambridge University Press,2011),223-42.https://doi.org/10.1017/CBO9780511921292.014

3 / لا يمكن لأي من هذه البلدان تلقي معاملة الدولة الأولى بالرعاية إذا كانت تقيد الهجرة على النحو المنصوص عليه في تعديل جاكسون – فانيك الأصلي. ومع ذلك ، إذا أكد الرئيس أنهم لا يقيدون الهجرة ، فيجب عليه التصديق على ذلك في الوقت الذي يتم فيه إرسال الاتفاقية للموافقة عليها من قبل الكونجرس.

4 / بدلاً من ذلك ، يجوز للرئيس التنازل عن القيود المفروضة على البلدان التي تقيد الهجرة ، وشرط الحصول على شهادة بخلاف ذلك ، إذا كان يعتقد أن مثل هذا التنازل سيعزز أغراض التعديل وتلقى تأكيدات بهذا المعنى من الحكومة من البلد المعني.

5/ في كلتا الحالتين ، إذا وافق الكونجرس على الاتفاقية ، فإن معاملة الدولة الأولى بالرعاية ستكون صالحة لمدة ثمانية عشر شهرًا.

5 / في نهاية الأشهر الثمانية عشر الأولى ، قد يمدد الرئيس معاملة الدولة الأولى بالرعاية لمدة اثني عشر شهرًا أخرى ، إما عن طريق الشهادة أو طريق التنازل. ويجوز له القيام بذلك كل اثني عشر شهرًا بعد ذلك.

6/ يخضع التنازل والشهادة ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية اللاحقة لحق النقض بالأغلبية في أي من مجلسي الكونجرس. (إذا اختار الرئيس مسار الشهادة ، فيجب عليه المصادقة كل ستة أشهر ، ولكن كل شهادة أخرى فقط تخضع لحق النقض. تم تعديل جميع أحكام الفيتو هذه بشكل كبير في عام 1990 – إذا لم يمارس أي من مجلسي الكونغرس حق النقض ، فسيظل التمديد قائماً[1].

الفرع الثالث: الصين و جاكسون–فانيك : التداعيات و اشكالية التعميم في وضع الدولة الأولى بالرعاية

إن الصيغة التنفيذية للتعديل استنادا لاكتسابه صفة القانون بان يصدر من المؤسسة التشريعية فقد تم التعامل معه كتسوية بعد مناقشتين له في سنتي 1974–1975 و فحواها أنها عقد ثلاثي بين جاكسون و هنري كيسينجر و الإتحاد السوفياتي و لكن الاشكالية هي الامتداد الطبيعي لأي قانون مجرد على الحليف الضمني الصيني في تلك الفترة ،فالنسبة للعلاقة معها و نظراً للإجراءات الروتينية فقد مدّد استعماله لمدة عشر سنوات من 1979 تاريخ عقد الاتفاقية التجارية الصينية الأمريكية الى 1989 التي كانت فيها أحداث تيانانمين ،قبل هذا التحول غير المفصلي لإدارة العلاقة كان دينغ شياو بينغ يعمل على تسهيل

[1]James M. Montgomery, "China's Entry to the WTO and the Jackson-Vanik Amendment," Journal of Northeast Asian Studies 15, no. 3 (September 1996): 61-63.https://doi.org/10.1007/bf03028150.

الهجرة من الصين وفق التزامات التعديل المصاحبة ، واستنادا الى الدستور الامريكي الذي يمنح الكونغرس حق النقض و الرئيس حق النقض الرئاسي ارتأت المؤسسة الاولى البحث عن إستعمال الفيتو في حالتي التنازل أو للتصديق فقط لا الشهادة بشرط أغلبية اصوات كلا المجلسين (مجلسي النواب و الشيوخ) و هذا ما من شأنه إخضاع الإدارة الامريكية ،ومع هذه الصلاحية التي أتاحت للكونغرس الضغط و الهجوم لوضع الدولة الأولى بالرعاية لكن ميزان القوى يتجه نحو الرئيس بحكم أنه كان بإمكان 51 عضو في مجلس الشيوخ و 218 صوت من مجلس النواب الآن يستوجب توفر صوت 67 سيناتور و 291 نائبا فخلال فترة جورج بوش سنة 1990 اكتفى الكونغرس بلائحة لوم و قرار بعدم الموافقة و لم يصل لحد استخدام حق النقض الذي يستلزم النسب المذكورة أعلاه [1]

برز مع أفول التهديد الأيديولوجي أسلوب إدارة العلاقات الخارجية مع الصين بين استمرار مكاسب عوائد السلام و تنامي النهج الاستبدادي الصيني ، فأصبحت إحدى المسائل المهمة في تجاذبات الحزبين الديمقراطي و الجمهوري على مستوى أعلى هرم الرئاسة و الكونغرس ،فرغم دعوات بيل كلينتون في حملته الانتخابية الى حصار الصين جعلته ظروف تقلده المتصل يتراجع عن تبني هذه السياسة ليقرر فصل الارتباط عن المسائل الواردة في تعديل جاكسون– فانيك .

في مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية OMC كان نظام الغات GATT هو نفسه القاعدة التشغيلية لنظام التجارة الحرة متعدد الأطراف ،على رغم التمديد الذي منح الصين في 1995–1996 إلا أن الولايات المتحدة أرادت عدم فقدان ميزة لصالحها فبعد التوجس الصيني من التعديل ارادت واشنطن الاستناد على قاعدة قانونية اخرى غيره و هي المادة 13 من اتفاقية مراكش 1995 المنشئة للمنظمة العالمية و التي تقتضي أن يمنح العضو الحالي السلطة في حجب معاملة الدولة الأولى بالرعاية الدائمة الى العضو الجديد مثلما تم الاصرار من طرف المفاوضين الأمريكيين أنه لا مناص عن اجراءات تعديل جاكسون –فانيك ،فهذا الواقع المفروض لم تقبله الصين كونه يؤسس لعلاقة تمييزية او دولة درجة ثانية ،ومن أجل هذا سعت الى اقناع حلفاء الولايات المتحدة في منتدى اوساكا نوفمبر 1995 الخاص بالتعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ و خلص البيان الختامي الى اعتماد صيغة مشتركة حول "تطبيق مبدأ عدم التمييز او السعي لتطبيقه " ،كذلك لم يرد الأمريكية الضغط اكثر على الصين فهم بحاجة الى اقتصادها السوقي المنفتح .

في سبيل تحديد العلاقة برزت آراء مختلفة ، الأول يعتقد ان القانون استوفى مدته ولا يجب أن يستمر لأكثر من هذا و يجب إلغائه و هم المدافعين عن خيار المشاركة "الليبراليين" ،اما الثاني و هم "الحمائين" يعتقدون بضرورة الاستمرار بتقاليد التعديل الذي صيغ في فترة ادارة العلاقات الاقتصادية مع

[1]Ibid,66.

الاتحاد السوفياتي لإجبار الصينيين على الرضوخ بالتالي حسب هذا الرأي يتم تحديد شكل العلاقة من منطلق قومي اما" الجاكسيون الجدد" او "النيوانيون" و هو التيار التوفيقي و يسعى لايجاد صيغة تكييفية فلا الإلغاء الكامل للتعديل و لكن ايجاد طرق جديدة للتعامل مع الصين [1]

اصطدمت هذه الرؤى بإرتفاع نسق المشاركة الصينية اقتصاديا على وجه الخصوص من جهة ، و عدم موافقة الإدارة الامريكية من جهة ثانية على المواقف المتصلبة من المعادين للشراكة الامريكية الصينية فلا إدارتا بوش و كلينتون كانتا مستعدتان لدعم الإلغاء برغم عدم قدرتهما تقديم ضمانات لمصداقية الصين في لبرنة نظامها السياسي و الاقتصادي خاصة مع التزامات الإصلاح الاقتصادي المتفق عليها في نهاية السبعينات و المرافقة– الرقابية– التي تصدر بصفة دورية و جادّة عن مدى تطبيقها.

هذا الأمر قد أتاح للمعارضين لهذا النهج بداية الحديث عن ضرورة ترسيخ الإلتزام الصيني أكثر فأكثر

المطلب الثالث: حاضر المواجهة في العلاقات الصينية الأمريكية

لا يزال الصينيون يتذكرون فترة "التدهور الاقتصادي و الاذلال من الخارج بين عامي 1820 الى غاية 1949 تاريخ قيام الجمهورية الشعبية ،و خلال هذه الفترة تطرقنا الى مختلف الاتفاقيات غير المتكافئة التي أقرت حينها و عدلت لصالح تعزيز الهيمنة الغربية على السيادة الاقتصادية الصينية ،و على الرغم من هذا في قراءة التاريخ الاقتصادي الصيني الحديث كان انتصار الحزب الشيوعي الصيني و إحكام السيطرة على العملية السياسية و الاقتصادية داخل البلاد بأن تكون القفزة الاقتصادية التي وصفت بالعظيمة او الخارقة بين عامي 1958 و 1960 ثم الثورة الثقافية من 1966 الى وفاة ماو تسي تونغ 1976 فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي ب6 مرات في الفترة التي بين 1952 إلى 1978:و ارتفع الدخل بنسبة 180% ،و 160% لانتاجية العمل ، و كانت هذه الزيادات الكمية بسبب التحول النوعيفي هيكل الاقتصاد بزيادة النشاط الصناعي من 8% الى 52% و تراجع الناتج الزراعي إلى 16% بعدما كان 60% .لتأتي مرحلة دينغ شياو بينغ لتؤسس المرحلة الثانية من التحديث خاصة مع السعي الى الانفتاح مرة أخرى

حسب دراسة المؤرخ الاقتصادي أنجيس ماديسون AngusMaddison كانت مساهمة الصين في الناتج المحلي الاجمالي العالمي يقارب 5% لكن في سنة 2003 ارتفع ل15% و بحلول 2030 سيكون عند 23%،بناءا على هذه المؤشرات ففي سنة 2003 مثل الناتج المحلي الاجمالي الصيني ما نسبته 78% من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية و أكثر من ضعف الناتج المحلي لليابان .

[1]Ibid,67.

هذه الاحصائيات المتزايدة للاقتصاد الصيني بالموازاة مع تعميق الشراكة الامريكية الصينية الى حد الارتباط المرسخ تزامنت معه حجج التيار القومي أكثر ، فالحديث عن ارتفاع الاعتماد الامريكي على السلع الصينية و الخدمات بالموازاة مع زيادة تهميش القطاعات القومية الاستراتيجية (تكنولوجيا الزراعة مثلا)، و الانخراط المالي الصيني في البنوك الامريكية (كأكبر مستحوذ عن السندات) ، إضافة الى أن الفصل التام بين متطلبات التوسع الاقتصادي و رهانات الأمن القومي سيحدث مشكلة للأسبقية الامريكية.[1]

الشكل رقم 09 : الميزان التجاري الامريكي الصيني 1972-1990

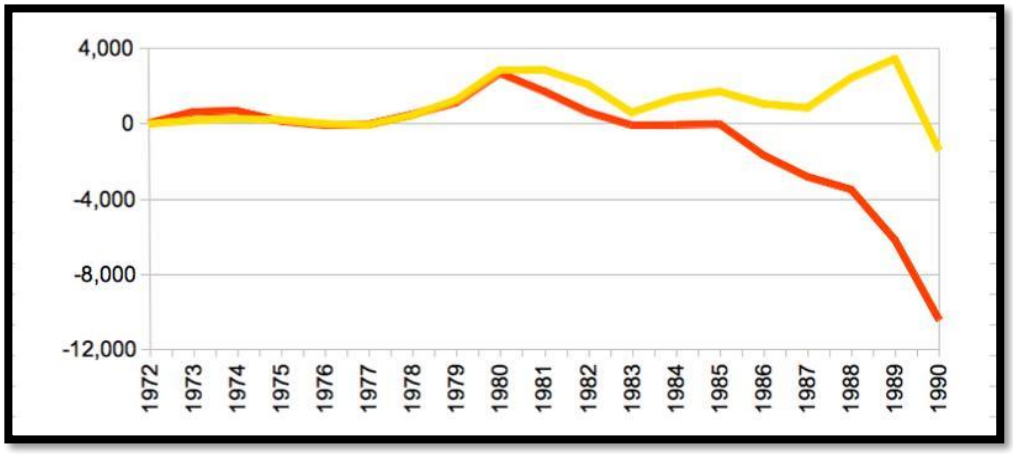

الميزان التجاري الامريكي مع الصين (بيانات امريكية)

الميزان التجاري الامريكي مع الصين (بيانات صينية)

Source :Jinghao Zhou, Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations (Palgrave Macmillan, 2022).p 93-94.

هذا التقييم النوعي يتماشى مع منطق الإحصاء الكمي لإتجاه العلاقة –أي زيادة الاعتماد بشكل سلبي على الصناعات الامريكية و الميزان التجاري الامريكي) فالولايات المتحدة اصبحت تعتمد كثيرا على المنتجات الصينية ما احدث عجزا منخفضا ثم مرتفع بصورة قد لا يتم التحكم فيه لصالح الصين ، و خلال فترة عقدين من بداية التطبيع في العلاقة أضحى الميزان التجاري الامريكي يسجل عجزا أقل من نظيره الصيني –حسب الاحصاءات الامريكية – بيد أن مسح البيان الصيني يقلل من الفجوة في الميزان التجاري الثنائي ، على إثر هذا التضارب في إعلان البيانات تتاح لكل من الولايات المتحدة و الصين توالبا استغلال /التقليل من شأن العجز و لكن يبقى الأمر محسوم لصالح الصين في كلا الإحصائين.

[1] Francis J. Gavin, « US Economy and National Security » Texas National Security Review, 06/29/2022.

الجدول رقم 12: اتجاه العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية 1784-الحاضر.

الفترة الزمنية	إتجاه العلاقة ↗
الفترة الأولى 1784-1911	علاقة غير متكافئة
الفترة الثانية 1912- 1949	علاقة واعدة نحو الترابط
الفترة الثالثة 1949- 1971	علاقة عدائية
الفترة الرابعة 1972- 1979	التطبيع الودي
الفترة الخامسة 1979- 2012	تعزيز المشاركة و التعاون
الفترة السادسة 2013 -الحاضر	علاقة دراماتيكية في المستوى الأدنى

Source : Jinghao Zhou, Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations (Palgrave Macmillan, 2022).p 93-94.

يمكن وصف العلاقات الثنائية خلال هذا النوع عبر ست فترات متمايزة ، تداخلت فيها العوامل الاقتصادية و السياسية:

-الفترة الأولى :من وصول القارب الامريكي الأول إلى الصين في عام 1784 حتى ثورة 1911 تم وصفها بأنها علاقة غير متكافئة.

-الفترة الثانية: كانت من عام 1912 إلى عام 1949 ، حيث حاول البلدان تطوير العلاقات الودية المتبادلة(حكم الكومينتا غ الصين)

-الفترة الثالثة: يمكن وصف الفترة الثالثة بأنها مليئة بالمواجهة بين البلدين من عام 1949 إلى رحلة نيكسون إلى بكين في عام 1972.

-الفترة الرابعة: قصيرة مقارنة بالفترات الاخرى، بين عامي 1971 و 1979 ، غيرت الحكومتان إستراتيجيتهما من العداء إلى التطبيع الودي.

-الفترة الخامسة :امتدت من 1979 إلى 2012 ، عزز البلدان مشاركتهما وتعاونهما.

-الفترة السادسة: من عام 2012 إلى الوقت الحاضر هي عملية دراماتيكية انخفضت فيها العلاقات الثنائية إلى أدنى مستوى لها منذ خمسين عامًا.

هناك عوامل مختلفة تنتقل من فترة إلى أخرى. يتم تحديد خصائص الفترة الأولى إلى حد كبير من خلال العوامل الاقتصادية لأن الاقتصاد الصيني كان أضعف من أن يدعم مكانته الدولية ، مما أدى إلى علاقة غير متكافئة ، أما تحديد خصائص الفترتين الثانية والثالثة إلى حد كبير يتم من خلال النظام السياسي الذي ساعد على تطوير العلاقات الودية المتبادلة بسبب العدو المشترك(الحزب الشيوعي على الصيني)، بين عامي 1912 و 1949 وجر البلدين إلى علاقات المواجهة بسبب سياستين مختلفتين اختلافًا جوهريًا. بينما تعزى سماتالفترتان الرابعة والخامسة إلى حد كبير من خلال مزيج من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية. تعود خصائص الفترات الست إلى مزيج من المنافسة الاقتصادية والسياسية. لذلك ، من الضروري مراعاة عدة عوامل عندما نناقش إشكالية التنافس بين القوى العظمى على الرغم من أن العامل الاقتصادي هو أحد العوامل الأساسية[1].

كانت الأفكار الرئيسية من الفترة 1978 إلى غاية 2012 التي تبنتها الحكومة الصينية تتوزع على السلام، التنمية ،التعاون ،عدم لفت الأنظار ،الأولوية الإقتصادية ، المصلحة الوطنية ، التعددية القطبية و العولمة ، قد تشكل خطوط العمل الدولي هذه تناقضات في السياسة الخارجية الصينية [2] عندما يتم فهم الطيف المتنافس في صنع السياسة الخارجية الذي قدّمه ديفيد شامبو حين فصل عبر دراسته المتأنية لتلك التيارات السبعة(الشكل رقم04) التي تنطلق من أصولية مكرسة ذات بعد قومي راديكالي الى تيار منفتح يوصل بالاعتدال و تقبل الانخراط الدولي في العالم ، قد ينظر إلى الصين على انها دولة نامية تعبر عن دول الجنوب أحيانا و قد ينظر إليها أنها تنتقي ولوجها للمنظمات فأحيانا تتحفظ او تنغمس بكل إرادة في المؤسسات الدولية و القواعد و لكن يبقى توجسها حاضرا (عندما يبرز التيار القومي) ، و في مواقف أخرى قد تتصلب مواقفها كجزء من واقعيتها و مقارعتها القوى الدولية الكبرى سواءا من حيث التفاوض حول سلع و أسواق ، لكنها لا تهمل في سبيل هذا خلفيتها الآسياوية التي تشكل أهم مشاركة خارجية ذات نطاق إقليمي فهي عضو فاعل في الآسيان و ملحقاته(المشار إليها في نماذج الحوكمة الاقتصادية)

الشكل رقم 10: طيف الهويات الصينية في السياسة الخارجية.

[1]Jinghao Zhou, Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations (Palgrave Macmillan, 2022).p 93-94.
[2]Douglas Paal, "Contradictions in China's Foreign Policy," Carnegie Endowment for International Peace, December 13, 2013, https://carnegieendowment.org/2013/12/13/contradictions-in-china-s-foreign-policy-pub-53913.

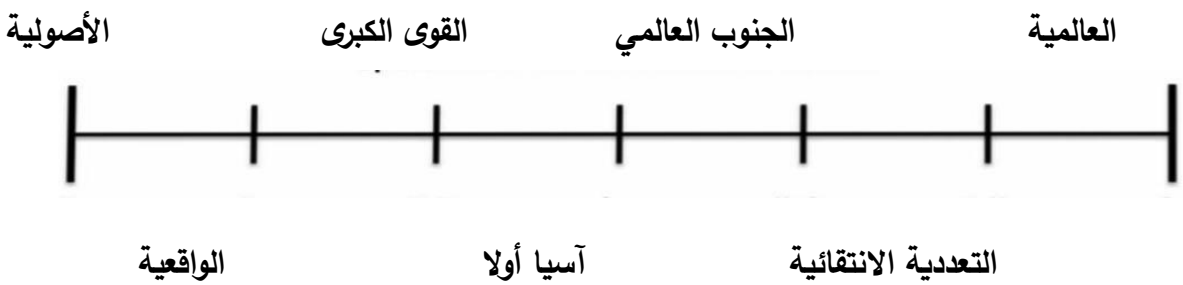

Source :David Shambaugh, “Coping with a Conflicted China,” The Washington Quarterly 34, no. 1 (February 20 1 » : 7–27,

الفصل الثالث

الديناميكية الجيواقتصادية للعلاقة الصينية الأمريكية: الأدوات والاستراتيجيات والاتجاهات

يركز هذا الفصل على الديناميات الاقتصادية التي تحدث في العلاقة بين الصين والولايات المتحدة، مشيراً إلى الأدوات والاستراتيجيات والاتجاهات التي يتبعها كل بلد في هذه العلاقة الحيوية. في المبحث الاول يتناول الادوات الاقتصادية في تفعيل المنافسة، ثم إستراتيجية توظيف الأحلاف الاقتصادية المناطقية و التكتلية في المبحث الثاني، في حين سينتهي الى مبحث ثالث أخير لاستشراف اتجاهات العلاقة الاقتصادية الصينية الأمريكية

المبحث الاول: الأدوات الاقتصادية في تفعيل المنافسة

يعالج هذا المبحث ،الأدوات التي يتم استخدامها من طرف فواعل الدراسة لتفعيل المنافسة ، حيث تستند بيجين من أجل التمكين على مبادرة الحزام و الطريق التي تم دسترها سنة 2017 و عملت من اجل تطويرها منذ انشائها سنة 2013 بالانتقال من الانخراط الصيني في الاقتصاد العالمي من الكم إلى النوع و بالتالي ضمان استمرارية التنمية الصينية ، و اذا كانت الصين ترى أن المبادرة ضرورة إستراتيجية للتنافس ، عملت الولايات المتحدة الامريكية أيضا على إحتواء هذا التغلغل المناطقي لأداة جيو إقتصادية مهمة ، من خلال استغلال علاقاتها التقليدية و البحث عن علاقات جديدة في مختلف مناطق الانتشار القاري للمشروع الصيني ،و التي تعتبرها واشنطن حيوية لها و لأمنها الإقتصاديعبر النظر الى الانتشار الصيني كتهديد للأمن القومي الامريكي و إستراتيجيتها العالمية نحو الأسبقية

المطلب الاول: التمكين عبر مبادرة الحزام و الطريق (الانتقال من الانخراط الكمي نحو الانخراط النوعي)

كانت المبادرات الصينية عملية إلى حد كبير ، فالأساس الذي ارتكزت عليه بيكين في انطلاقتها الدولية رسميا قد تعزى إلى فترة ما بعد 2008 و هي المصادفة للأزمة المالية العالمية التي تداعت لها الاقتصاديات الأوروبية و الامريكية. لكن هناك من يجادل أو يعتبر أن الانخراط الاقتصادي الصيني العملي كان منذ 2001 باعتمادها على الية التصدير و الإبتكار (وهي تقع ضمن ما افترضه جوشوا رامو في توافق بيكين الناشئ2004)،في حين أن الرئيس الأسبق زيمين قد ابتكر في ولايته مشاريع يعزو البعض ان مبادرة الحزام و الطريق امتداد طبيعي لها لكن بشكل معاصر و متوازية مع عالم ما بعد "بعد الحرب الباردة*".

لأجل التوصل إلى ذلك الاجماع أو تلك النتيجة بشأن القضايا الأساسية لمبادرة الحزام و الطريق بدءاً من سماتها و أهدافها منذ اقتراحها ،هل هي مبادرة اقتصادية أم انتشار إستراتيجي ؟، هل تملك أهدافا إقتصادية أو سياسية؟ و هل هي أداة إقتصادية لتحقيق أغراض إستراتيجية أم أنها أداة غير إقتصادية لخدمة مصالح اقتصادية.على المستوى الجزئي، ينظر إليها مجال الاقتصاد و مفكريه أنها ذات محتوى إقتصادي بحت لكن يمكن اعتبارها أداة سياسية لخدمة أهداف الانخراط/التعامل الاقتصادي الصيني في قضايا التجارة الخارجية و التمويل و الصناعة و الاستثمار يتم و كمساعد للشركات الصينية في كسب الأموال في الخارج، و بهذا تكون المجالات للاهتمام قطاعية للتجارة، لصناعة

، التمويل ،التقنية و الطاقة . على عكس هذا التيار ، يتسم حقل العلاقات الدولية في مقارباته بالإتساع أكثر ، بداية من التركيز على المستوى الكلي للمبادرة كونها ذات اهداف سياسية–استراتيجية بالتالي محتوى تحليلاتهم و تناولهم سيشمل قضايا كلية مثل الحوكمة الإقليمية و العالمية–الدولية– الأمن الدولي، المساعدات الخارجية و المنظمات الدولية.[146].كوصفٍ أولي ، كانالتحول من إستراتيجية النمو برقمين الى إستراتيجية النمو بالجودة التي أعلنت عنها قيادة الحزب الحاكم في الصين ، فالأولىترتهن الى افتراض ان النمو السريع في الناتج الاجمالي المحلي يجب ان يكون على راس اولويات الأمة الصينية و هو بمثابة الدواء الشافي لمعظم القضايا الوطنية و تعزيز شرعية الحكومة ، اما الثانية تعتمد على وضع طبيعي جديد "منخفض التوقع للنمو" مع إصلاح مكاني للرساميل (توزيع الرأسمالية عبر مناطق العالم) و القدرة على المنافسة في الخارج خاصة في سياق العلاقات بين الدول الكبرى من نوع آخر التي إقترحت من الإدارة الجديدة بقيادة **شيجينغبينغ**سنة 2013 و تمكينا للعبور الإقليمي لمبادرة كبرى هي مبادرة الحزام و الطريق الجديد[147] التي بدأ العمل عليها منذ 2015 و تم دسترها في 2017 لتعتبر من أساسيات السياسة العامة للحزب الشيوعي الصيني.

الأسئلة التي تطرح هنا ، ماهي فحوى المبادرات الاقتصادية ؟ و لمن هي موجهة أساسا؟ في ظل سردية ذاتية تتصورها بيكين من جانب و الولايات المتحدة الامريكية من جانب ثانٍ خصوصا إذا ما ربطت بتوظيف جيوإقتصاديتفرضه المبادرة كونها ستقع على حيّز مكاني غير تقليدي للهيمنة الصينية ؟ وللتدقيق في مناطق نفوذ غربية أساسا. أو انها ستبقى في إطارها الاقتصادي حصرا كنموذج تنموي عابر للحدود بما يتوائم مع المصالح العالم– ثالثية– الجنوب العالمي– التي لا تزال تعتبره الصين فضائها المعتادنحو إستيعاب دول العالم الثاني موازنة للهيمنة الاقتصادية الغربية التي تنشط في إطار العالم الأول .

أ. جغرافيا مبادرة الحزام و الطريق :

تتكون مبادرة الحزام و الطريق المعلن عنها في 2013 عبر مسارين بحري و برّي و ثلاثة نطاقات ،الأول السمك الحديديو الثاني طاقوي لخطوط أنابيب النفط و الغاز الطبيعي أما الأخير في مجال الاتصالات الرقمية

[146]Cheng Gao, "China–US Competition and the Staged Attributes and Goals of the Belt and Road Initiative," Springer EBooks, January 1, 2022, 71–103, https://doi.org/10.1007/978-981-16-6687-2_4.

*يقصد بما بعد "بعد الحرب الباردة" إلى ذلك التمايز بين فترتين من مرحلة سقوط الإتحاد السوفياتي و بروز الأحادية القطبية من جهة و العودة غير المؤكدة الى التعددية القطبية على الأقل في شكلها الإقتصادي بتعدد الحيز المكاني للرأسمالية بين الغرب و الشرق عند إضافة اقتصادات المجتمعات الاسياوية من جهة أخرى (النمور و التنينتات الأسياوية، الهند، روسيا).

[147]Jean-Marc F. Blanchard and Colin D. Flint, "The Geopolitics of China's Maritime Silk Road Initiative," Geopolitics 22, no. 2 (April 18, 2017) : 223–45, https://doi.org/10.1080/14650045.2017.1291503.

.بهذا الشكل من التفرع كما هو موضح في الخريطة أدناه ، ستصبح الجهةالشرقية للعالم متصلة من شرق اسيا إلى غرب أوروبا شرقا و غربا ، و من القرن الأفريقي جنوبا الى المحيط الشمالي .في الممر البري ستكون دول : كوريا الشمالية ، منغوليا ،روسيا ، أوكرانيا ، بولندا، فنلندا، رومانيا، هنغاريا، ألمانيا، إيطاليا في القسم الشمالي منه ، أما دول الخط الجنوبي فهي تنقسم الى دول وسط وغرب آسيا و جنوبها متمثلة في كازاخستان(البلد الذي أطلقت منه المبادرة سنة 2013) ، قرغيستان ، تركمنستان ،باكستان، أفغانستان ، إيران ، تركيا ، ميانمار ومقاطعة هونغكونغ. في الممر البحري ستنخرط دول الهندو باسيفيك و الشرق الأوسط وصولا الى دول جنوب شرق البحر المتوسط و دول الشمال الاوروبي هي : كوريا الشمالية و كوريا الجنوبية ، اليابان ، لاوس، فيتنام، ماليزيا ، أندونيسيا ، سنغافورة ، الهند،سيريلنكا، باكستان (الجزء البحري الجنوبي المطل على بحر عمان)، سلطنة عمان، اليمن، السعودية ،مصر ، جيبوتي، الصومال، كينيا، اليونان، إيطاليا، النرويج ، هولندا (امكانية إضافة دول أخرى كذلك).فيما يخص خط النطاق الطاقوي سيربط بالمناطق الاساسية لموردي النفط و الغاز وهي منطقة آسيا الوسطى، الشرق الأوسط ، روسيا الإتحادية، و دول ستربط بالسكك الحديدية في منطقة بحر جنوب الصين ، الدول المطلة على بحر قزوين ، و البحر الاسود وصولا الى دول غرب أوروبا، أما طريق الحرير الرقمي فيتحدد- مؤقتا-بايجاد نقطة اتصال مع القرن الأفريقي انطلاقا من غرب الصين إلى كينيا و جيبوتي مرورا بباكستان.

خريطة رقم 03:جغرافيا الممرات لمبادرة الحزام و الطريق الصينية

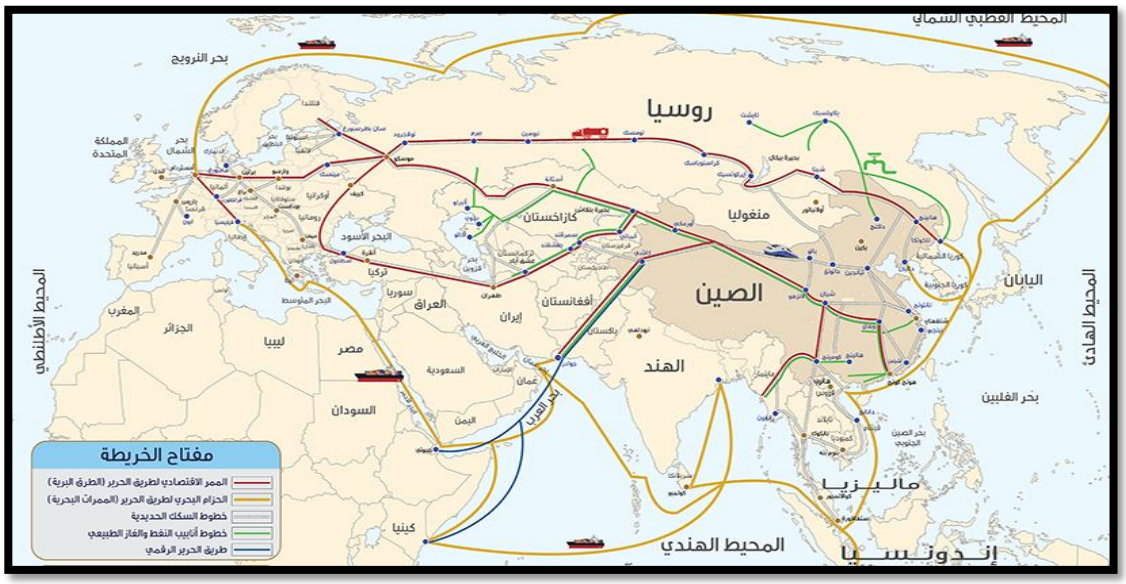

المصدر: علي صالح،"مشروع طريق الحرير : كيف تربط الصين إقتصادها بالعالم الخارجي"،مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة العدد26(2018):ص-ص 7-8. https://bit.ly/41yAS6N

في عام 2015 ، كان هناك تحديث آخر لجغرافيا المبادرة الصينية بشمولها منطقة شمال افريقيا و شبه الجزيرة الإيبيرية مرورا بمضيق جبل طارق، و بهذا سيخلق توسعة المشروع نقطة تماس رابعة و منطقة إضافية أخرى خارج التصور الأول الذي يشمل تطويقا اقتصاديا من شمال، و غرب الجنوب الشرقي للبر الأوروبي ، فالتصور الجديد منذ التاريخ أعلاه ستصبح الصين على مشارف المسطح المائي الأطلنطي و الجهة الغربية للبحر المتوسط بعد كل من بحري البلطيق و الشمال شمالا ، البحر الأسود شرقا و شرق المتوسط جنوبا .

ب. البيانات الاقتصادية لمبادرة الحزام و الطريق :

حسب موقعChina daily الحكومية ، فيقدر القيمة التجارية لمبادرة الحزام و الطريق بلغت12.54 مليار دولار و استثمار مباشر غير مالي يناهز 19.16 بليون دولار[148] ،ليؤكد نائب لجنة الاشراف على أصول الدولة و ادارتها SASAC State-ownedAssets and Supervision and Administration Commussion أنهم يمثلون 80% من حجم استثمارات مبادرة الحزام و الطريق [149].

في هذا المنحى تقدم الصين رؤيتها للتنمية الدولية كبديل موثوق رغم حال التوجس التي ممكن أن يكون حجج واقعية حيال الاستحواذ الحكومي على أصول الاستثمار عبر شركاتها الوطنية و التاثير السلبي على المنافسة ، حسب ما يعرف بفخ الديون التي بدأت ملامحها تتبرز كمثالين في جنوب آسيا (سيريلنكا) و شرق افريقيا (جيبوتي).

من سياق الرغبة في طرح مبادرة ذات موثوقية ، تحرس بيجين على تقديم طموح التنمية العالمية في مشروع "الحلم الصيني" ،فإضافة الى السردية الصينية المقبولة –في بداياتها على الأقل– تحتوي مسارات مبادرة الحزام و الطريق على البدء في استمالة ذات صبغة ايديولوجية/ مناطقية لأنظمة سياسية مشابهة لنظامها السياسي ،كما توضح الخريطة أعلاه. هذا السياق الكمي لتضمين الدول يوازيه تنويع قطاعي في مجالات تحتل الطاقةثم المواصلات فالعقارات فالتعدين النسب الكبيرة، لتليها قطاعات خدمية كالتقنية و المصرفية و اللوجيستيك و الزراعة و الكيمياويات.

التوجه القطاعي الطاقي حسب الدول يتناسب و قدرات الدول محل الاستثمار ، بمعنى أن الاتفاقيات مع البلدان المنخرطة في إطار المبادرة تخضع الطبيعة الموارد الاقتصادية الموجودة. و هذا يعطي ميزة الاختيار و انفتاح

[148]Chinadaily, "Belt and Road 2022 in Numbers," Chinadaily.com.cn, n.d., http://global.chinadaily.com.cn/a/202301/06/WS63b751c0a31057c47eba7ecd_4.html.
[149] ABB, PASCAL, ROBERT SWAINE, and ILYA JONES. "CONTROVERSIES, CONCERNS AND CONFLICT RISKS." ROAD TO PEACE OR BONE OF CONTENTION ?: THE IMPACT OF THE BELT AND ROAD INITIATIVE ON CONFLICT STATES. Peace Research Institute Frankfurt, 2021. http://www.jstor.org/stable/resrep30908.5.

المبادرة على الآخرين ، لكنه يبقى مرتكزا على على أساس الجغرافيا شرق آسياوية أولا و مناطق العالم الثالث بدرجة ثانية

ج: السردية الخطابية حول دعم/ نقد شرعية مبادرة الحزام و الطريق BRI

اجتذبت مبادرة الحزام و الطريق الدعم والنقد لشرعيتها ونجاحها المحتمل في حين يرى خصومها التحديات أكثر من مجرد آفاق بسبب عدم الاهتمام والمقاومة الأمريكية ، يؤكد أنصارها على النظر إليها بتجسيدها آفاقًا أكثر من تحديات و السبب اهتمام بقية العالم. بينما يستخدم الجانبان أسبابًا وجيهة لآرائهم الصريحة أو الضمنية ، إلا أنهما يركزان على الشرعية*من خلال وضعها الذي تم قبوله

جملة المزايا الاقتصادية التي توفرها الاستراتيجية انها تربط ثلاث قارات عبر الطرق البرية والبحرية ، وتقدم أنواعًا متنوعة من مرافق البنية التحتية ومساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية. ضمن الإطار الأوسع ، أنتج مشروع BRI مؤسسات أخرى ، مثل بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيويةAIIB الذي انخرطت فيه 100 دولة عضو في عام 2019. ويسلط الاتجاه التشكيكي على تحدياته واستدعاء أفكار المخاطر والشرعية. يزعم أن مشروع BRI يفتقر إلى الشرعية لأن الولايات المتحدة تجاهلت ذلك ، وبدون تأييد الولايات المتحدة ، فإنه يواجه قضية شرعية.[150]

تنهج المقاربة الاقتصادية البحتة لمشروع الحزام و الطريق سردية غير تصارعية ، كونها تستهدف التنمية الإقليمية–عبر الإقليمية لكن إمكانية فصل هذا الهدف التنموي و إن كان صادق النية إلا أنه لا يكفي برغم التطمينات من قبل القيادة الصينية الجديدة برئاسة شيجينغ[151]أو حتى التي كانت قبلها في ما يسمى "التنمية السلمية" كون الشروع في انخراط الدول المتلقية يحتاج قرارا سياسيا حتى لو لم تكن لدى بيجين تلك المشروطية السياسية المنمطة في سياسات الدول الغربية الكبرى و مؤسساتها و لكنها قد تمتلك قدرة الاقناع الاقتصادية على شكل اغراءات و امتيازات لا أستطيع الدول المتلقية تفويتها.

[150]Tariq H. Malik, “The Belt and Road Initiative (BRI) Project Legitimisation : The Rhetor’s Innovation and the US Response,” Asian Journal of Comparative Politics 7, no. 4 (September 23, 2020) : 170–94, https://doi.org/10.1177/2057891120959476.

*يقدم مفهوم الشرعية انها ذاك التصور أو الإفتراض المعمم بأن تصرفات الكيان مرغوبة أو مناسبة أو مناسبة في بعض الأنظمة التي يتم بناؤها اجتماعيًا من المعايير والقيم والمعتقدات والتعريفات

[151]خطاب شي جينغ بينغ " العمل معا الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" شينخوا،مايو 2017

الأمر المرتبط بهذا هي مسألة الدافع الذي حفز القراءات الغربية أو الأمريكية تحديدا بربط هذا المشروع التنموي بالعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة و إدراكه كتهديد/تحدي إذا كان الحافز –قد يُرى – أنه ينطلق من خلفية جيوسياسية فلا يمكن أن تتحمل بيجين المسؤولية عن هذه السردية المشوهة ، لكنها في نفس المنوال فهي مسؤولة بشكل ما عن شرح إستراتيجيتها لهذه القوى او على الأقل لحلفاء هذه القوى في مناطق استيعاب مبادرة الحزام و الطريق من جهة ، و العمل من أجل تلافي الصين لأي سوء فهم أمريكي من جهة أخرى يزاحم نفوذها التقليدي الذي لا تستوعبه مؤسسة الحزب الشيوعي على الأقل في الفترة الأولى لحكم باراك أوباما (2008–2012) و سياسته الجديدة في المنطقة القائمة على تلك المبادئ الأربعة (انفتاح،حربة،شفافية،عدالة) برعاية وزيرة خارجيته هيلاري كلنتون[152] و التي أكدت على أن الولايات المتحدة ***"قوة مقيمة في آسيا.... ونحن هنا لنبقى "***.

المطلب الثاني : الكبح الامريكي للتمكين الصيني المتصاعد(الإحتواء الإستباقي على المستوى العالمي)

كان لمبادرة الحزام و الطريق الأثر العملي على المستويين الإقليمي و العالمي نظرة لحجم الموارد المتوقع إنفاقها على الإنشاءات و الاستثمار الذي قدرت بنحو تريليون دولار ، و هي الساعة لتشجيع إتصال القارات الاسياوية، الأوروبية و الأفريقية و البحار المجاورة لها و إنشاء و تعزيز الشراكة بين البلدان على طول الحزام و الطريق ، كما تستهدف إقامة شبكة اتصالات متعددة الأبعاد و المستويات و تحقيق تنوع وتوازن لهذه البلدان[153]واختراق جيو اقتصادي متزايد في المناطق ذات النفوذ التقليدي الغربي. فهذه المسألة تطرح أن الانخراط الصيني وفق مقاربة جيواقتصادية عبر مبادرتها سابقة الذكر لكن يمكن أن تمتد تأثيراتها على النطاق الجيوسياسي ،في ربط بين العلاقة التفاعلية بين الإقتصاد و الأمن من جهة و الاقتصاد و الجيوسياسة من جهة ثانية. عبر ذاك الاستلهام من تشاؤميةرؤية الصقور في الغرب التقليدي كان لزاما تقديم رؤية نقدية لطريقة المشاركة الصينية و سبل كبح جناح التوسع الاقتصادي في مناطق لا تزال تعتبر إلى حد الآن مجال حيوي للقوة الاولى الامريكية او عبر حلفائها الاستراتيجيين .

152

*المبادئ الأربعة:1- يجب أن يكون النظام الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مفتوحًا – أي قواعد الفصل التي تقيد التجارة وتخلق أسواقًا تمييزية. الترتيبات التجارية الحصرية تفكك الاقتصاد الإقليمي. لقد حان الوقت لشراكة أوسع عبر المحيط الهادئ توحد المنطقة.2-يجب أن يكون النظام الإقليمي حرًا ، حيث "يمكن أن تتدفق الأفكار والمعلومات والمنتجات ورؤوس الأموال دون عوائق بحواجز غير ضرورية أو غير عادلة". مثلما تسعى الولايات المتحدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي ، يجب أن يكون الآخرون منفتحين على الولايات المتحدة ورؤوس الأموال الأجنبية الأخرى.3-يجب تطوير اللوائح الاقتصادية بشفافية وإبلاغها لجميع الأطراف ، بدلاً من استحضارها عندما يكون ذلك مناسبًا.4- يجب تطبيق القواعد بشكل عادل على الجميع ، لأن "الإنصاف يحافظ على الإيمان بالنظام. يصعب الحفاظ على هذا الإيمان عندما تُجبر الشركات على التخلي عن ملكيتها الفكرية لمجرد الدخول أو التوسع في سوق خارجية ، أو عندما يتم حظر سلاسل التوريد الحيوية ".

[153]Pramod Jaiswal& Deepak Prakash Bhatt, «Rebalancing Asia : the belt and raod initiative and Indo-Pacific strategy »,(Singapore :Springer nature Pte Ltd,2021),120. https://doi.org/10.1007/978-981-16-3757-5

كانت قمم مجموعة السبع دائما ما تتيح لأعضائها تصور استخدام الحكم العالمي و تثبيته ،اذا علمنا أن خمس دول منها (اليابان، ألمانيا ، فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة) ضمن قائمة أقوى عشر إقتصاديات في العالم، و أربع منها (الولايات المتحدة ، فرنسا،المملكة المتحدة)تملك السلاح النووي الاستراتيجي الذي يضيف ميزة ردعية و استعراضية للقوة العسكرية و فرض الإرادة، عطفاً على استعياب القوة الاقتصادية الصينية المتنامية من طرف هذه الدول و باستخدام مؤسسات الحوكمة العالمية تأتي مبادرة جديدة تتزعمها الولايات المتحدة و هي مبادرة إعادة بناء عالم أفضل Buildbetter Back Worldو التي يسار إليها B3W ، والتي رصد لها ما قيمته40 تريليون دولار

يمكن فهم المبادرة الامريكي في سياقين ، ففي سياق تنافسي قائم على مكاسب نسبية تطرح مجموعة مسائل جدلية من قبيل معايير المشروطية في الإقراض للمشاريع ، و كيفية تجنب التسبب في نفس مشاكل مبادرة BRI خصوصا مأزق فخ الديون الذي لا تزال ترتهن الكتابات الأكاديمية بنفس مستوى الخطاب الرسمي للتقليل من الأهمية التنموية لمشروع الحزام و الطريق و/أو التحذير من مخاطر النيل من سيادة البلدان المنضوية داخلها، ثم مدى التزام هذه الدول المستفيدة من المبادرات التنموية في ظل وجود مبادرة موازية لها امتيازات مماثلة او متفوقة و هنا تبرز إمكانية طرح خاصية الاختيار بين المبادرتين ، و أخيرا رد فعل الصينحيال المبادرة عبر الإقليمية من دول غربية تعتبرها بيكين ذات طابع تدخلي مستمر في الشؤون الداخلية لدول محيطها الاسياوي. أما المنحى غير التنافسي أو التنافسي على مكاسب مطلقة إذا ما طرح ، فهو سيتيح تلك المساحة الكافية التمويلية للدول ، و لن تعتبر كلتا المبادرتين الصينية و الامريكية في صدام مباشر يُكرِه صناع القرار في بقية الدول التي يتوقع أن تستفيد . و في هذه النقطة برغم عدم إعلان العداء بين المشروعين فهو قد يسمح بتنافس على مستوى آخر يخص "حروب القيم" بين النموذجين الصيني و الغربي.

شكل رقم 11: واردات الصين من مجموعة السبع

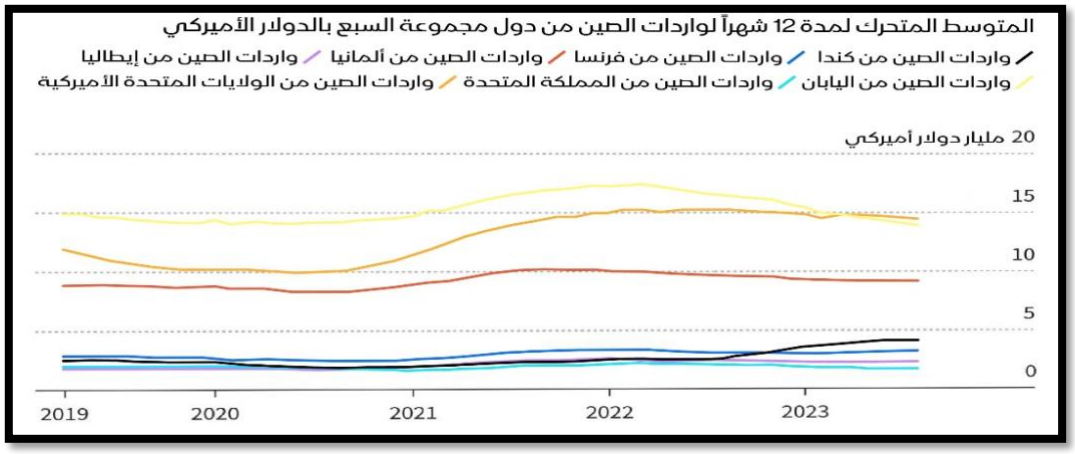

Source : Asia Pacific Journal, "U.S.-China Trade, 1971–2012 : Insights into the U.S.-China Relationship," The Asia-Pacific Journal : Japan Focus, November 24, 2013, https://apjjf.org/2013/11/24/Dong-Wang/3958/article.html .

يتم النقاش حول النهج الإقليمي الصيني و كيف سيتحول إلى نهايته العالمية–التعددية استنادا على مبدأ التوسع و الانتشار من قاعدة المحلية نحو العالمية ، من المجال الاقتصادي نحو المجال الاستراتيجي كما يفترضه الشكل أدناه.

الشكل رقم 12: مسارات الانخراط الصينية 1978–2013 (تصور للرؤية الغربية)

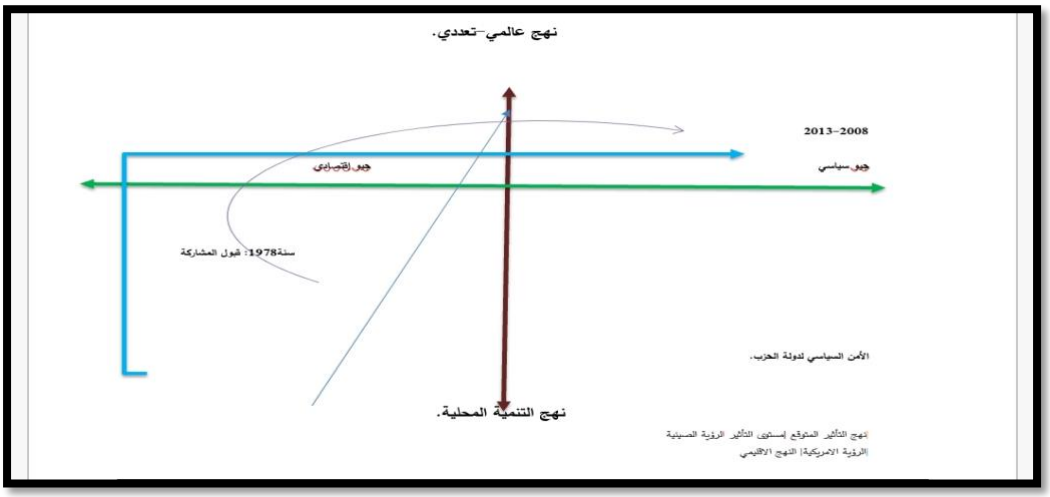

المصدر: إعداد الباحث.

في حين كانت بدايات الصين أثناء التطبيع الاقتصادي مع الغرب و الولايات المتحدة الامريكية بشكل محدد منذ فترة نهاية السبعينات الى غاية نهاية الألفية الثانية ذات صبغة تنموية محلية شهدت الاحصائيات المحدثة عن نجاح هام بعبور أكثر من 770 مليون نسمة الى ما فوق خط الفقر خلال أربعين سنة [154]، و بقدر تثمين البنك الدولي لهذه الخطوة العملاقة سيتحول هذا الامر بعدها الى معضلة ناشئة فأقرب الى النضوج تشكلت القدرات الكامنة . هذه السردية قد تحمل جانبا من الحقيقة ، عندما سينظر الى مسألة افاق التعاون الصينية و نهجها الإقليمي سيسير بها الى تقييد عملية الانتشار، حجية هذه الإدعاء ان الولايات المتحدة خلال فترة أوباما أرادت مسار مضادا بتشجيع منصات التواصل الإقليمية بدل المنصات ذات الفلسفة التعددية أو على الأقل الإكتفاء بها ، تماشيا مع هذا يؤكد آر بالدوين ملاحظته بشأن فقدان التعددية داخل نظام التجارة العالميةمركزيتها .[155]

بمعنى آخر ، ووفق مقاربة ترويض الخصم ستتبنى الولايات المتحدة إستراتيجية الاحتواء داخل الإقليم بدل الاحتواء عبر المناطق ، و هو أمر عقلاني لتجنب التكلفة المادية التي يمكن أن تتطلبهاإستراتيجية احتواء شاملة.لكن في ذات النقطة ، عملت الإدارات المتعاقبة منذ 2012 –دون احتساب فترة الجمهوريين 2017–2020 – على منحى تطويق الصين داخل المجمع الإقليمي الآسياويو إنشاء مبادرات مؤسسية غير رسمية إضافية او تنقيح مبادرات كانت موجودة ، لكن الشيء المشترك الذي ستبنى عليه هي استبعاد الصين من كل هذه المبادرات .كمثال على اتفاقيات التجارة الإقليمية هذه ،إتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ TPP،شراكة التجارة و الاستثمار عبر المحيط الاطلسي TTIPو الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة RCEP

المطلب الثالث : توليد المخاوف المتبادلة جراء المبادرات المتعاكسة

يخلق التماس المباشر بين المبادرات المتضادة الصينية و الامريكية حالة من النقاش غير المحدود لأسئلة تتعلق بحاضر و مستقبل العلاقات الامريكية الصينية عامة و العلاقات الاقتصادية الثنائية على وجه الخصوص. أمام حدة و تعارض الأسئلة من جهة و عدم كفاية الأجوبة الكفيلة بتقليل الغموض و حال التوجس يقع لزاما توضيح مضامين **المخاوفالمتبادلة** بين بيجين و واشنطن :

[154]World Bank Group, "Lifting 800 Million People Out of Poverty – New Report Looks at Lessons from China's Experience," World Bank, September 1, 2022, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/01/lifting-800-million-people-out-of-poverty-new-report-looks-at-lessons-from-china-s-experience.
[155]Sait M Akman, « global Trade Governance and G20 : a response to Mega-Regional Trade Agreements », **RisingPowerQuarterlyJournal**, Volume 1 issue 1, Septembr2016, p-p 87-88.

على نطاق الطرف الامريكي ، سيلاحظ ذلك التباين في إدراك مخاطر الاندفاع الصيني نحو الخارج(منطقة الهندو–باسيفيك أساسا*) بين الحزبين الديمقراطي و الجمهوري ، و رغم هذا ستعتبِرواشنطن "الموحدة" تلك المنطقة مقر إقامة دائمة بوجود مصالح أمريكية هناك ، أكثر من هذا ستكون مستقبل الاقتصاد الدولي يستوجب الدفاع عنها إلى جانب حلفائها التقليديين و المستحدثين الذين يحتاجون السلع و الخدمات (في كل المجالات بما فيها الخدمات الامنية و السلع الاقتصادية) ، ركز ترامب نهجه الحاد على معالجة تقنية و أمنية دون اعتبار للمعالجة الاستراتيجية و حجية ذلك بنمطه التفاوضي الذي يعتبر المجال السياسي "لعبة صفقات يجب الفوز بها" حتى دون النظر إلى آراء الشركاء أو الحلفاء استنادا الى الأولوية الأمريكية المطلقة(أمريكا أوّلاً)و هو النمط الذي تعارضه الإدارة السابقة و حتى اللاحقة الديمقراطيين التي ستعمل على إشراك الحلفاء بنبرة تطمينية اكثر من نبرة الإبتزاز السياسي. أرادت إدارة دونالد ترامبنقل طابع الشعبوية و المثالية من الداخل السياسي الى الخارج ، حين صنف محور الاشرار الذي تعمل الصين على تقويض الأمن و الإزدهار الأمريكي وعلى انها منافسة إستراتيجي يجب التعامل معه بجدية و حزم لصالح كتلته الناخبة (في خطاباته كان يؤكد على الضرر الذي تعاني منه فئة المزارعين و البطالين الأمريكيين جراء التلاعب الصيني في الميزان التجاري بين البلدين و أنه سيحقق العدالة الاجتماعية لهم) دون النظر إلى مصالح حلفائه الغربيين او التقليديين في مناطق مهمة من آسيا[156]. اما الديمقراطيين في فترتي باراك أوبامافقد رفضت دعوة الصين لأن تصبح عضوا مؤسساً في البنك الآسياوي للاستثمار في البنية التجارية AIIBو دعت بقية الدول المرشحة للإنضمام توخي الحذر من المشروع الصيني ، و هذا بدل عن التخوف او الريبة الأمريكية من قدرة بيجين على إنشاء مؤسسات دولية متعددة الأطراف موازية للموجودة و من ثم فرض معاييرها الخاصة عبرها، وهذا سيؤدي الى تقويض تلك المؤسسات ذات المنشأ الغربي كالبنك الدولي أو بنك التنمية الأسياويADB ، لكن قبيل انتهاء فترة أوباما تراجعت حدة اللامبالاة الأمريكية حين طرح أوباما احتمال أن يكون للمشروع الصيني آثارا ايجابية على البنية التحتية في المناطق التي نحتاج استثمارا في ذات القطاع ، و قد فسر هذا التراجع على ارتهان او عدم وجود مبادرة رد فعل جديدة من طرف إدارته .

[156]Kimberley Anne Nazareth, "The US and the Indo-Pacific : Trump's Policy Towards the Region Dr. Kimberley Anne Nazareth," Rebalancing Asia, January 1, 2021, 205–19, https://doi.org/10.1007/978-981-16-3757-5_17.

*لم يكن مصطلح المحيطين الهندي والهادئ مفهومًا صاغته إدارة ترامب ، بل في الواقع كان شينزو آبي رئيس الوزراء الياباني أول من استخدم مصطلح المحيطين الهندي والهادئ في عام 2007. لاحقًا ، ذكر الكتاب الأبيض للدفاع الأسترالي لعام 2013 أيضًا فكرة المحيطين الهندي والهادئ. في عام 2017 ، استخدم رئيس الوزراء الهندي ، ناريندرا مودي ، المصطلح أيضًا خلال زيارته للولايات المتحدة. تم استخدام المصطلح في عام 2011 من قبل الوزيرة هيلاري كلينتون وبعد ذلك تم استخدامه في مناسبات عديدة.

بقدر عدم الإهتمام الأمريكي في ولاية اوباما و نائبه جوزيف بايدن ، كانت عودة الجمهوريين للحكم تسير في اتجاه مغاير فقد اعتمدت سياسة جس النبض أولا ثم تقييم المبادرة لكن في إطار سلة ملفات يجب حلّها (الملفين الكوري الشمالي و الايراني و قضايا أخرى ذات صلة)، في البداية فسرت على التعامل الايجابي للإدارة الجديدة عندما تم إرسال وفود إلى الصين و على رأسها منتدى الحزام و الطريق الأول سنة 2017 [157]. بعد ذلك ، عبر وزير الخارجيةريكستيلرسون عن شكوك جهازه ذات صبغة جدية تحول دون وصف هدف المبادرة الصينية بإفادة المتوقع مساعدتهم، فهي تملك مستويات هائلة من الديون و توظف العمال الأجنبية (العمال الصينية) في الأغلب و تتضمن أحكاما ستؤدي الى تنمية التخلف عن سداد الديون و تحويل الأخيرة الى ملكية، لهذا لا يجب استساغة أن يحدد طرف واحد طريقا واحدة و حزاما واحدا في عالم تسوده العولمة و تعدد الأحزمة و الطرق [158]

على هامش اجتماع مجموعة العشرين في نيودلهي (قمة سبتمبر 2023) الهندية عملت إدارة البيت الأبيض برئاسة جوزيف بايدن من اجل تمرير مقترحها المضاد للتغلغل الاقتصادي الصيني***، حيث تصبح مبادرة الممر الاقتصادي للسكك الحديدية بين الهند (جنوب اسيا) و الشرق الأوسط (غرب آسيا) و أوروبا منصة تعاون عبر اقليمية متاحة لإفراغ الحيز الجغرافي لمبادرة الحزام و الطريق في هذه المناطق الثلاثة ذات الأهمية جيواقتصادية.

[157]Reuters Staff, "U.S. to Send Delegation to China's Belt and Road Summit," U.S., May 12, 2017, https://www.reuters.com/article/us-china-silkroad-usa-idUSKBN18816Q.

[158]Joel Wuthnow, "From Friend to Foe-Ish : Washington's Negative Turn on the Belt and Road Initiative," The Asan Forum, July 20, 2021, https://theasanforum.org/from-friend-to-foe-ish-washingtons-negative-turn-on-the-belt-and-road-initiative/#18.

*اعتماد التسمية وفق ما تعبر عنه منظمة الأمم المتحدة و لا تمثل وجهة نظر الباحث.

**اتفاق الحزبين الديمقراطي و الجمهوري على خطورة المبادرة داخل الكونغرس و البروقراطية الأمريكية ممثلة في الأجهزة الاستخباراتية ووزارات العدل و الخزانة و التجارة .

***انظر ايضا في : https://postimg.cc/RWzLMQfr و الرابط الثاني : https://postimg.cc/6Tkd0LM7

خريطة رقم 04: النمر الإقتصادي الهندي الأوروبي **IMEC**

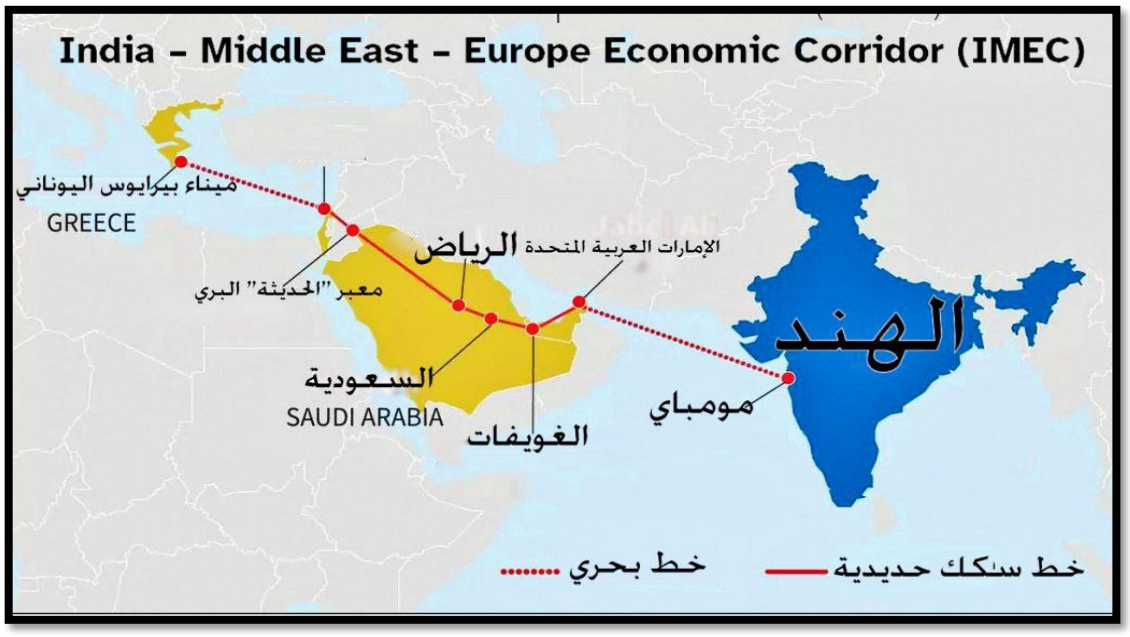

المصدر :" الممر التجاري العالمي الهندي–الشرق أوسطي–الأوروبي.. الفرص والتحديات"، تم الاطلاع يوم 2023/11/03 ، على الموقع : https://shorturl.at/qtEJY

مذكرة التفاهم الامريكية التي تم نشرها على مستوى ادارة البيت الأبيض تنخرط فيها كل من الهند، السعودية ،الامارات العربية المتحدة ،المانيا الاتحادية، إيطاليا ،فرنسا و الاتحاد الاوروبي ، كما سيضم الممر كل من الأردن و الحليف الاقليمي للولايات المتحدة اسرائيل*(الاراضي الفلسطينية التاريخية)

جدول رقم 13:المؤشرات المتعلقة بنسب إسهام بعض أهم الدول المشاركة في المشروع في الاقتصاد العالمي عام 2022.

البلد	الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات	السكان
منطقة اليورو	%12	%25	©4.4
الهند	%7.3	%7.3	%18.3
السعودية	%1.3	%1.4 (أكثر من 14% لإجمالي صادرات نفط العالم)	0.4%
الشرق الأوسط و وسط إفريقيا	%7.6	%6.7	%10.7

Source : "The India-Middle East-Europe Economic Corridor : Challenges and opportunities," International Institute for IranianStudies, n.d., https://rasanah-iiis.org/english/centre-for-researches-and-studies/the-india-middle-east-europe-economic-corridor-challenges-and-opportunities/.

اعتبرت الصين مبادرة الممر الاقتصادي المقترح مبادرةً مُرحَّبًا بها، كما رحَّبت بكين سابقًا بجميع المبادرات الإقليمية والدولية المماثلة في خطابها الرسمي ، أداة تعزيز للجغرافيا السياسية لدول على حساب دول خارج نطاق الممر، لكن رغم الترحيب الرسمي الصيني بالممر، فإن القلق الجيو–سياسي لديها منه يبدو واضحًا في ما تناولته الأوساط الحزبية و الإعلامية ، للعلم أن الأخيرةتعبر في كثير الأحيان عن ما لا تستطيع بيجين إعلانه مباشرة .

لهذا، قد يفهم القلق الصيني في سياق حدة التنافس الجيو–سياسي الدولي ووقوف الولايات المتحدة وراء الممر، كما يُفهم أيضًا من كون بيجين تمضي في تنفيذ ممر تجاري دولي مماثل عابر للحدود (الحزام والطريق)*، الذي أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ بنفسه عام 2013م، كخطوة جيو–سياسية استفادت منها بكين بشكل كبير في جوارها المباشر وغير المباشر في الشرق الأوسط وإفريقيا وكذلك في آسيا الوسطى، عبر حشد دعم كثير من الاقتصادات الناشئة، التي يُشار إليها غالبًا باسم (الجنوب العالمي)، وأدى ذلك إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الواقعة في نطاقه، والعلاقات التجارية، والأهم تعزيز العَلاقات السياسية الإيجابية.

المبحث الثاني: إستراتيجية توظيف الأحلاف الاقتصادية المناطقية و التكتلية

يستعرض المبحث في هذا الشق الخاص باستراتيجية الأحلاف الناشئة بعيد الحرب الباردة و بداية حقبة بروز التنافس الصيني الامريكي ، انطلاقا من ان العلاقة أكبر من ان يتم حصرها في علاقة ثنائية ما قد يتيح فهما أكثر حول تجليات التنافس و عمق المخاوف المتبادلة .سيقتصر التحليل هنا حول ميزة الأحلاف كأداة اقتصادية و جيو سياسية قد يلجأ إليها كل من طرفا الدراسة إليها – كما يفترض او كما هو حاصل– . قبل هذا سيجدر البحث عن أهمية و تاريخية التحالف في منطقة مهمة صنفها الرئيس ترامب كمستقبل للإزدهار الاقتصادي العالمي أو حتى من سبقه في الإدارة الامريكية عندما أعلن عن إستراتيجية تحول تعرف ب"المحور" و من المفننرض أيضا ان حتى فترة الرئيس بايدنلن تختلف في شكلها عن مرحلة تولي بالاك اوباما على الرغم من التوافق الموحد داخل الحزبين باعتبار الصين منافس دولي قادم لا محالة يستوجب الحذر عند التعامل معه لدرجة أن لا تمتد حالة التنافس الى مواجهة مباشرة أو ارتهان لمسار بيجين في التفوق .

المطلب الأول: توظيفات الاحلاف و التكتلات الاقتصادية: منصات التحالف مع الدول، المناطق و مؤسسات متعددة الأطراف

من ناحية جغرافية ، تعمل الصين بمثل ما عملت –ولا تزال– الولايات المتحدة الامريكية على إستراتيجية كسب و تعزيز التحالف المناطقي خصوصا في تلك الأماكن التي ازدادت حيويتها الجيوسياسية و الاقتصادية ، على سبيل المثال لا الحصر التأكيد الأمريكي من خلال المواقف و السلوكات الفعلية في وسم منطقة المحيطين الهندي الهادئ بمستقبلي الاقتصاد العالمي ، و عند ربط هذا بأهمية المتغير الاقتصادي في سياسات الأمن القومي للدول الكبرى والعظمى يستوجب التطرق منطقيا الى وصف و تحليل هذا التشابك الاستراتيجي بين طرفي الدراسة .

الفرع الاول : منطقة المحيطين الهندي و الهادئ: توظيفات التحالف الامريكية.

تعتبر منطقة المحيطين الهادئ–الهندي امتداداً جغرافيا يشمل مناطق شرق آسيا ، والشرق الأقصى الروسي ، وأستراليا ، وأوقيانوسيا. تكمن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة من أنها تجتازها طرق التجارة الدولية الحاسمة (البحرية والبرية) ؛ كما أنها غنية بموارد الطاقة الموجودة في أجزاء مختلفة من المحيط (بشكل أساسي في بحر الصين الجنوبي). علاوة على ذلك ، فهي تتميز أيضًا بوفرة الموارد الحية والتنوع البيولوجي البحري الكبير. أخيرًا وليس آخرًا ، تضم دولًا ذات أهمية كبيرة على الساحة الدولية (مثل الصين والهند وأستراليا،إلخ)[159].

في جزء من هذا الامتداد الكبير في منطقة الهندو–باسيفيك توجد منطقة آسيا الباسيفيك التي تختصر ب AP Regionتحدد أكبر قوتين و هي الولايات المتحدة و الصين مصالحهما الخاصة فيها. تتبنى واشنطن وبكين مجموعة متنوعة من الأدوات لتوسيع وتقوية مجالات نفوذهما في المنطقة ، على سبيل المثال من خلال إبرام صفقات اقتصادية متعددة (تسهيلات تجارية ، تعاون اقتصادي) وعسكرية (أمنية ، التزامات دفاعية ، تدريبات مشتركة).

> ***"[نعتقد أن] مواجهة الصين حيث نحتاج إلى ذلك والتعاون معها حيث يكون من مصلحتنا القيام بذلك – هكذا يمكننا إدارة المنافسة بطريقة تمنعنا من الدخول في صراع"***
>
> ***لورا روزنبرجر***
>
> ***مساعد خاص للرئيس بايدن والمدير الأول للصين وتايوان في مجلس الأمن القومي***

[159] Zespół Ine, "American vs. Chinese Systems of Alliances and Accords in the Asia-Pacific Region [Maps]," Institute of New Europe, September 1, 2022, https://ine.org.pl/en/american-vs-chinese-systems-of-alliances-and-accords-in-the-asia-pacific-region-maps/#pll_switcher.

عبر مقاربة الأحلاف في المنطقة ، سيلاحظ – وفق ما تقتضيه خريطة ترصد التحالفات المقامة أو تلك المحتمل عقدها مع دول المنطقة– ذلك التفوق الأمريكي فيما يخص اتفاقيات العمل الدفاعي المشترك نظرا لإدراك صناعة القرار في واشنطن بأهمية تقوية الوجود العسكري هناك، بينما تعمل بيجين وفق نهج الأحلاف الاقتصادية أكثر في منصة آسيان–كمثال– لكن دون نزع هذا النوع في مقاربة الولايات المتحدة لمنطقة آسيا الباسيفيك فهي أيضا تجتهد لتعميق روابط اقتصادية–تجارية مع دول الهند ،استراليا ، نيوزيلندا و بعض دول المنطقة ذات التفكير الغربي على مستوى إستراتيجية المحور 2011 التي روجت لها هيلاري كلنتون [160]، أوضح باراك أوباما في خطاب له سنة 2015 عنالمخاطر في دفاعه عن الشراكة عبر المحيط " **عندما يعيش أكثر من 95%من عملائنا المحتملين خارج حدودنا لا يمكن السماح لدولة مثل الصين بكتابة قواعد الاقتصاد العالمي . فتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية مع وضع معايير عالية لحماية العمال والحفاظ على بيئتنا** "[161]

ستمنح الشراكة المستحدثة مع الحلفاء و المنصات المماثلة كAPECمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و المحيط الهادئ آفاقا النمو بمثلما ستقف ضد الإكراه الاقتصادي الذي تمارسه الصين في المنطقة أو حتى الاقتصاديات الكبرى [162]. في ذات المسألة طرحت فرضية أن تشكيل التحالفات الأمريكية في المنطقة من شأنه استبعاد متعمد لأي دور صيني من الاستفادة من هذه المنصات التعاونية ، لكن لم تعبر الولايات المتحدة عن تأكيدها لهذا النهج الإقصائي ، ففي لقاء جميع الرئيسين شيشينغبينغ و باراك اوباما أثيرت النقطة من الجانب الصيني في مسعى لمشاركة محتملة قيد الدراسة من طرف وزير التجارة الصيني ، و بمثل هذه الانفتاحية الصينية للمبادرة الامريكية لا يمكن للقيادة في بيجين أن تقف أمام مشروع سيعزز ازدهار المنطقة ، الخطاب الذي لطالما أكدت عليه الصين في تطمينها للدور الايجابي الذي تستهدف شغله في مستقبل المجتمع الآسياوي عبر المنصات الاقتصادية او الدعاية الخارجية لمبادراتها بشكل عام.[163]

[160]Hillary Clinton, “Hillary Clinton : America’s Pacific Century and the Pivot to Asia,” Foreign Policy, February 11, 2023, https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/.
[161]“Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership,” whitehouse.gov, October 5, 2015, https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/10/05/statement-president-trans-pacific-partnership.
[162]Kurt Campbell, The Pivot : The Future of American Statecraft in Asia (Twelve, 2016).327-31.
[163]Peter A. Petri, The Trans-Pacific Partnership and Asia-Pacific Integration : A Quantitative Assesment. Policy Analysis in International Economics 98, 2012.

الجدول رقم14:تباينات التعامل الحزبين الديمقراطي و الجمهوري تجاه مبادرة الحزام و الطريق الصينية.

انماط التعامل – فترات حكم	باراك اوباما(الحزب الديمقراطي)	دونالد ترامب(الحزب الجمهوري
إدراك الصين	تنافسية تعاونية	تنافس إستراتيجي
نمط التفاعل	سلبي	ايجابي
وصف التعامل مع المبادرات	عدم اهتمام	اهتمام جدي
الهدف من التفاعل	إشراك الصين في النظام الدولي	عزل الصين عن النظام الدولي
ادوات التعامل	جيو–استراتيجي (التحالف)	تقني–أمني(دون الاعتماد على التحالف)
إدراك مبادرة BRI	رؤية غير شاملة	رؤية شاملة

المصدر: من إعداد الباحث.

خلال فترة بايدن التي بدأت منذ 20 يناير 2020 ، تعول الولايات المتحدة الامريكية أيضا على دور دول إقليم المحيطين الهندي و الهادئ من أجل تنشيط جهودها نحو تبديد المخاوف الامريكية من الانهيار او فقدان السيطرة أمام الصاعد الجديد، بمافيذلكالهند و اليابانوكورياالجنوبيةوأستراليااودولأوروباالتيترغبفيبذلالمزيدمنالجهدفيآسيا[164] تجسيدا للركائز الثلاث المتمحورة حول إظهار أن الديمقراطيات تتقدم و تعمل لصالح الشعب الأمريكي و الشعوب الاخرى و تسعى الإدارة الجديدة – بنوع من التطمين– نحوالانخراط مع نظرائها وجهودها لإعادة تشكيل القواعد بالطريقة التي لا تهدد الديمقراطيات مع إدارة المنافسة بطريقة تمنعنا من الانتقال إلى الصراع.[165]

الفرع الثاني : التحالفات الصينية الإقليمية و عبر الاقليمية :

[164]Noa Ronkin »White House Top Asia Policy Officials Discuss U.S. China Strategy at APARC's Oksenberg Conference »,Freeman Spogli Institute for international studies,May27,2021.https://www.google.com/url?client=internal-element-cse&cx=013830922752462683726:30pficbn9ay&q=https://aparc.fsi.stanford.edu/news/white-house-top-asia-policy-officials-discuss-us-china-strategy-aparc%25E2%2580%2599s-oksenberg-conference&sa=U&ved=2ahUKEwjMqt7h47b-AhXLRcAKHZRuAtYQFnoECAQQAg&usg=AOvVaw1UzI4U7IyTWc9SOXEMmlrO

[165] Ibid.

بالنسبة الصين ، تنبني تحالفاتها الاقتصادية في الإطار الذي تحدده السياسة الخارجية و مبادئها ، و انطلاقا من هذا فهي تعلي من شأن التعامل مع الكيانات السيادية من دول و اتحادات اقليمية داخل المجتمع الآسياويالحلقة الضيقة و الحيوية لها الى بقية المناطق الاخرى في آسيا و افريقيا و امريكا اللاتينية و شرق اوروبا .

و تزايدت أهمية التعاون الصيني مع هذه الاطراف خاصة بعد اطلاق مبادرة طريق الحرير في استهداف لتأمين و تأكيد الشراكة مع الفضاءات التي تستوعب مشروع القرن لديها اضافة الى رؤية الصين سنة2025 المعروفة بصنع في الصين ، و ترحيبها المتجدد للراغبين من الاقتصاديات المتوسطة في كل من تركيا ايران، السعودية مصر اوروغواي أندونيسيا و الأرجنتين في الانضمام لتكتل بريكسو كذا شركائها الحاليين داخل نفس النادي المتمثلين في روسيا عن اوروبا و الهند عن آسيا و البرازيل عن امريكا الجنوبية و جنوب افريقيا عن القارة الافريقية.

أولا: الانتشار عبر القاري Spread over continental

تشكل الرؤية في إطار العلاقة الثلاثية الصينية الأمريكية و تكتل بريكس زاوية تحليلية اخرى في سياق التفاعل الثنائي ، فالصين الآسياوية مع نظيرتها الهند و روسيا الأوراسية و جنوبي إفريقيا و أمريكا ممثلتين في جنوب افريقيا و البرازيل على التوالي يندرجون في نادي اقتصادي ناشئ له اهدافه المستقلة بعد الازمة المالية العالمية 2008 ، قد يتزايد منخرطوه الى اكثر من هذا العدد بعد تقديم ملفات ترشح للانخراط ،و هذا ان دل على أمر فهو يستحسن فلسفة النادي في التنمية و ربما التخلص من الهيمنة الغربية على الحكم الاقتصادي العالمي.

رغم القفزة النوعية و الكمية التي يتصف بها الاقتصاد الصيني و معها إقتصاديات بقية الاطراف الاخرى داخل التكتل و منها الهند و البرازيل إلا انهم لا يزالون يعرفون اقتصاداتهم كاقتصاد نامٍ من اجل معاملتهم – على الأقل الدول المذكورة– معاملة خاصة داخل التبادل التجاري العالمي الحر . على أثر هذا تأسس تحالف تقوده الصين من اجل اعطاء ميزة تفاوضية أكبر داخل مؤسسة التجارة العالمية OMC،كما يستهدف هذا التحالف الثلاثي مواجهة الهيمنة الامريكية داخل المنظمة متعددة الأطراف يربط البعض دوافع إنشاء هذا التحالف انطلاقا من مواجهة تهديد موحد تواجهه كل من الصين، الهند و البرازيل و هو خطر التمايز عن البلدان النامية ما سيؤدي الى تقويض النمو و وصول المنتجات و السلع و الخدمات ، و ان تصبح المعاملة الخاصة التي استفادت منها معاملة عادية تنطبق عليها لوائح منظمة التجارة العالمية – كانت هناك محاولات جادة لنزع هذا الامتياز في الاجتماع الوزاري لجولة الدوحة سنة

2008 و اخرى سنة 2011. لذلك كان الهاجس الذي تدركه الصين هو الخوف من العزلة لذلك فهي عندما تريد ان تستمر بحصولها على امتياز المعاملة التفضيلية ارتأت ان تتحرك بصفة جماعية[166] .

على الجانب الاخر ، قادت الولايات المتحدة الامريكية تيارا لنزع هذه الخاصة غير العادلة ، فلا يمكن اعتبار ان دولا منضوية في مجموعة العشرين كأكبر اقتصاديات العالم ان تطالب بميزة تفضيلية و تصنف نفسها ضمن اقتصادات نامية.و من هذا الجدل الحاصل دعت بيجين الى الالتزام بمعايير تحددها المنظمة العالمية للتجارة من اجل الفصل في المسألة. اقترحت الولايات المتحدة أن تعتمد منظمة التجارة العالمية معايير المعاملة الخاصة والتفضيلية ، حيث تكون الدولة غير مؤهلة إذا كانت[167]:

(1) عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أو في عملية الانضمام ؛

(2) عضو في مجموعة العشرين ؛

(3) يعتبر البنك الدولي دولة "ذات دخل مرتفع" ؛

(4) تمثل أكثر من 0.5 في المائة من تجارة البضائع العالمية.

وفق هذا المقترح الأمريكي ، ستستبعد هذه المعايير الصين والهند والبرازيل من الوصول إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية في جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المستقبلية.

ثانيا: التحالف المناطقي للصين و الولايات المتحدة

تولي الصين في تحالفاتها أهمية لمبدأ عدم التدخل الذي يسم سياستها الخارجية ،و الذي يتم التعبير عنه عادة في مبدأ"لا قيود" لذلك فهي تستخدمه في علاقاتها التجارية و الاستثمارية و المساعدات خصوصا مع دول الجنوب المشكلة للعالم الثالث ،مثلما أن هذا النهج ينسجم مع المبدأ القائل "العلاقات الدولية للجميع و السياسة الداخلية محجوزة للدول السيادية.

[166]Kristen Hopewell, “How China Lost Its Wolf Pack : The Fracturing of the Emerging-Power Alliance at the WTO,” International Affairs 98, no. 6 (October 17, 2022) : 1916-19, https://doi.org/10.1093/ia/iiac216.
[167]Ibid,1921

عندما ينظر الى التحالفات الصينية الخارجية وفق المناطق فهي تنبني على مسارين الأول يختص بمنازعة السلطة التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وفق مؤسساتها او تحالفاتها الاستراتيجية و أمّا الثاني فهو خاص بتأمين النمو الاقتصادي و حمايته ،و طبيعة و شكل التوسع تقتضي من بيجين إقامة تحالفاتها السياسية مع الدول المحتضنة لمشاريعها و استثماراتها. سينظر كذلك ، الى ان استخدامات النهج غير التّدخلي في إستراتيجية بيجين طويلة المدى في مسابقته لإجماع واشنطن ، هذا الاخير ، ينبني على أساس المشروطية التي تحددها الدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

مع هذه الفلسفة السياسية المنتهجة، قد يلينالمبدأ أحيانا ، او تختلف طرق استخدامه حسب الحاجة و المصلحة الصينية كذلك ،ربما ليس الى الحد الذي تحل ادوات القوة الصلبة محله تجنبا لمخاطر الصعود بهذا الشكل أمام الدولة التي تحوز القوة الشاملة و القادرة على استخدامها حتى مع غياب المبرر او نسبية اقناعه ، و لهذا تحرص بيجين لتأكيد دبلوماسيتها اللطيفة من خلال مواقفها الرسمية مع دول و مناطق مناسباتية و غير ذلك لوصف العلاقة و طرق بنائها.

إذا ما تم ربط مبدأ عدم التحالف و السياسة الصينية فهمت يوضحان بشكل جلي ذلك التغلغل الصيني الناعم بدل الخشن و مما لا شك فيه أن هناك اصوات افريقية و غير افريقية تستحسن الهيمنة الحميدة بدل التدخل السافر في شؤون الدول الداخلية .امام هذا الأمر ،لا يمكن الإقرار بسهولة و بشكل عام أن الصين تجنح الى التحالف الاستراتيجي يقدر ما تولي أهمية للشراكات الاستراتيجية ، لان الاخيرة ستوازن مصلحة كل طرف مع هذا تثار مسألة غائية سياسة التحالف الصيني من حيث ان هدفها النهائي هو الحصول على الولاء لأجل منافسة القوة الاولى لا توزيع فوائد التعاون و هي تنطبق شكلا و مضمونا مع التفكير الواقعي الكلاسيكي لمقاصد الذهاب نحو التحالفات .[168]

أ.آسيا(دول الميكونغ السفلي):

في الألفية الجديدة ، يعتبر صعود الصين من أهم المؤشرات التي تؤثر على السياسة الدولية والاقتصاد العالمي فبينما تنتشر القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي للصين في أجزاء كبيرة من العالم من إفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، تظهر التأثيرات الأكثر أهمية في جنوب شرق آسيا. فمن ناحية ، أقامت الصين روابط اقتصادية أوثق مع دول المنطقة من خلال روابط تجارية واستثمارية موسعة، و من ناحية أخرى، تسببت المواقف الدبلوماسية

[168]Sabella Abidde and Tokunbo A. Ayoola, China in Africa : Between Imperialism and Partnership in Humanitarian Development (Lexington Books, 2021).p71-73.

الصينية العدوانية – أو التي يعتبرها البعض كذلك– في توترات مع بعض الدول في مياه بحر الصين الجنوبي الأمر الذي أثار النفوذ السياسي للصين وثقلها الاقتصادي قلق الولايات المتحدة بشأن النظام المستقر ووجودها في جنوب شرق آسيا، لا تقتصر الدبلوماسية الحازمة للصين على زعزعة النظام الإقليمي فحسب، بل إن وجودها السياسي والاقتصادي المتنامي يطغى أيضًا على الوجود الأمريكي ويهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.

في السياق الجيوسياسي المتطور أعلاه، برزت منطقة ميكونغ كمنطقة حاسمة للاقتصاد السياسي لجنوب شرق آسيا. المنطقة ، التي تشمل كمبوديا ولاوس وميانمار وفيتنام . (CLMV) وكذلك تايلاند ، متخلفة اقتصاديًا إلى حد كبير لأن معظم الدول الإقليمية كانت عالقة في صراعات داخلية وعدم استقرار سياسي من الخمسينيات وحتى الثمانينيات، لم يتم دمجها في الاقتصاد العالمي لفترة طويلة.

ومع ذلك ، فإن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية بما في ذلك الموارد المائية التي يوفرها نهر ميكونغ. تعتبر منطقة ميكونغ ذات أهمية جغرافية واستراتيجية باعتبارها الفناء الخلفي" في جنوب الصين ومحور رئيسي بين جنوب آسيا و شمال شرق آسيا و علاوة على ذلك، تشترك بلدان ميكونغ في نصف عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وهي منظمة إقليمية تزداد أهمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا قلب منطقة المحيطين الهندي الهادئ ، في رصد لأدوات و منصات BRI وFOIP(منطقة المحيطين الهندي الهادئ الحرة و المفتوحة) و المبادرات اللاحقة غير الإقليمية ك AUKUS او QUAD التي تتضمن طرفا أو اكثر من خارج المنطقة الاسياوية، تبرز منطقة مهمة يدور حولها التنافس الصيني الامريكي ، و هي دول منطقة الميكونغ السفليالتي يربطها نهر ميكونغ مع الصين أين ينبع النهر من إقليم يونان .

تاريخيا، كانت المنطقة مشاركة في احداث دولية كالحرب العالمية الثانية سواءا اضطرارا او طواعية او نزاعات مع اطراف خارجية (النزاع الامريكي الفيتنامي 1974، او حرب الهند الصينية ضد فرنسا 1946–1954 و النزاع الصيني مع فيتنام 1979–1991 و غيرها) ،لكن تزايدت أهمية المنطقة لدى الولايات المتحدة الامريكية بعد المشاركة الباهتة خلال العقدين اللذين تلى نهاية الحرب الباردة ، و كانت مبادرة 2009 CLMTV التي جاء بها الرئيس الديمقراطي باراك اوباما في سياق اعادة التوازن في آسيا التي تم ذكرها ، و تطورت مركزية الميكونغ

مع وصول ترامب في فترته الرئاسية 2017-2020 نحو MUSP المختصرة لMekong-US-Partnership و هي تعنى بمسائل التعاون في قطاعات السياسات الدنيا و البنية التحتية كالإتصالات، أمن الطاقة، زراعة و امن الغذاء ، التعليم، البيئة و الصحة و المياه [169].و تعد مسألة الانخراط السلسة للولايات المتحدة تعود الى نفوذ صيني اقتصادي [170]أيضاً لديه تجلياته على صعيد الآسيان حسب دراسة معهد ISEAS Youcef ishak من سنغافورة ، الذي صنف الفيليبين و سنغافورة وحديتين مع الولايات المتحدة بمقابل ان دول فيتنام أندونيسيابروناي،لاوس كمبوديا تايلند، ماليزيا و ميانمار للتأثير الصيني وقع أكبر اقتصاديا. قد يفهم من هذا التغلغل الصيني تطبيقا لمفهوم الأمان الجديد الذي تم اعتماده سنة 1998 و تأكيده من بعد في سنة 2000 الصادرة عن مجلس الأمن القومي الصيني الذي يستهدف التخلي عن سياسة تقليدية تم اعتمادها أثناء الحرب الباردة و هي التحالف و التكتل المحفز على الصراع و الاستقطاب ، و بدلا من هذا فالانطلاق من تصور جديد للأمن وفقا لمبادئ محددة كاحترام سيادة الدول و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و أسس التعايش السلمي المنصوص الموجهة السياسة الخارجية الصينية و تعزيز الحوار و التعاون كفيلة باستدامة الأمن و هو ما يتعارض مع سردية الأمن العالمي الذي تنتهجه الولايات المتحدة الامريكية باعتمادها على رؤية ايديولوجية (نادي الديمقراطيات) في ترتيب التحالفات بالمنطق الآسياوية خصوصا و في المناطق الحيوية الاخرى .

خريطة رقم 05:الاتفاقيات الثنائية /متعددة الأطراف أبرمتها الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

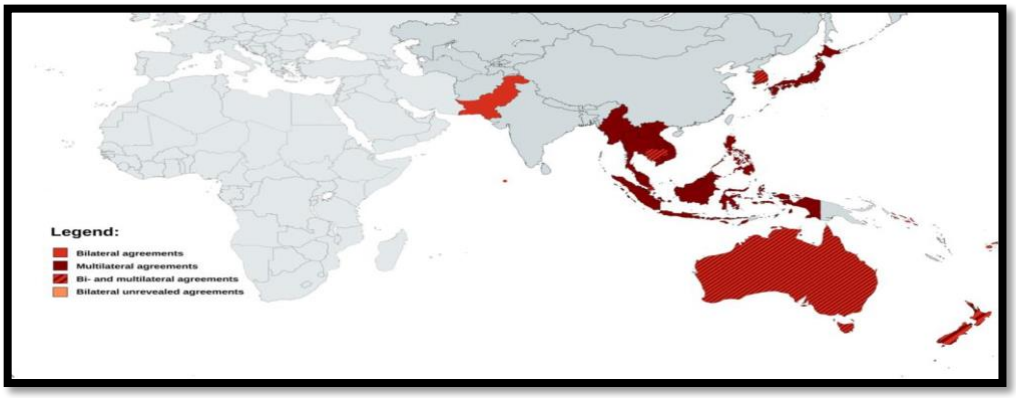

Source : ZespółIne, "American vs. ChineseSystems of Alliances and Accords in the Asia-Pacific Region [Maps]," Institut of New Europe, September 1, 2022,

[169]Lee Poh Onn, "2023/37 'Is the US a Serious Competitor to China in the Lower Mekong ?' By Hoang Thi Ha – ISEAS-Yusof Ishak Institute," ISEAS-Yusof Ishak Institute, May 3, 2023, https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-37-is-the-us-a-serious-competitor-to-china-in-the-lower-mekong-by-hoang-thi-ha/.
[170]Xue,Gong "China's Economic Statecraft : The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific." Security Challenges 16, no. 3 (2020) : 39–46. https://www.jstor.org/stable/26924338.

https://ine.org.pl/en/american-vs-chinese-systems-of-alliances-and-accords-in-the-asia-pacific-region-maps/.

خريطة 06: الإتفاقيات الثنائية /متعددة الأطراف أبرمتها الو.م.أ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

Source : ZespółIne, "American vs. ChineseSystems of Alliances and Accords in the Asia-Pacific Region [Maps]," Institut of New Europe, September 1, 2022, https://ine.org.pl/en/american-vs-chinese-systems-of-alliances-and-accords-in-the-asia-pacific-region-maps/.

فيما يخص الترابط الامريكي مع دول ميكونغ السفلى فهو ضعيف مقارنة بالتواجد الصيني هناك من خلال أن تقييم المنطقة ضمن الأولويات الامريكية يعد فرعيا على رغم المبادرات الجارية و الحثيثة و يعود هذا التهميش – ان صحت العبارة– الى كون تركيز واشنطن على المنطقة المائية لبحر الصين الجنوبي لا على المنطقة البرية التي تضم ميكونغ السفلي ، إضافة الى اهتمامات حكومات المنطقة الفرعية اقرب إلى القضايا التنموية و البيئية لا العسكرية ، زيادة على هذا يوجد تصور سائد لدى الأمريكيين الى أن الأنظمة السياسية تابعة تاريخيا و ايديولوجيا الى صالح توطيد الاستبداد بدل الانخراط في نادي الدول الديمقراطية التي سبقتها إليها سنغافورة و أندونيسيا كمثالين عن اهم شركاء الولايات المتحدة في منطقة المحيط الهادئ. بمعنى هذه الاختلافات الأيديولوجية و المصلحية هي بمثابة قيود هيكلية تحد من اختراق القوة الامريكية هناك [171]. على عكس هذا ، تجد الصين منفذا إليها بفعل الاتصال الجغرافي السياسي و المشاريع طويلة المدى التي تمكن من انخراط اقتصادي اقليمي لها ، و تعزز هذا مع سماه نائب وزير الموارد المائية الصيني "حياة يونغ" في نوفمبر 2013 ، حين استخدم مصطلح ديبلوماسية المياه [172]التي تعمل جنبا إلى جنب نموذج تصدير التنمية الصينية لدول الإقليم ، و برغم التطمينات الصينية عالية المستوى حول مخاطر الانفراد الصيني باستغلال المورد الطبيعي الذي يربطها جغرافياً بكل من لاوس ،كمبوديا، فيتنام و تايلاند و هو نهر

[171]Lee Poh Onn, "2023/37 'Is the US a Serious Competitor to China in the Lower Mekong ?' By Hoang Thi Ha – ISEAS-Yusof Ishak Institute," ISEAS-Yusof Ishak Institute, May 3, 2023, https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-37-is-the-us-a-serious-competitor-to-china-in-the-lower-mekong-by-hoang-thi-ha/.
[172]Zhang, Li, and Hongzhou Zhang. "Water Diplomacy and China's Bid for Soft Power in the Mekong." China Review 21, no. 4 (2021) : 39–75. https://www.jstor.org/stable/48635892.

ميكونغ إلا أنه تبقى هناك مخاوف من تداعيات ذلك على التنمية المحلية و البيئية التي تصب في اولويات حكومات دول النهر المشترك.

ب.افريقيا

يمكن تتبع التعاون الصيني الأفريقي عبر ثلاث مراحل تاريخية. الاولى ،من سنة 1949 الى سنة 1979 ،و الثانية منذ 1979 الى 2000 ، و الاخيرة منذ سنة 2000 الى الآن.و كانت خصوصية كل مرحلة مترابطة مع الوضع الصيني الذي كانت فيه داخليا و خارجية ، اي ان التاثيرات الداخلية التي تعني الصين أو تلك التاثيرات الخارجية من قبيل تطبيع العلاقمع الولايات المتحدة و نهج الانفتاح على الخارج و من ثم تأكيد الانفتاح من خلال السعي لتحقيق الإنجاز و من ثم إظهاره ، كلها ساهمت في توجيه العلاقات البينية للصين و افريقيا .[173]

كان التدخل الصيني في المرحلة الاولى من اجل دعم حركات الاستقلال و سيادة الكيانات الرغبة في التحرر من نير الاستعمار و ترافق هذا مع تجسيد مبادئ التعايش السلمي الخمسة مع الهند لتنهل منها الصين كمحددات لسياستها الخارجية مع بقية الدول او مشاريع الدول التي ستتكون، كما ساهمت في انتقاد المؤتمر الأفروآسياويفي باندوينغالأندونيسية 1955 و تجهيز منظمة عدم الانحياز كما سنعرف لاحقا بدورها الحيادي بين أطراف الحرب الباردة.

مع نهاية الحرب الباردة ،لم يكن هذا الأمر مبررا لتغيير نهج عدم التدخل أو تعديله بل ان الرئيس دينغشياوبينغأقر بسوء الهيمنة ، أما في المرحلة الثالثة و التي ترتبط بفلسفة إظهار الإنجاز و مشاركته وفقا لقاعدة رابح–رابح ،بالتالي فهي لا تتخطى محاولة التملص من مشاكل افريقيا التي يجب للأفارقة أنفسهم ان يتولوا حلها بمساعدة الصين ، و هذه المساعدات المتنوعة فهي تختلف الى ثلاثة ، الاولى منح و معونات مجانية ،و الثانية عبارة عن قروض بدون فوائد ،اما القروض الميسرة فهي ثالث الأنواع .و تحتل الاخيرة نسبة كبيرة في المساعدات الصينية إجمالا بنسبة 55.7% لتأتي المنح ثانية ب36% و أخيرا القروض بدون فوائد بنسبة 8.1% من ميزانية قدرت ب14 مليار دولار .[174]

[173]Ibid.
[174] "China's Foreign Aid : Mutual Benefits and Win-Win," n.d., http://af.china-embassy.gov.cn/eng/sgxw/201505/t20150514_1179473.htm.

الشكل رقم 13 : المساعدات الصينية الخارجية حسب المناطق الجغرافية

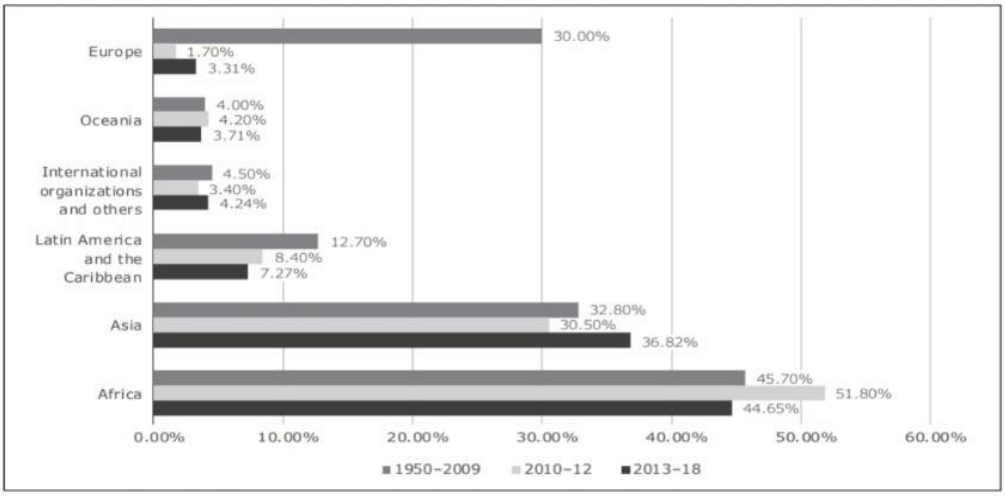

Source : Jingdong Yuan, Fei Su, and XuwanOuyang, "China'sEvolvingApproach to ForeignAid," May 1, 2022, https://doi.org/10.55163/wtnj4163.

إحدى السمات البارزة لعودة ظهور الصين مؤخرًا في الشؤون الدولية هي علاقتها بالقارة الأفريقية.بلغ إجمالي التجارة الصينية الأفريقية 170 مليار دولار أمريكي في عام 2017 ، مقارنة بـ 765 مليون دولار أمريكي في عام 1978 " [175]. في عام 2016 ، تجاوزت استثمارات الصين في إفريقيا 100 مليار دولار أمريكي [176] مع زيادة التجارة ، زادت الهجرة المتزايدة للشعب الصيني إلى إفريقيا ، فضلاً عن زيادة تواتر تبادل الأفكار والثقافات. أدى هذا التكثيف في التبادل التجاري والثقافي إلى زيادة أهمية العلاقات الصينية الأفريقية لكليهما[177]

ج.امريكا اللاتينية و الكاريبي

تعد منطقة امريكا اللاتينية و بحر الكاريبي مهمة لتوضيح التنافس الصيني الامريكي في سياقه الاقتصادي و الجيوسياسية ، فالمنطقة تعد مجالا حيويا للولايات المتحدة الامريكية تاريخيا ، لكن يتجسد الانخراط الصيني منذ بداية الألفية و تماشيا مع صعودها الاقتصادي حقيقة ، فالأرقام الاقتصادية التي يوضحها الرسم البياني أدناه تزيد من إدراك مخاوف واشنطن تجاه نفوذ صيني متصاعد وبوتيرة اسرع فقد نما حجم التجارة الثنائي بين بيجين و عواصم هذه

[175]وكالة الأنباء الصينية، شينخوا، 2018.
[176]المرجع نفسه.
[177]Niall Duggan, Competition and Compromise among Chinese Actors in Africa, Governing China in the 21st Century (Springer Nature, 2020), https://doi.org/10.1007/978-981-13-8813-2.p1-4.

المنطقة من 12 مليار دولار عام 2000 الى 495 مليار دولار في سنة 2022[178]، كما تدخل المنطقة ضمن مشروع القرن الصيني الحزام و الطريق التي تضم 20 دولة(كما توضح الخريطة أدناه)،و اعتبارًا من عام 2022 ، تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري للمنطقة وأكبر شريك تجاري في تسع دول (كوبا وباراغواي والأرجنتين وتشيلي والبرازيل وأوروغواي وبيرو وبوليفيا وفنزويلا)

خريطة رقم 07 : دول امريكا الجنوبية في مخطط مبادرة الحزام و الطريق الصينية

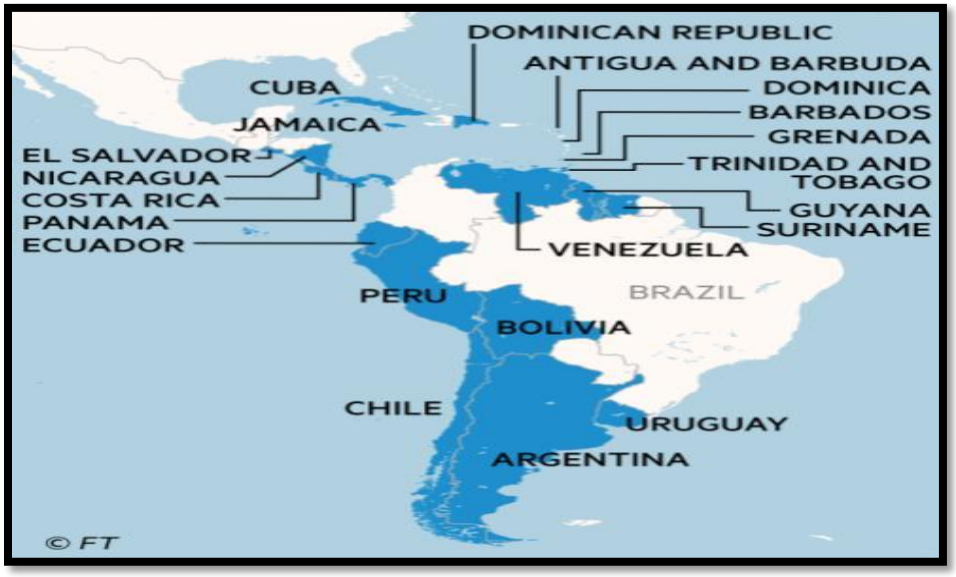

Source :Financial Times Journal

قد يتم تفسير هذا التواجد الصيني في المنطقة المتاخمة للولايات المتحدة على حدودها الجنوبية الى تطابق اهتمامات التنمية بين حكومات امريكا اللاتينية و الوسطى مع الصين ، و هي حاجة أساسية بالنسبة لهذه الدول خاصة بعد ازمتها المالية أواخر الثمانينات و التي تركت انطباعا سلبيا عن التوصيات التي قدمها صندوق النقد و البنك الدوليين من خلال اجماع واشنطن ، و عند النظر تركيبة المؤسسات الإقتصاديةستكون الحصة الأكبر من نصيب الشركات الوطنية و هو الطرف الاكثر موائمة لبيجين من اجل تسهيل عقد اتفاقيات ، إضافة الى دور النخب الحاكمة في امريكا خصوصا التي تنضوي في إطار العالم الثالث او الجنوب العالمي ، المشترك الاخر الذي تستطيع الصين النفاذ عبره ، ففي البرازيل الأرجنتين فنزويلا و الاكوادور يسيطر يسار الوسط تقريبا على عملية القرار الحكومي وتخطيط السياسات الاقتصادية بما لا يدع مجالا للشك ان يوجد ذلك التطبيع السياسي مع دولة الحزب الشيوعي

[178]Michael Stott, "US Reluctance on Trade Deals Sends Latin America towards China," *Financial Times*, May 24, 2023, https://www.ft.com/content/19ff62c3-5c75-4ba7-8f73-75a7a902aa90.

الصيني . على جانب موازٍ، لا يتردد قادة حكومات ودول امريكا الجنوبية في وصف الإلتزامات الامريكية تجاه مبادراتها المتلاحقة الإقليمية بانها غير جادة و نفتقد الى التجسيد او الاستفادة المشتركة ، هذا لا يعني أن مسار العلاقات الثنائية الامريكية اللاتينية مع بيجين يسير وفق الهدف المنشود بصفة مطلقة ، حيث تستهدف الحكومات هناك تجاوز التبادل سلعة بسرعة او اعتبار بلدانها مصدر توريد للسلع و المواد الخام فقط الى ما يسمونه السلع التطويرية وفق ما استنتجه تقرير آخر تقرير صادر في 2023 حول افاق التعاون المشترك مع الصين و لو أنه يبقى الاكثر عملية بالمقارنة مع مبادرة من اجل عالم افضل الامريكية 3BW أو الشراكات الاقليمية الموجودة .

في الفترة من سنة 2005 الى 2022 كانت القروض المالية الصينية تتدفق بوتيرة متسارعة و هائلة فقد بلغت 121 قرضا من طرف البنوك الكبرى الصينية كبنك التنمية الصيني و و بنك الاستيراد و التصدير ليبلغ ما قيمته 136.564 مليار دولار توزعت على تمويل مشاريع طاقويةو البنية التحتية و التعدين و مجالات اخرى ، أما بالنسبة القروض التجارية فقد وصل عددها الى 62 قرضا في الفترة من 2007 الى 2021 ، و استفادت الأرجنتين(36)، البرازيل(9)، البيرو(4) ، شيلي(4)،الاكوادور(3) ،المكسيك(2)، كولومبيا(2)،فنزويلا(1)، و هندوراس(1)منها عبر البنوك الصينية كبنك ICBC و بنك الصين و بنك الاتصالات و بنك التعبير .

الجدول التالي يوضح المساعدات المالية للبنوك الصينية الوطنية في دول امريكا الجنوبية من الفترة 2005 لغاية 2022

الجدول رقم 15:المساعدات المالية للبنوك الصينية في دول أمريكا اللاتينية 2005-2022

السنة	عدد القروض	قيمة القروض	الجهات المقرضة	القطاعات المستهدفة
2022	3	813 مليون دولار	بنك التنمية الصيني CDB (96.1 مليار دولار)	الطاقة (90.9 مليار دولار)
2021	1	204مليون دولار		
2020	0	/		
2019	5	1.9مليار دولار		
2018	4	2.1مليار دولار		
2017	10	6.6مليار دولار		

2016	**13**	**10.3مليار دولار**	**بنك الاستيراد و التصدير الصيني (27.1مليار دولار)**	**البنية التحتية (26.5 مليار دولار)**
2015	**14**	**21.3مليار دولار**		
2014	**7**	**13.6مليار دولار**		
2013	**11**	**12.6مليار دولار**		
2012	**9**	**7.1 مليار دولار**	**اخرون (13.3 مليار دولار)**	**التعدين (2.1 مليار دولار)**
2011	**16**	**6.8مليار دولار**		
2010	**11**	**35.1مليار دولار**		
2009	**8**	**12.7مليار دولار**		
2008	**4**	**276مليار دولار**		
2007	**5**	**5.1مليار دولار**		
2006	**0**	**/**		
2005	**2**	**1.364مليار دولار**		
المجموع	**121**	**136.564 مليار $**	--	--

المصدر: بيانات مركز The Dialogue

الجدول رقم 16 : القروض التجارية الصينية نحو دول امريكا اللاتينية من سنة 2007-2021

الدول المقترضة	عدد القروض	الجهات المانحة(عدد القروض)	القطاعات المستهدفة (عدد القروض)
الأرجنتين	36	بنك ICBC (50)	
البرازيل	9		الطاقة (36)
بيرو	4		
شيلي	4	بنك التنمية الصيني (13)	البنية التحتية (17)

الإكوادور	3		
المكسيك	2	بنك التعمير (6)	التعدين (7)
كولومبيا	2		
فنزويلا	1	بنك الاتصالات (1)	اخرى (2)
هندوراس	1		
المجموع	62	-	-

المصدر : بيانات مركز The Dialogue

د. آسيا الوسطى

هناك اعتبارات اقتصادية او بالأحرى جيو اقتصادية تتلاقى مع المعطى الجيوبوليتيكي لمنطقة آسيا الوسطى ، فإلى جانب الرؤية الروسية للإقليم باعتباره مكان نفوذ تاريخي و إستراتيجي له يمكن ملاحظة الانخراطين الصيني و الأمريكي كذلك بناءا على إستراتيجيتهما الوطنية خصوصا في بعديها الاقتصادي و الأمني

يجادل البعض أن مسألة فهم اتجاهات المنطقة ان يكون في سياق ثلاثي عبر ايلاء أهمية للمزود الرئيسي للأمن في المنطقة و هي موسكو ، بينما يقف الرأي الاخر على أهمية الهيمنة المزدوجة الصينية الروسية بالنظر الى إستراتيجية الأمن القومي للبلدين تتضمن رعاية المنطقة المتاخمة لهما ، من جهة الصين تراها كامتداد لإقليم شينغ يانغ في غرب البلاد من ناحية أمنية و تنقطة عبور لإثنين من ستة مشاريع في النمر الاقتصادي لمبادرة الحزام و الطريق و أيضا منطقة أمن طاقويةيجب تضمينها في إطار النهوض التنموي ، و من وجهة نظر روسية فدول اسيا الوسطى حزام جنوبي لأمنها الوطني على غرار الجهة الغربية مع أوروبا اضافة الى علاقتها الثنائية معها و متعددة الأطراف داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي المختصرة ب SCTO

وفق مقاربة التحالفات ، فيمكن قراءة مسارات عدة للتواجدين الصيني الامريكي – أو محاولة التواجد أو تعزيزه– فبيجين تضع دول آسيا ضمن الدائرة الثانية الأكثر أهمية بعد منطقة النفوذ الحيوي في بحر الصين الجنوبي و لكن تزداد أهميتها مؤخرا ضمن توسيع نطاق و تأمين ممرات الحزام و الطريق إلى شرق أوروبا. أما الولايات المتحدة

الامريكية فتعرف مسبقا أن المنطقة ذات نفوذ حيوي لحليف الصين الأول و هي روسيا ، و يمكن وسم علاقة واشنطن بدول هذا الإقليم المتاخم لخصم و منافس في نفس الوقت بالأقل من المستوى الذي يتعين على الولايات المتحدة الامريكية شغله .بالنظر الى قوة الحلف الروسي هناك عبر منظمة

المطلب الثاني : ارتباطات التنافس/الصراع الصيني الامريكي داخل المؤسسات الدولية و المنظمات الاقليمية الاقتصادية

لا شك أن تداعيات التنافس بين الولايات المتحدة و الصين ستؤثر على مختلف المؤسسات الاقتصادية الموجودة و/أو تلك التي تحمل تنظيما اقتصاديا –تنظيم الآسيان كمثال– ،مثلما ستؤثر على سياساتها سواءا من خلال تقييد الفرص او خلق التحديات و ان كانت بعض الدول المنخرطة في هذه المؤسسات تستفيد في المدى القصير ، فالحرب التجارية تتعدى إلى اعادة ترتيب سلاسل التوريد و القيمة و توطين شركات الدول المعترضة على سياسات بيجين ، من ناحية أخرى و في الجانب المقابل ، ستكون التنظيمات الموازية او النوادي أمام تحدي زمني– تقني لتأهيل الوضع الجديد المتوقع حصوله –تعدد أقطاب اقتصادي يتبعه سياسي– تقوده الدولة الاكبر حجما في تكتل بريكس. وفق مستوى أعلى ، يتناول المطلب مسألة مكانة النظام التجاري– الاستثماري الممثل في منظمة التجارة العالمية و البرنامج الاقتصادي لمنظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد و البنك الدوليين اللذان ينخرطان بشكل او باخر في المنافسة الصينية الأمريكية مع التعرض لمحتوى هذه العلاقة داخل هذه المؤسسات بناءا على اتجاهات التصويت و النفوذ في إقرار السياسات و هل صحيح أن الصين تستهدف تغيير القواعد ام اكتفي لتغيير السياسات المنتهجة؟.

الفرع الاول : على مستوى المؤسسات الاقتصادية ذات البعد الدولي

للإجابة على هذا النقطة ، من المستحسن ان يتم تمييز اربعة مسائل مركزية يتم التنازع حولها؛

أولها ، إعادة ترتيب سلاسل التوريد والقيمة ، فالحرب التجارية تشجع الشركات على إعادة تقييم وإعادة تنظيم سلاسل التوريد والإنتاج للتعامل مع التحديات والتغيرات في قواعد التجارة الدولية كما ان بعض الدول قد تستفيد من هذه العمليات مؤقتًا من خلال تعزيز مكانتها كموردين بديلين.

ثانيها؛ التحديات التقنية والتنظيمات الموازية، فالتنظيمات الإقليمية والدولية تحتاج إلى التكيف مع هذا التغيير السريع في التجارة العالمية وتوجيه الاستثمارات و من الممكن أن تنشأ تنظيمات موازية أو تكتلات جديدة لتلبية احتياجات الدول في هذا السياق.

ثالها؛ مكانة المؤسسات الدولية، فالصين والولايات المتحدة تسعيان للتأثير على المؤسسات الدولية مثل WTO ومنظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولي، و يعتمد مدى نجاح الصين في تغيير القواعد أو التأثير على السياسات على التفاعلات الدولية وقدرتها على الحصول على الدعم.

رابعها؛ تغيير القواعد أو السياسات، فبيجين تسعى إلى تغيير القواعد الدولية لتناسب مصالحها وتوجهاتها الاقتصادية و يمكن أن يتم هذا عبر التصويت وبناء التحالفات في هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها.

هذه المسائل الأربع ،وجدت لها موطئا داخل التنافس المؤسساتي في مستواه الدولي ، و بالتحديد على صعيد المنظمات فوق الاقليمية و ويفترض الموضوع البحثي في هذه المسألة تقديم تجليات و امثلة واقعية حيال التنازع ، و سيتم اختيار منظمتين الاولى تجارية و الثانية نقدية

أولا: منظمة التجارة العالمية (WTO):

1. ممارسات التجارة: رفعت الولايات المتحدة مخاوف حول ممارسات التجارة في الصين، بما في ذلك اتهامات بسرقة الملكية الفكرية وإجبار نقل التكنولوجيا والدعم غير العادل. هذه القضايا أدت إلى نزاعات تجارية وإجراءات قانونية داخل WTO.

2. الوصول إلى الأسواق: الوصول إلى سوق الصين لا يزال مسألة مثيرة للجدل. انتقدت الولايات المتحدة الصين بسبب حواجز التجارة والقيود، بينما سعت الصين إلى الحصول على وصول إلى الأسواق في قطاعات مثل الزراعة والتكنولوجيا.

3 .المؤسسات التي تملكها الدولة (SOEs): استخدام الصين الواسع للمؤسسات التي تملكها الدولة (SOEs) في اقتصادها كان نقطة جدل. تقول الولايات المتحدة إن SOEs يتلقون مزايا غير عادلة، بينما تدافع الصين عن نموذجها الاقتصادي.

4. حل النزاع: استخدمت كل من البلدين آلية حل النزاع في منظمة التجارة العالمية لمعالجة النزاعات التجارية. ويشمل ذلك تقديم شكاوى، والمشاركة في لجان فحص النزاع، وطلب القرارات.

ثانيا: صندوق النقد الدولي (IMF):

1. سياسات العملات وأسعار الصرف: اتهمت الولايات المتحدة الصين بتلاعب عملتها، اليوان، للحصول على ميزة تجارية. سياسات العملات كانت نقطة جدل بين البلدين داخل إطار صندوق النقد الدولي.

2. وضع العملة الاحتياطي: رغبة الصين في توسيع الدور الدولي لليوان، بما في ذلك إدراجها في سلة الحقوق الخاصة بالسحب (SDR) في صندوق النقد الدولي، استقابلتها الولايات المتحدة بالشك.

3. الرصد الاقتصادي: يقوم صندوق النقد الدولي بمراقبة الاقتصاديات لدوله الأعضاء، بما في ذلك الولايات المتحدة والصين. نشأت خلافات حول سياسات الاقتصاد والتوصيات داخل إطار صندوق النقد الدولي.

4. إصلاحات مالية: كانت إصلاحات القطاع المالي في الصين وافتتاح الأسواق المالية موضوعات نقاش وتعاون محتمل داخل صندوق النقد الدولي.

على مستوى المنظمتين ، يعكس التنافس الصيني الأمريكي توترات أوسع نطاقًا في العلاقة الاقتصادية بين البلدين فبينما يتعاونان في بعض القضايا، إلا أن النزاعات والاختلافات تستمر في مجالات مثل ممارسات التجارة ووصول الأسواق وسياسات العملات ،و هذه الصراعات تمثل تعبيرًا عن الديناميات الاقتصادية المعقدة بين أكبر اقتصادين على الساحة العالمية.

الفرع الثاني: انخراط تكتل الآسيان في التنافس الامريكي الصيني

يبلغ عدد سكانها ما يقرب من 700مليون نسمة وخامس أكبر اقتصاد في العالم ، كما أن القيمة الاقتصادية الاستراتيجية لتكتل الآسيان ASEANتجعلها بصفتها منظمة إقليمية تتكون من دول صغيرة ومتوسطة الحجم ، لطالما كانت الآسيان شديدة الحساسية للمنافسة بين القوى الكبرى نتيجة للتفاوت في القوة الوطنية ، وكذلك لأن الدول الإقليمية

لديها ذكريات تاريخية عميقة عن المنافسة بين القوى الكبرى ، فخلال الحرب الباردة أشعلت المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى صراعات محلية في المنطقة ، مما ألحق أضرارا كبيرة بدول الآسيان[179]

التنوع الاقتصادي في جنوب شرق آسيا: إن اقتصادات جنوب شرق آسيا تختلف بشكل كبير ، وبالتال فإن تأثير المنافسة الاقتصادية بين القوى العظمى سوف يختلف أيضا. سنغافورة ، وهي دولة مدينة 5.5. مليون شخص ، هي أغنى دولة في جنوب شرق آسيا حيث يبلغ دخل الفرد فيها حوالي 73000 دولار. وهى تصنف على الدوام كواحدة من أكثر البلدان اعتماداً على التجارة في العالم ، حيث تعتمد على التجارة بنسبة 333 في المائة. مما يجعل سنغافورة معرضة ،)FDI(سنغافورة هي أيا الدولة الإقليمية الأكثر ارتكازا علي الاستثمار الأجنبي المباشر .بشدة للحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، والانكماشات الاقتصادية العالمية ، وتباطؤ الاستثمار.

على الطرف الآخر من الطيف ، إندونيسيا هي أكبر دولة واقتصاد في المنطقة حيث يبلغ عدد سكانها 275 مليون نسمة ، لكن دخل الفرد يبلغ 4333 دولا فقط ، أو أقل من 6 في المائة من دخل الفرد في سنغافورة. إندونيسيا غنية بالموارد الطبيعية ، وهي مصدر رئيسي للسلع الأساسية. لها تاريخ طويل من القومية الاقتصادية وسوق محلية كبيرة ، لذا فإن التجارة لا تمثل سوى 40% من الناتج المحلي الإجمالي ، أي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 52%. يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر 1.8 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي ، مما يجعل إندونيسيا أقل عرضة للحروب التجارية وتباطؤ الاستثمار. تم دمج كل من فيتنام وتايلاند وماليزيا بشكل كبير في سلاسل التوريد الإقليمية ، وبالتالي فهي تعتمد بشكل كبير على التجارة مثل سنغافورة. في المقابل ، تبلغ نسبة التبعية التجارية في الفلبين 64 في المائة ، وبالتالي فهي أقل عرضة للحروب التجارية

التجارة والاستثمار وتصورات الولايات المتحدة والصين: منذ عام 2009 ، كانت الصين أكبر شريك تجاري للدول العشر الأعضاء في جنوب شرق آسيا في الآسيان بشكل جماعي. تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية ، لكن حجم تجارتها البالغ 364 مليار دولار هو ما يقرب من نصف ما يقرب من 669 مليار دولار للصين الصين هي أيضا رابع أكبر مستثمر في الآسيان. في المقابل ، تقود الولايات المتحدة الاستثمار في المنطقة . وارتفعت الاستثمارات الأمريكية بنسبة 41 في المائة في عام 2021 إلى 40 مليار دولار ، بينما ارتفعت استثمارات بكين بنسبة 96 في المائة إلى ما يقرب من 14 مليار دولار

[179] The Battle for China's Backyard : The Rivalry between America and China will Hinge on South-East Asia, » The Economist, February 27, 2021

قد تكون الولايات المتحدة والصين شريكين اقتصاديين مهمين لجنوب شرق آسيا ، لكن ينظر إليهما بشكل مختلف. تنظر النخب في جنوب شرق آسيا إلى الصين باعتبارها اللاعب الاقتصادي الأكثر نفوذ في المنطقة. ومع ذلك ، في عام 2023 ، انخفضت هذه النسبة إلى 59.9 في المائة ، وهو انخفاض كبير عن عام 2022 عندما كان الرقم 76.7 في المائة. في المقابل ، رأى 10.5 في المائة فقط من المستطلعين أن الولايات المتحدة هي القوة الاقتصادية الإقليمية الأكثر نفوذاً. ومع ذلك ، يشعر 64.5 في المائة من جنوب شرق آسيا بالقلق بشأن النفوذ الإقليمي المتزايد للصين بينما يرحب به 35 فى المائة فقط. و عكس إدراك المستطلعين الى جدوى النفوذ الاقتصادي الصيني ينظر ما نسبته 65.7% إلى فاعلية التعاون الاقتصادي الأمريكي و 34% فقط قلقون بشأنه. و عن دوافع التصويت بهذه النسب يرجعونه الى عدم رؤيتهم بوجود مؤشرات او افاق لتحسين العلاقات مع الصين ، استشهد 32 في المائة من المشاركين باستخدام الإكراه الاقتصادي نظرا لاعتماد جنوب شرق آسيا الكلي على التجارة ، ترحب معظم الدول الأعضاء باتفاقيات التجارة الحرة. لدى الآسيان اتفاقية تجارة حرة مع الصين ، وجميع دول الآسيان مرتبطة أيضا بالصين في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، مع هذا يرحب أعضاء الآسيان بترتيبات دخول أكبر إلى الأسواق مع الولايات المتحدة ، والنقد الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة هو غياب مثل هذه المقترحات. فقط 46.5 في المائة من نخب جنوب شرق آسيا ينظرون إلى الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل الرخاء بشكل إيجابي.

الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين تعطل سلاسل التوريد: إن اعتماد جنوب شرق آسيا على التجارة يعنى أن المنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة التي تضخ عدم اليقين في السوق تضر بالدول الإقليمية التي تريد بيئة اقتصادية مستقرة. في عام 2018 ، شن الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب حرا تجارية من خلال فرض رسوم جمركية تصل إلى 25% على الصين ، بهدف الضغط على بكين لتغيير ما تعتبره واشنطن ممارسات تجارية صينية غير عادلة ، بما في ذلك النقل القسري للتكنولوجيا ،محدودية الوصول إلى الأسواق، سرقة الملكية الفكرية والإعانات للمؤسسات المملوكة للدولة. وردت الصين بتعريفاتها الخاصة ، مما خلق حالة .من عدم اليقين وتعطيل لدول جنوب شرق آسيا مع أكبر الشركاء التجاريين في المنطقة

تكمن المعضلة بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا في أنه على الرغم من تأثرها بشكل كبير بالمنافسة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة ، إلا أن تأثيرها ضئيل عليها. وكما قال رئيس الوزراء الماليزي آنذاك مهاتير محمد فإن دول الآسيان عالقة في المنتصف . فقد حاول قادة المنطقة إقناع واشنطن وبكين بأن من مصلحتهم إلغاء الحرب

التجارية ، ولكن دون جدوى. استجابت دول جنوب شرق آسيا من خلال تسويق نفسها كوجهات إنتاج بديلة حيث سعت الشركات إلى تحويل التصنيع بعيدا عن الصين و يبقى من الصعب تقييم تأثير الحرب التجارية على جنوب شرق آسيا لعدة أسباب:

أولها، دفع ارتفاع معدلات العمالة في الصين بعض الشركات إلى مغادرة الصين حتى قبل بدء الحرب التجارية .ثانيها، أدت سياسة الغلق الصينية للمصانع من اجل مكافحة تداعيات جائحة كورونا الى قيام الشركات بخيار التنويع بعيدا عن الصين

على الرغم من الصعوبات المتمثلة في فصل تأثير الحرب التجارية عن عوامل أخرى ، يبدو أنه كان هناك بعض النزوح في الإنتاج والاستثمار بعيدا عن الصين إلى جنوب شرق آسيا ، حيث كانت فيتنام هي الرابحالأكبرعندما قفز نصيبها من واردات الولايات المتحدة التي كانت بالفعل على مسار تصاعدي من 1.9 في المائة في 2018 إلى 3.4 في المائة في 2020. بينما انخفضت حصة الصين من واردات الولايات المتحدة من معدات الاتصالات ، بما في ذلك الهواتف المحمولة ، من ذروتها البالغة 61.5 في المائة في 2018 إلى 52.8 في المائة. في عام 2020 ، ارتفعت حصة فيتنام من 5.2 في المائة إلى 14 في المائة في نفس الفترة. من عام 2020 إلى عام 2021 وحده ، قفزت فيتنام خمسة مراكز في التصنيف العالمي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، لتنضم إلى قائمة العشرين الأولى في المرتبة 19

وفا لمجلة الإيكونوميست ، ارتفعت واردات الولايات المتحدة بمقدار الثلث منذ عام 2018 لكن الواردات الأمريكية من السلع الصينية ارتفعت بنسبة 6 في المائة فقط ، مما أدى إلى انخفاض حصة الصين في السوق من 21 في المائة إلى 17 في المائة منذ أن شن الرئيس ترامب حربه التجارية. وفي الوقت نفسه ارتفعت الصادرات من كمبوديا بأكثر من 225 في المائة، وزادت الصادرات الفيتنامية 170 في المائة ، وزادت الصادرات من تايلاند 80 في المائة. وشهدت إندونيسيا ارتفاع صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة 60 في المائة ، في حين نمت الصادرات من ماليزيا والفلبين بنحو 40 في | المائة و 35 في المائة على التوالي. من المهم أن نلاحظ أن الصين لا تزال مورا مها للسلع الوسيطة إلى جنوب شرق آسيا ، لذلك .تتدفق بعض البضائع الصينية إلى الولايات المتحدة من خلال سلاسل التوريد الإقليمية

الفصل الاقتصادي: كان العديد من المحللين يأملون في أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يخفف من حدة الصراع بين الولايات المتحدة والصين ، لكن هذه الآمال تبددت واليوم يتخذ البلدان خطوات لتقليص علاقاتهما الاقتصادية. كشفت اضطرابات سلسلة التوريد الناجمة عن الوباء، لا سيما في السلع الهامة مثل معدات الحماية الشخصية والرقائق الدقيقة ، عن الضعف الذي تسببه سلاسل التوريد البعيدة. في الوقت نفسه ، أدى الوباء إلى تفاقم التنافس بين الولايات المتحدة والصين حيث ألقى الرئيس ترامب باللوم على الصين في التسبب في ذلك. ونتيجة لذلك ، تتخذ الولايات المتحدة نهجا مزدوا لجعل سلاسل التوريد أقل عرضة للخطر ، سواء إعادة الصناعات الرئيسية إلى الداخل أو دعم الصداقة الأخرى لتقليل المخاطر الجيو استراتيجية و صرح نائب رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي للدراسات إيفان فيغن باوم Ivan Vejvoda أن الولايات المتحدة تحاول استحضار "الإمتثال الطوعي" من أصدقائها لجهودها للحد من السلع التكنولوجية إلى الصين ولكن إذا لم يكن الدعم وشيكاً فإن واشنطن ستسقط المطرقة، بمعنى آخر ، ستضطر واشنطن حينها الى استخدام وسائل الضغط و الإكراه على الذين تعتبرهم أصدقائها.

كما تبنت الصين استراتيجية مزدوجة لتقليل اعتمادها على الولايات المتحدة والغرب فإنتهجت إستراتيجيتها الخاصة بالتدجين وتسعى إلى زيادة الطلب المحلي اما الاستراتيجية الثانية فتتمثل في تنويع التجارة بعيدا عن الاعتماد على الولايات المتحدة وأوروبا لتقليل تعرضها للضغوط السياسية من الغرب. بالنسبة للصين، فهي تنظر إلى دول الآسيان على أنها أسواق مهمة ودول صديقة لاستراتيجياتها الخاصة في دعم الأصدقاء .اليوم ، من غير الواضح كيف سيؤثر فصل استراتيجيات التدجين وظهورها في الولايات المتحدة والصين على بلد مثل ماليزيا ، التي تمثل 10 في المائة من التجارة العالمية في الرقائق على المدى الطويل. ما يبدو واضحا هو أن دول جنوب شرق آسيا معرضة لخطر التحول من الدول التي تعاني من تداعيات المنافسة الاقتصادية بين القوى العظمى إلى أن تصبح أهدافا لها. على عكس الحرب التجارية التي تكون فيها الأهداف اقتصادية في المقام الأول ، فإن دعم الأصدقاء هو سياسة لمنافسة القوى العظمى ذات الأهداف الجيو استراتيجية.

هذه ليست ظاهرة مرحب بها في جنوب شرق آسيا ولأول مرة ، تضمن " مسح حالة جنوب شرق آسيا " السنوي في عام 2023 "مخاوف من الفصل بين الصين و الولايات المتحدة" من بين القضايا الثماني التي طلبت من المستجيبين تصنيفها كأهم التهديدات التي تواجه المنطقة. وصنفه المستطلعون في المرتبة الخامسة ، دون البطالة والركود الاقتصادي ، وتغير المناخ ، وزيادة التوترات العسكرية ، واتساع الفجوات الاجتماعية والاقتصادية ، ولكن فوق عدم الاستقرار السياسي المحلي ، وتدهور أوضاع حقوق الإنسان ، والإرهاب. كما صرح رئيس الوزراء السنغافوري

لي هسين لونج مؤخرا، فإن إعادة التوطين ودعم الأصدقاء يمكن أن "يغلقان سبل النمو والتعاون الإقليميين ، ويعمقان الانقسامات بين البلدان ، وقد يعجل من الصراعات ذاتها التي نأمل جميعا في تجنبها".

في الختام ، استفادت دول جنوب شرق آسيا من المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في البنية التحتية واللقاحات ، لكن التحديات التي تواجه دول الآسيان من التنافس الاقتصادي بين القوى العظمى آخذة في الازدياد.واجهت دول جنوب شرق آسيا تحديات من الحرب التجارية ، لكنها لم تكن موضع منافسة واستفادت منها أكثر من غيرها. تعتمد دول جنوب شرق آسيا إقتصادياعلى كل من الولايات المتحدة والصين ، ولا ترغب في الاختيار بينهما.[180]

خريطة رقم 08 : شرق آسيا و أوقيانوسيا

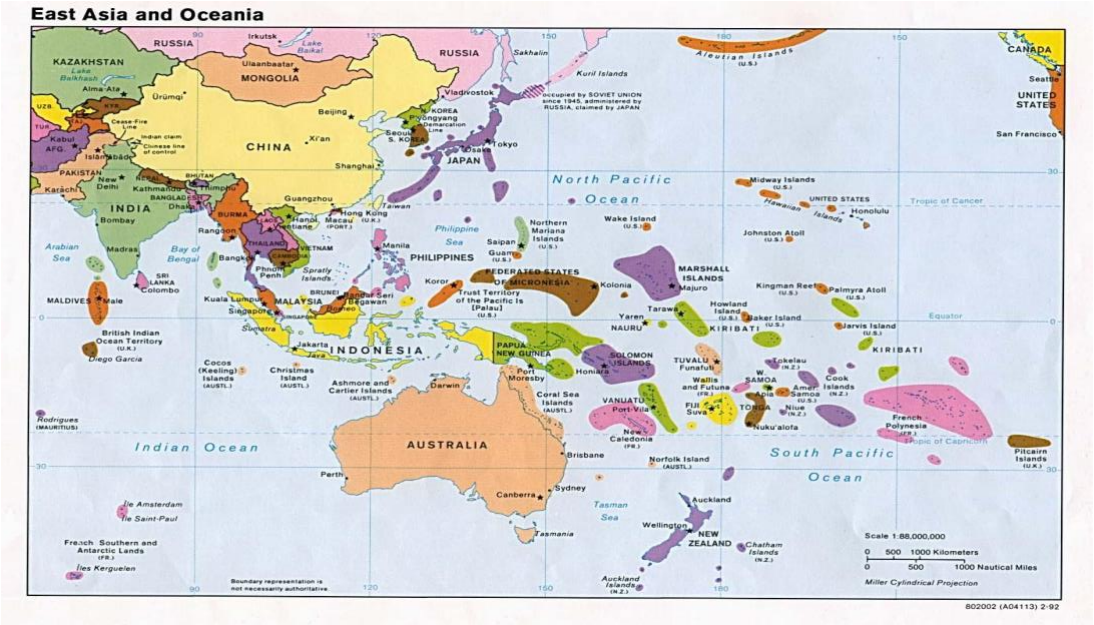

Source :"Reference Map of East Asia and the Pacific Islands," n.d., http://www.taiwandocuments.org/map09.htm.

إن منطقة جنوب شرق آسيا هي المنطقة الأساسية في "إستراتيجية المحيطين الهندى والهادئ" للولايات المتحدة ومبادرة "حزام واحد وطريق واحد" الصينية.بالنسبة الصينفأهمية دول الآسيان أمر بديهى ، ليس فقط كمصدر لواردات الصين من الموارد الطبيعية والبحرية فقط بل باعتبارها بوابة مهمة للطرق الجوية ، وهي أيضا في المقام

[180]Ann Marie Murphy, "Economic Security and the Future of the Global Order in the Indo-Pacific Southeast Asian states have benefited From US-China competition in infrastructure and vaccines, but the challenges facing ASEAN countries from great power economic rivalry a re rising'', Center for Foreign Policy Studies, Seton Hall University.acced on May,2023.

الأول في تخطيط العمل الدبلوماسي–السياسي–الاقتصادي الصيني ، و لطالما وضعتها بيجين كشيك استراتيجي مهم للتعاون الإقليمي خصوصا أنه في عام 2020 أصبحت أكبر شريك تجاري لبعضهما البعض لأول مرة. كما كانت جهود التعاون الإقليمي جاية في ظل مكافحة جائحة كوفيد–19 مثلما تندرج دول الآسيان في المبادرة الإقتصادية "الحزام و الطريق"و"الخطة الرئيسية للاتصال برابطة أمم جنوب شرق آسيا 2025"[181].

بالنسبة المشاريع الاقتصادية و البنى التحتية تنغمس الصين بشكل مستمر في توسيع شبكات الاتصال كمشروع سكة الحديد في دولة لاوس و أندونيسيا وسكة حديد الساحل الشرقي لماليزيا و مملكة بروناي، في مجال البيتروكيمياويات أيضا تتقدم المشاريع في ذات المجال بشكل مطرد[182]

بالنسبة للولايات المتحدة ، – التي تدرك هذا الاندفاع الصيني – فهي تعمل على تعزيز المنصات الأمنية في المنطقة، والمسابقات الجيوسياسية الرقمية ، والمؤسسات ومفاهيم الحكم في جنوب شرق آسيا عبر جعل منطقة الآسيان نقطة انطلاق مهمة للولايات المتحدة لفحص الصين وتوازنها. و كاستجابة لمبادرة "حزام واحد ، طريق واحد" ، تعاونت الولايات المتحدة مع اليابان كالشراكة الطاقوية و كذا مع أستراليا عندما أسست مع الأخيرة شراكة للاستثمار في البنية التحتية في "المحيطين الهندي والهادئ". أنشأت الولايات المتحدة وحلفاؤها منصات للتعاون الاقتصادي في جنوب شرق آسيا.

بشكل جماعي عملت الولايات المتحدة على ضرورة تغلغل مفهوم دول الآسيان من حيث الاقتصاد الرقمي والأمن المائي و الحوكمة الوطنية .مرة أخرى و بصفة حتمية ،سيتم دفع الآسيان إلى طليعة منافسة القوى العظمى في ضوء تأثير الموقع الجغرافي أولا والسياسة الداخلية ثانيا وسياسة التحالف ثالثا و عوامل أخرى. لكن هناك اختلافات فردية في تصورات البلدان للمنافسة الصينية الأمريكية ، مثل وجود فئتين الاولى تطالب بحقوقها في بحر الصين الجنوبي و الثانية لا تطالب – حتى الآن – بهذه الحقوق لاعتبارات الحاجة للاستفادة قصيرة الأمد من الاستثمارات الصينية الوافدة لمكافحة الفقر و مشاكل التنمية المحلية [183]

[181]Yang Yue « ASEAN’s perception and response to Sino-US competition », international studies no 4,2021,p-p46-47.
[182]Ibid.
[183] Daniel Lindley « Evaluating the motives of China : How to threaten the Belt and Road Initiative American Interest », Indian and Pacific Affairs Magazine, Air University Press, August 2022.

على مستوى اتخاذ المواقف ، تشكل أسباب اختلاف الأنظمة السياسية و مستويات التنمية الاقتصادية متغيرات ذات أهمية في مسألة اتخاذ موقف محدد من الحرب التجارية الصينية الأمريكية القائمة[184].

يشير كيشور محبوباني الى أن صعوبة اتخاذ مواقف علنية او اختيار جانب في إطار معضلة" اختيار احد الجانبين" التي تضغط على دول المنطقة من أجل استصدار مواقف موالية و هذا يعود الى تراجع الإلتزام الاستراتيجي الصيني الأمريكي الثنائي ، و تأكيدا على هذا فهو يدخل متغير صلابة الإلتزام الاستراتيجي سابقا في نجاح التكتل سنوات الثمانينات و التسعينات .

الفرع الثالث : أمننة العلاقات الاقتصادية الصينية الامريكية في بحر الصين الجنوبي عبر نظام الثلاثية

يمثل الجزء الغربي لمنطقة المحيطين الهندي الهادئ أهمية مماثلة و يعرف أيضا بمنطقة بحر الصين الجنوبي ، وهو كذلك بالنسبة للتنافس الأمريكي الصيني ، فإلى جانب دمج دول هذه المنطقة في الاستراتيجية الأمنية بنا يسمى الحلف الرباعي الذي يضم كل من دول أستراليا،اليابان و المملكة المتحدة و تايوان بشكل غير رسمي و لكن بعض السلوكات تؤشر على تضمين الأخيرة ، في حين تساعدنا مقاربة العلاقات الثلاثية الناتجة للتفاعل الصيني الامريكي في فهم عملية الأمننة التي يروج لها.

1.العلاقة الثلاثية : الهند و الولايات المتحدة و جمهورية الصين

تبدو الأخيرة متناقضة –على الاقل– شكليا في خطاباتها و مواقفها الرسمية ، و قد يعود سبب هذه الرمادية الهندية الى الرؤية الخاصة بنيودلهي فيما يخص تسيير المصالح الخارجية في كل استقطاب دولي بين حلفائها و شركائها الاقتصاديين و التجاريين ، يتضح هذا الإلتباس من اللاموقف تجاه الأزمة الأوكرانية و يشابهه نفس الوضع بالنسبة للتنافس بين أول و ثاني قوتين اقتصاديتين . فمع ان الهند تملك سجل حافلا الصراع و المواجهة مع الصين تاريخيا و جغرافيا الا أن اكبر ديمقراطية تملك حوافز للتعاون مع الصين بحجم تبادل تجاري وصل 135 مليار دولار نهاية 2022[185] ، بموازاة هذا فتعمل معهم في إطار تكتل اقتصادي عبر إقليمي هو الآخر داعم التعددية القطبية و توزيع السلط –على مستوى اقتصادي إن صح القول ، و بالرغم من هذا التموضع الصعب الذي تتواجد فيه الهند فهي تستمر بعلاقاتها التجارية و الاقتصادية مع الغرب و على رأسهم الولايات المتحدة الامريكية.

[184]Ibid,48.
[185] Ejaz Hussain, "Unnatural Allies | Dialogue | Thenews.Com.Pk," The News International, July 2, 2023, https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1085494-unnatural-allies.

مثلما قد ينظر الى الدور الحيادي لنيودلهي بشكله الإيجابي، في حفاظها على علاقات متوزانة تدخلها كوسيط للتسلح النووي الكوري الشمالي بين بيانيانغ و سيول ، أو قد سيدفع بها الى الاستمرار بسياسة الانحياز الولايات المتحدة كما حصل في الحرب الباردة ، و هذه المرة أمام الصين كون ان تخوم المنطقة الجغرافية التي تطالب بها من باكستان " منطقة جونجيت" تضعها على مرمى حجر من التماس مع بيجين ، و لكن هذا لا يعني أن استقلالية السياسة الخارجية الهندية على المحك او بذلك المستوى الهامشي فهي تعتبر أحيانا وكيلا اكثر موثوقية من جارتها باكستان لدى الولايات المتحدة الامريكية بدليل دعوتها للانخراط في تجمع أمني عسكري يزيد من حدة الانخراط الامريكي بمساعدة حلفائها الاستراتيجيين في المنطقة و يتمثلان في اليابان و أستراليا علاوة على أنهاغير مستعدة– مرة اخرى – لتضييع فرصة الاستفادة من الوضع الدولي القائم الذي تتشاركه مع نظرائها داخل تجمع البريكس ، و لكن تبقى الهند تحافظ على سياسة الحكم الذاتي الاستراتيجي strategicautonomy المفهوم الاكثر تداولا لانخراطها الدولي و هي كما سبق القول من أعمدة المنطقة إلى جانب أندونيسيا ثاني أكبر ديمقراطية حسب تصور القيادة الامريكية [186]هناك التي ادخلت جانب الحفاظ على الأمن الطاقوي و امن الامدادات ضمن الأولوية القصوى للاستمرارية الأمريكية في التواجد .

2.العلاقة الثلاثية اليابانية الصينو–أمريكية:

في إطار العلاقات الثنائية اليابانية الصينية فهي لا تختلف تاريخيا عن نظيرتها بين الصين و الولايات المتحدة كثيرا ، ففي 29 سبتمبر 1972 و ديسمبر 1979 كان التطبيعين الدبلوماسي و الاقتصادي على التوالي، و تجميد قنوات الاتصال مرة أخرى بفعل أحداث تيانانمين 1989 و المشاركة اليابانية لعزل الصينية و مع هذا ففرص التعاون لم تستبعد اطلاقا حين أكدت طوكيو – بعد بداية تعافيها من أزمتها الإقتصاديةاوائل التسعينات –على ما قد ينجز لصالح البلدين إذا ما تم إدراك التعاون ، فألفي سنة من العلاقات [187]المستقرة لا يمكن أن تمحيها 50 سنة من المواجهة على حد تعبير رئيس مجلس الدولة الصيني **تشو إنلاي**[188]

[186]U.S. Indo-Pacific Command, “About United States Indo-Pacific Command,” n.d., https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/.

*ديباجة السياسة الاقتصادية السياسة الخارجية اليابانية " مع ظهور المنافسة بين الدول في مجالات السياسة والاقتصاد والجيش ، يتغير ميزان القوى في المجتمع الدولي بطريقة سريعة ومعقدة بشكل متزايد ، في حين أن عدم اليقين بشأن النظام الدولي القائم آخذ في الازدياد.."

[188]إيزومي نوبوميتشي،" الاحتفال بالذكرى الخمسين لتطبيع العلاقات اليابانية – الصينية مع التركيز على الآفاق المستقبلية"،اليابان بالعربي، تم الاطلاع: 2023/07/10، على الموقعhttps://shorturl.at/sBF05

على صعيد السياسة الخارجية اليابانية تظهر الديباجة الاعلامية لعمل الجهاز الخارجي الياباني في بيئة دولية غير يقينية[189] تستدعي من طوكيو التموضع الناجع و الفعال*توازيا مع مواضيع أساسية بذات الأهمية في بحر الصين الشرقي المحاذي للصين و القضية الخلافية مع الصين فيما يخص جزر سينكاكو المتنازع عليها من جهة و قضية تايوان في سياق علاقة ثلاثية مع الطرفين الصيني الامريكي الصيني من جهة ثانية .

أمام جملة التحديات الامنية في سياقها العالمي و ما رافق الازمة الروسية الأوكرانية و تنامي حضور دول الجنوب العالمي و تلاشي حدودالمجالات العسكرية و غير العسكرية تتزايد اهمية قضايا الأمن الاقتصادي [190]، ما استدعى من حكومة رئيس الوزراء كوشيدا محاولة التكيف مع الواقع الجديد الذي يتولد باتباع "سياسة الواقعية لعصر جديد" في ظل النزعة الصينية المتصاعدة في منطقة بحر الصين الشرقي ، ما جعل اجتماع 2+2 بين الولايات المتحدة و اليابان عبر وزير خارجية و دفاع البلدين الى العمل من اجل تحديث الحلف الناشىء منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما يتماشى مع مساعدة واشنطن للولوج اكثر في المنطقة [191]و هذا الامر لا يعني التبعية اليابانية و لكنه يدخل في نطاق أمن مصالح الجميع نحو الاستقرار و السلام بالمنطقة . هذا التصور الثنائي الأحادي قد تتشاركه طوكيو و واشنطن مع سيول و كانبيرا و حتى فورموزالكنه يبقى تصورا ذاتيا لا يمكنه ان إزالة هواجس بيجين من مخاطر احتواء قدراتها و مصالحها الأساسية .على رغم هذا التناقض ، و كون بيجين حلت مكان جارتها الشرقية كثاني إقتصاد في العالم سنة 2010 تتزايد معدلات التبادل التجاري الصيني الياباني متفوقا على نظيره الياباني الأمريكي و هذا سيجعل من الصعوبة بما كان لقوة وسطى مرتبطة بمئات المليارات و المصالح الاقتصادية تركها لأسباب سياسية بحتة و هو وضع يشابه فرضية الترابط المعقد للاقتصادين الصيني الامريكي كذلك رغم التباين الجيوسياسي الظاهر في المنافسة المحتدمة او بدرجة أقل احتمالات المواجهة

بالنسبة للعملاء الرئيسيون لليابان خارجيا ، تتواجد الصين في المرتبة الاولى فيما الصادرات اليابانية و الواردات بما نسبته 19,4% و 21.0% تواليا، لتأتي الولايات المتحدة الامريكية في المرتبة الثانية بما نسبته 18,7% و 10,1% تواليا ، اما باقي النسب كما هي موضحة في الجدولين (--) توضح الترابط الاقتصادي لطوكيو مع الحلفاء التقليديين من قبيل أستراليا و كوريا الجنوبيةسنغافورة و ماليزيا في منطقة المحيطين الهندي الهادئ ومنطقة

[189]"Diplomatic Bluebook," Ministry of Foreign Affairs of Japan,June30, 2023.https://www.mofa.go.jp/files/100523117.pdf .
[190]"Diplomatic Bluebook," June30,2023
[191]U.S. Mission Japan, "Joint Statement of the Security Consultative Committee (2+2) – U.S. Embassy & Consulates in Japan," U.S. Embassy & Consulates in Japan, January 12, 2023, https://jp.usembassy.gov/joint-statement-security-consultative-committee-2plus2/.

ميكونغ المحاذية جنوبا للصين متمثلة في تايلند و فيتنام و في منطقة غرب آسيا (السعودية و الامارات)، ما قد يعكس تنوع الشركاء و يدعم فرضية الاستقلال الاقتصادي الذي تنخرط في اطاره طوكيو لكنه يبقى في إطار الدول الحليفة للولايات المتحدة .

جدول رقم 17: العملاء و الموردون الرئيسيون لليابان سنة 2022

الموردون الرئيسيون (من الواردات%)	سنة 2022	العملاء الرئيسيون (من الصادرات%)	سنة 2022
جمهورية الصين الشعبية	%21	جمهورية الصين الشعبية	%19.4
الولايات المتحدة الامريكية	%10	الولايات المتحدة الامريكية	%18.7
أستراليا	%9.8	كوريا الجنوبية	%7.2
الإمارات العربية المتحدة	%5.1	منطقة هونغ كونغ الادارية (الصين)	%4.4
المملكة العربية السعودية	%4.7	تايلند	%4.3
كوريا الجنوبية	%3.7	سنغافورة	%3.0
أندونيسيا	%3.2	ألمانيا	%2.6
تايلند	%3.0	فيتنام	%2.5
فيتنام	%2.9	أستراليا /ماليزيا	%%2.2/2.2

Source :"JapaneseForeign Trade in Figures – Santandertrade.Com," n.d., https://santandertrade.com/en/portal/analyse-markets/japan/foreign-trade-in-figures#classification_by_country.

عند فحص السباق التاريخي للتحالف الياباني الأمريكي لا يمكن بسهولة الإقرار أنه موجه ضد الصين او يواجه طرح التهديد الصيني ، فبالنظر الى جملة الاتفاقات الثنائية بين واشنطن و طوكيو بعد الحرب العالمية الثانية فهي لم تكن مركزية ضد الحليف الأيديولوجي التاريخي –الاتحاد السوفياتي – بل يمكن أن يعزى التقارب الفكري بين

القيادات المتعاقبة الى ادراك صانعي قرار الدولتين خيال عقلانية و إستراتيجية التكتل و التضمين المشترك للقضايا درءا لأي لحظة انفلات قد تجري ، فحتى خلال الحرب الباردة الاقتصادية بينهما أواخر الثمانينات كانت المنافسة.....

3.العلاقة الثلاثية الاسترالية الأمريكو–صينية:

في ظل احتدام التنافس الصيني الأمريكي ، أصبحت كامبيرا في وضع أقرب الى المعضلة لدى صناع قرارها بالرغم من الاستقلالية الكبيرة مقارنة بمطلع القرن العشرين ، و هو الحال الذي لم تكن عليه قبل هذه الفترة ، حتى في ظل الحرب الباردة و مارافقها من استقطاب دولي بين قوتين آنذاك هما الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الامريكية ، لكن هذه المرة تواجه أستراليا إشكالية المربع الاول للأمن وهو وجودها قبل تنميتها الاقتصادية،هذه المخاوف الأمنية استدعت إحياء تحالفاتها مع حليف قوي أو مظلة حماية ذات موثوقية ليست بالشكل الذي قد يقارن مع جزيرة فورموزا (تايوان).

على مستوى النخبة السياسية الاكاديمية يتزايد الحديث عن تأمين الممرات البحرية الأساس للاقتصاد الاسترالي كونها قارة بحرية تعمد فيها على هذه الممرات المائية، على جانب اخر، كيفية التكيف مع البيئة الجيواستراتيجية المتغيرة بما يضمن مصالح أستراليا.

لا تعرّف كانبيرا نفسها خارج نادي الديمقراطيات و هي التي تعتمد نظام ويستمنستر Westminster system في حكمها الديمقراطي و بيئة مجاورة أقل ديمقراطية و أطراف شمولية – تراها– خارج إقليم اوقيانوسيا يتزايد وجودها كالصين .

قبل 1942تصرفت أستراليا بشكل أساسي كعمود لبريطانيا العظمىعلى الرغم من وجودهم النشط في مؤتمر باريس للسلام عام 1919 لم تتمكن السيادة البريطانية من العمل بشكل كامل على المستوى الدبلوماسي حتى عام 1923 ، عندما سُمح لها أخيرًا بالدخول في معاهدات واتفاقيات مع دول أخرى ظلت أستراليا خاضعة للبرلمان البريطاني حتى عام 1942[192]

[192] Richard Dunley, “The End of the ‘Lucky Country’ ? Understanding the Failure of the AUKUS Policy Debate,” Australian Journal of International Affairs, May 31, 2023, 1–8, https://doi.org/10.1080/10357718.2023.2210278.

بعد إحياء التحالف الرباعي سنة 2020 و التحالف الثلاثيAUKUS قد ينظر الى الدور الاسترالي المتوقع عبر هاتين المنصتين الى دعم الحماية الانجلوسكسونية لأستراليا عبر الثاني و ضم إستراليا في حال مضاد يتشكل ضد عدو محتمل او طرف غير مرغوب في تواجده و اغلب الظن هنا هو الاختراق الصيني الاقتصادي

تستمر العلاقات الاقتصادية الثنائيةالصينية الأسترالية في التطور بسرعة، في أواخر عام 2007 تفوقت الصين على اليابان لتصبح أكبر شريك تجاري لأستراليا ، وفي عام 2009 أصبحت أكبر سوق تصدير لأستراليا . أستراليا هي سابع أكبر شريك تجاري للصين قبل أربعين عامًا ، كانت التجارة الثنائية أقل من 100 مليون دولارو هي الآن أكثر من 100 مليار دولار[193]

4.العلاقة الثلاثية الصينية الأمريكية و مسألة تايوان:

يشير مصطلح "السياق الآسيوي الجديد" إلى الوعي بأن آسيا تحتل مركز الصدارة في كل من التعاون والمنافسة، لا تنفك تايوان من التأكيد على وجوب انخراطها المستمر ما من شأنه أن يورد لها عوائد سياسية تحفظ أمنها القومي و تردع التمدد الصيني ، فقد عرفت **تايبيه** نهجين متشابهين في الهدف مختلفين في الوسائلية ، الأول عمل عليه الرئيس **لي تنغ هوي** كانت إدارته تؤيد "سياسة الذهاب إلى الجنوب " .

التي تهدف الى تنويع اعتماد تايوان المفرط على الاقتصاد الصيني تحقيقا للأهداف السياسية المتمثلة في الحصول على اعتراف دولي و لبسط سيادتها الوطنية من خلال العلاقات الدبلوماسية و الإقتصادية مع دول جنوب شرق اسيا.

الدبلوماسية الاقتصادية النشطة التي تتبناها تايبيه مع هذه الدول كمبادلة للمكاسب الدبلوماسية وحتى الدعم السياسي. مع تبني "سياسة الذهاب إلى الجنوب" من أوائل التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين ، زاد استثمار تايوان في كل من جنوب شرق آسيا والصين ، وإن كان للصين نصيب أكبر وهذا يعني أن "سياسة الذهاب إلى الجنوب" التي يتبعها لي لم تنجح في تحويل استثمارات تايوان من الصين إلى جنوب شرق آسيا. نتيجة لذلك فقد فشل طموح تنشيط الاستثمار والتجارة في تايوان مع دول جنوب شرق آسيا في اكتساب معنى جوهري .[194]

[193]corporateName= Department of Foreign Affairs and Trade, "Australia-China Relationship Overview," n.d., https://china.embassy.gov.au/bjng/relations1.html.
[194]Tam Sang Huynh, "Taiwan's Integration with Southeast Asia in the New Asian Context," East Asian Policy 10, no. 02 (April 1, 2018) : 100–108, https://doi.org/10.1142/s1793930518000211.

دخلت "النسخة الموسعة من سياسة التوجه نحو الجنوب بعد وصول الرئيسة الجديدة المنتخبة في سبتمبر 2016 **تساي اينغ ون –** و حسبها– يجب ادخال الروابط الاجتماعية و القوة الناعمة التايوانية ضمن إستراتيجية اختراق الجنوب[195]

المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة الاقتصادية الصينية الأمريكية

تتداخل وتتنوع اتجاهات العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة في إطار توترات متزايدة. الاتجاه الأول يحمل في طياته إمكانية استمرار التعاون بين البلدين على الصعيد الاقتصادي، وذلك رغم التوترات والخلافات الجارية. هذا النمط يستند إلى الاعتماد المتبادل القائم بين الاقتصاديين والشركات الكبرى التي تتعامل في السوقين الصيني والأمريكي، حيث تبقى الفرص المتبادلة متاحة وجذابة.

الاتجاه الثاني يتناول فكرة الفصل الاقتصادي والتوجه نحو ثلاثة سيناريوهات محتملة. الأول هو الفصل الاقتصادي الاختياري، الذي يتيح للبلدين استخدام الوسائل الاقتصادية كأدوات للضغط والتأثير دون اللجوء إلى الانفصال الكامل. الثاني هو الفصل التدريجي، الذي يشير إلى انتقال تدريجي نحو الانفصال الاقتصادي من خلال تقليل التبادل التجاري والاعتماد المتبادل. الثالث هو الفصل الإجباري الشامل، حيث يعني هذا السيناريو الانفصال الكامل والتوقف عن التبادل الاقتصادي بين البلدين، مما يؤدي إلى تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق تشمل الأسواق العالمية.

هذه السيناريوهات تجسّد الخيارات المتاحة، وتعكس تطور العلاقة الاقتصادية الحالية بين الصين والولايات المتحدة، حيث يلعب القرار السياسي والتبادل الاقتصادي دورًا حاسمًا في توجيه مسار هذه العلاقة.

المطلب الأول: التعاون رغم بعض العداء

.سيبقى التعاون ركيزة أساسية في وسم العلاقات الاقتصادية على رغم من الصدامات ،المواقف المتعاكسة و أحيانا السلوكات التي تحمل طابع المواجهة . بافتراض هذا السيناريو ، فالتنافس الاقتصادي مستمر بالموازاة مع

[195] Ibid,.

التوافق في منصات التعاون الدولي متعدد الأطراف لتلك للقضايا ذات الاهتمام المشترك أو المسائل التي تدعو الحاجة إلى وجوب التنسيق و التعاون.

يتجسد هذا السيناريو –المحتمل– نظرا العلاقات التجارية و الاقتصادية كبيرة الحجم فصادرات السلع الامريكية تستحوذ الصين على الترتيب الثالث بعد كندا و المكسيك ما قيمته 150,4 مليار دولار و بالمقابل تستحوذ الولايات المتحدة الامريكية على السلع الصينية بما قيمته536,3 مليار دولار كأول شريك في هذه الفئة ، أما قطاع الخدمات فاحتلت الصين المرتبة الخامسة بعد كل من إيرلندا،المملكةالمتحدة،كندا بما قيمته 42,2 مليار دولار (2022)[196] و 15,6 مليار دولار (حسب سنة 2020) ،أما قطاع الاستثمار فقد بلغ التواجد الامريكي في الصين 123,9 مليار دولار مقابل 38,0 مليار دولار للاستثمار الصيني المباشر داخل الولايات المتحدة الامريكية[197]

الفرع الأول : دوافع التعاون

المسألة المتعلقة بهذا السيناريو تدور حيال دوافع تحقيقه ،فأولا و بالارتكاز على ما سبق تعد عملية الفصل التام غير واقعية التجسيد و سينعكس بصورة سلبية و تدميرية على البلدين بصفة مباشرة و على بقية منظومة الاقتصاد العالمي نظرا للارتباط العابر للحدود حيال الوضع الاقتصادي ، ووهتا يجب توضيح نقطة هامة ، فتتعدى مسألة المطبات التي يمكن تحدث بين اقتصادي البلدين الى عمل اقتصاديات الدول المرتبطة بهما و لا يمكن رؤية أي نزاع جاري او ازمة محتملة دون النظر إلى تداعيات ذلك على بقية العالم و الامر المحاجج هنا يتعلق بأكبر اقتصادين عالمية يحتلان المرتبة الاولى و الثانية. مثلما سيعتبر التعاون التنافسي الذي وصفه جوزيف ناي كابحاً لأي سوء تقدير او إدراك ممكن في إدارة وتيرة العلاقات الخارجية (المسائل الأمنية و الجيوسياسية تحديدا) ذات الصلة. كما يضع هذا النمط الهجين من التعاون قواعد دنيا و خطوطاً لا يجب تجاوزها في ظل احتدام المنافسة بين قوتين عظميين

الفرع الثاني : نمط التعاون في ظل العداء

في ظل هذا السيناريو ، يجب ان يحدث التنافس او التعاون التنافسي في إطار قواعد النظام ذو المرجعية الامريكية، هذا الاخير وفر كثير المميزات –مقارنة بالدول الاخرى– للدولتين الصينية و الامريكية في مجالي الإبتكار

[196]"Countries & Regions," United States Trade Representative, n.d., https://ustr.gov/countries-regions.
[197]"The People's Republic of China," United States Trade Representative, n.d., https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china.

و نيل العقود . كما أن البيئة الخارجية و ما تطرحه من تحديات عابرة للحدود نحتاج تجمع G2 بدل انفكاكهما عن بعض .

على صعيد الدول الاخرى ، هذا السيناريو سيجلب فوائد لتلك البلدان التي تدعم التعاون الاستباقي و العملي بدلا من تلك التي تنهج سيناريو المنافسة الصراعية

إجمالا، هذا السيناريو هو الأفضل من بين السيناريوهات المقترحة حيث تظل الصين و الولايات المتحدة متعاونين على رغم الخصومة ،و لن تنفصل الولايات المتحدة و الصين ولو أنهما سيستمران في التنافس مع بعضهما في المستويين الاقتصادي و الجيوسياسي، و بناءا على هذا ستظل هذه النتيجة دافعا للتعاون متعدد الأطراف بشأن للقضايا المشتركة و تساعد في تحقيق العولمة بشكل أكثر شمولية و مساواة لها.

المطلب الثاني: الفصل الاقتصادي

الفرع الاول : الفصل الاقتصادي الاختياري

يفترض هذا السيناريو أن مسار الفصل الاقتصادي هو الذي يطبع – أو يسمها مستقبلا– لكن عملية الفصل هنا تتم بشكل انتقائي إلى حد معين ، و عند التنافس يتم التركيز على فروع الصناعة الأكثر حساسية خاصة في المجال التقني– المعلوماتي او الصناعات ذات البعد الجيواستراتيجي الصناعة العسكرية ، كما سيمكن التعاون في المسائل الأقل حساسية .

يتأسس هذا السيناريو على حجج واقعية –هو كذلك – فعندما كانت تلك القيود موجودة من كلا البلدين فالصين حددت بشكل صارم و معيق لوصول الكيانات الأجنبية الى الشراكة مع الشركات الصينية ، و تعزيز الحمائية عبر مخططات وطنية للإعتماد على الذات خاصة في إطار خطة التصنيع رؤية 2025 ، أما الجانب الامريكي فقد حد من التبادل الاكاديمي و تم تقنين التعريفة الجمركية بناءا على عجز تجاري كبير وقع –ولا يزال– ، المادة 301 للقانون لتشمل 25% من السلع الصينية الواردة للولايات المتحدة. هذا على الجانب الثنائي للعلاقة الاقتصادية ،أما الجانب الخارجي للعلاقة فباتت محاولات عزل بيجين من محيطها الاسياوي حقيقية ، ففي منطقة المحيطين الهندي و الهادئ جعلت واشنطن من منصات التعاون– المنشئة حديثا او تلك الموجودة من قبل – لتعزيز التجارة والاستثمار الحرين والعادلين والمفتوحين من خلال منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ APEC او تنمية البنية

التحتية مع مجموعة السبع و تتمثل في مبادرة من أجل عالم أفضل ، و هذه المسارات تندرج في إطار الاستراتيجية الشاملة الامريكية تجاه المنطقة باعتبارها منطقة حيوية و واعدة ينبغي تعزيز الاتصال ، تعزيز المجانية و الانفتاح، و تحتاج لتأمين اقتصادي مع الاقتصاديات الحليفة الخمسة (التحالفات الخمسة مع كل من أستراليا ،كوريا الجنوبية، اليابان ، الفيليبين و تايلند) و الشركاء الاقليميين (الهند،منغوليا،سنغافورة،تايوان،اندونيسيا،ماليزيا، نيوزلندا،فيتنام و جزر المحيط الهادئ).[198]

الفرع الثاني : التخفيف التدريجي للعلاقة

يفترض هذا السيناريو ، أن الإتجاه المحتمل العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية يسير نحو فك الارتباط التدريجي ، و هنا تلعب الشركات دورا أساسيا في العملية ، فالمنطق التجاري الاقتصادي غالبا ما يتجاوز التفكير السياسي لكن القوة السياسية لصناع القرار تلقي بظلالها هذه المرة على تحديد الاهداف النهائية لهذه الشركات ، فقضية الأمن الاقتصادي كركيزة للأمن القومي جعلت التجمعات الاقتصادية و الكيانات تشغل الحيز المفترض من طرف صناع السياسات على رغم التردد المعبر عنه من طرف هذه الشركات ، و كانت سياسة **التوطين**المنتهجة من البلدين راسمة لهذا المسار (الحمائي) تحت حجة الحماية من المنافسة غير العادلة ، إضافة الى نظرة كل بلد لشركات البلد الاخر كجزء أساسي في توظيف التهديد ، من خلال بيانات إحصائية متوافرة ، توجد 8619 شركة أمريكية في الصين منها 1992 شركة متواجدة على منبه التجارة العالمية Global TradeAlert، كما تجد الشركات –رغم الوعود– صعوبة تكييف نشاطاتها من جديد في أسواق بذات الخصائص الموجودة في كلا الدولتين .

هذا السيناريو يفترض أن انخفاض التجارة الثنائية سيتيح المجال للتجارة الناشئة ، فقدرت دراسة أممية أجريت سنة 2019 قدمتها مسؤولة التجارة الدولية للأونكتاد السيدة باميلا كوك– هاميلتون أن 82% من 250 مليار دولار كصادرات صينية تقع عليها العقوبات الامريكية في إطار التعريفات ستلتقطها شركات من دول أخرى و ستحصل كل من الصين و الولايات المتحدة على نسب ضئيلة تقدر ب 12% و 6% على التوالي، و بالمثل ستحصل الشركات في بلدان اخرى على ما نسبته 85% و ستحصل الولايات المتحدة الامريكية على 10% و تحنفظ الصين ب5% فقط من الصادرات الامريكية المقدرة ب85 مليار دولار نحو الصين [199]

[198]White House, "FACT SHEET : Indo-Pacific Strategy of the United States," The White House, February 11, 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/11/fact-sheet-indo-pacific-strategy-of-the-united-states/.

[199]"الحروب التجارية، من يجني ثمارها ومن يكتوي بنارها وماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان النامية؟," أخبار الأمم المتحدة, February 6, 2019, https://news.un.org/ar/story/2019/02/1026621.

"نحن لا نسعى إلى فصل اقتصادنا عن اقتصاد الصين" . "نريد تعزيز التجارة والاستثمار في المجالات التي لا تهدد مصالحنا الاقتصادية الأساسية ومصالح الأمن القومي أو قيم حقوق الإنسان" .
وزيرة التجارة الامريكية/ جينا ريموندو/ نوفمبر 2022 /مجلة بوليتيكو

الأمر الآخر الذي قد يعزز حجية هذا المسار، هو التحول الصيني على مستوى القيادة السياسية المتحكمة في الاقتصاد عبر ما يسمى نموذج رأسمالية الدولة –كان تم التطرق الى تفاصيل هذا النموذج و كيف يتمكن الحزب الحاكم من تحديد السياسة الاقتصادية داخل الصين و خارجها– ليحدث ذلك التناغم بين التفكيرين الاقتصادي و السياسي . فيفرز هذا التوافق الضمني و الشكلي على سياسة التحول الاقتصادي بالتضحية بأرباح آنية من أرباح اكبر مستقبلا استنادا على توقع منخفض النمو مع فعالية اقتصادية أكبر مرجوة ، و تنافسية ذات نتائج ايجابية حتمية. التحول من من الكم إلى النوع ، من الاعتماد على اقتصاد التصدير و الإبتكار الى اقتصاد المستهلك عبر اعادة توزيع جغرافي للرساميل و سياسة اعادة توطين مختلفة عن التوطين الامريكي المقابل .تتجسد ثنايا الرؤية الصينية في فك الارتباط التدريجي من خلال التقليل من الاعتماد على الاخرين بمساعدة الآخرين ، و قد يتضمن هذا تفسيرين ، الاول الآخرين من دول تتناغم و سياسات الصين ضد دول و تكتلات لا تتناغم الصين و إياهم و يقصد هنا بالدول الغربية او نادي الدول الديمقراطية ، اما التفسير الثاني فهو يشمل كل الدول و الكيانات و التكتلات لكن بالشكل الذي يخدم الانخراط الصيني .

ميدانياً، وقعت الصين 23 اتفاقية تجارة حرة مع 26 دولة و منطقة بما في ذلك دول الآسيان العشر و 10 اتفاقيات من نفس الفئة قيد التفاوض و 08 اتفاقيات أخرى قيد الدراسة و 110 اتفاقية ثنائية مع دول و مناطق .

الفرع الثالث : سيناريو الفصل الاقتصادي الإجباري (الشامل)

يفترض هذا السيناريو مسارا محتملا للعلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية ،بل و يتجاوزه الى فصل للعلاقات الاخرى ذات الأهمية كالعلاقات التقنية ،السياسية، الثقافية و الأمنية و لكن في المجال الاقتصادي سيتعتبر هذا النهج

المحتمل حدوثه أكثر تشاؤمية بالنظر الى تكاليف بناء العلاقة تولتها الإدارات الأمريكية منذ 1972 الى الآن. تندرج عدم تفضيلية وقوع هذا السيناريو على مستوى الكيانات و الشركات الامريكية التي بنت علاقات اقتصادية و تجارية مع السوق الصينية منذ فترة التطبيع في بداية السبعينات ، أما رؤية السياسيين و التنفذيين الأمريكيين قد لا تهدر الى مسألة الفصل بهذا الشكل عندما يتم بذلك جهد مستمر من أجل فك الارتباط سواءا على مستوى القرارات من إدارة البيت الأبيض او على مستوى السلطات التشريعية في الكونجرس و بالضرورة تاكيد السلطة القضائية لولاية قوانينها المحلية لنفاذهاداخل إقليم الولايات المتحدة الامريكية و خارجه فيما يخص مراقبة تنفيذ تلك اللوائح و القوانين ، خصوصا عندما تتعلق بمسألة الأمن الاقتصادي الذي هو جزء مهم من الأمن القومي الشامل للأمريكيين ، على رغم اختلاف التقاط طبيعة التهديد المفترض من هذه الكيانات، الشركات و حتى الدول و من ضمنها الحزب الحاكم في جمهورية الصين و امتداداته الاقتصادية المالية.

في ثنايا المفاوضات الصينية للدخول الى منظمة التجارة العالمية الحرة كانت التحفظات الامريكية تتمثل في ضرورة اصلاح الاقتصاد الصيني زيادة عن الاصلاح السياسي الذي يجب ان يحدث بالضرورة عند التفكير بأن المنطق الاقتصادي ذو العوائد سيحدد الخيارات السياسية لبيجين ، و رغم عدم قدرة الامريكيين التأكيد على حتمية النتائج المتوقعة بقدر الاطمئنان الحاصل حيال الفوائد الكثيرة اقتصاديا حين انخراط اكبر ديموغرافيا الى السوق العالمية و التبادل التجاري الحر لم تظهر الأصوات المناهضة للحزب الشيوعي الا على مستوى الاصلاح الداخلي السياسي ، لكن القراءات المتلاحقة لسلوك نموذج رأسمالية الدولة فيما يخص التضييق على التواجد الاقتصادي داخل الصين و في جوارها الاقليمي و من ثم العالمي استدعى اعادة تقييم المستوى العلاقات الحاصلة . و لم تتوسع دائرة التقييم الا عند بروز الرئيس دونالد ترامب في أعقاب تصنيفه دولة الصين كمنافس إستراتيجي ذو جدية على موقع الولايات المتحدة ذات الأسبقية و على مصالح المستهلكين الأمريكيين او الشركات على السواء فيما يخص الابتكار،المنافسة، تدفق الاستثمارات في كلا الجهتين و وصول السلع الى المستهلك . و امام السردين السياسية الداخل الامريكي حيال التهديد الصيني التي كانت منذ حتى عودة التطبيع الا أن القراءة الثانية لمسألة التهديد الصيني تتأكد سرديتها –حسب المدافعين عنها– على حساب المعيشة اليومية ، عندما يتغير مفهوم السياسة العالمية الى **الحياة العالمية** و التي تتطلب التفافا امريكيا في الداخل و على مستوى الحلفاء داخل النادي الديمقراطي الغربي.

يشكل هذا التقديم لوجهة النظر الأمريكية أسبابا مقنعة و كافية لضرورة وضع حد السلوكات الصينية .

بالمقابل ، تعتمد السردية الصينية على هذه التحولات في الخطاب الرسمي الامريكي و قوانينه المجحفة – حسبهم– لضرورة الإسراع بالانفصال الاقتصادي من أجل حماية القدرات الاقتصادية الوطنية و الشركات الصينية داخل و خارج الولايات و تأمين الممرات، و المبادرات الاقتصادية الصينية التي ترعاها كمبادرة الحزام و الطريق و مبادرة صنع في الصين كمثالين بارزين او حماية الاستثمارات الصينية الاقليمية في محيطها الاسياوي و تلك المنتشرة في المناطق القارية التي تربطها بها اتفاقيات اقتصادية

تعتبر بيجين حق التنمية الوطني مسألة وجودية لها و خيارا غير قابل للتفاوض بالأساس ، و طالما ما أكدت سلوكاتهاسواءا تلك التي تعتبرها الولايات المتحدة تعزيزا لفرضية عالم آمنا للاستبداد او تلك التي تندرج في إطار المنافسة غير العادلة التي تحميها القيادة السياسية الصينية .

مع تداخل السرديات و تناقضها يستوجب استعراض حجج هذا السيناريو و تطبيقاته على ارض الواقع ، ففي الولايات المتحدة الامريكية أصبحت نظرية السلام الرأسمالي او السلام عبر التجارة التي طبقت غير ناجعة حتى من أولئك الذين يعتبرون أنصارا للتجارة الحرة ليعود للواجهة من يوصفون بالصقور او تطبيقات سياساتهم ، فكانت آخر الجهود لمحاولات الفصل الجذري خاصة في القطاعات الحساسة و التقليدية على السواء و يمكن تصنيف هذه المحاولات الأمريكية على مستوى الغرفة السفلى الكونجرس التي يسيطر عليها تقليديا الحزب الجمهوري (المحافظين) الى اربع فئات :

الفئة الأولى ، توصف بتدابير الفصل و تعمل لزيادة ضوابط التصدير نحو الصين و مراجعة الاستثمار عبر آليات جديدة كقانون المنافسة الصيني 2.0 الذي ركز على خمسة مجالات رئيسية:

الحد من تدفق التقنيات المتقدمة إلى الحكومة الصينية؛

تعزيز الاستثمارات الاقتصادية المحلية؛

توفير بديل لمشروع البنية التحتية في الصين المعروف باسم مبادرة الحزام والطريق؛

الحد من تدفق الاستثمارات إلى الصين؛

ردع عدوان بكين تجاه الولايات المتحدة الامريكية و مصالحها و حلفائها الاقتصاديين

و من أجل تعزيز مكانة الولايات المتحدة لأجل المنافسة مع الصين كان القانون الخاص بالدفاع عن القدرات الامريكية التي يمكن ان تكون حرجة عند المنافسة و تمثل في قانون الدفاع عن القدرات الحرجة الوطنية National Critical CapabilitesDefenseActالمختصر ب NCCDA و أيضا قانون الإبتكار و المنافسة الامريكي U.S Innovation and Copetition ، رغم اعتراض 11 جمعية أمريكية في مجال الإبتكار على طريقة عمله المفترضة و التي ستعطي نتائج عكسية –حسبهم– على مجال الإبتكار الوطني بدل حماية المبتكرين من المنافسة و الافتراس الصيني.

الفئة الثانية ، تضم الاجراءات اللاحقة لتدابير الفصل في مجالات الزراعة و الطاقة كمجالات تعاون تقليدية مع الصين ، و في هذا الصنف كان قانون تعزيز الأمن و السلامة الزراعة 2023 بمشاركة 12 وزارة و هيئة حكومية أمريكية*[200] و قانونالكونجرس في ذات الشأن من أجل حماية الاحتياطي التفكير الاستراتيجي الامريكي من الصين[201]

الفئة الثالثة، توسم بحشد التدابير ضد الصين و تتضمن العقوبات الاقتصادية و المالية و التقنية ضد الصين و شركاتها و كياناتها الرسمية و غير الرسمية و اشتدت في أعقاب صعود الرئيس الجمهوري دونالد ترامبو استمرت مع تداعيات الأزمة الأوكرانية الروسية 24 فبراير 2022 و لا تزال .

الفئة الرابعة و الأخيرة ، كانت المشاريع و القوانين المدرجة على جدول أعمال السلطتين التنفيذية و التشريعية داخل الولايات المتحدة تسعة للترويج ل"تراجع العلاقات الاقتصادية الثنائية" ،و تجسد هذا في إقرار قانونين مهمين الاول تحت رقم HR.638 و يسمى قانون التجارة الصينية و يستهدف الإقرار بزوال مسببات المعاملة التمييزية للسلع و المنتجات الصينية و عدم الأهلية الصينية لإقامة علاقات تجارية طبيعية تبعا للانتهاكات الحاصلة منها فيما يخص مذكرات التفاهم المشتركة، المعايير الناظمة لظروف العمل الدولية ، و انخراط الحكومة الصينية في التجسس الاقتصادي و وانتهاك الملكية الفكرية ، إضافة الى التضييق على حركة الهجرة و المهاجرين الصينيين و عدم الامتثال لمذكرة تفاهم أقرت في أوت 1992 الخاصة بحظر الاستيراد و التصدير من عمالة السجون ،زيادة عن الانتهاكات الحقوقية داخل الصين فيما يخص الأقليات .

[200]White House, "National Security Memorandum on Strengthening the Security and Resilience of United States Food and Agriculture," *The White House*, November 18, 2022, https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2022/11/10/national-security-memorandum-on-on-strengthening-the-security-and-resilience-of-united-states-food-and-agriculture/.

[201]"H.R. 22, Protecting America's Strategic Petroleum Reserve from China Act," Congressional Budget Office, January 10, 2023, https://www.cbo.gov/publication/58895.

الخاتمة

هدفت الدراسة إلى التفصيل في أهمية البعد الاقتصادي واستخداماته كأداة في صنع القرار والسياسات على المستوى الدولي للصين والولايات المتحدة. تم اختيار المقاربات النظرية والمصطلحات المفاهيمية بدقة لتلبية متطلبات الموضوع، ولم يتم التوسع الزائد في استحضار جميع الجوانب التي قد تبدو ضرورية، مع التركيز على البعد النوعي للعلاقات الاقتصادية. البحث استكشف أسباب وطبيعة التحول في علاقة الولايات المتحدة مع الصين، وتناول الدوافع المحفزة لهذا التغير. وضمن السياق الواقعي، انتقلت العلاقات الصينية الأمريكية من نمط طبيعي إلى نمط غير طبيعي. ومن المهم فهم أن هذا التحول لا يعني بالضرورة التصارع المطلق، حيث يمكن أن تحتوي العلاقات الطبيعية بين الدول على صراعات مؤقتة أو سوء فهم. وكذلك يمكن أن تحتوي العلاقات غير الطبيعية على جوانب تعاونية في ملفات ذات أولوية، كما يمكن رؤية ذلك في العلاقات الأمريكية اليابانية خلال الثمانينيات والعلاقات الأمريكية السوفيتية رغم الصراعات المستمرة.

أشارت الدراسة إلى الارتباط الوثيق بين العوامل الأمنية والاقتصادية (التنمية). بالنظر إلى حدود المسألة المطروحة، حاولت الدراسة إظهار التفاعل بين هاتين الجوانب الحيويتين لصانعي القرار في الدولتين. يتناول الاتجاه الأول استخدام الأمن/التنمية للأغراض الأمنية، بينما يركز الاتجاه الثاني على استخدام الاقتصاد في سياق الأمن، كما هو موضح في الشكل أدناه.

السياق	الأداة	الغرض
توظيف أمني للإقتصاد	الاقتصاد/ التنمية	زيادة الثروة و النفوذ الاقتصادي
توظيف إقتصادي للأمن	الأمن / الشؤون الاستراتيجية	زيادة النفوذ الاستراتيجي السياسي

في الجزء الثالث من الدراسة، أظهرت الصين تدخلاً عملياً في السياق الثاني، حيث سعت إلى تحقيق قوة اقتصادية أكبر وحماية أمنها القومي/السياسي من خلال تعزيز الحزب الشيوعي وتعزيز شرعيته من خلال جهود التنمية. كما أظهرت استعدادًا لتصعيد التوتر أو مواجهة التهديدات التي قد تعرض أمنها القومي وقدراتها الوطنية، على سبيل المثال، مبادرة الحزام والطريق.

من ناحية أخرى، تعبر المخاوف الأمريكية عن الأولويات الإقليمية والدور المفترض للولايات المتحدة، مما يستدعي مواجهة أي اقتراب مع منافس آخر. تجسد هذه المخاوف في المبادرات الاقتصادية المضادة، وفي التنازعات

المؤسسية داخل منظمة التجارة العالمية والمنتديات الحكومية التي تهدف إلى التقليل من تأثير الصين. هذا يترافق مع تنامي الإدراك داخل البيروقراطية الأمريكية – بغض النظر عن الحزب الحاكم – بأن الصين بدأت في التخلي عن قبول الهيمنة الذي ساد العلاقات منذ سبعينيات القرن الماضي، نتيجة لتزايد قوتها الاقتصادية.

تستحضر الدراسة البعد التاريخي في العلاقة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة. الهدف من ذلك هو إشارة إلى السياق التاريخي لهذه العلاقة عبر العصور، بدءًا من فترة الإمبراطوريات القديمة وصولاً إلى العصر الحديث، ومواكبتها لإشارات القرن العشرين وتحولات العولمة والنظام الدولي الحالي.السؤال المطروح حول جدوى استحضار هذا السياق التاريخي يعتبر أداة تمكن الباحث من الحصول على رؤية شاملة لاتجاه العلاقة بمرور الزمن، مما يسمح باستخلاص فهم عام دون الخوض في التفاصيل الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام هذا السياق لاستنتاج شعور محدد يتضمن إمكانية الردع والقلق المستمر بشأن عودة الصين إلى مركزها التاريخي كقوة، سواء في الطبقة القيادية العليا أو بين الشعب. وربما يعتبر هذا المسار الأقرب للدعاية هو محفزًا مهمًا للحزب الشيوعي، كما تصفه الكتابات الغربية.

–التنافس المؤسساتي عبر الحوكمة الاقتصادية العالمية كان ومازال من أهم الأدوات لفهم العلاقات الأمريكية الصينية. هذه العلاقات تظهر تصادمًا غير مباشر عبر استخدام المؤسسات الدولية والمنتديات كأدوات للصراع والتنافس بين البلدين. هذه المناوشات العاملة في محيط المنظومة الدولية للتجارة والسياسة الاقتصادية تعكس وتمثل تمامًا الصراعات الحقيقية والتنافسات بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين، والتي قد تظهر على هيئة منافسة غير مباشرة، لكنها لا تقل أهمية عن المواجهات المباشرة في تحديد العلاقات الدولية ومجرياتها.

من خلال دراستنا، يبدو أن الصين تشجع على النهج الإقليمي والتعاون الإقليمي بشكل أكبر من اهتمامها بتقديم رؤية تعاونية شاملة مُستندة إلى العالمية. ومع ذلك، ينبغي ألا يُقدم هذا الافتراض كمُسلّمة عندما يتعلق الأمر بالمبادرات الاقتصادية الأمريكية في مناطق متعددة. بالمثل، تُظهر بكين توافقًا نظريًا مع العولمة في الجانب الاقتصادي، ولكنها تبدي تحفظًا تجاه ما تعتبره تدخلاً يضعف السيادة والاستقلال الوطني.

النهج للتعاون	الولايات المتحدة الامريكية	الصين
العالمية	لا تؤيده	تؤيده
العولمية	تؤيده	تؤيده بتحفظ (السيادة)

من حيث الأحلاف، نجد تباينًا في الأدوار بين الصين والولايات المتحدة. من خلال تتبع استجابة كل من الجانبين للمشاريع والمبادرات الاقتصادية، يمكن تحديد بعض المناطق والدول التي ترحب بوجود أو تواجد الولايات المتحدة، أو التي لا تعارضه، أو حتى تستفيد منه بصورة طوعية. بالنسبة للجانب الصيني، بكين تحل محل النفوذ التقليدي الذي كان يشغله الاتحاد السوفياتي ومعسكره الاشتراكي. كما تعامل الصين بحذر مع الدول التي تتبنى رؤية متوازنة في الصراع، وتتمركز بشكل خاص في أوروبا وشرق أوروبا.

وفي الوقت الحالي، يُفهم التنافس الحالي بين الولايات المتحدة والصين على أنه صراع من أجل تأكيد وجودهما المستقبلي، مُجسدًا الاختلافات القيمية والاقتصادية. الطرفان يتبنيان أهدافاً مختلفة لا مبادئ، حيث يسعى كل منهما لتحقيق ضمانات أوسع وقدرات أوسع تتوافق مع متطلبات الأمن الوطني والإنساني. وبناءً على هذا، يُروج كل طرف للتهديدات التي يشكلها الآخر، مثل دعاية فخ الديون الصينية أو التدخل في الشؤون السيادية للدول أو تقديم تجارب تنموية مزعومة. وبشكل مستمر، تؤكد الصين ضرورة مواجهة التحديات الغربية للتأثير على القرارات السياسية الوطنية، وذلك من خلال أدوات الضغط الاقتصادي بدءًا من العقوبات ووصولاً إلى الاستثمارات، معتبرة هذه السياسات تجاوزًا لقواعد النظام الدولي.

<u>النتائج</u> :

1-على الصعيد النظري

1- أثناء جمع المصادر الأساسية للدراسة واستعراض الأدبيات الصادرة عن مؤسسات فكرية ومراكز بحث أمريكية وآسيوية، مع التركيز على الكتابات التايوانية واليابانية والأسترالية، يُظهر التحليل الفجوة التنظيرية في بعض الأحيان، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة القوية التي تربط السياسيين الأمريكيين ومحيطهم المؤسسي ببعض هذه المؤسسات وصناع الأفكار والسياسات. لذا، لا يمكن تجاوز بعض التقييمات للعلاقة

الأمريكية مع بكين إلا كتبرير لسياسات معينة. بمعنى آخر، قد يُنظر إلى تضخيم قدرات الصين وتنامي نفوذها على أنه مجرد توجيه لغايات انتخابية أو سياسية بشكل عام.

2- فخ ثوسيديس يستخدم كثيرًا في تحليل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، حيث تسلط الضوء على كيفية تعامل القوى الناشئة أو المعاكسة مع القوى التقليدية. يعد استحضار هذه المقاربة التاريخية مهمًا في أي نقاش حول مستقبل العلاقات بين دولة عظمى وأخرى تتحدى سياستها وقواعدها. سجل الاشتباكات والتحالفات التاريخية وكيف أن قوى صاعدة أو عائدة يمكن أن تقوم بتحدي الهيمنة السائدة أو تحل مكانها. ومن خلال هذا الإطار التاريخي، يمكن للمحللين فهم أفضل لطبيعة الديناميات السائدة بين الصين والولايات المتحدة وتوقع الاتجاهات المحتملة لتطور العلاقات بينهما في المستقبل.

2-على الصعيد العملي .

1- من خلال البحث ومراقبة التفاعلات الثنائية بين الصين والولايات المتحدة، يمكن القول إن العلاقات الاقتصادية بين البلدين هي جزء فقط من صورة أو تأثير أعمق وأكثر حساسية، وهو البُعد الاستراتيجي للعلاقة. اتبعت الدراسة هذا المنهج لفهم العلاقة منذ البداية من خلال تقديم مقاربات متعددة، خاصة في سياق التنافس والتموضع. ونظرًا لتقييمات الولايات المتحدة التي تشير إلى أن بكين تسعى لتغيير النظام الدولي وقواعده، كما ذكرت وثيقتين استراتيجيتين صادرتان عن وزارة الدفاع الأمريكية في الفترة من 2017 إلى 2021، فإن الصين تؤكد أن اللعبة لا يجب أن تكون ثنائية الاتجاهات. بينما يأخذ الصينيون في الاعتبار التحيزات السلبية، يُظهرون تفكيرًا إيجابيًا مفرطًا من أجل لغة دبلوماسية ورمزية، وتلخيصها في بيانات اللقاءات العليا، سواء كانت بين رجال الأعمال والاستثمار أو بين قادة البلدين. ومع ذلك، سيستمر كل طرف في السعي لخدمة مصالحه الاستراتيجية والاقتصادية سواء داخل هذه اللقاءات أو خارجها.

2- يمكن اعتبار التغير الاقتصادي في العلاقات الأمريكية الصينية دافعًا نحو نمط أكثر تنافسية وأقل تعاونًا. تقوم هذه الديناميات بتوجيه العلاقات نحو المزيد من التنافس والتقليل من مستويات التعاون. من خلال تقييم المقاربات الليبرالية والواقعية لصانعي القرار في الولايات المتحدة والصين، يظهر أن الجمهوريين، خلال فترات جورج بوش الأب وجورج بوش الابن ودونالد ترامب، كانت توجهاتهم القرارية تجاه الصين أقل استعدادًا للمواجهة. في المقابل، كانت توجهات الديمقراطيين أكثر تشجيعًا للتصعيد أو لإثارة استفزاز بيجين بشكل أكبر.على سبيل المثال، اعتمد بيل كلينتون على تثبيت قانون جاكسون فانيك وربطه بموقف الصين

فيما يتعلق بالانتقال الديمقراطي والاصلاحات السياسية والاقتصادية. باراك أوباما، بدوره، عمل على التحضير لمواجهة محتملة عبر تعزيز الوجود الأمريكي في منطقة يعتبرها الصين حيوية. وفي إدارة جوزيف بايدن، تأكيد على توجهات تقدمية لتعزيز الوجود الأمريكي بالاعتماد على "القوة الأمريكية الشاملة" مع استمرار بعض السياسات التي اتبعها ترامب. تشمل هذه السياسات الحرب التجارية والتنافس التقني والاستثمار في تحالفات إقليمية مع دول تعاكس الهيمنة الصينية في مناطق مثل شرق وجنوب شرق آسيا، مما يثير مفهوم "إدارة الهيمنة".

3- العلاقات الأمريكية الصينية تعتبر تفاعلات معقدة نابعة من تاريخ طويل من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية. يمكن فهم هذه العلاقات عبر محطات تاريخية متعددة، مثل الفترة التي تسبق الحرب التجارية، مسار الصين نحو الانخراط في منظمة التجارة العالمية، والمساومات مع الولايات المتحدة بشأن شروط الانضمام والضغوط لإجراءات اقتصادية هيكلية. يمكن أن نلقي نظرة أيضاً على المحطات التاريخية السابقة، مثل الأزمات الدبلوماسية السابقة مثل أزمة تيانانمين وقانون جاكسون فانيك. هذه المحطات أثرت على العلاقات الثنائية وشكلت قواميس التفاهم والتواصل بين البلدين. ومن خلال التأمل في علاقات الصين والولايات المتحدة في السبعينات من القرن الماضي، نجد تجدد الروابط الاقتصادية والدبلوماسية وكذلك التوترات التي عاشتها في ذلك الزمن. ومن المهم فهم كيف أثرت هذه التجارب التاريخية على النهج الحالي لكل من الولايات المتحدة والصين في التعامل مع بعضهما البعض. وهذه النظرة التاريخية تعكس أهمية فهم مرجعية العلاقات الدولية بين البلدين وكيفية تأثير الأحداث التاريخية على السياق الحالي، مما يوضح أن الرؤية الاستراتيجية السليمة تستند إلى فهم عميق للتاريخ والمحيط الجغرافي وضروريات الواقع.

4- إذا كانت المواقف الرسمية تعبر عن وجود تنافس بين الصين والولايات المتحدة على قاعدة لعبة غير صفرية non-zero-sum game ولكن السلوكيات والقرارات تظهر تعبيرات صفرية-zero sum expressions فإن ذلك يمكن أن يكون مثيرًا للتوتر والتباين في العلاقات بين البلدين.في لعبة غير صفرية، هناك إمكانية لتحقيق مكاسب متبادلة وفائدة مشتركة بين الأطراف، ولكن عندما تتضمن السلوكيات والقرارات تعبيرات صفرية، يتم التعبير عن المنافسة حيث يبدو أن مكاسب أحد الأطراف تأتي على حساب الطرف الآخر.هذا النوع من التناقض قد يؤدي إلى زيادة التوتر بين الصين والولايات المتحدة، حيث تتضمن المواقف الرسمية أو البيانات السياسية التعبير عن التعاون والبحث عن الفرص المشتركة، في حين يتم التعبير عبر القرارات والسلوكيات الفعلية عن تبني سياسات تصطدم مع مصالح الطرف الآخر.هذا الاختلاف بين

المواقف الرسمية والسلوكيات الفعلية يمكن أن يزيد من عدم الثقة ويعقّد فهم النوايا الحقيقية لكل طرف، مما يؤدي إلى مزيد من التوتر وصعوبة تحقيق التفاهم والتعاون المشترك بين الصين والولايات المتحدة.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01: الدول الراضية/ غير الراضية بالوضع القائم

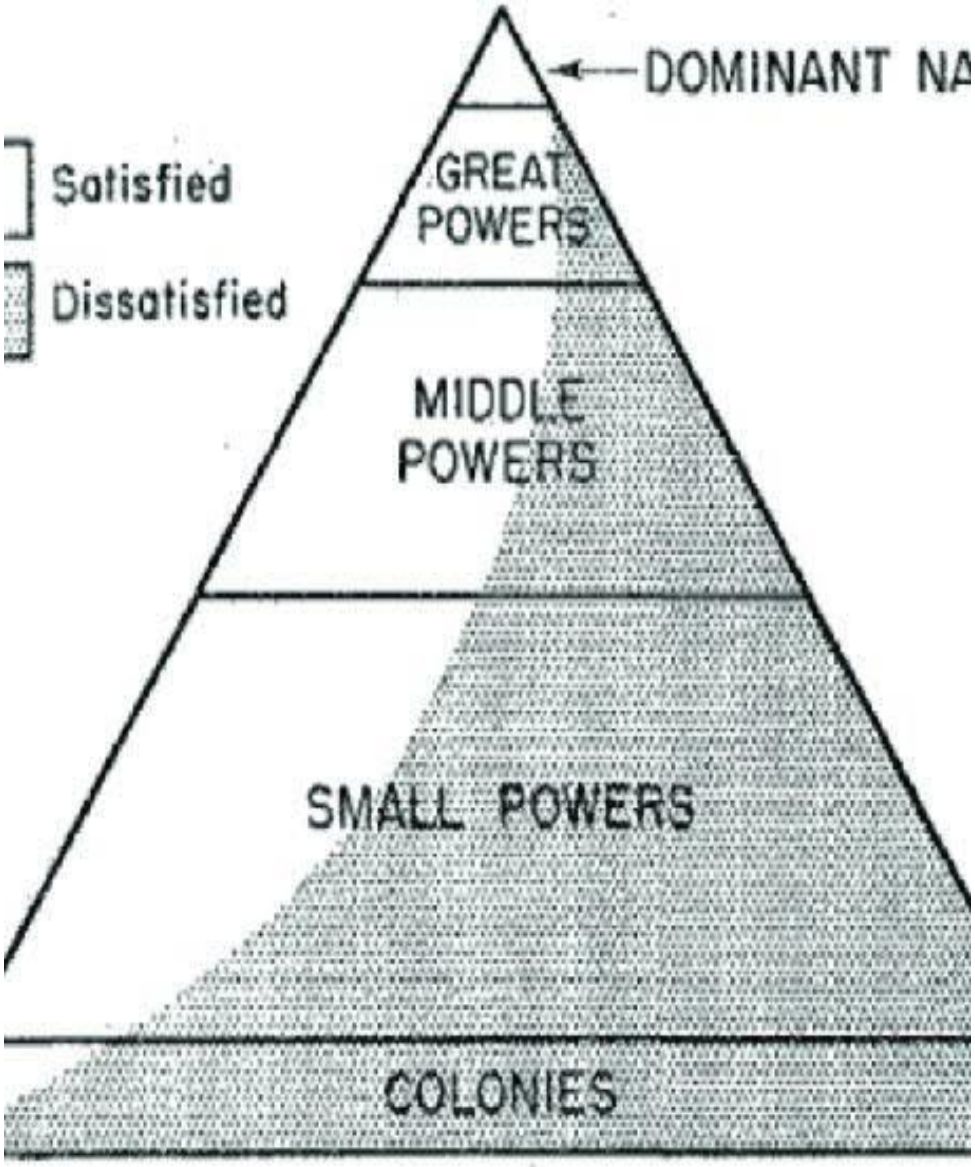

ملحق رقم 02: تصورات المنافسة للإدارات الامريكية المتعاقبة (آخر 5 رؤساء أمريكيين)

ملحق رقم 03: قطاعات مبادرة الحزام و الطريق الصينية

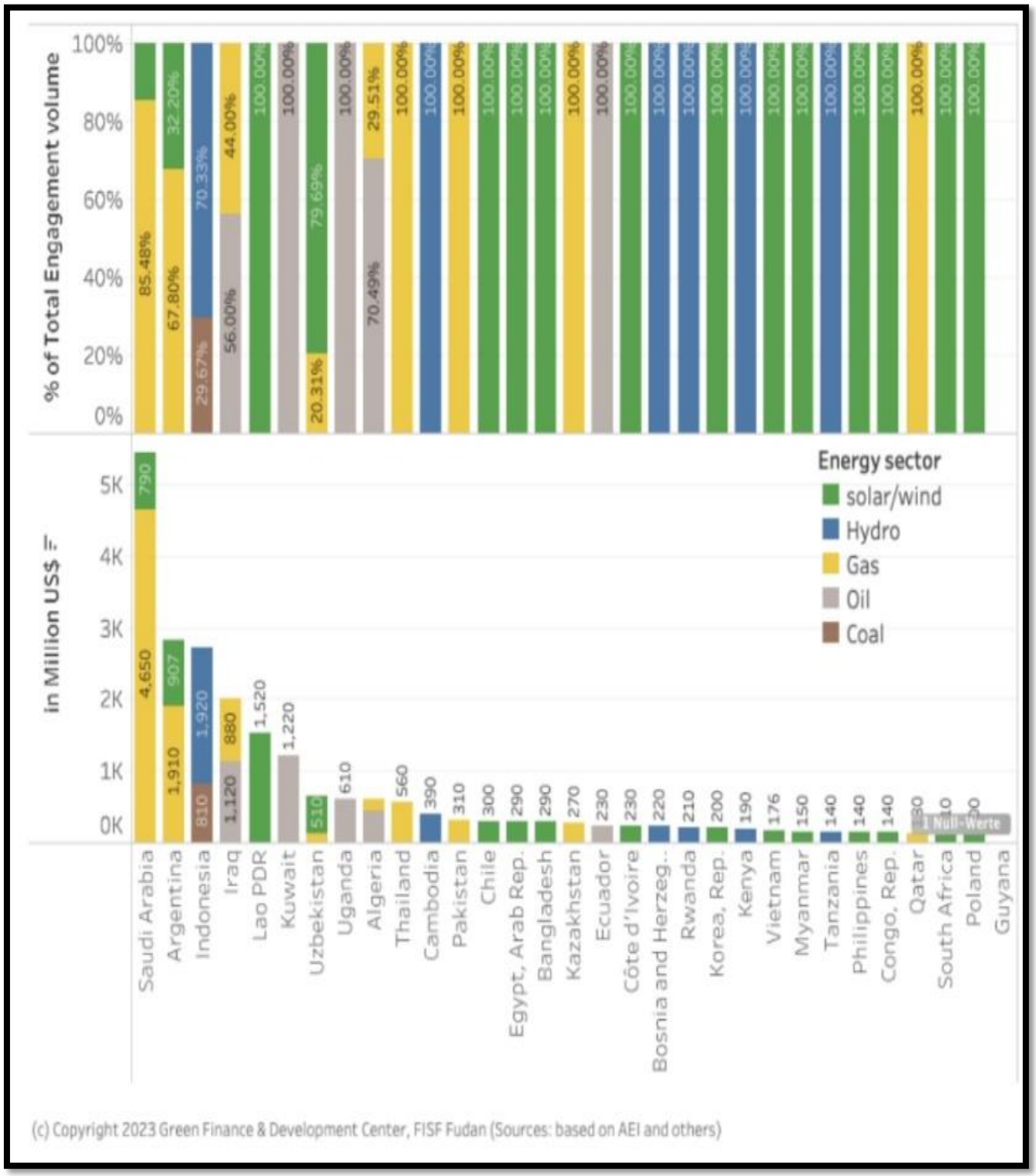

الملحق 04: الضمانات الستة المقدمة من طرف الولايات المتحدة الامريكية الى تايوان 1982

في عام 1982 ، خلال مفاوضات البيان المشترك الثالث بين الولايات المتحدة والصين بشأن مبيعات الأسلحة إلى تايوان ، قدمت حكومة تايوان للولايات المتحدة ست نقاط اقترحت أن تستخدمها الولايات المتحدة كمبادئ توجيهية في إدارة العلاقات بين الولايات المتحدة وتايوان. وفقًا للسفير السابق جون هولدريدج ، وافقت الولايات المتحدة على هذه النقاط ، ونقلت هذه الموافقة إلى تايوان ، وفي أواخر يوليو 1982 ، أبلغت الكونجرس بالاتفاق.

النقاط الست هي:

1. **لن تحدد الولايات المتحدة موعدًا لإنهاء مبيعات الأسلحة إلى تايوان**
2. **لن تغير الولايات المتحدة شروط قانون العلاقات مع تايوان .**
3. **لن تتشاور الولايات المتحدة مع الصين مسبقًا قبل اتخاذ قرارات بشأن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى تايوان.**
4. **لن تتوسط الولايات المتحدة بين تايوان والصين.**
5. **لن تغير الولايات المتحدة موقفها بشأن سيادة تايوان وهو أن المسألة يجب أن يحسمها الصينيون أنفسهم سلميا ، ولن تضغط على تايوان للدخول في مفاوضات مع الصين.**
6. **لن تعترف الولايات المتحدة رسمياً بالسيادة الصينية على تايوان.**

المصدر: وثائق الحكومة التايوانية.

"The 'Six Assurances' to Taiwan," n.d., http://www.taiwandocuments.org/assurances.htm.

الملحق رقم05 : الممرات الستة لمبادرة الحزام و الطريق الصينية

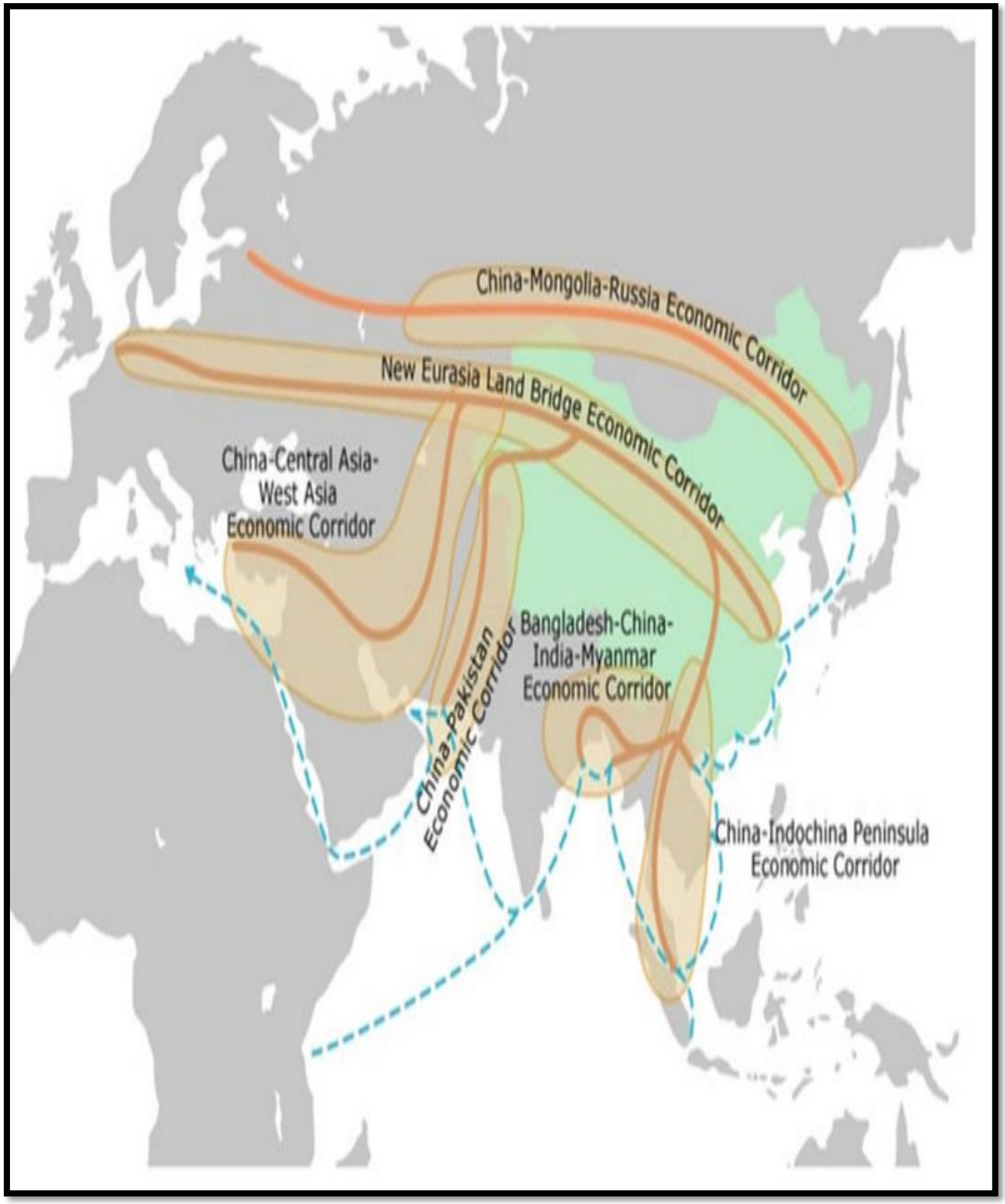

ملحق رقم 06 : توضح فترات انضمام الدول حسب المناطق إلى مبادرة الحزام و الطريق

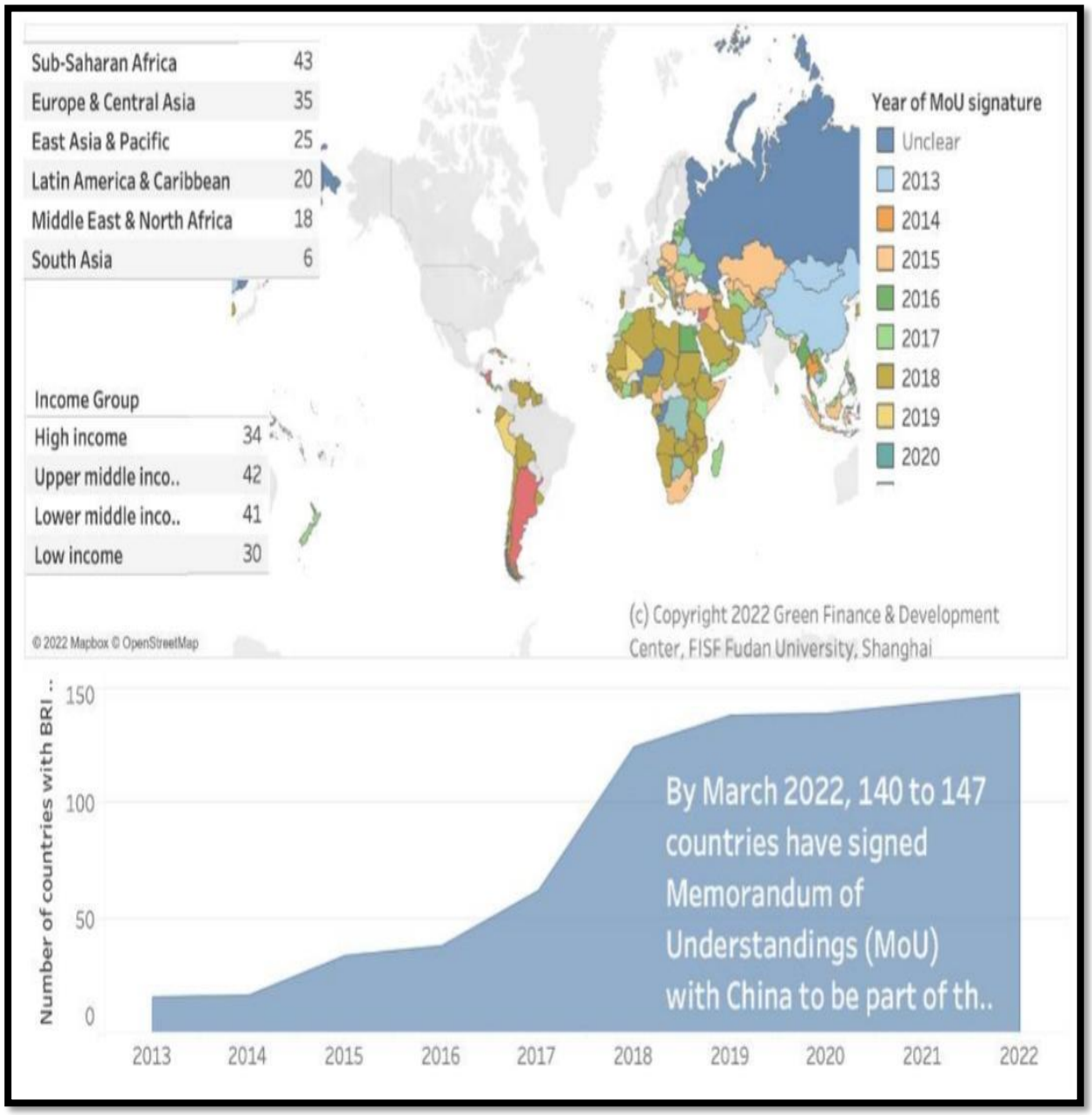

Source :Christoph Nedopil Wang, "China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2022 – Green Finance &Development Center," February 3, 2023, https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2022/?cookie-state-change=1695732792812.

قائمة المراجع

1. باللغة العربية

- **المصادر:**

1.الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، الأمم المتحدة.

- **الكتب:**

1. فونتال جاك ،ترجمة براهم محمود ،العولمة الاقتصادية و الامن القومي،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2009.

2.مازار مايكل و اخرون،فهم النظام الدولي الحالي، كاليفورنيا: مؤسسة راند،2016. https://bit.ly/3P137WA

3. غيبلن ،روبرت.الحرب و التغيير في السياسة العالمية ، ترجمة الأيوبي عمر سعيد ،بيروت: دار الكتاب العربي ،2009.

- **المقالات العلمية**

1. سرمد الجادر، يونس مؤيد يونس، »بريكس و التوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الامريكية في النظام الدولي، «,مجلة حمورابي،العدد7(خريف2019)،31-32.

2. فاطمة امحمدي، »الدبلوماسية الاقتصادية للقوى الصاعدة دول بريكس انموذجا «،مجلة السياسة الدولية،العدد212(2018).

3. محمد غازي الجمل، « الصراع الامريكي الصيني و أثره على النظام الدولي « ، مركز الجزيرة للدراسات ، (2020).

4.الصادق الفقيه،مقدمة الدبلوماسية الصينية –بين النظرية و الطبيق،للكاتب يلمع جيميان(الدوحة : مركز الجزيرة للدارسات،2014).

5.سمير حمياز ،(الرهانات الاقتصادية للتنافس الاورو امريكي في منطقة المغرب العربي –دراسة من منظور جيواقتصادي ،مجلة أبعاد اقتصادية،جامعة بومرداس،الجزائر،العدد الرابع،ص257.)

6.أحمد عبد العزيز وآخرون،"العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية"،مجلة الإدارة و الاقتصاد 86(2011). https://bit.ly/3OYuWi9

7.خالد عيجولي،"العولمة الاقتصادية ومؤشرات قياسها"،مجلة البديل الاقتصادي 5(2016)134-142.

8.قسوم سليم، نظريات انتقال القوة و التغير السلمي : هل سيكون صعود الصين سلميا؟، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية،العددالثالث عشر(13)، جويلية 2018، ص 148.

9.رفيق عادل، ''استراتيجية الأمن القومي الأمريكي''(تركيا :المعهد المصري للدراسات ،2022). https://bit.ly/3uWjKtm

المواقع الالكترونية

1. عصام عبد الشافي، »كيف يصنع القرار في الولايات المتحدة الامريكية؟ « المعهد المصري للدراسات،(2018)،30.

2.إيزومي نوبوميتشي،" الاحتفال بالذكرى الخمسين لتطبيع العلاقات اليابانية – الصينية مع التركيز على الآفاق المستقبلية"،اليابان بالعربي، تم الاطلاع: 10/07/2023، على الموقع https://shorturl.at/sBF05

3.شي جينغ بينغ " العمل معا الحزام الاقتصادي لطريق الحرير" شينخوا،مايو 2017

4. إلهام ناصر،"سياسة الإحتواء،"الموسوعة السياسية،9ماي2021، 15جانفي 2022. https://bit.ly/3iQINuR

صراع المدفع والإرادة : مخاض عالم جديد مع وضاح خنفر," ديوان الشرق شوهد في 06/1202023 على : https://www.youtube.com/watch?v=AM0cZlhXl3Y

جلال خشيب، « الصعود الصيني عند الواقعيين الجدد »، المعهد المصري للدراسات،(2019)،ص،ص 4،14.

5. داني رودريك ،"صعود المقاومة الصراع للصيني الامريكي"،نوفمبر 2021. موقع المشروع النقابي

شوهد يوم 21 /11/2022 على

https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-conflict-is-not-inevitable-by-dani-rodrik-2021-11/arabic?barrier=accesspaylog.

6. شذى خليل، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، نشر بتاريخ: 04 /02/2019، على الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/75567

7. "الحروب التجارية، من يجني ثمارها ومن يكتوي بنارها وماذا يعني ذلك بالنسبة للبلدان النامية؟," أخبار الأمم المتحدة, 6 February, 2019, https://news.un.org/ar/story/2019/02/1026621.

8. "عملية صنع القرار الأمريكي " شوهد يوم 16 أوت 2022، على الموقع : https://shorturl.at/qCNR5

9. هبة القدسي، »ميثاق الأطلسي الجديد ينص على 8 مجالات لتعزيز الأمن والتجارة »،،جريدة الشرق الأوسط،10/06/2021. https://bit.ly/3W3gHuT

ب.باللغة الانجليزية:

-الكتب:

1..Abidde ,Sabella ,and Tokunbo A .Ayoola .China in Africa :Between Imperialism and Partnership in Humanitarian Development .L exing ton Books ,2020.

.2Badie ,Bertrand .Humiliation in International Relations : A Pathology of Contemporary International Systems .Bloomsbury Publishing ,2017.

3.Blackwill ,Robert D., and Jennifer M .Harris .War by Other Means :Geoeconomics and Statecraft .Harvard University Press ,201 6.

4.Brooks ,Stephen G .Producing S c« r »ty : Multinational Corporations ,Globalization , and the Changing Calculus of Conflict .Prin ceton University Press ,2007.

5.Bull ,Hedley .The Anarchical S c« ety : A Study of Order in World Politics ,2002.

6.Campbell ,Kurt .The Pivot : The Future of American Statecraft in Asia .Twelve ,2016.

7".CHAPTER TEN.Globalization an Its Discontents ".In Princeton University Press eBooks ,293–324 ,2000 .https://doi.org/10.1515/9780691186474-015.

8.Cheng ,Guangquan" .China–US Competition and the Staged Attributes and Goals of the Belt and Road Initiative ".In China's Role in Global Governance., 71–103 ,2022 . https://doi.org/10.1007/978-981-16-6687-2_4.

.9Cooper ,Andrew F., and Agata Ant i« wicz' Emerging Powers in Global Governance : Lessons from the Heiligendamm Process .Wilfrid Laurier Univ .Press ,2010.

10.Duggan ,Niall .Competition an Compromise among Chinese Actors in Africa : A Bureaucratic Politics Study of Chin'se Foreign Policy Actors .Springer ,2019.

11.Frieden ,Jeffry A., and David A .Lake .International Political Economy :Perspectives on Global Power and Wealth .Psychology Press ,2000.

12.Galbraith ,John Kenneth .A China Passage .Boston : Houghton Mifflin ,1973.

13.Hagemeyer-Witzleb ,Teoman M .The International Law of Economic Warfare . Springer ,2021.

14.Jaiswal Pramod & Bhatt Deepak Prakash, Rebalancing Asia : The Belt and Road Initiative and Indo-Pacific Strategy .Springer Nature ,2021.

https://doi.org/10.1007/978-981-16-3757-5

15.Jackson John H .1969 .World Trade and the Law of Gatt; (a Legal Analysis of the General Agreement on Tariffs and Trade .(Indianapolis: Bobbs-Merrill Company.

16.Luttwak ,Edward N .The Rise of China vs .the Logic of Strategy .Belknap Press ,2012.

17.May ,Christopher .Global Corporations in Global Governan ce, 2015.

18 .Men ,Honghua .China’s Grand Strategy :A Framework Analysis .Springer ,2020.

.19Nazareth Kimberley Anne“ ,The US and th’ Indo-Pacific : Trump’s Policy Towards the Region ‘r .Kimberley Anne Nazareth ”,Reb l« ncin’ Asia ,January 1 ,2021 ,205–19 , https://doi.org/10.1007/978-981-16-3757-5_17 .

.20Ocampo ,José Antonio .Resetting the International Monetary) Non)System.

Oxford University Press ,2017.

21.Organski Abramo F.k,. World Politics.’ . S : Alfred A .Knopf ,Year ,1968.

22.Petri ,Peter A., Michael G .P u« mer ,and Fan Zhai .The Trans-Pacific Partnership and Asia-Pacific Integration : A Quantitative Assessment .Pet r« on Institute ,2012.

.23Poston , Dudley L., Jr ,and David Yaukey .The Population of Modern China.Springer Science & Business Media ,2013.

.24Probert ,Thomas“ .The Innovation of the Jackson–Vanik Amendment ”.In Cambridge University Press eBooks ,323–42 ,2011. https://doi.org/10.1017/cbo9780511921292.014.

25.Romaniuk ,Scott N., Manish Thapa ,and Péter Márton .The Palgrave Encyclopedia of Global Security t« dies’ Springer eBooks ,2020 .https://doi.org/10.1007/978-3-319-74336-3.

.26Stiglitz ,Joseph E ,and Senior Fellow Joseph E Stiglitz .Globalization and Its Discontents .W .W .Norton & Comp n ,« 2002.

27.Stopford ,John M., Scholar of International Relations Susan Strange ,Susan Strange , and John S .Henley .Riv l« States ,Rival Firms :Competition for World Market Shares . Cambridge University Press ,1991.

.28 » The Struggle over Jackson-Mills-Vanik on JSTOR ”.Www.Jstor.Org ,n.d . https://www.jstor.org/stable/23604247.

29 .WTO Analytical Index ,2012 .https://doi.org/10.1017/cbo9781139177955.

30.Xu ,Hong .*The Earliest China* .Springer Nature ,2021.

31 .Baginda ,Abdul Razak .The Global Rise of China and Asia : Impact and Regional Response .Springer Nature ,2022.

32 .White ,Gordon .*Riding the Tiger :The Politics of Economic Reform in Post-Mao China* .Palgrave ,1993.

33.Group ,Taylor & Francis .The G7 ,Anti-Globalism and the Governance of Globalization .Routledge ,2021.

34 .Zhou ,Jinghao .Great Power Competition as the New Normal of China–US Relations .Springer eBooks ,2023 .https://doi.org/10.1007/978-3-031-09413-2.

المقالات العلمية:

1.Acharya Amitav » ,the End of American order »In The End of American order Ed.Amitav Acharya Washington UK :polity and Cambridge,2020,(7 . https://www.researchgate.net/publication/342345330

2.Ahrens ,Joachim » .North Korea : From Failing towards Reforming State « .? North Korean Review 03 ,no .02 (2007) : 65-88 .https://www.jstor.org/stable/43908764.

3.Angelica ,Loureiro » .The Limits of Economic Globalization . » E-international Relations . 27 Mar .2011 .www.e-ir.info/pdf/7818 . Accessed 19 May 2022.https://search.emarefa.net/detail/BIM-862927

4.Bayne Nicholas« .The G7 Summit and the Reform of Global Institutions « .Government and Opposition30 ,no .4 (1995) : 492-509 .http://doi:10.1111/j.1477-7053.1995.tb00140.x.

5.Blanchard Jean-Marc F .and Flint Colin D., "The Geopolitics of China's Maritime Silk Road Initiative ",Geopolitics 22 ,no .2 (April 18 ,2017) : 223–45 , https://doi.org/10.1080/14650045.2017.1291503.

6.Bondaz Antoine »" ,Faire Entendre La Voix de La Chine : « Les Recommandations Des Experts Chinois Pour Atténuer La Perception d'une Menace Chinoise ",La Revue Internationale Et StratéGique N° 115 ,no .3 (October 2 ,2019) : 97–106 , https://doi.org/10.3917/ris.115.0097.

7.Bueno de,Mesquita “M Bruce “Measuring Systemic Polarity ”.The Journal of Conflict Resolution 19 ,no .2 (1975) : 187–216 .http://www.jstor.org/stable/173415.

8.Chin Gregory“, THE EMERGING COUNTRIES AND CHINA IN THE G20 : RESHAPING GLOBAL ECONOMIC GOVERNANCE ”.Studia Diplomatica 63 ,no .2 (2010) : 109-11 .http://www.jstor.org/stable/44838598.

9.Chin,Gregory » .Two-Way Socialization : China ,the World Bank ,and Hegemonic Weakening « .The Brown Journal of World Affairs 19 ,no .01 (2012) : 211-230 . https://www.jstor.org/stable/24590939.

10.Cooper ,Andrew,F , ,and Yanbing Zhang » .Chinese Leadership in the Evolution of “Hub” and “Parallel” Globally Oriented Institutions « .Chinese Political Sciences Reveiew 03) ,2017) : 28-47 .https://doi.org/10.1007/s41111-017-0081-z.

11.David.A Baldwin“ ,The Concept of Security ”.Review of International Studies 23 ,no . 1 (1997) : 5–26 .https://doi.org/10.1017/S0260210597000053

12 .De Graaff Nana , ,Tobias Brink Ten ,and Inderjeet Parmar » .China’s rise in a liberal world order in transition – introduction to the FORUM « .Review of International Political Economy 27 ,no .2 (2020) : 198-201 .http://dx.doi.org/10.1080/09692290.2019.1709880

13.Deciancio Melisa » .,La Economía Política Internacional en el campo de las Relaciones Internacionales argentinas . » Desafíos 30 ,no .2 (2018) : 15-42 . https://doi.org/10.12804/revistas.urosario.edu.co/desafios/a.6106.

14 .Duan Yixuan and Kang Yu“ ,Resear h »on Competitive Neutrality of SOEs with Special Functions in China, »ustainability 14 ,no .13 (June 27 ,2022 . (https://doi.org/10.3390/su14137810.

.15Dunley Richard“ ,The End of the ‘Lucky Country ? ’Understanding the Failure of the AUKUS Policy Debate ”,Australian Journal of International Affairs ,May 31 ,2023 ,1–8 , https://doi.org/10.1080/10357718.2023.2210278.

16 .Efimova Elena ,Lukashenok Tatyana ,and Prostova Dina“ ,Economic Security as the Basis for Sustainable Development of the Territories of Different Levels ”,ed .E .Popov , N .Chevtaeva ,and W .Strielkovski ,SHS Web of Conferences 128 (2021) : 04011 , https://doi.org/10.1051/shsconf/202112804011.

17. Ford Jane “A Social Theory of Trade Regime Change : GATT to WTO ”.International Studies Review 4 ,no .3 (2002) : 115–38 .http://www.jstor.org/stable/3186466.

18 .Hugh ,Hugh M., and Christopher T. »aylor » .The Effects of Changing U.S .MFN Status for China « .Weltwirts h »ftli’hes Archiv 133 ,no .04 (1997 . (https://www.jstor.org/stable/40440616.

19. Kim Min-hyung,. « A real driver of US–China trade conflictThe Sino–US competition for global hegemony and its implications for the future « .International Trade ,Economic and Development 3 ,no .1 (2019) : 31 .http://dx.doi.org/10.1108/ITPD-02-2019-003

20 .Kim Woosang“ ,Power Transitions and Great Power War from Westphalia to Waterloo ”.World Politics 45 ,no .1 (1992) : 153–72 .https://doi.org/10.2307/2010522.

21 .Luke ,Amadi" .Globalization and the changing liberal international order: A review of the literature ".Research in Globalization ,2) ,2020 :(2 . https://doi.org/10.1016/j.resglo.2020.100015.

22 .Kundnani Hans" .What is the Liberal International Order ". ?German Marshall fund . Published May 3 ,2017.acsses June 4,2022 https://www.gmfus.org/news/what-liberal-international-order.

23 .Makinda M .Samuel « Hedley Bull and global governance : A note on IR theory « . Australian Journal of International Affairs 56 ,no .03 (2002 : (361-371 . https://doi.org/10.1080/1035771022000019697.

24 .Lemke Douglas “The Continuation of History :Power Transition Theory and the End of the Cold War ”.Journal of Peace Research 34 ,no .1 (1997 :(23–36 . http://www.jstor.org/stable/424828.

25.Lai ,David ''THE FUTURE OF U.S-.CHINA POWER TRANSITION ”.THE UNITED STATES AND CHINA IN POWER TRANSITION .Strategic Studies Institute , US Army War College ,2011 .http://www.jstor.org/stable/resrep12113.9.

26.Lemke Douglas,Werner Suzanne, » Power Parity ,Commitment to Change ,and War « International Studies Quarterly ,Volume 40 ,Issue 2(June 1996: (235-336 , https://doi.org/10.2307/2600958

27.Lemke Douglas. "The Continuation of History :Power Transition Theory and the End of the Cold War ".Journal of Peace Research 34 ,no .1 (1997 :(23–36 . http://www.jstor.org/stable/424828.

28.Matthew Stephen D » ..Rising Regional Powers and International Institutions : The Foreign Policy Orientations of India ,Brazil and South Africa. » Global Society 26 ,no .3 (2012) : 289-309 .https://doi.org/10.1080/13600826.2012.682277.

28 .Mintz ,Alex" .How Do Leaders Make Decisions :?A Poliheuristic Perspective ".The Journal of Conflict Resolution 48 ,no .1 (2004 :(3–13 . http://www.jstor.org/stable/3176265.

29.JinXu" ,Debates in IR Academia and China's Policy Adjustments ".The Chinese Journal of International Politics 9 ,no .4 (2 016 : (461 . https://www.jstor.org/stable/48615961.

30 .Shambaugh ,David » .Coping with a conflicted China « .The Washington Quarterly 34.1 (2011 : (10.https://doi.org/10.1080/0163660X.2011.537974

31 .Peters Michael A .et al., "The China-Threat Discourse ,Trade ,and the Future of Asia . A Symposium ",Educational Philosophy and Theory 54 ,no .10 (March 24 ,2021 :(1531–49 ,https://doi.org/10.1080/00131857.2021.1897573.

32 .Duncan Snidal » .The limits of hegemonic stability theory » International Organisation.39 ,no.4(1985) : 579-80 .http://dx.doi.org/10.1017/s002081830002703x

33. Gilpin ,Robert" .The Theory oHegemonic War ".Journal of Interdisciplinary History 18 ,no .4 (January 1 ,19 8 » : 591 .https://doi.org/10.2307/204816.

34.Gülseven,Yahya » .Aid with Chinese characteristics' : competitive and/or complementary « .? The Pacific Review34 ,no .06 (2021) : 901 . https://doi.org/10.1080/09512748.2020.1772353.

34 .Goh ,Evelyn » .Nixon ,Kissinger ,and the « Soviet Card » in the U.S .Opening to China ,1971–1974 « .Diplomatic History 29 ,no .03 (2005) : 475-502 . https://www.jstor.org/stable/24915131.

35 .Gong Xue" ,China's Economic Statecraft : The Belt and Road in Southeast Asia and the Impact on the Indo-Pacific ".Security Challenges 16 ,no .3 (2020) : 39–46 . https://www.jstor.org/stable/26924338.

36 .Hopewell Kristen“ ,How China Lost Its Wolf Pack : The Fracturing of the Emerging-Power Alliance at the WTO ”,International Affairs 98 ,no .6 (October 17 ,2022) : 1916-19 ,https://doi.org/10.1093/ia/iiac216.

37 .Hugh ,Hugh M., and Taylor Christopher T » .The Effects of Changing U.S .MFN Status for China « .Weltwirtschaftliches Archiv 133 ,no .04 (1997) : 575 . https://www.jstor.org/stable/40440616.

38.HuynhTam Sang“ ,Taiwan’s Integration with Southeast Asia in the New Asian Context ”,East Asian Policy 10 ,no .02 (April 1 ,2018) : 100–108 , https://doi.org/10.1142/s1793930518000211

39.Jian ,Chen » .From Mao to Deng : China’s Changing Relations with the United States « .Rivista italiana di storia internazionale 2) ,2019) : 209-234.

https://www.rivisteweb.it/doi/10.30461/96501.

40 .Lampton, David M,. “Reconsidering U.S-.China Relations : From Improbable Normalization to Precipitous Deterioration ”.Asia Policy 14 ,no .2 (2019) : 46-47 . https://www.jstor.org/stable/26642287.

41 .Lindley Daniel « Evaluating the motives of China : How to threaten the Belt and Road Initiative American Interest ,« Indian and Pacific Affairs Magazine ,Air University Press , August 2022.

42.Malik Tariq H., “The Belt and Road Initiative (BRI) Project Legitimisation : The Rhetor’s Innovation and the US Response ”,Asian Journal of Comparative Politics 7 ,no . 4 (September 23 ,2020) : 170–94 ,https://doi.org/10.1177/2057891120959476.

43 .Martinsons ,Maris G“ .Comparing the Decision Styles of American ,Chinese and Japanese Business Leaders ”.Social Science Research Network ,December 19 ,2006 . https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=952292.

44 .McDonagh, Naoise“ ,Systemic Rivalry ,Trade Policy and China’s Socialist Market Economy : Re-Conceptualizing the Engagement Strategy ”,SSRN Electronic Journal , 2021,p-p 11 .https://doi.org/10.2139/ssrn.3966854 .45.Montgomery James M., “China’s Entry to the WTO and the Jackson-Vanik 46 .Amendment ”,Journal of Northeast Asian Studies 15 ,no .3 (September 1996) : 61-63 .https://doi.org/10.1007/bf03028150.

47 .Paal Douglas“ ,Contradictions in China’s Foreign Policy ”,Carnegie Endowment for International Peace ,December 13 ,2013 , https://carnegieendowment.org/2013/12/13/contradictions-in-china-s-foreign-policy-pub-53913.

48 .Paliani -dittrich Abuseridze ,I ,and G Grasis » .Economic Diplomacy and International Trade « . Economic Diplomacy and International Trade 4 ,no .6 (2022) : 11-22 . https://dergipark.org.tr/en/pub/usbed/issue/69168/1056974.

49 .Paradise James,. « The Role of “Parallel Institutions” in China’s Growing Participation in Global Economic Governance « .Journal of Chinese Political Science21) ,2016) : 149-175 .https://doi.org/10.1007/s11366-016-9401-7.

50 .Pearson ,Margaret ,Rithmire,Meg ,and Tsai Kellee S., “Party-State Capitalism in China ”,Current History 120 ,no .827 (September 1 ,2021) : 207–13 , https://doi.org/10.1525/curh.2021.120.827.207.

51.Poast Paul, »Beyond the “Sinew of War” : The Political Economy of Security as a Subfield . » Annual Review of Political Science 22) ,2019) : 223-239 . https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-050317-070912

52 .Porges Amelia ,andH .Jackson John“. The WTO and the New Dispute Settlement ”. Proceedings of the Annual Meeting (American Society of International Law) 88 (1994) : 131–39 .http://www.jstor.org/stable/25658801.

53 .Pascal, Abb ,Swainer,,Robert , and Jones Ilya“ .CONTROVERSIES ,CONCERNS AND CONFLICT RISKS ”.ROAD TO PEACE OR BONE OF CONTENTION :? THE IMPACT OF THE BELT AND ROAD INITIATIVE ON CONFLICT STATES .Peace Research Institute Frankfurt ,2021 .http://www.jstor.org/stable/resrep30908.5.

54 .Russell Greg“ ,The Ethics of American StatecraftForeign Policy in the Early Republic : The Law of Nations and the Balance of Power.Daniel G .LangRealist Thought from Weber to Kissinger.Michael Joseph SmithBureaucracy and Statesmanship : Henry Kissinger and the Making of American Foreign Policy.Robert J .StrongAmerican Approaches to World Affairs.Inis L .ClaudeThe American Approach to Foreign Policy : A Pragmatic Perspective.Cecil V .Crabb ,Jr.,” The Journal of Politics 50 ,no .2 (May 1988) : 503–17 ,https://doi.org/10.2307/2131806.

55 .Sait ,Akman“ .Global Trade Governance and G20 : A Response to Mega-Regional Trade Agreements ”.Rising Powers Quarterly 01 ,no .01 (2016).

56 .Scholvin ,Sören and Wigell ,Mikael“ ,Power Politics by Economic Means : Geoeconomics as an Analytical Approach and Foreign Policy Practice ”,Comparative Strategy 37 ,no .1 (January 2018) : 73–84 , https://doi.org/10.1080/01495933.2018.1419729.

57 .Stott Michael“ ,US Reluctance on Trade Deals Sends Latin America towards China ”, Financial Times ,May 24 ,2023 ,https://www.ft.com/content/19ff62c3-5c75-4ba7-8f73-75a7a902aa90.

58 .Williamson ,John » .Is the “Beijing Consensus” Now Dominant « .Asia Policy ,no .13 (2012) : 1-16 .https://www.jstor.org/stable/24905162.

59 .Williamson, John » . The Strange History of the Washington Consensus « . Journal of Post Keynesian Economics 27 ,no .02 (2004) : 195-206 . https://www.jstor.org/stable/4538920.

60 .Williamson,John » .What Should the World Bank Think about the Washington Consensus « .? The World Bank Research Observer 15 ,no .02 (2000) : 251-264 . https://www.jstor.org/stable/3986418.

61 .Weinhardt ,Clara and Ten Brink Tobias“ ,Varieties of Contestation : China’s Rise and the Liberal Trade Order ”,Review of International Political Economy 27 ,no .2 (December 10 ,2019) : 258–80 ,https://doi.org/10.1080/09692290.2019.1699145.

62 .Y,Wong ,J“ .The ‘Arrow’ Incident : A Reappraisal ”.Modern Asian Studies 8 ,no .3 (1974) : 373 .http://doi:10.1017/S0026749X00014682.

63 .Xia ,Yafeng » ,China’s Elite Politics and Sino-American Rapprochement ,January 1969–February 1972 « .Journal of Cold War Studies 08 ,no .04 (2006) : 3-28 . https://www.jstor.org/stable/26925949.p6.

64 .Xin ,Li ,Brødsgaard Kjeld Erik , and Jacobsen Michael » .Redefining Beijing Consensus : ten economic principles « .China Economic Journal02 ,no .03 (2010) : 297-310 .https://doi.org/10.1080/17538960903529535.

65 .Yue Yang « ASEAN’s perception and response to Sino-US competition ,« international studies no 4,2021.

66 .Zha Daojiong“ ,Chinese Considerations of ‘Economic Security ”’,Journal of Chinese Political Science 5 ,no .1 (March 1 ,1999) : 69–87 ,https://doi.org/10.1007/bf02876853.

67 .Zhang ,Li ,and Hongzhou Zhang“ .Water Diplomacy and China’s Bid for Soft Power in the Mekong ”.China Review 21 ,no .4 (2021) : 39–75 . https://www.jstor.org/stable/48635892.

68.Zhou ,Weihuan and Peng Delei“ ,EU Price Comparison Methodologies (DS516) : Challenging the Non -Market Economy Methodology in Light of the Negotiating History of Article 15 of China’s WTO Accession Protocol ”,SSRN Electronic Journal ,2018 , https://doi.org/10.2139/ssrn.3115861.

المواقع الالكترونية:

1“ .China’s Foreign Aid : Mutual Benefits and Win-Win ”,n.d .http://af.china-embassy.gov.cn/eng/sgxw/201505/t20150514_1179473.htm.

2 .CorporateName= Department of Foreign Affairs and Trade“ .Australia-China Relationship Overview ”,n.d .https://china.embassy.gov.au/bjng/relations1.html.

3“ .Download Article | German Marshall Fund of the United States ”,May 3 ,2017 . https://www.gmfus.org/download/article/19251#_ftn6.

4.Diplomatic Bluebook ”,Ministry of Foreign Affairs of Japan,June30 ,2023 . https://www.mofa.go.jp/files/100523117.pdf .

5 .E-International Relations .Day : June 9 ,2020 .June 9 ,2020 .E-International Relations . https://www.e-ir.info/2020/06/09/.

6 .Ghizoni ,By Sandra Kollen“ .Creation of the Bretton Woods System ”.Federal Reserve History ,n.d .https://www.federalreservehistory.org/essays/bretton-woods-created.

7“ .H.R .22 ,Protecting America’s Strategic Petroleum Reserve from China Act ”, Congressional Budget Office ,January 10 ,2023 ,https://www.cbo.gov/publication/58895.

8 .Hillary Clinton“ ,Hillary Clinton : America’s Pacific Century and the Pivot to Asia ”, Foreign Policy ,February 11 ,2023 ,https://foreignpolicy.com/2011/10/11/americas-pacific-century/.

9 .Hussain ,Ejaz“ .Unnatural Allies | Dialogue | Thenews.Com.Pk ”.The News International ,July 2 ,2023 .https://www.thenews.com.pk/tns/detail/1085494-unnatural-allies.

10 .Ikenberry ,G .John“ .The Future of the Liberal World Order : Internationalism After America ”.Foreign Affairs ,February 24 ,2023 .https://www.foreignaffairs.com/future-liberal-world-order.

11.Japan ,U.S .Mission“ .Joint Statement of the Security Consultative Committee (2+2) – U.S .Embassy & Consulates in Japan ”.U.S .Embassy & Consulates in Japan ,January 12 , 2023 .https://jp.usembassy.gov/joint-statement-security-consultative-committee-2plus2/.

12.Joel Wuthnow“ ,From Friend to Foe-Ish : Washington’s Negative Turn on the Belt and Road Initiative ”,The Asan Forum ,July 20 ,2021 ,https://theasanforum.org/from-friend-to-foe-ish-washingtons-negative-turn-on-the-belt-and-road-initiative/#18.

13.Onn ,Lee Poh“ .2023/37 ‘Is the US a Serious Competitor to China in the Lower Mekong ’? By Hoang Thi Ha – ISEAS-Yusof Ishak Institute ”.ISEAS-Yusof Ishak Institute ,May 3 ,2023 .https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-37-is-the-us-a-serious-competitor-to-china-in-the-lower-mekong-by-hoang-thi-ha/.

14 .Lee Poh Onn“ ,2023/37 ‘Is the US a Serious Competitor to China in the Lower Mekong ’? By Hoang Thi Ha – ISEAS-Yusof Ishak Institute ”,ISEAS-Yusof Ishak Institute ,May 3 ,2023 ,https://www.iseas.edu.sg/articles-commentaries/iseas-perspective/2023-37-is-the-us-a-serious-competitor-to-china-in-the-lower-mekong-by-hoang-thi-ha/.

15.Library Texsas ,China -Indrustry 1971 https://maps.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/china_ind_1971.jpg.

16.Mason ,Shane“ .Economics and U.S .National Security – War on the Rocks ”.War on the Rocks ,June 29 ,2021 .https://warontherocks.com/2021/06/economics-and-u-s-national-security/.

17 .Milestones in the History of U.S .Foreign Relations,The Atlantic1941 Conference & Charter , ,on : https://shorturl.at/luDH9

18.Ministry Of External Affaires Gouvernent Of India » .Panchsheel « .MeaGov.in , Published December 3 ,2004 ; last modified June 1 ,2004 .https://bit.ly/3uilzAy.

19 .Office of the Press Secretary » .U.S-.China Joint Statement « . Obamawithehouse.Archives .Withehouse ,Published November 17 ,2009 . https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/us-china-joint-statement#.

20“ .Political Realism in International Relations (Stanford Encyclopedia of Philosophy/Fall 2010 Edition ”,(July 26 ,2010 . https://plato.stanford.edu/archives/fall2010/entries/realism-intl-relations/.

21 .Perryworldhouse“ .Economic Security and the Future of the Global Order in the Indo-Pacific ”,n.d .https://global.upenn.edu/perryworldhouse/economic-security-and-future-global-order-indo-pacific.

22 .Reuters Staff“ ,U.S .to Send Delegation to China’s Belt and Road Summit ”,U.S., May 12 ,2017 .https://www.reuters.com/article/us-china-silkroad-usa-idUSKBN18816Q.

23.Rodrick Dani » .How to Get Past the US-China Trade War « . Project Syndicate , Published November 7 ,2019 .https://www.project-syndicate.org/commentary/framework-for-resolving-us-china-trade-war-by-dani-rodrik-2019-11?barrier=accesspaylog.

24 .Scheuerman William « Globalization « . Stanford Encyclopedia of Philosophy . Published November 5 ,2018 . https://plato.stanford.edu/archives/win2018/entries/globalization/.

25“.Statement by the President on the Trans-Pacific Partnership ”,whitehouse.gov , October 5 ,2015 ,https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/10/05/statement-president-trans-pacific-partnership.

26.The Economist“ .The Rivalry between America and China Will Hinge on South-East Asia ”.The Economist ,February 25 ,2021 .

https://www.economist.com/leaders/2021/02/27/the-rivalry-between-america-and-china-will-hinge-on-south-east-asia.

27.The People's Republic of China ",United States Trade Representative ,n.d., https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china.

28 .U.S .Indo-Pacific Command" .About United States Indo-Pacific Command ",n.d . https://www.pacom.mil/About-USINDOPACOM/.

29.Vie-publique.fr" ,G7 ,G20… Les sommets économiques mondiaux ",Video ,vie-publique.fr ,June 17 ,2021 ,https://www.vie-publique.fr/video/280362-video-g7-g20-les-sommets-economiques-mondiaux.

30 .Walker ,Martin" .American World Order ".The New York Times ,March 5 ,2006 . https://nyti.ms/3B8X64t.

31' .White House Top Asia Policy Officials Discuss U.S .China Strategy ",May 27 , 2021 .https://aparc.fsi.stanford.edu/news/white-house-top-asia-policy-officials-discuss-us-china-strategy-aparc%E2%80%99s-oksenberg-conference.

32' U.S-.China Trade ,1971–2012 : Insights into the U.S-.China Relationship ".The Asia-Pacific Journal : Japan Focus ,November 24 ,2013 .https://apjjf.org/2013/11/24/Dong-Wang/3958/article.html.

33 .United States Trade Representative" .Countries & Regions ",n.d . https://ustr.gov/countries-regions.

34.White House" ,FACT SHEET : Indo-Pacific Strategy of the United States ",The White House ,February 11 ,2022 ,https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/02/11/fact-sheet-indo-pacific-strategy-of-the-united-states/.

35.White House" ,National Security Memorandum on Strengthening the Security and Resilience of United States Food and Agriculture ",The White House ,November 18 , 2022 ,https://www.whitehouse.gov/briefing-room/presidential-actions/2022/11/10/national-security-memorandum-on-on-strengthening-the-security-and-resilience-of-united-states-food-and-agriculture/.

36.World Bank Group“ .Lifting 800 Million People Out of Poverty – New Report Looks at Lessons from China’s Experience ”.World Bank ,September 25 ,2023 . https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/01/lifting-800-million-people-out-of-poverty-new-report-looks-at-lessons-from-china-s-experience.

37.杜娟“ .Belt and Road 2022 in Numbers ”.Chinadaily.com.cn ,n.d . http://global.chinadaily.com.cn/a/202301/06/WS63b751c0a31057c47eba7ecd_4.html.

38.Zespół Ine“ ,American vs .Chinese Systems of Alliances and Accords in the Asia-Pacific Region [Maps ”,[Institute of New Europe ,September 1 ,2022 , https://ine.org.pl/en/american-vs-chinese-systems-of-alliances-and-accords-in-the-asia-pacific-region-maps/#pll_switcher.

الفهرس

أ.فهرس المحتوى:

العنوان	الصفحة
واجهة الدراسة	1
شكرا و تقدير	4
ملخص الدراسة	5
خطة الدراسة	6
مقدمة	14
الفصل الأول: توظيف المتغير الاقتصادي في سياسات الدول	**29**
المبحث الأول : توظيف المتغير الاقتصادي في سياسات الدول	31
المطلب الاول : مكانة القوة الاقتصادية في العلاقات بين الدول	31
الفرع الأول :تطور مفهوم القوة الإقتصادية	31
الفرع الثاني :القوة الاقتصادية في سياسات الدول الأمنية	32

المطلب الثاني : الحرب الاقتصادية : المفهوم واستراتيجيات التوظيف	35
الفرع الأول: الحرب الاقتصادية : التعريف و الوسائلية	35
الفرع الثاني: إستراتيجيات الحرب الاقتصادية	36
المطلب الثالث: الأمن الاقتصادي و إرهاصات العولمة	39
الفرع الاول: تطور العولمة الاقتصادية (التعريف،النشأة ،التيارات و الركائز)	39
الفرع الثاني متطلبات تحقيق الأمن الاقتصادي في ظل العولمة	43
المبحث الثاني : المنظور الليبرالي	45
المطلب الاول : العمارة الليبرالية و تشكيل الهيمنة الاقتصادية	46
الفرع الاول: تعريف النظام الدولي	46
الفرع الثاني: صعود النظام الليبرالي العالمي	48
الفرع الثالث: مكونات النظام الدولي الليبرالي:	50
المطلب الثاني : فرضية تعزيز السلطة و انتقالها من الولايات المتحدة الامريكية إلى الصين	51
الفرع الأول: تصورات العلاقة بين المؤسسات الدولية و طموح القوى الصاعدة	52
الفرع الثاني: تعزيز المبادئ الليبرالية في التصورات غير الغربية:	53
الفرع الثالث :الحوكمة الإقليمية و الحوكمة العالمية:	54
المطلب الثالث: ادارة التنافس داخل المؤسسات	57
الفرع الأول: المداخل الليبرالية الثلاث لفهم التنافس	57
الفرع الثاني: مقاربة المؤسسات الأولية و الثانوية في فهم التنافس المؤسسي بين القوة الصاعدة و القوة المهيمنة	58

المبحث الثالث :المنظور الواقعي في رؤية العلاقات الصينية الأمريكية	61
المطلب الاول : مقاربة انتقال القوة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية	62
الفرع الأول: انتقال القوة و منافسة المكانة	62
الفرع الثاني :عناصر نظرية انتقال القوة؛	64
الفرع الثالث: إعتبارات القوة و خصائصها	66
الفرع الرابع : القوة المراجعة و توقيت مراجعة النظام الدولي – نظرية استبعاد القواعد–	68
المطلب الثاني : النهج نحو الهيمنة في إدراك صناع القرار	71
الفرع الأول: النماذج النظرية المحددة السياسة الخارجية	71
الفرع الثاني: أبعاد تفكير صانع القرار الصيني في إدراك الصعود	71
الفرع الثالث: إدراك صناع القرار في الولايات المتحدة الامريكية لتأكيد الهيمنة	74
المطلب الثالث: مقترب الجيواقتصاد في العلاقات الصينية الأمريكية	78
الفرع الأول : تعريف الجيواقتصاد– الاقتصاد الجغرافي– و علاقته بالحرب الاقتصادية، و الدبلوماسية الاقتصادية	79
الفرع الثاني : اجماع بكين و اجماع واشنطن: القومية الاقتصادية	80
المطلب الثالث : نظرية التهديد الصيني و أساليب التعامل المتاحة	81
الفرع الأول:الرؤية الاسياوية لنظرية التهديد	82
الفرع الثاني: الرؤية الغربية لنظرية التهديد و مداخلها	83
الفرع الثالث: أساليب التعامل المتاحة	84
الفصل الثاني: استكشاف بيئة الفاعلين الاقتصادية و تشكل العلاقات الامريكية الصينية.	**87**

المبحث الاول: البيئة الاقتصادية الدولية(تشكيل النظام الاقتصادي العالمي)	89
المطلب الأول :نشأة النظام الاقتصادي الدولي	89
الفرع الاول: أسس النظام الدولي	89
الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية: سياقات التبادل الاقتصادي و نمذجة المعايير	92
الفرع الثالث: موضوعات التنازع داخل منظمة التجارة الدولية	93
المطلب الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية : المنتديات الاقتصادية	94
الفرع الاول :نماذج الحوكمة العالمية	95
الفرع الثاني : فواعل الحوكمة الاقتصادية العالمية غير الرسمية	100
الفرع الثالث: الموقف الصيني من الانخراط في مؤسسات الحكم الاقتصادي العالمي	102
المبحث الثاني التأسيس للعلاقات الصينية الأمريكية	106
المطلب الاول : خلفية تاريخية العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية	108
الفرع الأول : التطبيع الدبلوماسي الأول	108
الفرع الثاني : الاتفاقيات التجارية التاريخية	111
الفرع الثالث: التعامل الخارجي الصيني : اختيار نموذج التفاعل	113
المطلب الثاني :توصيات توافق واشنطن و تصورات بيجين في رسم السياسات الاقتصادية	114
الفرع الأول: مقترح جون ويليامسون لتوافق واشنطن	114
الفرع الثاني : مفاوضات الصين مع البنك الدولي قبل الانضمام	115
الفرع الثالث : التحول نحو الاقراض الدولي و معايير المساعدات الخارجية الصينية	116
المبحث الثالث : انماط التفاعل في العلاقات الصينية الأمريكي	120

المطلب الأول: نهج الانخراط و المشاركة	120
الفرع الأول: مواقف القيادة الصينية الأمريكية تجاه العلاقة الثنائية	120
الفرع الثاني: المأسسة الدولية و الانخراط الصيني	122
الفرع الثالث: قياس الأداء الاقتصادي للشراكة الصينية الأمريكية **1971–1990**	124
المطلب الثاني: التحوّط و الارتقاء نحو المنافسة في العلاقات الاقتصادية الصينية الأمريكية:	125
الفرع الأول : أزمة تيانانمين و المراجعة السنوية لوضع الدولة الأولى بالرعاية:	126
الفرع الثاني: تعديل جاكسون فانيك **1974**(**Jackson–Vanik**)	127
الفرع الثالث: الصين و جاكسون–فانيك : التداعيات و اشكالية التعميم في وضع الدولة الأولى بالرعاية	129
المطلب الثالث: حاضر المواجهة في العلاقات الصينية الأمريكية	131
الفصل الثالث: الديناميكية الجيو إقتصادية للعلاقة الصينية الأمريكية: الأدوات والاستراتيجيات والاتجاهات	**136**
البحث الأول: الادوات الاقتصادية في تفعيل المنافسة	138
المطلب الاول: التمكين عبر مبادرة الحزام و الطريق (الانتقال من الانخراط الكمي نحو الانخراط النوعي)	138
المطلب الثاني : الكبح الامريكي للتمكين الصيني المتصاعد (الاحتواء الاستباقي على المستوى العالمي)	143
المطلب الثالث : توليد المخاوف المتبادلة جراء المبادرات المتعاكسة	146
المبحث الثاني: إستراتيجية توظيف الأحلاف الاقتصادية المناطقية و التكتلية	150
المطلب الأول: توظيفات الاحلاف و التكتلات الاقتصادية: منصات التحالف مع الدول، المناطق و مؤسسات متعددة الأطراف	150
الفرع الاول : منطقة المحيطين الهندي و الهادئ: توظيفات التحالف الامريكية	151

الفرع الثاني : التحالفات الصينية الإقليمية و عبر الاقليمية :	154
المطلب الثاني : ارتباطات التنافس/الصراع الصيني الامريكي داخل المؤسسات الدولية و المنظمات الاقليمية الاقتصادية	166
الفرع الاول : على مستوى المؤسسات الاقتصادية ذات البعد الدولي	166
الفرع الثاني: انخراط تكتل الآسيان في التنافس الامريكي الصيني	168
الفرع الثالث: أمننة العلاقات الاقتصادية الصينية الامريكية في بحر الصين الجنوبي عبر نظام الثلاثية	175
المبحث الثالث: اتجاهات العلاقة الاقتصادية الصينية الأمريكية	181
المطلب الأول: التعاون رغم بعض العداء	181
الفرع الاول : دوافع التعاون	181
الفرع الثاني: نمط التعاون رغم العداء	182
المطلب الثاني: الفصل الاقتصادي	182
الفرع الاول : الفصل الاقتصادي الاختياري	182
الفرع الثاني : التخفيف التدريجي للعلاقة	184
الفرع الثالث : سيناريو الفصل الاقتصادي الإجباري (الشامل).	185
الخاتمة	189
قائمة الملاحق	196
قائمة النراجع	204
فهرس الجداول،الأشكال و الخرائط	222

ب- فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: ثلاثة إصدارات للنظام الليبرالي الدولي	47
الجدول رقم 02 : أبعاد العالم متعدد الإرسال في تصور السلطة	55
الجدول رقم 03: أشكال التنازع المؤسسي وفق المدرسة الإنجليزية بين القوى المهيمنة و القوى الصاعدة	59
الجدول رقم 04 يوضح مدى القبول عن الوضع الدولي و السيناريوهات المحتملة لانتقال القوة	65
الجدول رقم 05: التحول في الشؤون من الجغرافيا السياسية الى الجغرافيا الاقتصادية	78
الجدول رقم 06: تصور الولايات المتحدة الامريكية الأحادي الجانب للصين	85
الجدول رقم 07 : جولات الغات من 1947 إلى 1994.	91
الجدول رقم 08 : المعايير الاوروبية و الامريكية لتقييم اقتصاد الصين (سوقي– غير سوقي)	94
الجدول رقم 09: فواعل الحوكمة العالمية .	99
الجدول رقم 10: تقديرات سكان الصين التاريخية من القرن 2 ق.م إلى 1953.	110-111
الجدول رقم 11 : منظمات التنمية متعددة الأطراف مقابل المبادرات الصينية .	118
الجدول رقم 12: اتجاه العلاقات الثنائية الصينية الأمريكية 1784–الحاضر.	133
جدول رقم 13: المؤشرات المتعلقة بنسب إسهام بعض أهم الدول المشاركة في المشروع في الاقتصاد العالمي عام 2022.	149
الجدول رقم 14[202]:تباينات التعامل الحزبين الديمقراطي و الجمهوري تجاه مبادرة الحزام و الطريق الصينية.	153
الجدول رقم 15: المساعدات المالية للبنوك الصينية في دول امريكا الجنوبية 2005–2022	163-164

202

الجدول رقم 16 : القروض التجارية الصينية نحو دول امريكا اللاتينية من سنة 2007–2021	164- 165
الجدول رقم 17 : العملاء و الموردون الرئيسيون لليابان سنة 2022	177- 178

ج-قائمة الأشكال:

الشكل رقم 01 :مسارات القوى الصاعدة في تنازع التعددية عبر الاليات الداخلية و الخارجية	60
الشكل رقم 02 تموضع القوى الدولية وفق الرضا/ عدم الرضا	67
الشكل رقم 03 يوضح متى ستراجع القوى المهيمنة النظام الدولي؟	70
الشكل رقم 04: أهمية تكنولوجيات الإستخدام المزدوج	100
الشكل رقم 05: دول مجموعة G20/G8/G7	101
الشكل رقم 06: تاريخ الصين من 1200ق.م الى تأسيس الدولة الشيوعية 1970م	107
الشكل رقم 07 : غلاف و صفحة أول معاهدة صينية امريكية(وانغيا/وانغشيا 1844م)	112
الشكل رقم 08: الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة الامريكية (مليار دولار)1990–1981	125
الشكل رقم 09 : الميزان التجاري الامريكي الصيني 1972–1990	32
الشكل رقم 10: طيف الهويات الصينية في السياسة الخارجية.	135
الشكل رقم 11 : واردات الصين من مجموعة السبع	145
الشكل رقم 12 : مسارات الانخراط الصينية 1978–2013 (تصور للرؤية الغربية	145
الشكل رقم 13: المساعدات الصينية الخارجية حسب المناطق الجغرافية	161

قائمة الخرائط :

الخريطة رقم 01: طرق تجارة الأفيون في الصين (ق 19)	109
خريطة رقم 02: النشاط الصناعي في الصين سنتي 1971-1983	123
خريطة رقم 03 : جغرافيا الممرات لمبادرة الحزام و الطريق الصينية	140
خريطة رقم 04: الممر الاقتصادي الهندي الاوروبي IMEC	149
خريطة رقم 05:الاتفاقيات الثنائية /متعددة الأطراف أبرمتها الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.	158
خريطة 06: الإتفاقيات الثنائية /متعددة الأطراف أبرمتها الو.م.أ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.	159
خريطة رقم 07 : دول امريكا الجنوبية في مخطط مبادرة الحزام و الطريق الصينية	162
خريطة رقم 08 : شرق آسيا و أوقيانوسيا	173